المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيــة

هشاشة الدولة في افريقيا دراسة حالة مالي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات افريقية

إعداد الطـالب: **إشراف الأستاذة:**

بن سالم قرش **أ.د. تسعديت مسيح الدين**

أعضاء اللجنة العلمية:

الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د.محمـد سي بشـــير	م.و.ع.ع.س	رئيـــــــسا
أ.د.تسعديت مسيح الدين	م.و.ع.ع.س	مشرفا ومقررا
أ.د.نرجس فليســـــي	م.و.ع.ع.س	عضوا مناقشا
د.رقيـة العاقـــــــل	م.و.ع.ع.س	عضوا مناقشا
د.خليـــل جـــداوي	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا
د.مـــــراد حجـــاج	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر

الحمد لله رب العالمين أن يسر لي السُبل وأعانني على إتمام هذا العمل في نعمة الصحة والعافية.

أتقدم بالشكر للأستاذة الدكتورة مسيح الدين تسعديت حفظها الله على إرشاداتها وإفاداتها لي طوال مدة الإشراف.

أمتن لأساتذتي في قسم العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة ولطاقم التدريس بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالعاصمة خلال مرحلة التكوين ضمن هذا الطور.

أتوجه بالتحية المملوءة بالمحبة لزملائي في العمل الذين قدموا لي كل أشكال الدعم والمرافقة واخص بالذكر جوال يحي و مليك عبد القادر.

أثني على زملائي في التخصص والذين أثروا موضوعي بنقاشاتهم المفيدة وأخص بالذِّكر بجقينة ياسين وعطاوة سُمية ونوَّارة عادل.

إهداء

إلى روح الوالدين الكريمين رحمة الله عليهما.

إلى أم أولادي ورفيقة دربي التي آزرتني وشجعتني على إتمام دراساتي العليا.

إلى معلمي الأول بن سليمان عبد الهادي الذي غرس فيَّ حُب الاطلاع أطال الله في عمره.

إلى كل عائلتي وكل أصدقائي أُهدي عملي.

مقدمة

مقدمة:

بدأ الحكام الإفريقيون في وضع أسس الدولة حديثة الاستقلال وسط تعبئة الشعوب حول مشروع وطني جامع تتقاسم فيه المجتمعات أعباء البناء لتحقيق الأهداف التنموية بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة في الداخل، وسياقات الثنائية القطبية والبيئة المعقدة والمتشابكة في الخارج. وقد أبدت نخبت ما بعد الاستقلال في إفريقيا رغبتها في البناء والتطور مما أعطى إشارات إيجابية لحشد جهود تتبنى سياسات وطنية تنموية شاملة، واختيار نماذج الحكم بعد كفاح طويل لإنهاء فترة الاستعمار الذي استغل الموارد البشرية والطبيعية، وطمس الهويات وسلخها عن مجموعة القيم التي لطالما شكلت عماد النسيج الاجتماعي، وأساس التعايش في بناء تلك الكيانات. غير أن عملية البناء عرفت تراجعا عن أفكار القادة الأوائل.

والواقع أن عملية بناء الدولة في إفريقيا قد مرت بمراحل مختلفة وأهداف متباينة، غير أن تركيزها في مرحلة ما بعد الاستعمار كان حول إقامة مؤسسات مستقرة شرعية تدفع باتجاه التنمية، وتضمن لها الاستمرارية التي تستمد منها المصداقية أمام المجتمع الدولي، بغرض بناء دولة وطنية موحدة. لكن سرعان ما وجدت الجيوش في العديد من الدول الإفريقية ذرائع لحل المؤسسات الشرعية، والاستيلاء على السلطة، وتعطيل العمل بالدساتير وممارسة الاستبداد، الأمر الذي أدى إلى بروز تحديات كبيرة أبرزها مسألة الشرعية والعلاقات المدنية–العسكرية، والتحديات الاقتصادية كالفقر والبطالة والتضخم، وغياب الأمن الغذائي والفساد المالي، وتحديات اجتماعية وثقافية كالعامل الإثني ومسائل الهوية وصولا إلى التحديات الأمنية الجديدة كالجريمة المنظمة، والإرهاب والتهديدات البيئية والهجرة بكل أشكالها.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأنظمة السياسية في إفريقيا قد حاولت التكيف مع الأوضاع التي عرفها النسق الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، من خلال محاولة دمقرطة الحياة العامة في ظل استمرار الحروب والأزمات في العديد منها، فتحول مسار الدمقرطة إلى حلول استعجالية مترددة وقاصرة، مدفوعة بمحاولة التغلب عليها، عجل بانتشار الفساد وسوء الإدارة والعجز في أداء الوظائف السياسية، وإتاحة الفرص الاقتصادية، والتي اعتبرت في الغالب سببا للنزاعات، وهو ما يستوجب جملة إصلاحات تراعي مختلف احتياجات المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الإنصاف والعدالة وتوزيع الثروة وخلق التنافس وتكافؤ الفرص.

ولم تخرج دولة مالي عن ذات السياق بحيث تعرضت لاستعمار طويل عطل كل محاولاتها في إرساء دولة حديثة تحقق النمو وتنعم بالاستقرار، وذلك نتيجة تغييب بعض مكوناتها وتهميش أقاليم الشمال لصالح جنوب استأثر بالسلطة، لتتضح الفوارق وتبرز الانقسامات الاثنية واللغوية والدينية،

فانهار التعايش وتعطل المشروع الوطني لصالح الصراعات التي غذتها قوى خارجية تدخلت بذرائع سياسية وأمنية متعددة، مما خلق حالة من الهشاشة صعبت على السلطات في مالي استدراك الأوضاع وفرض السيادة على كامل إقليمها وشعبها.

1- المشكلة البحثية

يدور موضوع هذه الدراسة حول هشاشة الدول في إفريقيا عموما وفي مالي كدراسة حالة، من أجل تبيين تفسير تعطل مسار بناء الدولة التي تبقى أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول الإفريقية ذات التاريخ الاستعماري، في ظل ضعف قدرة مؤسساتها على الصمود أمام الكوارث والأزمات والمخاطر التي كانت سببا في اندلاع النزاعات والحروب.

ومن هنا يطرح التساؤل الآتي: **ما هي أسباب انتشار ظاهرة هشاشة الدولة في إفريقيا عموما وفي مالي خصوصا، وما هي آليات الخروج منها؟**

يمكن تفكيك مشكلة الدراسة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- ما المقصود بهشاشة الدولة؟
- ما هي أسباب هشاشة الدولة في إفريقيا؟
- فيما تتجسد مظاهر هشاشة الدولة في مالي؟
- كيف يمكن التغلب على ظاهرة هشاشة الدولة في مالي؟

2- الفرضيات

في سبيل البحث عن إجابة لإشكالية الدراسة يتم اقتراح الفرضيات الآتي ذكرها:

- يؤدي عدم قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها إلى ظاهرة هشاشة الدولة.
- تبرز مظاهر هشاشة الدولة كلما غاب التوافق السياسي والتجانس الاجتماعي.
- تزداد الهشاشة في دولة ما بتدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول.
- لا يمكن القضاء على حالة الهشاشة من طرف الدول المعنية إلا بتنسيق الجهود الداخلية والدولية.

2-الأدبيات الســابقة

لقد اهتمت العديد من الدراسات بموضوع هشاشة الدولة وتحدثت فيه عن مسارات متعثرة للدولة اعتراها الوهن والضعف والهشاشة والفشل، وهذا تحت ظروف مختلفة معقدة ومتشابكة جعلت الدول تنعت وتصنف تحت مسميات عديدة في محاولة للإحاطة بالظاهرة محل الدراسة وتفسيرها.

ومن الأدبيات التي عالجت موضوع الهشاشة:

1. **الدولة الهشة في أفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي** للكاتب **علي أبو فرحة** ضمن مقالة صادرة سنة 2016 عن مجلة قراءات افريقية والتي عرض فيها مختلف المفاهيم للمصطلح والمراكز التي تتبناه وتقوم بنشر مختلف المؤشرات له. وقد بين موقع الدول وسط تراتيبها السنوية والتواجد المتقدم لمعظم الدول الأفريقية ضمنها بشكل منح المفهوم خصوصية إفريقية. وأكد على أن تحليل تلك الهيئات خال من الحياد و الموضوعية ، إذ يعكس الرؤى الغربية ركزت على أن الأنظمة في إفريقيا لم تستطع التكيف معها مما أدى إلى بروز دول فاشلة. وقد ركز صاحب المقال على المعايير والمؤشرات التي من خلالها يتم تحديد الدولة الهشة ومساحاتها الجغرافية ولكنه تغاضى عن مستقبل الدول والقدرة على بقائها على ضوء هذه المعايير المعتمدة وكيفية التخلص منها وهو ما سنعمل عليه في هذه الأطروحة.
2. **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة في مالي**، مقالة صادرة عن مجلة المستقبل العربي، **للكاتب حافظ النينوي** يرى أن مالي أصبحت تفتقد لتواجد البنى الأساسية وغياب التنمية والاستقرار السياسي نتيجة الانقلابات العسكرية والتمردات المسلحة التي عرفتها سابقا، مما جعل الشمال يتمرد ويطالب بالانفصال، إضافة إلى أن السلطة المركزية أصبحت عاجزة عن حماية مواطنيها. ويجادل الكاتب أن التدخل الفرنسي منع تمدد الطوارق أو الحركات الجهادية من السيطرة على العاصمة. وبالتالي فطبقا لبعض المؤشرات التي تم إسقاطها على الواقع المالي، يظهر أن مسألة التدخل الخارجي ما هي إلا نتيجة ع لفشل النظام السياسي في إدارته للصراعات التي طال أمدها، وباتت تمثل تحديات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
3. **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الإفريقية نموذجا**، يتناول د: **حمدي عبد الرحمان حسن** في الدراسة من طرف المركز العالمي للدراسات السياسية في الأردن والصادرة عام 2008 المداخل والأطر النظرية التي تمكننا من دراسة النظم السياسية في إفريقيا والتحول الديمقراطي والإصلاحات الهيكلة التي عرفتها الاقتصاديات في إفريقيا عقب نهاية الحرب الباردة وكيفية التكيف معها ومع التحولات الكبرى التي جاءت بها تيارات العولمة على غرار الصراعات الإثنية والحكم الراشد والأبوية الجديدة والانتخابات والعسكرة والمجتمع المدني والبيئة، ولإشكاليات التنمية. يمكن الإشارة إلى

عدم تركيز الكاتب على الاتجاهات التي كانت سائدة وما استندت إليها من مفاهيم ومناهج وكأنها لم تعد صالحة فالمدخل التاريخي بنيت عليه طبيعة النظم القائمة وساهم في رسم عقيدتها وشكل تحالفاتها، كم لم يذكر في الاتجاهات الحديثة طغيان البعد الديني في فهم تنامي ظاهرة العنف بما يستوجب إيجاد مقاربة تراعي بروز هذا المتغير ضمن رؤية جديدة يمكن من خلاله إيجاد معالجات استباقية، والتطرق لدراسة التكوينات الاجتماعية التي رسخت لسلوكيات وجب فهمها للاقتراب من بروز توافقات تتقاسم السلطة والثروة غداة تشكيل النظم السياسية، وقيام المؤسسات بعيد الاستقلال، وما قد تمثل عملية الحفاظ عليها من دعم لعملية التطور الديمقراطي.

4. **الحركة الأزوادية في مالي وتكوين الدولة:** مقالة للأستاذ **خيري عبد الرزاق جاسم** ضمن مجلة دارسات دولية، حيث يرى أن المشكلة الاستعمارية وميراثها الثقيل أجل قيام دولة تعمل على القيام بوظائفها بصورة سليمة، لارتباطاتها بماض يشد مكوناتها نحو ولاءات ونزعات عرقية يتغلب فيها ولاؤها على التزاماتها نحو الدولة وهو ما أدى إلى التمرد وإعلان الانفصال في خطوة ترجمت اليأس والإحباط من تعامل السلطات الحاكمة مع الطوارق بعد شعورهم بالخذلان من عدم تحقيق مطالب صبرت أجيال من أبناء الطوارق عليها وانتظروا تجسيدها وتفعيل اتفاقيات كان يمكن لها أن تسهم في القضاء على القصور الذي لازم عملية بناء الدولة في مالي طوال أربعين سنة.

لقد أهملت الدراسة الحركات التارقية وميراثها التاريخي من تعاملات وقمع وهدنة وكذا تطور الأوضاع بعد نهاية الحرب الباردة والوضع في الجوار وإسهاماته في تواجد العناصر الإرهابية، وهو الأمر الذي سنحاول التطرق لمختلف جوانبه من خلال التركيز على جذور الهشاشة في أفريقيا وإمكانية إسقاطها على الوضع في مالي.

5.Vaincre la Fragilité en Afrique.Une Nouvelle Approche Européen. Guide Des Citoyens Sur Le Rapport Européen Sur Le Développement.

ويتناول هذا الإصدار الأول من تقرير **المعهد الجامعي الأوروبي (EUI) في فلورنسا** قضية "الهشاشة" المعقدة والمتعددة الأبعاد، مع التركيز بشكل خاص على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي تقع فيها غالبية البلدان الهشة. وقد وصفت هذه القضية بأنها أصعب تحد يواجه التنمية في عصرنا هذا فالتعامل مع حالات الهشاشة هو بحق مصدر قلق متزايد سواء لأوروبا أو للمجتمع الدولي بأسره، مما يستوجب معالجتها لضمان استقرار العالم وازدهاره كضرورة أخلاقية، إذ يعيش ثلث فقراء العالم فيما تسمى بالدول الهشة، التي تشهد تأخراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويتسبب بضعف حكوماتها خاصة عندما يؤدي إلى صراعات وحروب. وتبقى هذه الدراسة مقتصرة على فهم الظاهرة وفق منظور غربي يراعي في سبل التغلب عليها انتهاج أساليب لا تشجع في محاصرة الهشاشة بقدر ما تزيد من تقزيم المؤسسات المحلية لصالح مؤسسات مالية غربية تعمل على إضفاء

طابع قانوني لتواجدها كشكل آخر من أشكال التدخل الخارجي وهم ما سنحاول تداركه من خلال التركيز على ما يمكن للخارج تقديمه كإسهام للتغلب على الهشاشة عبر منظمات دولية يمكنها دعم البرامج الوطنية ماديا وفنيا.

3-مجالات الدراســـة.

- **المجال المكانـي:**

يتعلق الحيز هنا بالقارة الإفريقية بكل دولها، والتي تتميز في معظمها بضعف أداء الدول وهشاشتها، حيث تعاني من مختلف الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية غير أن الدراسة تتطرق لدولة مالي كدراسة حالة.

- **المجال الزمـاني:** يمكن اعتبار كل سنوات الاستقلال للدولة في أفريقيا عموما ولقيام دولة مالي خصوصا سقف زمني تقوم عليه مستوجبات الدراسة، غير أنه سيتم الرجوع إلى سنة 2012 لقياس مؤشرات الدولة الفاشلة، مرورا بسنة 2014 و ظهور مصطلح الهشاشة، الى غاية العام 2022 كمجالات زمنية تقوم عليها عمليات المقارنة والاستشهاد والاستخلاص، طوال المراحل التي قطعتها الدولة وفق توجهاتها السياسية المختارة.

- **المجال الموضوعي:** تدور هذه الدراسة حول هشاشة الدولة في إفريقيا، من خلال تفسيرها، وفق تحديد للمفهوم، ومسببات الظاهرة، ومختلف مؤشراتها، وسبل التغلب على حالات الهشاشة.

4-أهمية الدراســـة.

تكمن أهمية الدراسة في محاولة فهم ارتباطات الهشاشة وفق مفاهيمها المتعددة وسياقاتها المختلفة بالمجتمعات محليا، وانعكاساتها في مرحلة ما بعد التحرر على قضايا تخص عملية بناء الدولة وإشكاليات التنمية بها وقضايا الأمن، وصولا لإيجاد حلول لها قد تسهم في التغلب على جملة من التحديات كمخرج آمن للدولة من حالات تعجز فيها عن الإيفاء بالتزاماتها وتفشل حتى في البقاء.

أ-الأهمية العلمية:

تسعى هذه الدراسة إلى الإلمام بظاهرة هشاشة الدول وسياقاتها التاريخية والسياسية والاقتصادية، والاعتبارات التي تقف خلفها وكذلك معاييرها وكيفية تقييمها من خلال المؤشرات الدالة عليها، والكشف عن الأسباب المساهمة فيها خصوصا بعد تعثر عملية بناء الدولة الوطنية في العديد من الدول الإفريقية. وذلك من أجل نقد المؤشرات الحالية الخاضعة لتصورات مراكز بحث ومنظمات إقليمية ومؤسسات مالية ذات برامج سياسية دعائية، قد تأخذ أحيانا طابع المساعدات.

ب-الأهمية العملية:

جاءت الهشاشة كإحدى مخرجات فشل مسار بناء الدولة الوطنية في العديد من الدول الإفريقية حيث تمظهرت في أزمات متعددة، أدت إلى انعدام الأمن بتداعيات داخلية وإقليمية بعد بروز التهديدات الجديدة سيما الإرهاب العابر للقارات. وهنا تظهر أهمية دراسة حالة دولة مالي كنموذج، في إمكانية تأثير الأوضاع المنفلتة على استقرار الجزائر باعتبار دولة مالي عمقا استراتيجيا، ومن ثمة فهم ما يجري من أجل الاستعداد لمواجهة كافة التهديدات التي قد تأتي منها.

5- أهداف الدراســة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم هشاشة الدولة في إفريقيا، وتفسيرها من خلال اقتراب تاريخي يتتبع عملية ومسار بناء الدولة، ويسجل الاختلالات التي كانت وراء الأزمات متعددة الأوجه التي تعاني منها الدول الهشة، حتى يمكن تجاوز الأوضاع والانتقال بها إلى حال أفضل.

6-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب جعلت الباحث يختار موضوع الدراسة:

أ-الدوافع الذاتيــة:

- الانتماء إلى القارة الإفريقية ومنه محاولة إيجاد سبل للنهوض بالأوضاع المتردية إلى وضع أفضل، عبر البحث الأكاديمي الأصيل.
- تخصص الباحث الموسوم بدراسات إفريقية.

ب-الدوافع الموضوعية:

تعد ظاهرة الهشاشة مفهوما حديث يتم تصنيف الدول على أساسه، بما يناشد الفضول البحثي لإدراك كافة التحديات التي تواجه عملية بناء الدول حتى تصل إلى حالة الهشاشة، وذلك بغية الخروج منها من جهة وتفاديها من جهة أخرى.

7- الإطار المفاهيمـي:

تستدعي الدراسة تحديد المفاهيم الأساسية التي تحتاج إلى المزيد من التوضيح والضبط، وذلك لكثرة استعمالها ضمن مراحل البحث، وهذه المفاهيم مرتبطة أساسا بمفهوم هشاشة الدولة وفشلها وانهيارها وإعادة البناء.

أ- مفهوم هشاشة الدولــة:

عوض مصطلح الدول الهشة مصطلح الدول الفاشلة إذ ترى **كريستا هندري Krista Hendry**، المدير التنفيذي لصندوق السلام **The Fund for Peace**، أن مصطلح الدول الفاشلة لم يعد مرتبطا فعلا بمعدل ما يحصل عليه المواطن من حقوق في نهاية الأمر ولذا تم استبداله بـ "الدولة الهشة" وهي تلك التي يستمر فيها المواطن في المعاناة وعدم الحصول على كامل حقوقه ويستمر فقره، وفي النهاية ينفجر المجتمع ويزداد العنف الداخلي حتى لو لم يتم تصنيف تلك الدولة دوليا على أنها دولة فاشلة[1].

وعلى الرغم من وجود أبعاد شائعة الاستخدام للاستدلال على هشاشة الدول كالعنف وغياب العدالة وضعف المؤسسات والأسس الاقتصادية، وعدم القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه، لذلك تستخدم المنظمات الدولية المختلفة مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقاييس متباينة لكنها تشترك أبعاد مستوى قدرة المؤسسات داخل الدولة، ومستوى المحاسبة لتلك المؤسسات، ومخاطر اندلاع الصراعات[2].

ويرى الباحث **ايفان بريسكو Ivan Briscoe" إن أعراض الدولة الهشة تتجلى أكثر في الفقر وانعدام الأمن والميل إلى الصراع والفساد"** [3]. كما أن الهشاشة كذلك حالات مفاجئة أو دورية حيث يؤدي عامل خطير أو أكثر سواء أتى من الداخل أو من الخارج إلى تفاقم حالة قائمة من عدم الاستقرار السياسي والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية [4].

وباختصار تعرف هشاشة الدولة كانعكاس لاختلالات داخلية أو وجود عامل خارجي ضاغط وعدم التعامل الجدي معه أو عدم معالجته ضمن السياق الذي برز فيه، مما يزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي والتدهور الاقتصادي.

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **الدولة وتجلياتها: الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها**، المركز الديمقراطي العربي الموقع، https://democraticac.de/?p=46259 ، في 2020/09/1.

[2] السيد علي أبوفرحة، "الدولة الهشة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي"، **قراءات افريقية**، ع 27، 2016، ص.30.

[3] **Vaincre la fragilité en Afrique: Une Nouvelle Approche Européenne.** Guide Des Citoyens Sur Le Rapport Européen Sur Le Développement, 2009. p.63.

[4] مكتب العمل الدولي، **العمالة والعمل اللائق من أجل السلم والصمود**،التقرير الخامس، الدورة الخامسة عشر، جنيف، 2016.

ب- مفهوم فشل الدولـــة: تصبح الدولة فاشلة حينما تفقد السلطة السياسية سيطرتها الفعلية على أراضيها، أو أن تفقد احتكارها لاستخدام العنف المشروع في الأراضي التي تحكمها، وكذا فقدانها لشرعيتها في اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها، وعجزها عن توفير القدر المعقول من الخدمات العامة وعدم قدرتها على التفاعل مع الدول الأخرى[1].

كما أن من سماتها الأساسية التوتر المدني والانهيار الحكومي والاقتصادي، مشكلة خطرا على الأمن والسلم العالميين[2]. وفي السياق ذاته يمكن لنا أن نحدد فئتين رئيسيتين لفشل الدولة[3]:

الحالة الأولى: وهي الحالة التي لا تفجر أي رغبات كامنة أو مصطنعة لدى فئات اجتماعية أو سياسية في قبول القواعد والقرارات والسياسات والإجراءات من قبل حكومة متوافق ومتفق عليها لإعادة بناء الدولة والتعافي الوطني الشامل.

الحالة الثانية: هي تلك الحالة التي يتغير فيها ترتيب أبنية الهرم السياسي المجتمعي وهيكله ومحتواه وقواعد الثبات فيه، سواء كان هذا التغيير ناجما عن نزعات ونعرات محلية صرفة أو مدفوعة من الخارج.

وأشار **برنامج عمل فشل الدولة (The Political Instability Task Force)** إلى العديد من الدلالات أو المؤشرات عن فشل الدولة، كعدم الاستقرار السياسي، الصراع العنيف واسع النطاق، الإبادة الجماعية، وتغيير النظام، التحولات المفاجئة في أنماط الحكم، وفترات من عدم الاستقرار الشديد، والتحولات نحو الحكم الاستبدادي. وأشار إلى مجموعة من الدول الفاشلة والتي لا تزال حتى الآن، مثل أفغانستان والصومال[4]. بينما يربط **روبرت باتس Robert Bates** بين الحرب الأهلية وفشل الدولة، ويبالغ في الدور الذي تلعبه الميليشيات باعتبارها تشكل الفئة الحاسمة في العلاقة بين فشل الدولة والعنف المنظم، بما يفقدها القدرة على السيطرة الفعلية وعن توفير الأمن، والتمثيل الشرعي، وتقديم خدمات الرعاية الأساسية[5].

إذن، يبرز فشل الدولة في مسألة غياب الشرعية وفقدانها السيطرة على بعض أو كل أقاليمها، بحيث لم تعد تمتلك القوة اللازمة لمواجهة استمرار تدهور الأوضاع، بما قد يعرض وحدتها للأخطار ويجرها للانهيار.

---

[1] اسعد طارش عبد الرضا، **الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص.35.

[2] An Verlin, **Haïti: État failli, État à (re) construire,** Cahiers Des Amériques Latins, https://journals.openedition.org/, 13/09/2020

[3] **محمد الميتمي، يمن ما بعد الحرب: إعادة بناء الدولة أم إعادة بناء الأمة**، صحيفة العرب، السنة 2015، ع 11080.

[4] Vladimer Lenin, **The State and Revolution**. http://http//www.marxists.org/archive/lenin/. 2020/09/14.

[5] شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع الكتروني سابق**.

ج- مفهوم الدولة المنهـارة: يجب الإقرار أن الدول ليست متساوية جميعها في نوع السيطرة التي تمارسها على سكانها، وفي نوع الخدمات التي توفرها لهم، ومن حيث وضعها على المستوى الدولي[1]. غير أن فراغ السلطة الذي يصاحبه انتشار الجماعات المسلحة وسيطرتها على أجزاء من إقليم الدولة، يبقى أحد أوجه الانهيار ليتنامي الإرهاب وتجارة المخدرات والأسلحة، بالإضافة إلى غسيل الأموال.

في الواقع ترتبط الدول المنهارة غالبا بالعنف المدني والثورة، أو بالتغيرات الحادة التي تحدث داخل الدول أو في أقاليمها. فهذه التغيرات تهدم الدولة السابقة على وقوعها ويكون مستقبل الدولة الجديدة غير واضح المعالم، وقد يستغرق بناؤها فترة طويلة. ولكن تظل العلاقة بين الثورة وانهيار الدولة من القضايا المثيرة للجدل بين الدارسين، حيث لا يوجد اتفاق حول تأثيرها في تماسك الدولة[2]. وبحسب **زارتمان** Zartman، فإن الانهيار هو نتيجة "**حالة قصوى من مشاكل الحكم**"والضغط غير المبرر وعدم القدرة على الحكم[3]. وبالتالي، لن يكون الانهيار نتيجة لسببية منفصلة نوعيا عن المشاكل التي تواجهها معظم البلدان، وما يجعل الانهيار مختلفا ليس نوع الأسباب بل تراكمها كما جاء في "نظرية استمرارية الأنظمة"، أو ما أسماه **إيستون Easton "زيادة مدخلات الطلب"**[4].

وعليه يمكننا صياغة تعريفنا للدولة المنهارة كدولة خرج فيها المحيط عن سيطرة المركز، ولم تعد قادرة على ضمان أمنها الداخلي على أرضها، وفقدت القدرة على استخراج مواردها والتحكم في تسويقها، لتكون عرضة لشتى أشكال التدخل الخارجي، وانتشار الفوضى في عموم البلاد، وفقدان الاعتراف الدولي. وبالتالي تكون الدولة المنهارة أحد الأشكال الأكثر تدهورا للدولة الفاشلة التي هي نتيجة لتطور ضعف الدولة الهشة بعد أن ينعكس عدم الاستقرار السياسي على المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

د- المفاهيم القريبة من مفهوم هشاشة الدولة:

إن أغلب الدراسات تستخدم أكثر من مصطلح في نفس الدراسة وكأنها مترادفات متطابقة، وهو ما يعكس التداخل والتشابه الشديد فيما بينها، ويؤكد على أهمية ضبطها وتناولها في سياقها الذي ظهرت فيه ووفقا لمجالات اهتمام كل مفهوم، ولعل من أهمها:

---

[1] Caty Clément, **Un Modèle Commun D'effondrement de L'état,** Revue internationale de politique comparée 2004/1, p35.

[2] عمرو حمزاوي، **الدولة الضعيفة**، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، في https://carnegie-mec.org/2018/08/07/ar-pub-7699 في2020/09/14.

[3] William Zartman**, Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority** London, 1995, p. 11.

[4] Caty Clément,**Op.cit** , p35.

الدول الضعيفة Weak State :يرجع سبب ضعفها لأسباب هيكلية بنيوية وتعتبر موطنا للتوترات الإثنية والدينية واللغوية والعرقية التي عادة ما تكون كامنة وتنفجر في هيئة أعمال عنف[1].

الدول الرخوة Soft State :استخدم هذا المفهوم الاقتصادي وعالم الاجتماع **G. Myrdal الذي** يرى أن دول العالم الثالث التي تصدر القانون ولا تطبقه إما لوجود ثغرات به، أو لانتفاء ثقافة حكم القانون ولتفشي الفساد ولافتقادها نظاما اجتماعيا متماسكا[2].

الدول المائلة إلى الفشل Failed State: وهي الدول غير القادرة أو غير الراغبة في ضمان توفير الأمن والخدمات الأساسية لمواطنيها.

الدول المعرضة للخطرCollapsed State: تلك الدول التي تعاني من أزمة أو على وشك اندلاع صراع بسبب غياب الشرعية وعدم فاعلية دور الدولة على مناطق ما على إقليمها[3].

هـ- مفهوم إعادة بناء الدولـــة:

جاء مفهوم بناء الدولة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لغاية انتهاء الحرب الباردة ويـــعني إقامة مؤسسات مستقرة تدفع في اتجاه تحقيق التنمية والأمن، وسن الدساتير التي تراقب عـمل تلك المؤسسات بما يقود للتنمية ويحقق الاستقرار في جميع أبعاده. بينما تحول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ليدل على إعادة بناء الدول الفاشلة التي أصبحت تهدد الأمن والسلم الدوليين. فصار يعني تشكيل مؤسسات سياسية واجتماعية كفيلة بإدارة العملية السياسية في البلاد، بغية تحقيق الاستقرار الداخلي بما يجنب دول الجوار والعالم التهديدات النابعة من ضعفها[4].

وتشمل العملية إدخال تحولات جذرية على بنية مؤسسات الدولة، كي تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية والسياسية بكفاءة تستند إلى الشرعية والرضا المجتمعي، على أن تمر بمجموعة من المراحل المتتابعة وأن تخضع لجملة محددات ذات صلة بالبيئتين الإقليمية والدولية تتمثل في ملائمة الظرف التاريخي ودرجة انتشار الظاهرة وملائمة البيئة الدولية وجاهزية البيئة الإقليمية[5].

---

[1] محمد الشريف أقضي، **اعادة بناء الدولة الفاشلة: دراسة في المنطلقات المفاهيمية والنظرية** ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع02،جامعة باتنة 2020،ص.511.

[2] عدنان بوزيدي، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة "،**مجلة مدارات سياسية**،ع4الجزائر2018 ،ص.64.

[3] William Zartman,**op.cit**. 16.

[4] عبد الرزاق صاغور، **بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص.16.

[5] توفيق المديني، **المحددات الداخلية لنجاح إعادة بناء الدولة الوطنية**، موقع منبر ليبيا ،https://www.minbarlibya.org/ في 2019/12/12.

إن إعادة بناء الدولة هي مرحلة حتمية لضمان بقائها وللشروع في عملية إصلاح تستهدف تحسين أداء النظام السياسي وتدفع بسياسات التنمية لاستعادة الوضع الطبيعي لحالة الدولة وتسهر على تطويرها وفق التوافقات الجديدة والقوانين المستحدثة.

8- الإطار المنهجي:

تعد ظاهرة هشاشة الدولة إحدى الظواهر السياسية والاجتماعية متعددة الأبعاد والمتغيرات، وهي في غاية التعقيد والتركيب بما يصعب دراستها من خلال منهج واحد، وعليه فان دراستها تستلزم استخدام منهجية متكاملة.

1-**منهج دراسة الحالـة:** هو منهج يقتضي التعمق في دراسة وحدة واحدة مهما كانت قصد الإحاطة بها وإدراك خباياها والعمل على معرفة وفهم أهم العوامل المؤثرة في تلك الحالة، وإبراز الارتباطات السببية والوظيفية بين مختلف أجزاء الظاهرة، ولهذا استلزمت دراسة الوضع في دولة مالي كحالة لهشاشة الدولة في إفريقيا وفشلها في الإيفاء بالتزاماتها بمعرفة الأسباب وتحليلها بطريقة علمية.

3-**المنهج المقارن:** هو شكل من أشكال المناهج التي يتم استخدامها في البحث العلمي، والهدف من هذا المنهج هو عمل مجموعة من المقارنات بين الظواهر المتعلقة بالبحث العلمي، وذلك للتعرف على وجه الشبه فيما بينهم، و وجه الاختلاف، وبالتالي يكون أمام الباحث فرصة للتعرف على الغموض المتعلق بالظاهرة، ويستطيع تفسيرها بكل سهولة.

3-**المنهج التحليلي:** يستخدم بكثرة في عمليات تحليل البيانات، وهدفها الوصول إلى أفضل الحلول الممكنة لموضوع الدراسة، علما أن هذا المنهج يقوم على عدة عمليات لعل أهمها التفسير، سواء البسيط حيث يقوم الباحث بتحليل النصوص التي يقوم بدراستها، أو التفسير المركب إذ يقوم الباحث بإعادة القضايا الى أصولها الأولى، ثمّ يدرس هذه الأصول ويربط الآراء بأسبابها وعللها بشكل منطقي وصحيح، بما يساعد في بلوغ نتائج أكثر دقة بنهاية البحث، من خلال أعمال التجزئة والتقسيم والتقويم للمشكلة، والتعمق في التفسير، بمعنى أن أسس المنهج التحليلي تكمل بعض الاستعمالات للوصف.

4-الاقتراب التاريخـي: يأتي استعمال هذا المقترب ضمن محاولة تفسير الأحداث ومعرفة جملة التغيرات التي طرأت على الظواهر من خلال السياق الذي برزت فيه واللحظة محل الدراسة بما يستوجب الربط بين الخلفية التاريخية لتشكل الدولة في إفريقيا ومدى تأثير الإرث الاستعماري على الوضع الراهن المتصف بالضعف والهشاشة.

ولذلك فاستخدام الدراسة لهذا المقترب إنما جاء ليظهر تأثير العامل الاستعماري وبقاء الأنظمة السياسية رهينة ذلك الإرث والذي ارتبط بالهشاشة والضعف الذي تعيشه الدولة في أفريقيا حاليا.

2-الإطار النظري:

أ-اقتراب التحول الديمقراطي:

أثار اقتراب التحول الديمقراطي اهتمامات جديدة وأعاد الاعتبار لبعض القضايا كالدستور والمجتمع المدني وإحياء دور البرلمانات، إذ تتجلى ملامحه في الانتخابات التعددية ونشأة واعتماد الأحزاب السياسية والإصلاحات الدستورية، ويعتقد أنصار الاقتراب أنه من الصعب تطبيق الديمقراطية في الدول النامية انطلاقا من حداثة المؤسسات، لأن التحول الديمقراطي مسار بطيء وطويل وشاق في بيئة سياسية غير مستقرة وفي ظل مجتمع متخلف.

وبخصوص ظاهرة الدمقرطة التي عرفتها القارة الإفريقية فيمكن تناولها وفق اتجاهين[1]:

الاتجاه الأول: ذو نزعة ليبرالية يرى ضرورة توافر مجموعة من المرتكزات لتحقيق تطور ديمقراطي كاحترام الحريات الأساسية وإعلاء القانون والشفافية والإصلاح الاقتصادي.

الاتجاه الثاني: يميل إلى تفعيل عناصر الهوية الإفريقية بما يحفظ خصوصياتها وتقاليدها الحضارية ولا يرى نجاحه إلا بمشاركة شعبية تستند إلى التقاليد الديمقراطية الإفريقية السائدة قبل الاستعماري الأوربي.

يمكننا تبني الاتجاه الأول لترسيخ التحول الديمقراطي المستند إلى خصوصيات المجتمعات الأفريقية وتقاليدها في الممارسة السياسية وانتقال السلطة حسب الأعراف المحلية ، غير بعيد عن الاتجاه الثاني الذي لا يستبعد نجاحه لما تشكله عناصر الارتباط كاللغة والعرق والدين و الاثنية من روابط وتفاعلات قد يشكل انصهارها عامل قوة، كما يشكل تشتت ولاءاتها الفرعية والمتعددة إلى إضعاف الدولة. ويمكن اعتماد الاتجاهين كمقاربتين تصلح الأولى كاقتراب نظري لدراسة الدولة قبل نهاية الحرب الباردة حينما فشلت الدولة في الاستجابة لتوقعات الشعوب ويمكن اعتماد الاتجاه الثاني لفهم العوامل المؤثرة في عمليات الانتقال وتفاوتها بل وصعوبة تحقيقها ما لم تنعم الدول الأفريقية بالاستقرار السياسي والذي يعتبر المرحلة الأكثر حساسية في تجسيد الحلول وسبل التغلب على ضعف الدولة وهشاشتها.

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **الاتجاهات الجديدة في دراسة النظم السياسية النظم الإفريقية نموذجا**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2008، ط.1، ص.14.

ب- التعددية الثقافية

يعتبر الكثيرون أن أزمة بناء الدولة والذي انجر عنها فشلها كان بسبب افتقادها البناء المؤسسي الصحيح وارتباطاتها المعقدة والمتشابكة مع المجتمع. وهناك من يعتقد أن ذلك قد يعود لأسباب ثقافية، فالمسائل الإثنية والنزاعات الحدودية التي تركها الاستعمار وانفراد أقلية بالحكم وسط صمت وتواطؤ النخب معها أدى إلى تفشي الفساد وأضعف هياكل مؤسسات الدولة، فاصطدمت بواقع لم تقوى على مجابهته وفي هذا الصدد تقول **مارينا اوتـاوي Marina Ottaway** أنه" لم يحدث في أي بلد أفريقي أن أفسحت الجماعات العرقية والثقافية الكائنة داخل الدولة المجال لقيام هوية جامعة تحتضن إقليم الدولة بأكمله"[1].

من هنا يشدد البعض على أهمية تطابق أحادية الدولة مع الأحادية الثقافية بغية المحافظة على تماسك الدولة واستمراريتها. غير أن بروز مشكلة الأقليات مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الكثير من الأنظمة الشمولية سمح ببروز تيار جديد اعتمد منهجا وسطا جديدا للتوفيق بين الاتجاهين، يعتبر أن التنوع الثقافي هو عامل قوة وليس عامل ضعف بإبراز عوامل الوحدة أكثر من التركيز على خطاب التفرقة ومخاطر التقسيم وهو ما يخدم الدولة وينهي حالة الصراع[2].

بينما تستند نظرية التعددية الثقافية الى فكرة اقتسام السلطة بين الجماعات الثقافية على أساس المساواة والعدل والاعتراف الرسمي بتميز تلك الجماعات عن غيرها، مع ضرورة احترام هذا التباين من دون إثارة باقي الهويات، وهذا يعرض تقوية علاقة المركز بالمحيط والسيطرة على أطرافه عبر تقوية الجبهة الداخلية وإلغاء التفاوت الاجتماعي والاقتصادي خاصة بين الأكثرية المهيمنة والأقلية المطالبة بتساوي الفرص والحقوق وإزالة الفوارق [3].

[1] حمدي عبد الرحمان، "الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في افريقيا"، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، ع 56، القاهرة، 2014، ص.62.

[2] أحمد ثابت، **التعددية السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص. 103.

[3] عبد العالي دبلة، **الدولة: رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص.249.

7- تقسيم الدراســة:

تم تقسيم خطة الدراسة إلى أربع فصول سيتم وفقها التطرق في **الفصل الأول** إلى **الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة** ومن خلال مبحثين لمختلف مفاهيم الدولة ووظائفها وفق مختلف المذاهب، ليتم في المبحث الثاني تناول السمات العامة لهشاشة الدولة ومؤشرات قياس الهشاشة وكذلك الاقترابات المفسرة لهشاشة الدولة وقياسها بجملة مؤشرات تصدر عن بعض المؤسسات المختصة في رصدها.

بينما تعرض **الفصل الثاني لطبيعة الدولة في إفريقيا** فنستعرض في المبحث الأول جذور الدولة منذ نشأتها من خلال بعض الحضارات التي قامت وشكلت تجمعات بشرية استطاعت أن تؤسس كنتونات قبلية في مرحلة ما قبل الاستعمار، مرورا بمرحلة التواجد الاستعماري وتقاسمه لأرجاء القارة في مناطق نفوذه بغرض الهيمنة والتوسع، مستغلين حالة الانقسامات والاقتتال التي عرفتها المجتمعات القبلية المتمزقة والتي حققت الاستقلال بعد تضحيات كبيرة وفشلت لاحقا في تجسيد مشروع الدولة الوطنية. وفي المبحث الثاني نبرز مظاهر الدولة الهشة وضعف النظم السياسية وعجزها عن التصدي لتلك الاضطرابات والنزاعات وعدم استيعابها مختلف السياقات التي عرفها العالم من تحولات جعلت من الضروري في بحثنا هذا أن نسلط الضوء على المظاهر من خلال المبحث الثالث الذي يهتم بقياس الهشاشة من خلال مؤشرات نتوقف عند طبيعتها كمرجع للتصنيف كما وضعت من قبل هيئات ومؤسسات دولية لدراسة الهشاشة وإجراء المقارنات بغرض استخلاص النتائج.

في **الفصل الثالث** تم التطرق **لحالة الهشاشة في دولة مالي** من خلال ثلاثة مباحث يعطي أولها لمحة عامة عن ظروف نشأة الدولة في مالي وموقعها المهم في الساحل كنقطة التقاء مع شمال القارة، والتطور السياسي الذي عرفته البلاد بعد استقلالها، في المبحث الثاني، سيتم التطرق لدراسة المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مالي من قبل هيئة دولية تعمل على مراقبة الأوضاع وتصنيف الدول. وفي المبحث الثالث سيتم التطرق لتفسير حالة هشاشة الدولة في مالي وتداعياتها الداخلية والإقليمية ومعرفة اسبابها والتي تقاطعت مع أزمات سياسية في الجوار ساهمت في تغذية الهشاشة التي تجلت ملامحها في الممارسات التسلطية، وفشل التسويات وتنامي الحركات الإرهابية وصولا إلى إعلان الانفصال في ظل أوضاع صعبة أيضا في الجوار

أما الفصل الرابع فهو متعلق **بآليات تجاوز الهشاشة في مالي** يتم فيها ابراز اهم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للخروج من وضع الهشاشة وتخطيها سياسيا عبر ترقية الحوار ومحاولة نزع فتيل الأزمة وإحلال السلم وبنائه وحلول اقتصادية ترصد قدرات الدولة ومواردها وطريقة تعبئتها لصالح مشروع تنموي يمنح الاستقرار والاستدامة وبحلول اجتماعية تفعل سياسات الاندماج الوطني وتستوعب كل المكونات والارتقاء بها إلى تنوع يشكل انصهاره عامل قوة. وفي المبحث الثاني نتطرق لدور

المنظمات الإقليمية والقارية والدولية والدور المطلوب منها بتقديم أشكال دعم متعددة تسهم في مساعدة النظام السياسي في مالي على الخروج من حالة الهشاشة. وفي المبحث الثالث تبرز أدوار القوى الدولية الكبرى ودول الجوار في مساعدتها للتغلب على الهشاشة، لتختتم بخلاصة تبحث في سبل التغلب عليها وفق أسس مستعجلة تعمل على بقاء الدولة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة وهشاشة الدولة

لم يتوقف فضول الإنسان منذ تواجده في البحث وسط التجارب المتعددة عن نمط عيش يسمح بتشكيل روابط يتحسن عبرها وضعه ويرتقي بسبل العيش عبر إشراك مكونات المجتمعات والبحث عن مختلف صيغ التعايش في تفاعل يستهدف بناء عقد مؤسس ملزم للأطراف كشرط لقيام الدولة، والذي تجسد وفق نموذج غربي أوروبي شكلت القيم الغربية أسس فلسفته ومعلنة قيام الدولة الحديثة في أوروبا، لينحصر مفهوم بناء الدولة ضمن أطر دراسية فكرية ونظرية غربية ألغت خصوصيات البيئة المحلية للغالبية من الشعوب المستعمرة مما عطل إشراك مجموع القيم المشتركة للفسيفساء الاجتماعية وصهرها ضمن إطار جامع وأرضية متينة غداة تشكيل دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا، بالشكل الذي وضع مشروع بناء الدولة الوطنية أمام حالة انسداد لم تستطع جل السياسات اللاحقة تجاوزه أو التكيف مع سياقاته المحلية والتحولات الدولية، ففشلت الدولة في تحقيق وظائفها المتعلقة ببناء الشرعية والاستقرار السياسيين وتحقيق الأمن وبناء الاقتصاد وتقوية الروابط المجتمعية والسماح بالانفتاح على التجارب الخارجية المتميزة.

المبحث الأول: مفهوم الدولة وهشاشة الدولة

يعتبر الفكر السياسي بمثابة إطار نظري شامل لدراسة وتصور ماضي وحاضر ومستقبل الدولة كظاهرة سياسية، يهتم بالبنيان الفكري المجرد المرتبط بتصوير وتفسير الوجود السياسي لها وبذلك تكون الأفكار السياسية عبارة عن تصور عقلاني للظاهرة السياسية كما يتخيلها الإنسان في مختلف الأزمنة والأمكنة، وأنها تقوم على التأمل سواء كان فردياً أم جماعيا[1].

جاءت الولادة الحديثة للدولة في سياقات أعقبت هيمنة الكنيسة وسيطرة الطبقية، بعدما أرغمت شعوبا على العيش تحت وطأة الجهل واستبداد الحكام بسياسات استغلال فاضحة، تبنت إيديولوجيات وعقائد مختلفة، أثارت بها النزاعات مخلفة الكثير من المآسي، وهو الوضع الذي جعلها أمام حتمية التصحيح لوضع حد لتلك الممارسات. فظهرت بالشكل الحديث بعد معاهدات **وستفاليا 1648** كنواة التفاعل في العلاقات الدولية، والفاعل الأهم الذي يمكن له القيام بجل المبادرات، في الحرب كما في السلم، فلقد كانت الأساس في التحالفات، والركن في سياسات التعاون، بمراعاة تواجدها الإقليمي وعقيدتها الإيديولوجية في نسجها لتلك التكتلات بهدف تحقيق مصلحتها وضمان بقائها وترقية حقوق مواطنيها. على الرغم من اختلاف مفهوم الدولة في الأدبيات الغربية عنها في أدبيات وإسهامات الفكر العربي- الإسلامي.

[1] أحمد خليل، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1999، ص.76.

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للدولة:

استخدم مصطلح الدولة منذ القدم، وتم تناوله من قبل العديد من فلاسفة الفكر السياسي للحضارات السابقة، وارتبطت جل التعاريف في انها الإطار الذي يعمل على تلبية مختلف الحاجيات الاقتصادية والأمنية بالخصوص، لتعرف مراحل للتطور اعطت لها عدة مفاهيم، اهتمت بأركانها ووظائفها ومظاهر السيادة والاستقلال وتنظيم السلطات وفق مبادئ عامة تسير هياكلها.

1- الإشتقاق اللغوي للفظ الدولة

يرجع أصل كلمة الدولة في الثقافة الغربية إلى الكلمة الإغريقية **Statuts** وتعني الحالة المستقرة وتطور هذا المفهوم حتى استعمل في القرن السادس عشر، إذ يعد **ميكيافيلي Machiavel** أول من استعمل كلمة "**الدولة**". أما في اللغة العربية فإن اشتقاق كلمة دولة من الفعل دال يدول وهو ما يعني التداول بمعنى تعاقب وتغلب، وهي " العقبة في المال والحرب "[1] وقيل الدُولة بالضم في المال، والدولة بالفتح في الحرب، وقيل هما سواء فيما يضمان ويفتحان[2].

كما وردت كلمة "دولة" بمعنى تداول المال في القرآن الكريم في قوله تعالى: (مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ)-**سورة الحشر الآية 7**.وجاء معنى التداول في الآية الكريمة بانتقال الشيء من شخص إلى آخر[3]. إن عدم تكرار ذكر الدولة الاصطلاحي الحديث في القران المجيد لا يعني التقليل من شأنها أو عدم الاهتمام بها، إذ أن الدول في الماضي كانت في غالبيتها صغيرة محدودة في مساحتها وسكانها، لذلك عبر عنها القرآن العظيم في مواضيع كثيرة بلفظ القرية أو المدينة أو البلد أو البلدة. وقد تكرر استخدام كلمة "**قرية**" في القرآن الكريم ستا وخمسين مرة، أما كلمة **"مدينة"** فقد وردت أربعة عشر مرة فقط، منها أربع مرات بمعنى مدينة الرسول ﷺ وهي المدينة المنورة التي هاجر إليها، وأما كلمة **"بلد أو بلدة"** فقد جاءت بنفس عدد كلمة **"مدينة"** أي أربع عشر مرة، ووردت بالجمع، أي **"بلاد"** خمس مرات[4].

2- تطور استخدام مفهوم الدولة:

تستخدم الدولة في ثلاث سياقات على الأقل هي السياق الفلسفي والسياق القانوني والسياق السياسي وهذه السياقات مترابطة تاريخيا ضمن الإطار الاجتماعي. لقد كانت النظرة الكلاسيكية للدولة بوصفها تجريدا لأفكار السلطة **Authority**، حيث انصب الاهتمام الرئيس للفلاسفة القدامى

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، المجلد 11، دار المعارف، بيروت 1956، ص. 32.

[2] أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، **أساس البلاغة**، دار الكتيب العلمية، بيروت، ص300.

[3] مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، دار بلقيس للنشر، الجزائر ،2007، ط 1، ص.17.

[4] **المرجع نفسه**، ص.18.

على العلاقة بين البشر والسلطة السياسية، فتحدث **أرسطو** عن **Polis** بمعنى الدولة المدنية والمجتمع على حد سواء، وكتب **شيشرون Ciceron** عن **Auctoritas** كتعبير عن السمعة السيئة التي يتميز بها شخص ما في المجتمع الروماني ورمزيته عند التحدث عن السلطة والنفوذ والقيادة عند الشخصيات البطولية في روما. وقد أعيد **لمكيافيلي Machiavel** أول استعمال لكلمة **State** الدولة في مؤلفه الأمير **The Prince** مستخدما إياها بمعنى أرض لها حدود محددة وسلطة مركزية يجب طاعتها[1].

يتميز مفهوم الدولة بطبيعته الفلسفية المجردة لأن لا أحد رأى أو يرى الدولة في الوقت الذي لا يمكن إنكار وجودها ولا العيش من دونها، كما لا يمكن تصور المخاطر التي قد تنجم عن انهيارها، فالدور الذي تؤديه يجعل من الصعب استبدالها[2].

أما من الناحية الواقعية فيستلزم وجود الدولة توافر ثلاثة عناصر هي عنصر السكان، وعنصر الإقليم كجزء من الأرض يعيش فوقه هؤلاء السكان، ثم وجود تنظيم سياسي معين يخضعون له. لذلك كان تعريف الدولة أنها جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة[3].

3- تعاريف الدولة عند المفكرين الغربيين:

يرى الفقيه الفرنسي كاري ديلبيرج **Carre de Melberg** على أن الدولة: "مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه"[4]. ويعرفها الفقيه الانجليزي **Hinsley** أنها: "مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة"[5]. كما أنها "مجموعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الاستقرار إقليما معينا ويتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال السياسي لشعب ما يعيش على إقليم معين وتقوم فيه سلطة ذات سيادة بتشخيص قانوني"[6]. يتحقق وجود الدولة بوصول الجماعة السياسية إلى درجة معينة من التنظيم يسمح باستقلالها عن شخص الحاكم، أو أشخاص الحكام الذين يتولون السلطة فيها[7].

---

[1] فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004، ص. 626.

[2] جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ط 3، ص.9.

[3] عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكرالاسلامي والفكر الاوربي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص.21.

[4] نعمان احمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ط 1، ص.11.

[5] **المرجع نفسه**، ص.13.

[6] **المكان نفسه**.

[7] ثروت بدوي، **النظم السياسية النظرية العامة للنظم السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص 22.

كما يعرفها الأستاذ السويسري بلنتشلي **Bluntschli** بأنها: "جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على ارض معينة بينهم بطبقة حاكمة وأخرى محكومة"[1]. بينما يعرفها **بونار (Bonnard)**بأنها: "وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في وجود أمة مستقرة على إقليم محدد"[2].

ويعرفها الانجليزي **هولاند (HOLLAND)**بأنها "مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو سلطان طائفة منهم"[3].

ويرى **هارولد لاسكي (1813-1916) Harold Laski** في الدولة الجهاز والحكومة وهي الأشخاص الذين يحكمون باسم الدولة، تصور نظري، أما الأشخاص فهم يتغيرون ولا تختلط الصورة إلا في المجتمعات البدائية، أو الدول الديكتاتورية حيث يدعي الحاكم المسير انه الحكومة والدولة[4].

فالدولة تسعى حسب **هارولد لاسكي** دائما إلى رضا مواطنيها طالما استطاعت توسيع الخدمات والقدرة الإنتاجية للنظام الاقتصادي ولكن ما أن يعجز هذا النظام عن التوسع، حتى يتعرض لأزمة هائلة تقضي على الأسس الديمقراطية للدولة وإعلان الديكتاتورية. أما عالم الاجتماع الألماني **ماكس فيبر** فينظر للدولة على أنها **"بناء سياسي يحتكر استخدام القوة الفيزيقية استخداما شرعيا لتدعيم نطاقها والمحافظة عليه، ومن أجل ذلك تعتمد الإدارة الرشيدة التي تساعدها على التدخل في المجالات التربوية والصحية والاقتصادية فضلا عن امتلاكها القوة العسكرية"**[5].

4- مفهوم الدولة عند المفكرين العرب والمسلمين:

جاء مفهوم الدولة عند المفكرين العرب بمضامين عديدة يذكر منها:

تعريف رأفت وحيد الذي يرى أن الدولة هي: **"جماعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الاستقرار أرضا معينة من الكرة الأرضية وتخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة وتدير شؤونها ومصالحها العامة"**[6].

أما **عبد الحميد متولي** فيقول أنها **"بأنها عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل قانونا أمة تقطن أرضا معينة والذي بيده السلطة العامة ". ومحسن خليل** الذي يعرف الدولة بأنها:

[1] الخطيب، **مرجع سابق**، ص.11.

[2] **المرجع نفسه**، ص.22.

[3] محمد كامل ليلة، **النظم السياسية الدولة والحكومة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1969، ط 1، ص.25.

[4] إبراهيم خليل العلاف، **الدولة في الفكر الغربي الحديث: رؤية تاريخية**، مركز الدراسات الإقليمية، العراق، 2010، ص.54

[5] ماجدة شاكر مهدي، "الدولة والمجتمع المدني"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، 2011، ع 92، ص.559.

[6] رأفت وحيد، وايت إبراهيم، **القانون الدستوري**، المطبعة العصرية، مصر، 1937، ص.26.

"جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار، إقليما جغرافيا معينا، وتخضع في شؤونها لسلطة سياسية، تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسون"[1].

ويعرفها **سليمان الطماوي** بأنها **"مجموع كبير من الناس تقطن على وجه الاستقرار إقليما معينا ويتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال السياسي".**[2]

ويرى **مصطفى أبو زيد فهمي** أنها:" **التشخيص القانوني لشعب ما، يعيش على إقليم معين وتقوم فيه سلطة سياسية ذات سيادة"** أما **كمال العالي** فيعرفها بأنها:**"مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين، وتخضع لسلطة عامة منظمة"**[3].

المطلب الثاني: وظائف الدولة

للدولة وظائف أساسية قانونية وسياسية تتمثل في عملها على المحافظة على سلامة وأمن الدولة في الداخل والخارج وإقامة العدل بين مكونات الشعب، ومن بينها[4]:

1- مهمة الدفاع ورد العدوان وامتلاك العدة والعتاد وهو ما يستدعي تجهيز الجيوش للقيام بهذه المهمة.

2- نشر الأمن والسلام وبث الطمأنينة في أوساط الساكنة بما يمنع الفوضى، وكذلك حماية حقوق الأفراد المختلفة من خلال إقامة العدل وتحقيق المساواة بين مختلف الطبقات والمناطق وان لا يكون هناك امتياز لشخص على آخر ولا لمنطقة على أخرى إلا بالمعايير التي تضبطها الأطر القانونية وهذه الوظائف التقليدية الأساس الملقاة على عاتقها أعطاها صفة الدولة الحارسة.

وإذا كان للدولة وظيفة أساسية لا نزاع حولها مهما كانت الايدولوجيا أو المذهب السياسي، فان هناك وظائف أخرى تعتبر ثانوية وترتبط بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتختلف وظيفة الدولة، بمدى اختلاف المذاهب السياسية للنظم السياسية الممارسة ومجموعة القيم والأفكار والبرامج السياسية التي تحدد الأهداف وتنقلها من عالم الأفكار إلى حركية البناء.[5]

ان امتلاك القوة (القوة العسكرية) قد يسهل من تأدية الدولة لمختلف وظائفها وهو ما يمكن أيضا لإدارة حكومية رشيدة أن تساعد السلطة على أداء وظائفها وهو ما يسهم حسب ماكس فيبر في: **"بناء سياسي يحتكر استخدام القوة الفيزيقية استخداما شرعيا لتدعيم نطاقها والمحافظة عليه،**

---

[1] ليلة، **مرجع سابق**، ص.26.

[2] **المرجع نفسه**، ص.31.

[3] نعمان احمد الخطيب، **مرجع سابق**، ص.16.

[4] ليلة، **مرجع سابق**، ص. ص 285.286.

[5] سام سليمان دلة، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، منشورات جامعة حلب، 2002، ط1، ص.214.

ومن أجل ذلك تعتمد الإدارة الرشيدة التي تساعدها على التدخل في المجالات التربوية والصحية والاقتصادية فضلا عن امتلاكها القوة العسكرية"[1]. ويعتقد **جورج بوردو Georges Burdeau** أن الدولة قد تلعب دورا ضابطا في توظيف سلطاتها لضبط التنافس بين السلطات ذلك إن ذروة صراعاتها قد تدمر المجتمع، وتحصل نفس النتيجة إذا توصلت إحداها إلى فرض الصمت على الأخريات إذ أن المجتمع يتقوقع حينئذ في جمود قاتل[2].

في هذا الإطار حدد دور الدولة ضمن ثلاث مذاهب سياسية سادت أو لا تزال تسود تقسيماتها إلى المذهب الفردي والمذهب الماركسي والمذهب الاجتماعي.

1- **المذهب الفردي**: يتضمن عدم تدخل الدولة في ميادين النشاط والأعمال الفردية وان تترك ممارسة مختلف أوجه النشاطات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بدور الإشراف والرقابة حتى لا تتعارض مع وظيفتها الأساسية، وهو المذهب الذي جاء كرد فعل لتدخل الدولة وتقييد الحريات بما يقمع روح الابتكار، ومن أهم مرتكزاته[3]:

- المصلحة الشخصية هي البعث على النشاط الاقتصادي وغيره من النشاطات الأخرى، بما يتفق مع المصلحة العامة دونما تعارض مع دور أو وظيفة الدولة.
- تشجيع الملكية الخاصة لدفع الباعث الشخصي على العمل وهذا من خلال الاستغلال الأمثل للقدرات التي تتيحها الملكية الخاصة.
- فتح المجال أمام الأفراد في مختلف النشاطات بما يرفع الإنتاج ويدفع بالتنافس لصالح الأفضل.

2- المذهب الاشتراكي: وهو مذهب يدفع باتجاه الدعوة لضرورة تدخل الدولة والحد من ميول ورغبات الأفراد وهذا من خلال الفكرة الأساس التي تقوم عليها الايدولوجيا الاشتراكية والتي تدور في فلك خاصيتين هما إلغاء الملكية الفردية وتحقيق المساواة الفعلية بين الأفراد[4].

أ-الجماعية: وهناك من يسميها الاشتراكية العلمية أو الماركسية والتي ترى أن نشأة الدولة تعود إلى الصراع الطبقي الذي تولد نتيجة ظهور هذه الطبقات واستبدادها بامتلاكها وسائل الإنتاج، برر أنصار هذا المذهب ملكية الدولة لمختلف الوسائل كالأرض والموارد والمصانع في أنها بملكيتها لها فإنها تمثل الجماعة أو الهيئة الاجتماعية التي تقوم بتوزيع ثمار الإنتاج وتقاسمه بقدر نصيب الفرد من العمل، ومن أنصار هذا المذهب **كارل ماركس** في نظريته المستمدة من طبيعة الأشياء أي دراسة التاريخ

---

[1] ماجدة شاكر مهدي، "الدولة والمجتمع المدني"، **مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، 2011**، ع 92، ص.559.

[2] بوردو، **مرجع سابق**، ص.113.

[3] ليلة، **مرجع سابق**، ص.287.

[4] ليلة ،**مرجع سابق**، ص.288.

وملاحظة الوقائع. غير أنه يتم نقده باستئثار الدولة بكل عناصر ووسائل الإنتاج بما يتنافى والفطرة البشرية ونزعتها نحو غريزة التملك[1].

ب - الشيوعية: ويرى أنصارها بوجوب إلغاء الملكية الفردية، ولا يسمحون بوجود أي ملكية خاصة، وأنه على الدولة أن تسيطر وتستحوذ على جميع مصادر الإنتاج بدون استثناء وأنها هي من عليها الإدارة والتوزيع على الأفراد بصفة عادلة[2].

لقد حقق هذا المذهب بعض النجاحات المرحلية حينما قام الاتحاد السوفيتي على إيديولوجية تبنت معظم فلسفته، بما حدا بالكثير من الدول إلى إتباع هذا المذهب بعد انتصار الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية، غير أنه لاقى فشلا حينما اصطدم بالتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد التي افتقدت الحرية وفرضت عليها خيارات وموروس عليها قمع واضطهاد بما أدى إلى تخلي الكثير من الأحزاب السياسية في العديد من البلدان عن أغلب المبادئ الفلسفية لهذا المذهب كحزب العمال في بريطانيا حينما تخلى عن مبادئه الرافضة للخصخصة. كما يعاب عليه تدخل الدولة في الأنشطة الفردية مما أدى إلى الكثير من الانتهاك لحقوق وحريات الأفراد، كما انه أوجد فئة قليلة من الطبقة الحاكمة وكبار الموظفين تركزت بيدها الثروة والمال بما جعلها تستأثر بالسلطة[3].

3-المذهب الاجتماعي: والذي ظهر كرد فعل طبيعي للنتائج السلبية التي ترتبت على الأخذ بالمذهب الفردي والذي عجز تماما عن حماية الأفراد وحقوقهم والتي جاء من أجلها وهذا لصالح طبقة احتكارية استولت على المال وهيمنت على الساحة السياسية محققة مصالحها على حساب مصالح الدولة، لذلك فهو يتقاطع مع المذهب الاشتراكي في دعوته إلى تدخل الدولة في مجالات خارجة عن نطاقها كدولة حارسة، وان كانت الدعوة لهذا التدخل بصورة نسبية. لذلك فأنصار المذهب الاجتماعي يدعون إلى[4]:

- السماح للدولة بالتدخل بقدر معين لتحقيق مصلحة الجماعة وتحقيق غاياتها.
- منح الحرية للأفراد والتمتع بالحقوق، بما فيها حق الملكية ولكن في حدود القانون.
- تكييف مختلف المنظومات مع التحولات الهائلة والمتسارعة التي يشهدها النسق الدولي بما يمكن مواطنيها من مواكبة تلك الحركية ويعود على الدولة بالرفاه والتقدم وصون الحقوق والممارسة في ظل الحريات.

[1] الطهراوي، **مرجع سابق**، ص.90.

[2] الدبس، **مرجع سابق**، ص.74.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 75.

[4] الخطيب، **مرجع سابق**، ص.140.

غير أنه لم يتم تحديد درجة تدخل الدولة ومداه، فتدخلها في المسائل الاقتصادية عن طريق القوانين التي تصدرها بالإكراه، وكل إصلاح أساسه الإكراه غير مرغوب فيه. وكذلك انعدام المصلحة الشخصية لدى الموظفين في المشروعات التي تتولاها الدولة يقلص نجاحها بما يعود على تلك المشاريع بالفشل[1].

إن أغلب دول العالم أصبحت تتبنى هذا المذهب، حيث أن الدولة أصبح لديها حق التدخل في جميع أوجه النشاط وفي شتى المجالات خاصة مع ظهور مفهوم الدولة الموجهة، والتي تعمل على توجيه جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الإشراف والمراقبة والتخطيط والتمويل والضبط. وكذلك من خلال تشجيع سياسات الضمان الاجتماعي والذي يعتبر من أهم خصائص هذا المذهب[2].

4-المذهب الإسلامي:

تتولى الدولة في الإسلام القيام بوظائف متعددة ومتلائمة مع طبيعة هذا الدين انطلاقا من الأسس والمبادئ التي قام عليها الدين، ويلاحظ على الدولة في الإسلام أنها تعمل على تحقيق التوازن بينها وبين الأفراد من دون إطلاق العنان للفرد كما دعا لذلك المذهب الفردي، كما أنها لم تفرض قيودا على حريته كما فعل المذهب الاشتراكي. وقد حدد المفكرون وفقهاء الإسلام أهم وظائف الدولة في[3]:

أ- إقامة العـــدل: وغايته الفصل في المنازعات وإيصال الحقوق لأصحابها ولو كانوا من غير المسلمين ما داموا رعايا أو مقيمين، مع التأكيد على نزاهة القاضي، وعدم التمييز بين الأفراد حاكمين أو محكومين أمام جهاز العدالة.

ب-الجهـــاد: يشكل امتلاك وسائل القوة اللازمة للدفاع عن الوطن والدين والكرامة والحريات ودحر المعتدين أمر مشروع وجب القيام به، كما انه ركن السياسة الخارجية للدولة في الإسلام فهو فرض عين إذا بدأ الغير بقتال المسلمين وفرض كفاية إذا لم يبدأ بالقتال، وهناك من يرون أن الجهاد فرض لحماية الدولة الإسلامية.

ج – الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وهو من أهم واجبات الدولة لفرض الاستقامة وتصحيح المسارات الدنيوية للأفراد وتهتم بالبعد الروحي للفرد بما يحفظ وينمي القيم المكتسبة والجوانب العقدية والتي تؤدي رعايتها إلى صلاح العمل لارتباطه بجوانب المسؤولية لدى الفرد تجاه غيره وانعكاسات ذلك على سلوك الدولة كمجموعة ومدى التزامها تجاه الأفراد والأمر بالمعروف والنهي عن

[1] **المرجع نفسه**، ص.138.

[2] الدبس، **مرجع سابق**، ص76.

[3] **سنن الترمذي**، تحقيق عزت الدعاس، مطابع الفجر وحمص، 1967، ص.120.

المنكر هو عملية مركبة مستمرة ومتكاملة، تتوجب اختيار مجموعة من الأفراد تسهر على تنفيذ هذا المبدأ.

د- توفير أسباب العلم ورعاية التعليم: حيث تقوم الدولة بناء على ذلك ببناء المدارس والمعاهد العلمية وخلق الفضاءات لنشر الثقافة والعلوم. قال تعالى **"قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ "**سورة الزمر، الآية 9. فالأمم المتعلمة والتي تمتلك منظومات تعليمية تضمن بقاء واستمرارية الدولة.

هـ-تهيئة وسائل العمران والدولة: وهي هنا ملزمة بإيجاد الوسائل التي يتحقق بها العمران، وينمو الناتج وتزداد الثروة ويرتفع مستوى الأفراد بارتفاع أدائهم، وهي إحدى وظائف الدولة والتي يجب أن تعمل على تنمية موارد الثروة في البلاد لتوفير أسباب العيش لوجوب قيام الدولة بهكذا وظائف يحمل دلالة اهتمام الإسلام بشؤون الدين كما يعنى بشؤون الدنيا، فهو دين تعمير.

و-التكافل الاجتماعي: من وظائف الدولة في الإسلام تحقيق التكافل الاجتماعي بين كافة أفراد المجتمع من خلال سياسة التضامن والتي تضمن لكل فرد أن يحصل على ما يحتاجه من أسباب العيش ليتمكن من الحياة الكريمة وعلى الدولة أن تتولى التكافل من خلال إنشاء جهاز مختص لهذه الغاية، وذلك فان ما يقدمه الأغنياء للفقراء والمحتاجين هو حق وجب عليهم القيام به[1].

قد تتوقف الدول عن أداء وظائفها حينما تعجز في توفير أمن مواطنيها وحمايتهم في الداخل، وهو ما قد يجرها إلى انزلاقات خطيرة قد تجعل من محاولة ممارسة الدولة لوظائفها مجددا أمرا صعبا.

المطلب الثالث: مفهوم الهشاشة والمفاهيم ذات الصلة به

1-مفهوم الهشاشة: اختلفت الرؤى وتعددت المحاولات الرامية لوضع تعريف لظاهرة الهشاشة، غير أن هناك قواسم مشتركة ونقاط أساسية تقاطعت فيها الدراسات وتنوعت فيها الرؤى بخصوص موضوع لا زال يشكل هاجسا للمهتمين بالظاهرة من خلال فهمها وتفسير حالاتها وإيجاد حلول لها.

أ- لغويا:

الهشّ والهشيش من كل شيء: ما فيه رخاوة ولين، وشيء هشٌّ وهشيش، وخبزة هشّةٌ: رخوة المكسر، ويقال: يابسة؛ وأُتْرُجَّةٌ هشّة كذلك. وهشّ الخبز يهِشّ بالكسر، صار هشًّا وهش هشوشة: صار خوَّارا ضعيفا[2]. ومنه قوله عز وجل:(وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي) سورة طه الآية 18؛ قال الفراء أي أضرب بها

[1] الطهراوي، **مرجع سابق**، ص.ص98. 99.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، جزء51، ص4667.

الشجر اليابس ليسقط ورقها فترعاه غنمي[1]. يعود مصطلح هشاشة الدولة إلى ترجمة المصطلح الانكليزي «fragile state »، ومعنى كلمة "fragile" هو سريع الكسر وهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية "fragilis " التي تعني سهل الكسر[2].

ب- اصطلاحا

ظهرت مفردات ضعف الدولة وفشلها وهشاشتها بعد نهاية الحرب الباردة، عند تناول أدائها وفي مدى قدرتها على مواجهة مشكلات مثل الفقر والحرب الأهلية ومختلف أشكال العنف والفساد أو النهوض بمهام التنمية الشاملة، لفهم قوة الدولة من ضعفها، واحتمالات انهيارها، وغالبا ما تقرن الهشاشة بالحرب الأهلية أو العنف الداخلي واسع النطاق، بمختلف مصادره وأطرافه، لأنه دليل على فقدان الدولة لأحد مبررات وجودها ألا وهو احتكار العنف الذي يعد من مرادفات السلطة في الفهم المشترك للناس، وثمة قناعة على المستوى الدولي بان هشاشة الدولة تحبط المساعي والتدابير نحو الازدهار الاقتصادي والتنمية في كافة الميادين[3].

لا يوجد تعريف للهشاشة متماسك متفق عليه بين مختلف المعنيين بهذا المصطلح، إنما يستدل عليه من خلال مصطلحات شائعة الاستخدام، تقترن بها، مثل انتشار العنف، وغياب العدالة، وضعف المؤسسات، واستشراء الفساد، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات بمقاييس مختلفة متباينة في أبعاد مستوى قدرة المؤسسات داخل الدولة، ومستوى المحاسبة لتلك المؤسسات ومؤشرات أخرى متصلة بمخاطر اندلاع الصراعات[4].

واكتسب المفهوم مكانة بارزة في خطاب التنمية خلال السنوات العشرين التي مضت وقد تم صياغة العديد من التعريفات في معظم الحالات لتناسب تركيزهم وأهدافهم لتوضيح مختلف التحديات التي تواجهها الدول الهشة، والدول في مرحلة ما بعد الصراع، والدول الهشة هي "تلك الدول ذات القدرة الضعيفة على القيام بالوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر والتنمية والحفاظ على

[1] الخليل بن احمد الفراهيدي، **كتاب العين مرتبا على حروف المعجم**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص.242.

[2] Oxford Wordpower, **Oxford University press**, third edition, 2011, p 319.

[3] صباح رحومي علو، **الدولة الهشة العراق نموذجا**، في 11/09/2020 على الساعة 12:00 موقع الحوار المتمدن، https://www.ahewar.org

[4] السيد علي أبو فرحة، "الدولة الهشة في إفريقيا. في ضوء علم الاجتماع السياسي"، **مجلة قراءات افريقية**، ع 27، 2016، ص.30.

الأمن وحقوق الإنسان، وهي التي تفتقر إلى القدرة أو الإرادة السياسية وتعزيز العلاقات بين المجتمع والسلطة[1].

استخدم مفهوم الدولة الهشة لأول مرة عندما اختفت الدولة تقريبا في الصومال وسقوط الجنرال سياد بري رئيس جمهورية الصومال عام 1991 وانهيار جهاز الدولة وما ترتب من عوائق وعجز الدولة في القيام بالمهام التي تخصها وحفظ سيادتها، وكذا عدم تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان[2].

فمن الناحية السياسية أخذ مفهوم الهشاشة من التفسيرات النظرية في التمييز بين الدول في السياقات التي تشهد معدلات عالية من الفقر والعنف وعدم المساواة الشديدة في الفرص، إضافة إلى هذه الخصائص يمكن أن تتشارك الدول الهشة في عدم قدرتها على ضمان امن مواطنيها وتزويدهم بالخدمات العامة الأساسية فتتجلى أعراضها أكثر في الفقر وانعدام الآمن والميل إلى الصراع والفساد[3].

أما اقتصاديا فتشير الهشاشة إلى دول ذات حالة ضعف الحكم، تنعكس إلى نتائج سيئة في مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية بدون أن يرتبط هذا بالضرورة بحال نزاع أو أزمة مفتوحة. بالنسبة **للبنك الدولي** تتسم الدولة الهشة بحكم ضعيف تخلق للجهات المانحة وضعا صعبا وتحد قدرة الدولة على الحكم وتوزيع مواردها الطبيعية وعلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي[4].

واجتماعيا تعيش الدولة الهشة توزيعات غير عادلة للموارد على المواطنين، وتعرف دوما احتجاجات عن اللاعدالة قد تأخذ طابع العنف متأثرة بعوامل سياسية واجتماعية وثقافية مما قد يؤدي إلى صراع عنيف بالنسبة للعديد من البلدان النامية، كما يشكل منع الصراعات العنيفة والتدخل في النزاعات وتدهور البيئة والكوارث تحديا بالفعل في الدول الهشة إضافة إلى تغير المناخ بما يجعل الوضع أكثر تعقيدا[5].

تربط تقارير الهشاشة منذ بداية صدورها الصلات بين الفقر والهشاشة، بحيث تطورت طبيعة الهشاشة في السنوات الأخيرة جراء الصراعات كونها غالبا ما تدور حول قضايا الظلم وعدم المساواة والتوتر العرقي، وفي الحالات القصوى تأخذ مستويات مختلفة من الصراع كأشكال التطرف الديني كما

[1] **Fragile States and Development West Africa**. Economic Commission for Africa P 14.

[2] Jean-Bernard Veron, **la Somalie: Cas d'école des Etas dit faillis,** Cairn Info, 2011, P 47.

[3] **التغلب على الهشاشة في إفريقيا**، صياغة نهج أوربي جديد، ص.41.

[4] Yves façatier, **intervenir dans les états fragiles**, **leçons d'expérience AFD,** Département De la Recherche, Paris, 2010. P. 1.

[5] Surendrimi Wijeyarante, **Environnement Fragile Etat Fragile: conflits**, La déclaration De Rio sur l'environnement et le développement, p 4.

اظهر تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية نقاط الضعف في العديد من البلدان التي تطور الضعف المؤسساتي بها وصار سببا لتفكك الدول.

2- المفاهيم ذات الصلة بالهشاشة

يتعلق الأمر هنا بمجموعة من المفاهيم على غرار فشل الدولة وانهيار الدولة و عملية إعادة بناء الدولة.

أ-فشـــل الدولـــة:

عرف مفهوم "**الدولة الفاشلة**" أول استخدام له في البحوث الأكاديمية في بداية سنوات التسعينات حيث جاء أول استخدام له سنة 1993، إذ أشير فيه إلى الدول الضعيفة التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، وكذا مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية. إلا أن الاختلاف ظل قائما حول إيجاد تعريف دقيق له وظل وصف للدول التي تعتبر ذات سيادة ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها بعد أن أصبحت غير قابلة للحكم وتنقصها الشرعية في عيون شعوبها والمجتمع الدولي[1]. وهو مفهوم قدمه محللو السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عندما سعوا إلى وصف الانتشار المدني المقلق، والصراعات التي يمكن أن تؤدي في بعض الحالات إلى تفتيت مؤسسات الدولة، كالركود الاقتصادي، وتدهور الظروف الأمنية، وتطوير حروب جديدة خارج النماذج التقليدية[2]،والعجز عن تأمين الاحتياجات الأساسية أو الخدمات الضرورية لمواطنيها، والافتقار لمنظومة قانونية وأحيانا للسلطة التي قد تقع بين أيدي مجرمين، أو أمراء حرب، أو عصابات مسلحة، أو متطرفين متدينين. بالإضافة إلى التوتر المدني والانهيار الحكومي والاقتصادي مما جعلها تشكل خطرا على الأمن والسلم العالميين مثل أفغانستان في عهد طالبان والصومال بعد أن فشلت في القيام بوظائفها الأساسية[3].

والواقع أن المفهوم تم استخدامه وفق معايير ميزت بين الدول الناجعة والدول الفاشلة كالحكم الصالح والحكم السليم أو الحكم الرشيد أو الحكم الجيد والتي بدأت تستخدم منذ عقدين من الزمن من مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي. فالحكم الصالح أو السليم هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية

[1] غازلي عبد الحليم، "الاهتمام بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، يناير، 2018، ص.42.

[2] Olivier Nay.**Fragile and failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids**. Paper Prepared For The 22nd IPSA World Congress of Political Science,8-12 July ،2012

[3] اسعد طارش عبد الرضا، **الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ط 1، ص.35.

منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم. في الوقت الذي تتسم الدولة الفاشلة بالتوتر والصراعات والنزاعات التي تحجب الحلول وتهدد وجود الدولة وتنسف أي محاولات تسوية تقف وراءها المعارضة المتهمة دوما بالعصيان والوقوف وراء تمرد المدنيين المستعملين للعنف كوسيلة تعبير فتتدهور الأوضاع. ويتجلى فشل الدولة في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة الخطورة ويتدهور مستوى معيشة السكان وتضعف الدولة المركزية[1].

غير أن مفهوم الدولة الفاشلة شابته عدة عيوب بسبب ارتكازه على أسس إيديولوجية مفادها استخدام القوة وتعزيز الهيمنة، واعتبار الدول الضعيفة تهديدا للأمن العالمي[2]. وهو ما يتضح من التعاريف التي تم تطويرها عن "الفشل الاقتصادي، وغياب التآزر الاجتماعي، والسلطوية، والنزعة العسكرية، والتدهور البيئي"[3].بينما يذكر **كابلان (Caplin)**النذرة والجريمة والمرض لتعريف الدولة الفاشلة. ويذهب **روبرت روتبرغ (Robert Rotberg)** نحو التصعيد متحدثا عن النقص الجزئي أو الكلي في تنفيذ السياسات العامة، في مسائل الأمن والتعليم والصحة، وإفلاس الدولة [4].

كما يعرفها **نعوم تشومسكي** أنها: "دول ولو امتلكت أشكالا ديمقراطية، إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير تجرد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي، فهي دول غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه، وهي تعد فوق القوانين، محليا كان أم دوليا"[5].

بينما يذهب **ويليام زارتمان (William Zartman)** إلى اعتبارها تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها فضلا عن احتكارها الشرعي للقوة وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها[6]. وهي من تفشل في توفير أهم الشروط السياسية العامة لمواطنيها في مجالات الأمن الجمعي والفردي لحماية مؤسساتها ومواطنيها داخل وخارج حدودها الوطنية، والعدل والقضاء والمساواة، وخدمات الاتصالات والنقل والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء والسلع الضرورية

[1]**The Governance Working Group of The Institute of Administrative Science**.1996: http://www.gdrc.org/u-governance-underst vu 18/10/2019.

[2]مهران كامروا، "الدول الضعيفة في الشرق الأوسط"، **تقرير موجز مركز الدراسات الدولية والإقليمية**، قطر، 2016، ص 2.

[3] Frances Stewart and Graham Brown, **Fragile States**, Centre For Research On Inequality Human Security And Ethnicity, University Of Oxford, UK, January, 2009, P.3

[4] An Verlin,**Haïti État failli, État à (re)construire,**Cahiers Des Ameriques Latins . https://journals.openedition.org/cal, 13/09/2020,12.00.

[5]نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص.ص.7.8.

[6]Willian Zartman ،**the Desintegration And Restoration Of Legitimate Authority**, (USA: Lynne Rienner,1995), P.10.

للبقاء على قيد الحياة وتأمين فرص العمل والنمو الاقتصادي المستدامة، وغيرها من الالتزامات الضرورية على الدولة مما أفقدها مصداقيتها وشرعيتها في عيون مواطنيها.[1]

ومن بين الخصائص الأكثر بروزا للدولة الفاشلة أنها لا تحمي مواطنيها من العنف وربما من الدمار أيضا، أو أن صناع القرار فيها ينظرون إلى هذه المشاغل كأدنى رتبة في سلم الأولويات. وهناك سمة أخرى تتسم بها الدولة الفاشلة وهي أنها دولة "خارجة عن القانون" تنبذ قياداتها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية بازدراء[2]. تزداد خطورة هذه الدول مع ازدياد حدة الأزمات لأن الدولة الفاشلة غير مستعدة لمواجهة المستجدات والمخاطر الداخلية والخارجية وتزيد من احتمالات تحول هذه الدولة إلى تهديد للسلام والأمن العالميين.[3].

وتصنف الدول الفاشلة التي تتشارك في كثير من المؤشرات مع الدول الهشة في جملة من المؤشرات السياسية (شرعية الحكم ودرجة استبداد الأنظمة بفقدان الشفافية في العلاقة بين المؤسسات) والمؤشرات الاجتماعية التي تراعي مختلف الضغوطات الديمغرافية وانتشار الأمراض ونقص الغذاء، وهناك مؤشرات اقتصادية لها علاقة بالتنمية والمساواة في الدخل ومستويات الفقر ومعدلات النمو والاستثمار وكذلك التزامات الدول المالية[4].

انطلاقا من جملة المفاهيم السابقة حول ظاهرة فشل الدولة، يمكننا القول إن الدولة في أفريقيا وفق ما هو متوفر من مؤشرات تسير نحو الفشل، فالاستبداد والنزاعات الإقليمية والتخلف الاقتصادي من المؤشرات الرئيسية التي تميز حالة الفشل ولعل الحروب الأهلية واستشراء الفساد والفقر والانهيار الاقتصادي بأشكاله المتعددة تعد أبرز الملامح التي تسبق الانهيار.

ب-مفهوم انهيار الدولة:

تتميز الدولة المنهارة بأنها آخر مراحل نهاية أي نظام سياسي وهذا بإفلاسه واستنفاذ شروط بقائه، فهي الدول التي تعاني فراغ سلطة يصاحبه انتشار الجماعات المسلحة التي تسيطر على أجزاء من إقليم الدولة فيما يشبه الدويلات الصغيرة، ويعد الصومال الحالة النموذجية للدولة المنهارة، والذي انحدرت نحو العنف الداخلي، وتوقف أداء الحكومة لدور سياسي ايجابي يعود بالمنفعة على شعوبها، ففقدت حكومتها مصداقيتها، وأصبحت غير قابلة للحكم، تنقصها الشرعية في عيون المجتمع

[1] **محمد الميتمي، يمن ما بعد الحرب: إعادة بناء الدولة أم إعادة بناء الأمة، صحيفة العرب**، ع 11080، منشور في 2018/08/15.

[2] **نعوم تشومسكي، مرجع سابق**، ص.51.

[3] Robert I.Rotberg. **The New Nature of Nation State Failure, The Washington Quaterly**. Summer, 2002. P 85.86.

[4] **اسعد طارش عبد الرضا، مرجع سابق**، ص.39

الدولي، وهناك حالات مثل كمبوديا، هايتي، رواندا، وسيراليون. ولفهم الطابع الدقيق لدولة مفككة يجدر بنا مقابلتها بنقيضها أي الدولة القابلة للحياة التي نستطيع أن نحافظ على سيطرتها[1].

ج-إعادة بناء الدولــة:

تنبغي الإشارة هنا إلى الدلالات اللغوية للمفهوم إذ يعني ضمنيا أن هناك خللا ما أو قصورا في الوضع المراد إصلاحه، وهو في هذا السياق يشير إلى عملية إعادة إنشاء وتعزيز الهياكل العامة للدولة ضمن مساحتها المعروفة بما يمكنها من تأمين السلع السياسية الحيوية العامة لجميع مواطنيها، ويؤهلها ويمكنها من اكتساب الشرعية في عيون مواطنيها[2].

إن بناء الدولة مفهوم تقليدي جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية لغاية انتهاء الحرب الباردة ويعني إقامة مؤسسات مستقرة تدفع في اتجاه تحقيق التنمية والأمن وسن الدساتير التي تراقب عمل تلك المؤسسات بما يقود للتنمية ويحقق الاستقرار في جميع أبعادها، بينمافي مرحلة ما بعد الحرب الباردة ارتبط مفهوم إعادة بناء الدولة بإعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت تهدد الأمن والسلم العالمين ودعوة المجتمع الدولي إلى مساعدة هذه الدول لإعادة بناء ذاتها من خلال إعادة تشكيل مؤسسات سياسية واجتماعية كفيلة بإدارة العملية السياسية في البلاد بغية تحقيق الاستقرار الداخلي بما يجنب دول الجوار والعالم التهديدات النابعة من ضعفها[3].

وتحتاج عمليات إعادة البناء فيما بعد الحرب لإصلاح وتطوير المؤسسات وتوفير احتياجات ذات أولوية قصوى في قطاعات الأغذية والزراعة، الصحة، الرعاية والتعليم وإزالة الألغام للحفاظ على السكان واستقرار البيئة. إضافة إلى مشاريع البنية التحتية الكبيرة التي تتطلب المزيد من المالية والمدخلات التقنية، والاستقرار الحكومي وترشيد الموارد البشرية، واستعادة الموهوبين والمثقفين والمدربين للعمل والمساعدة في إعادة بناء بلد من أجل بناء القدرات المحلية[4].

في ظل إعادة بناء الدولة برز مفهوم الإصلاح السياسي الذي تطور في الآونة الأخيرة وأخذ الحديث حوله نقاشات كبيرة. فأدخل هذا المصطلح على مستوى الممارسة السياسية، ومحاولة الأخذ

---

[1] عمرو حمزاوي، **الدولة الضعيفة**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، في: https://carnegie-mec.org/ar-pub-7699. 2020/09/14. الساعة 22:00

[2] **محمد الميتمي، مرجع سابق.**

[3] نور الهدى بتقة، ***"إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي(2012.2016)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2017/2016.، ص.57.

[4] Alexander Thier, **Considerations for Political And.Institutional Reconstruction in Afghanistan,** January 2002, P.17.

به على مستوى التنظير وأصبح من الاتساع بحيث شمل كل أشكال التحول المختلفة لكل القطاعات، الأمر الذي قد يؤثر على كل أنماط التحول على مستوى الأهداف أو النظام البنيوي أو التحولات المجتمعية بما يحتاج إلى إعادة نظر في بعض الحالات كإعادة بناء الدولة والتي تطال الأساس البنيوي والمؤسساتي والأهداف وممارسة الحقوق والواجبات وتوزيع السلطة في أي مجتمع من المجتمعات. وينبغي الانتباه إلى أن ربط مفهوم إعادة بناء الدولة بالتحول الديمقراطي يتضمن مراحل كثيرة واشتراطات ليس لكل المجتمعات القدرة على توفيرها. فهذه المراحل تبدأ عادة بزوال القائم من الأنظمة وقيام نظام ديمقراطي مستحدث[1].

وهنا يعتقد **توفيق المديني** أن عمليات إعادة بناء الدولة الوطنية تمر بمجموعة من المراحل المتتابعة والتي من أهمها[2]:

أ-إنهاء الصراع المسلح وتحقيق المصالحة الوطنية والاتفاق على عقد اجتماعي وسياسي جديد يوقعه أطراف الصراع بشرط أن يحظى هذا الاتفاق برضا جميع الأطراف المؤثرة.

ب- الدفع نحو التسوية السياسية، من خلال إيجاد صيغة توافق بين النخب السياسية وأطراف الصراع حول شكل الدولة، وطبيعة نظام الحكم، والنظام الانتخابي، ويتم وضع دستور لها.

ج- إطلاق عملية التنمية، وإصلاح المؤسسات، والعمل على استعادة وحفظ السلام، وإرساء الأمن.

د- إعادة هيكلة العلاقات المدنية – العسكرية والتخلي عن تجييش المجتمعات.

هـ- نشر ثقافة السلام والقيم بتثمين معاني التعايش، والحرية، والعدالة، والديمقراطية على المستويات الثقافية والفكرية داخل المجتمع، وتحييد ثقافة الصراع.

عملية إعادة بناء الدولة يجب أن تخضع لجملة محددات، أهمها في:

1- ملائمة الظرف التاريخي ودرجة انتشار الظاهرة: يقصد بالظرف التاريخي مجمل الظروف الدولية والإقليمية التي تحيط بعملية البناء وإن كان تأثير القوى الإقليمية والدولية يرتبط بعوامل أهمها شرعية التدخل من أجل إعادة البناء، ومدى توازنه مع وحدة الانقسام المجتمعي.

2-ملاءمة البيئة الدولية: لا بد من أن تتمتع مشروعات إعادة البناء بقدر من الشرعية الدولية، سواء كان قانونياً أو سياسياً، إضافة إلى وجود قدر من القبول الداخلي لفكرة مسئولية الخارج عن إعادة البناء.

3- جاهزية البيئة الإقليمية: يستلزم النجاح حدوث توافق بين مختلف القوى حول مبدأ إعادة البناء ذاته، وكذلك متطلباته، وكيفية تحقيقه، والاستعداد لتحمل تكلفته[3].

---

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، **إعادة بناء الدولة...، وثقافيته وتخليق التقدم** https://www.afrigatenews.net/opinions/ في 11/09/2020. 23:00.

[2] توفيق المديني، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص 343.

[3] المديني، **مرجع سابق**، ص.349.

بناء على ذلك، كان الأجدر أن يسود مفهوم بناء الدولة بدلا من مفهوم فشل الدولة، إذ أن الأول أكثر موضوعية من التالي ذلك لأنه يصنف الدول من حيث تركيبتها الاجتماعية السياسية إلى دول قوية وأخرى ضعيفة. فالدول ذات التمازج الاجتماعي والوفاق السياسي، التي تكون نتاجا طبيعيا لتطور الأمة مثل فرنسا واليابان لا تعاني الهشاشة والتفتت الاجتماعي، أما الدول التي حاولت أن تنشئ أمما غالبا ما تعاني الهشاشة في التكوين الاجتماعي والسياسي[1].

في الجدول رقم 01 يمكن مقارنة هشاشة الدولة وتطور حالتها وفق مجموعة من العوامل تشكل الأسباب والأعراض والوظائف وفقدان السيادة الناتج عن التدخل الخارجي أهمها، حيث تتدرج خطورة الأوضاع فيها إلى مستويات يمكنها أن ترهن مسالة وجود الدولة في حد ذاته ككيان سياسي.

[1] سحر مجي الدين، **مرجع سابق**، ص.213.

الجدول رقم 01: تطور حالة الهشاشة في الدول

	الأسباب		الأعراض		الوظائف		التدخل الخارجي	
المطالب	تأخر الإستجابة	الأداء السياسي	شرعية مقوضة	ممارسة السلطة	التعسف في استعمال القوة	الموارد الطبيعية	تنافس
نوعية المجتمع	عُصبوي	التنمية	أزمة التوزيع	توفير الأمن	ضعف استقرار الأمن	التدخل الأجنبي	مساعدات مشروطة
صراع الهويات	وعي عرقي	السيادة	منقوصة	سياسات الدفاع	أوضاع متوترة	إدارة الصراعات	تجنب
المطالب	عدم القدرةعلى الإستجابة	الأداء السياسي	عجز النظام السياسي	ممارسة السلطة	فرط استعمال القوة	الموارد الطبيعية	أطماع
نوعية المجتمع	مجتمع تنافسي	التنمية	تراجع مستويات التنمية	توفير الأمن	انقسام الأجهزة	التدخل الأجنبي	عقوبات اقتصادية
صراع الهويات	حركات ارتقائية	السيادة	إنفلات أمني	سياسات الدفاع	تهديدات متنوعة	إدارة الصراعات	منع
المطالب	إنهيار المؤسسات	الأداء السياسي	فقدان الإعتراف الدولي	ممارسة السلطة	عنف خارج السيطرة	الموارد الطبيعية	صراع
نوعية المجتمع	نزعة انفصالية	التنمية	توقف التنمية	توفير الأمن	الفوضى الشاملة	التدخل الأجنبي	تواجد عسكري
صراع الهويات	حركات انفصالية	السيادة	نزاع مُسلح	سياسات الدفاع	منظومة مفككة	إدارة الصراعات	تثبيت

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ما سبق

المبحث الثاني: مؤشرات قياس هشاشة الدولة

استعملت الهشاشة في حقل العلاقات الدولية كتوصيف لحالة ما أو وضع تمر به الدولة في عملية بنائها، تتمدد وتتقلص بحسب التطورات التي تشهدها البيئة الداخلية أو الخارجية بما يسمح لها بالتكيف مع تلك التحولات التي يفرضها الواقع، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى هذا المصطلح من خلال سرد أهم التعريفات التي اقترحت بشأنه، فضلا عن تحديد العلاقة التي تربطه بمفاهيم أخرى على غرار بناء وإعادة بناء الدولة وكذا الدولة الفاشلة وصولا إلى النظريات المفسرة لهشاشة الدولة.

المطلب الأول: السمات العامة للدولة الهشة

على العموم هناك مجموعة من السمات المشتركة التي تميز الدول الهشة وهي تشمل مؤسسات وطنية ضعيفة، أو الافتقار إلى السلطة الشرعية، إضافة إلى القدرة المحدودة للدولة على أداء المهام المتوقعة من قبل المجتمع. فعنصر الشرعية هو جوهر التعريف ومظهره بما يمثله من تأثير على استقرار المؤسسات[1]. وبالتالي لابد من التعاطي مع السلطة والقدرة على الأداء الخدمي والشرعية كخصائص وفق ثلاثة أبعاد[2]:

أ- البعد الأول: يتمثل في سيطرة الدولة على العنف كتجسيد لسلطة احتكارها له، منسجما مع مفهوم النظر إلى الدولة بأنها إدارة للعنف، أوهي الحارس. وفي هذا السياق الدولة هي التي تضع القواعد وتلتزم بها الضمان للحياة الآمنة لمواطنيها.

ب- البعد الثاني: قدرة الدولة على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتعظيم المنفعة الجماعية. من خلال توفير بيئة صالحة للأعمال وفرض القانون وحماية الملكية وإقامة العدل، والتعليم الأساسي والصحة ومياه الشرب والصرف الصحي والبناء التحتي بمعناه الأوسع. وذلك إما أن تقدمها لدولة أو تتخذ من التدابير ما يضمن تيسير هذه الخدمات مع مراعاة التكافؤ والتغطية الشاملة قدر الإمكان.

ج- البعد الثالث: الشرعية كنوع من العلاقة بين الدولة والمجتمع يكون الأخير فيها هو المقرر، وبذلك يقبل أو يرفض أن تكون الدولة هي الفاعل الشرعي الوحيد لوضع وفرض قواعد التنظيم والحكم.

كما ينظر إلى مفهوم الهشاشة من زاوية أخرى وهي مدى قدرة الدول على العمل من حيث الحوكمة والتنمية والأمن وشرعية الحكومة والتغلغل السياسي والاندماج. والهشاشة تكره الفوضى لأن الأشياء الهشة لا تحب التنوع والتغيير والضغط والأحداث الاعتباطية، وبالنسبة للدول هناك

[1]Etat de fragilité 2015, **Réaliser Les Ambitions De l'après 2015**, Point Clé La Comité D'aide au Développement Efficace, P.3.

[2]صباح رحومي علو، **مرجع الكتروني سابق.**

خمسة مصادر رئيسية للهشاشة هي نظام حكم مركزي، اقتصاد غير متنوع، تدين متشدد، غياب التعبير السياسي، وغياب التجربة في إدارة الصدمات السابقة وتجاوزها[1].

ويصف العديد من المؤلفين الدول الهشة بأنها ضعيفة، ضعيفة غير مستقرة، غير آمنة، في أزمة مجزأة ومنهارة. ونظرا لأن الهشاشة تعد مفهوما مركزيا محملا بدلالات معيارية ذات طابع سلبي بالأساس خاصة أنها ترتبط في فحواها بمظاهر العنف الداخلي للنظام ووظائفه والقابلية للاختراق الخارجي، فقد ركزت الدراسات المتعلقة بالهشاشة على مفاهيم الانكشاف والتقلب والاضطراب وكيفية الخروج من هذه الحالة غير المرغوب فيها عبر طرح مفاهيم مضادة من قبيل: الصمود، التماسك، التكيف، المرونة[2].

أما عند المانحين والوكالات التقنية في مجال المساعدات الإنسانية وبناء السلام فقد عرف مفهوم الهشاشة استخداما على نطاق واسع في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث يمكن رصد جملة تلك التعريفات للدولة الهشة كما يلي[3]:

أ-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D): الدولة التي لديها قدرات ضعيفة للقيام بالوظائف الحكومية الأساسية وبناء علاقات مع المجتمع، وتعتبر ضعيفة على صعيد الصدمات الداخلية والخارجية مثل الأزمات الاقتصادية والكوارث الإنسانية، وهنالك طيف واسع من حالات الهشاشة: منها الأزمات والصراعات والحروب، وسياق إعادة الإعمار، أزمات إنسانية والفقر المدقع.

ب-البنك الدولي: يعرفها الدول ذات الدخل المنخفض والتي تتسم بتركيبة من الوهن متمثلا في ضعف الحكومة والسياسات والمؤسسات.

ج- وزارة التنمية الدولية البريطانية (D.F.I.D): تلك الدول التي تكون فيها الحكومة لا تستطيع أو لا ترغب في تلبية وظائفها الأساسية لغالبية شعبها، بما في ذلك القضاء على الفقر.[4]

رغم تعدد التعريفات إلا أن هناك مجموعة من المقومات لابد من توفرها حتى يصبح المفهوم ذو دلالة وواقعية، وهي[5]:

---

[1] Edouard Epiphane Yogo, **Etat Fragile Et Sécurité Humaine Au Sud Du Sahara**, **Vaincre La. Peur Et Le Besoin**, l'harmattan, Paris 2014. P.29.

[2] سمية متولي السيد، "مضادات الهشاشة أبعاد المفهوم ومدخله التفسيري"، **مجلة السياسة الدولية**، ع221، جانفي 2018، ص.05.

[3] World Bank ،**Fragile States Good Practice in Country Assistance Strategies** ،Operation Policy and Country Services ،World Bank ،Washington ،2005 ،P.1.

[4] Diana Cammack and Dinah McLeod, **Donors and The Fragile States Agenda**, Report Submitted to The Japan International Cooperation Agency, London, March 2006, P17.

[5] علاء الدين النحاس، **الدولة بين الفشل والإفشال دراسة تطبيقية لحالة الدول العربية ليبيا، سوريا، العراق**، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://democraticac.de/. يوم 12/09/2020. الساعة 12:15.

1- عدم قدرة الحكومة على الحكم، وعلى حماية حدودها من الاختراقات الخارجية.
2- الافتقار إلى الشرعية وتداول السلطة.
3- تفشي الفساد وغياب النظم القانونية.
4- الانقسام المجتمعي وحدة الصراعات الأثنية والدينية.

وقد تم توسيع المفهوم لاحقا إلى أن يشمل كذلك المجتمع الهش الذي ينتج توترات تتجاوز قدرة الحكومة على احتوائها أو إدارتها من دون اللجوء إلى العنف[1].

وفي نفس السياق يذكر **عبد الإله بلقزيز** أن ثمة أسباب سياسية حديثة ومباشرة تدخل في جملة العوامل المفسرة لهشاشة أو ضعف الدولة ومنها[2]:

- **حداثة ميلاد الدولة:** حيث يعود ميلادها إلى بضعة عقود وهي فترة قصيرة في أعمار الدول والأمم وهي لا تكاد تتحرر من سنوات الاستعمار وصعوبة اكتساب بما يصعب فيها على الدولة تطوير وظائفها وتكريس كيانها في المجتمع كإطار سياسي مرجعي يلقى القبول.

- **ضعف التمثيلية الاجتماعية:** القوى الاجتماعية عصبوية في الغالب، فهي لا تكاد تخرج عن كونها جماعات اجتماعية موصولة بخيوط قرابة مع النخب الحاكمة، وهو ما يعود عليها بعائدات سياسية لقاء دورها في حماية التوازن السياسي القائم من خلال إعادة توزيع بعض فوائد السلطة على بعض ممثلي تلك الجماعات.

- **هشاشة المجتمع:** على صورة المجتمع تكون الدولة وتقوم وعلاقة التلازم بينهما موضوعية وتاريخية إلا في وعي من لا يفهم التاريخ وتاريخ السياسة، ويتجلى ذلك غداة أي إصلاحات إذ سرعان ما تستنفر العصبيات داخل المجتمع قواها وتطلق أشكالا مختلفة لممانعة التغيير للحفاظ على نظام القيم الموروثة والسائدة.

- **ضعف فكرة الدولة في المخيال العام:** وهذا بالنظر إليها على أنها جسم مفروض على الفضاء الاجتماعي ولا يثير في المجتمع سوى نزعات الرفض والاستنكار، ويقدم التفكير في ظاهرة ضعف الدولة في الثقافة الجمعية بمعزل عن التفكير في مسؤولية الدولة نفسها في إنتاج أو إعادة إنتاج شروط ذلك الضعف.

وخلاصة القول أنّ تطور حالة الهشاشة ليس سلسلة بسيطة من الأسباب والنتائج أو نتيجة لعامل واحد بل إنها تتأثر بالتفاعل بين مجموعة من المخاطر والضغوط والآليات التراكمية الفعالة والفرص السانحة ونتائجها المشتركة التي تؤثر في أداء أجهزة الدولة وشرعيتها. فمؤسسات الدولة

[1] Jean-Bernard Veron, **Ibid**. P. 46.

[2] عبد الإله بلقزيز، **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي**، سلسلة السياسة والدين، منتدى المعارف، بيروت، 2015، ص.72.

الحالية نابعة من الجذور التاريخية لتكوين الدولة وتفاعلها مع غيرها من الظروف مثل الخصائص الجغرافية والمجموعات السكانية العرقية والدينية[1]، ومتأثرة بأزمة ما بشكل مستمر لفترة زمنية تتطلب تدخلا هيكليا لتجاوزها قد يتطلب سنوات.

والوضع هنا يختلف عن حالات الهشاشة التي قد تصيب قطاعا ما في الدولة أو منطقة جغرافية ما بشكل طارئ أو لفترة زمنية مؤقتة، والتي يمكن وصفها بلحظات الهشاشة[2]. وعادة ما تتسم بتعليق العمل بالأطر السياسية المعروفة والبحث عن حلول لصياغة توافقات تراعي في معالجتها كل المستجدات بما يعمل على تجاوز تلك المراحل وهذا عكس الدول التي تعاني من اختلالات جوهرية عبثت بالاستقرار السياسي بما شكل اتساعا لدائرة العنف[3].

يمكن أن نفسر هشاشة الدولة من خلال مجموعة التعاريف السابقة على أنه مفهوم يشير في الغالب إلى مظاهر الضعف وعدم قدرة الحكومات على القيام ببعض الوظائف (أو كلها) الموكلة لها تجاه شركائها سواء في الداخل أو الخارج، وتشكل مسالة الانفلات الأمني التي تتغذى من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن سياسات الإقصاء المتعمدة أحيانا ابرز ملامحها، كما تفتقد السلطة للشرعية وتفشل في تجسيد مشاريع التنمية وتوزيع الثروة ومحاصرة الفقر وتوفير الخدمات الأساسية والارتقاء بسبل العيش وتعزيز برامج الصحة والتعليم، مسببة لها اختلالات متعددة، باتت تستوجب منها معالجات تقتضي تدخلا ما، على مستوى ما، بهدف إيجاد حلول لحالة الهشاشة، وتجاوزها، ذاك أن استدامتها قد يدفع بالأوضاع إلى الانزلاق الذي قد يمتد لجوارها ليعبث بالاستقرار ويبعث بالدولة وبمحيطها نحو أفق مجهول، تجعلها تنعت بمواصفات يصعب التنصل منها في ضوء تسييس للتصنيفات المعتمدة من مختلف التقارير التي تستمد مصداقيتها من استمرار حالات ضعف الدولة وعجزها.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس هشاشة الدولة

للوصول بدولة ما إلى حالة أو وضع من الهشاشة يجب أن تتوافر فيها مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية في مختلف مناحي الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وفيما يلي المؤشرات الأكثر اعتمادا واستخداما في فهم طبيعة الهشاشة ومخاطرها وهي:

1-الأهداف الإنمائية للألفية (MDGS): وقعت عليه 189 دولة في عام 2000 كإعلان للأمم المتحدة جاء ضمن فعاليات الجمعية العامة كأحد أهم مخرجات الجمعية في أواخر القرن العشرين كوعد

[1] **التغلب على الهشاشة في إفريقيا**، صياغة نهج أوربي جديد، ص.91.

[2] السيد علي أبو فرحة، **مرجع سابق**، ص.32.

[3] **المرجع نفسه**، ص.31.

مسبوق أعطاه قادة العالم للتجنيد في إطار واحد للدفاع عن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والقضاء على الفقر بأبعاده المتعددة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد جملة أهداف[1]:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفسية.

الهدف السادس: مكافحة أمراض نقص المناعة والملا ريا وغيرها من الأمراض.

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية للتنمية.

2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D): نشرت منظمة التعاون تقريرها العام 2015 كإطار جديد للرصد متعدد الأبعاد يستخدم خمس محركات جديدة للهشاشة وهي[2]:

-**العنف (violence)**: ويتمثل بالحد من جميع أشكال العنف والوفيات العنيفة.

-**العدالة (Justice)**: تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع.

-**المؤسسات (Institutions)**: إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة والشفافية على جميع المستويات والحد من التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحة الجريمة المنظمة.

-**الأسس الاقتصادية (Foundations Economic)**: الحد من البطالة عند الشباب وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

-**الصمود (Resilience)**: الحد من التعرض للظواهر المتطرفة والمتصلة بالمناخ ومن الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبناء القدرة على التكيف والصمود.

[1] عدنان كاظم جبار الشيباني، " تقييم مؤشرات الدولة الهشة"، **مجلة اوروك للعلوم الانسانية**، ع 2، العراق، 2018، ص.225.

[2] OECD 2014: Domestic Revenue Mobilisation In Fragile States, Depuis 2005 ،**l'OCDE: Réaliser les ambitions de l'après-2015**. https://nsdsguidelines.paris21.org/fr/node/291.

3 - مؤشر البنك الدولي (W.B): معتمدا على مؤشرات كمية وكيفية، وبيانات معلنة تصدرها الحكومات، والمنظمات الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومنظمات حقوق الإنسان، والجامعات، ووسائل الإعلام وتتمحور حول[1]:

- مساءلة الحكم (Voice and Accountability)

-الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence)

- فعالية الحكم (Governance Effectiveness)

-الجودة التنظيمية (Regulatory Quality)

- حكم القانون (Rule of Law)

- الرقابة على الفساد (Control of Corruption)

4-مؤشر صندوق السلام (FSI): هو تقرير سنوي ينشره صندوق السلام والمجلة الأمريكية **Foreign Policy** من 2005 إلى 2018، ومن قبل **The New Humanitarian** منذ عام 2019 بهدف تقييم ضعف الدول في مواجهة الصراع أو الانهيار، وترتيب جميع الدول العضو في الأمم المتحدة حيث تتوفر بيانات كافية للتحليل بناء على الضغوط المختلفة التي تواجهها والتي تؤثر على مستويات هشاشتها. ويعتمد المؤشر على النهج التحليلي لأداة **نظام تقييم النزاعات (CAST)** التابعة لصندوق السلام. استنادًا إلى منهجية العلوم الاجتماعية الشاملة، يتم تحديد ثلاث تيارات أساسية من البيانات يتم من خلالها يتم تحليل ملايين الوثائق كل عام، ومن خلال تطبيق معايير بحث متخصصة للغاية[2].

أوضحت **كريستا هندري krista handri** المدير التنفيذي **للصندوق من اجل السلام (FSI)**، أن مصطلح الدول الفاشلة ربما لم يعد مرتبطاً فعلا بمعدل ما يحصل عليه المواطن من حقوق ولذا تم استبداله بـ "الدولة الهشة" وهى تلك التي يستمر فيها المواطن في المعاناة وعدم الحصول على كامل حقوقه ويستمر فقره، وفى النهاية ينفجر المجتمع ويزداد العنف الداخلي، حتى لو لم يتم تصنيف دولته على المستوى الدولي بأنها دولة فاشلة وهو ما تضمنه تقرير عام 2014 الذي غير المسمى إلى "**مصطلح قائمة الدول الهشة**" عوضا عن "**الدول الفاشلة**" كأول مرة يتم فيها تداول هذا المصطلح،. ويعتمد مؤشر **صندوق السلام** على 12 مؤشرا فرعيا لقياس درجة حدة التهديدات السياسية والأمنية

[1] البنك الدولي، **مؤشرات التنمية العالمية**، https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators، لوحظ يوم 2020/8/20. الساعة: 22:10.

[2] **Fragile States Index**, https://en.wikipedia.org/wiki/Fragile_States_Index .le 01/09/2020.a 8:15

والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية التي تواجهها الدول، والتي تتسبب في تصدعها وإخفاقها في أداء وظائفها الأساسية. ويمكن تصنيف هذه المؤشرات ضمن عدة مجموعات رئيسية[1]:

- **مؤشرات التماسك:** تركز هذه المؤشرات على قياس درجة تماسك المجتمع، وقوة الدولة، وقدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: الأجهزة الأمنية وقدرتها على مواجهة التهديدات واحتكار استخدام القوة ودرجة ثقة المواطنين بها، وانقسامات النخب السياسية والمجتمعية، ومظالم الجماعات المختلفة داخل المجتمع ومدى شعورهم بالاضطهاد والاستبعاد والتهميش داخل الدولة.

- **المؤشرات الاقتصادية:** وتشمل هذه المجموعة من المؤشرات قياس مدى وجود انحدار اقتصادي، وغياب العدالة في توزيع عوائد التنمية بين الجماعات المختلفة، بالإضافة إلى هجرة العقول والكفاءات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية.

- **المؤشرات السياسية:** تتضمن المؤشرات السياسية قياس درجة الشرعية التي تحظى بها الدولة، ومستويات الرضاء العام عن الخدمات العامة، بالإضافة إلى قياس حالة حقوق الإنسان وحكم القانون داخل الدولة

- **المؤشرات الاجتماعية:** وتتضمن هذه المؤشرات قياس الضغوط الديمغرافية، ومدى وجود لاجئين ونازحين على أراضي الدولة باعتبارهم يمثلون ضغوطًا على موارد الدولة وخدماتها العامة[2].

- **التدخل الخارجي:** يركز هذا المؤشر على تأثير الفواعل الخارجية على الأداء الاقتصادي والأمني للدولة، خاصة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية من جانب الحكومات والفاعلين من غير الدول على المستويين الأمني والاقتصادي، وضغوط القروض الأجنبية والمساعدات، ومدى اعتماد اقتصاد الدولة على الخارج.

تقسم دول العالم وفق التقدير تلك المؤشرات بها إلى ألوانٍ متدرجة، تصف كل مجموعة ألوان منها حالة الدولة، وذلك على مقياس من 10 وحتى 120، لوصف حالة الدولة وتقديرها، حيث يقسم إلى أربعة مستويات، هي[3]:

– حالة الاستدامة: ثلاث درجات من اللون الأزرق لتصف حالة: المستدام للغاية، ومستدام جدا، ومستدام.

---

[1] **The Fund for Peace**.https://fragilestatesindex.org/excel/ 22.01.2020

[2] محمد عبد الله يونس، **انكشاف شرق أوسطي:** لماذا انتشرت تهديدات الجوار بمؤشر الدول الهشة، 2017؟ الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2928. في 13/09/2020. الساعة: 12:20.

[3] The Fund for Peace.**Ibid.**

– حالة الاستقرار: ثلاث درجات من اللون الأخضر لتصف حالة: المستقر للغاية، ومستقر جدا، ومستقر.

– تقدير الحذر: ثلاث درجات من اللون الأصفر، وهي: منخفض الحذر، حذر، وحذر للغاية.

– تقدير الإنذار: ثلاث درجات من اللون الأحمر، وهي: إنذار، وإنذار عال، وإنذار عال جدا.

ليبدأ المقياس من (10 حتى 30) بدرجاتٍ متفاوتة من اللون الأزرق لوصف حالة الدولة بأنها «مستدامة»، أما من (40 - 60) فهي درجات متفاوتة من اللون الأخضر لوصف حالة الدولة بأنها «مستقرة»، أما من (70 - 90) ذات اللون الأصفر بمستوياتها المختلفة وصولا للبرتقالي كتقدير لحالة «الحذر» بشأن الدول الواقعة في هذا المجال، وأخيرا التقدير من(100 إلى 110) لتقدير حالة «الإنذار » بشأن الدول الواقعة في هذا النطاق[1].

وللإشارة فسوف يعتمد هذا التحديد كمرجع أساسي في دراستنا للهشاشة في إفريقيا وفي دراسة حالة مالي المعنية كوحدة تحليل غير أن هناك غيره من الهيئات ممن اهتم بالإنماء وإقامة التعاون والدفع بالتنمية لتحقيق الأمن والاستقرار.

[1] **Fragile States Index 2015, Ibid,** P 16.

المطلب الثالث : المقاربات المفسرة لهشاشة الدولة

إن السبب الرئيسي لفشل الدول هو عدم صلاح أساسها منذ بداية نشأتها، فإذا أخذنا دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا فهي مجرد نسخة مشوهة للدولة الأوروبية، حيث لم تحترم خصوصيات هذه الدول ولا سيما القبلية منها والإثنية، وذاك ما يفسر هشاشة وفشل أغلب الدول الأفريقية، وتتجسد مظاهر فشل الدولة وهشاشتها، في وجود الاستعمار ولو بشكل غير مباشر، وهو ما أبانت حقيقته سلسلة التدخلات وذرائع التواجد، فهو يحوز مصالح في المنطقة وليس مستعدا للتنازل عنها. وضمن هذا تكمن أهمية البعد التاريخي في فشل بناء الدولة في ظل الطبيعة العصبوية للمجتمعات المحلية وولائها للقبيلة بدل الأنظمة، عدا الدور الذي يمكن أن تمارسه القوى الخارجية وتأثيرها على الأنظمة السياسية في صياغة القرارات المصيرية لشعوبها[1].

أ -المقاربة التاريخية:

هي مقاربة تحتاج الرجوع بالظاهرة إلى الماضي والبحث فيما يمكن أن يساهم في فهم وتحليل إشكاليات-الحاضر[2]. الاستعمار ظاهرة سياسية اقتصادية وعسكرية متصلة أساسا بالتوسع وربح مناطق للنفوذ، تتمثل في قدوم موجات من سكان هذه البلدان إلى المستعمرات قبل الاحتلال العسكري أو بعده بقصد الاستيطان والإقامة فيها بشكل دائم، ويكون هدفه النهائي هو الهيمنة على الحياة الاقتصادية والثقافية واستغلال ثروات البلاد[3].

تعزى هشاشة الدولة إلى عامل التكوين التاريخي للدولة المستقلة حديثا في إفريقيا، والتي كان فيها للمستعمر اليد الطولى في إنشاء الكيانات السياسية غير ذات الصلة بمجتمعاتها الأصلية لكونها قامت إلى معالم ناجمة عن بنى رسمها المستعمر اعتباطا، وعجزت عن تجاوز الأضرار والعقد لحد ما، بشكل جعلها تعيش هذا الحجم من التدخلات على الرغم من المحاولات المتعددة للقادة الأفارقة للتخلص منه، ضمن اطر سياسية ومؤسساتية ،فشلت هي أيضا في التكفل بحل النزاعات وعجزت في تجاوز الاختلالات الداخلية سواء فيما بينها أو داخل هذه المنظمات التي تعرف انقسامات سياسية[4].

---

[1] الحافظ النينوى، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، 2014، ع 422، ص.63.

[2] تمار يوسف، **مفاهيم مختلفة لوظائف منهجية مختلفة**، اليوم الدراسي "الأسس المنهجية للدراسات الإعلامية الاتصالية". https://temmaryoucef.ab.ma/142619.htm. في 2020/08/30.

[3] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص.172.

[4] فيلالي فاطمة الزهراء،**أعمال الملتقى الوطني السلم والأمن في أفريقيا قضايا راهنة**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013، ص 9.

فشل الاستقلال السياسي عن القوى الاستعمارية السابقة في إزالة السمات المؤسسية التي تتشابه مع الصفات المميزة أو على الأقل تعديلها. ويمكن ربط هشاشة الدولة بجملة محددات[1]:

- الطابع المصطنع، حينما أدخلت الدول الاستعمارية عنصرا لا علاقة له بالخصائص الاجتماعية والمؤسسية والثقافية للمناطق المستعمرة وإعادة تشكيل المنظومة الثقافية لمجتمع المستعمرات، لجعله أكثر ارتباطا بالدولة المستعمرة[2].

- الطبيعة الاستخراجية، فقد كان هيكل مؤسسات الدولة مصمما لنقل الموارد إلى القوى الاستعمارية، لا لتعزيز التنمية المحلية. والتوجه المتأصل نحو الخارج عبر إنشاء روابط اقتصادية وثيقة مع القوى الاستعمارية، في علاقة قائمة على التبعية السياسية.

في الواقع تتعدد اليوم التدخلات الخارجية للدول الكبرى في شؤون بعض الدول (المصنفة ضعيفة)، بسبب عوامل شتى، دفعت تلك القوى وتحت ذرائع متعددة ومبررات تبدو مقبولة حينما تسوق في سياقات زمنية تخدم أطماعها التوسعية وتكشف نواياها المبيته كلما استدعى الظرف إبداء موقف تجاه قضايا تخص بؤر النزاع ومناطق التوتر أو إزاء ما يحدث مع بعض الأنظمة التي لا تتبادل معها نفس الرؤى بخصوص ملفات ترى أنها تشكل مخاطر على تواجدها أو يمس بمصالحها أو يضر بقوى في الداخل لا زالت تمثل امتداد لها

وتتعدد أنواع التدخلات الخارجية من الإنسانية إلى الاقتصادية إلى الأمنية، غير انه في الغالب يأخذ في البداية شكل النظريات التي تضم في طياتها أفكارا لا تقل خطورة عن أي عمل عسكري مباشر تقوم به الدول الكبرى ليضفي مع مرور الزمن طابع المشروعية على السياسات التي تتبعها عادة الدول الغربية[3].إلى جانب الظروف التاريخية وطبيعة تأسيس الدولة التي كان لاندماج الدولة السلبي في الاقتصاد العالمي كبير الأثر في ظهور فشل الدولة مباشرة بعد استقلالها حيث رهن قرارها وكبل سيادتها ووضعها تحت ابتزاز القوى الكبرى خاصة في مسالة التبادلات التجارية وسياسة الأسعار التي تحكمت فيها الاقتصاديات الكبرى بشكل جعل إنتاج وتسويق المواد الخام يمر عبر أطراف أجنبية تستخدم سياسات اقتصادية للتأثير والضغط، مستهدفة ضرب القطاعات الاقتصادية الحساسة

[1] التغلب على الهشاشة في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص.50.

[2] عبد الحسين شعبان، "**معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص.242.

[3] غازلي عبد الحليم، **ظاهرة الدولة الفاشلة في أفريقيا بين العجز المحلي والاستغلال الخارجي، دراسة حالة الصومال**، أعمال الملتقى الوطني السلم والأمن في أفريقيا قضايا راهنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013، ص.19.

للدول المعنية، من دون استخدام القوة، وإحلال الضغوط محلها، عن طريق التدابير الاقتصادية التي ترمي إلى التأثير في سياسة الدول المراد التدخل في شؤونها[1].

ويعد استخدام القوة المادية أحد أبرز صور التدخل والتي تتم من طرف دول تتمتع بقوة وسلطة أعلى، حيث أصبحت القوة وخاصة العسكرية منها تستعمل لتحقيق أغراض ومصالح الدول القوية كما يستعمل التدخل السياسي بالتدخل في نزاع محلي من خلال دعم طرف ضد طرف أخر، أو فرض أوامر على حكومة دولة ما، أو التأثير على قراراتها، وهذه جميعا أشكال سياسية تعتبر مساسا بسيادة الدولة وتدخلا في شؤونها الداخلية. أما التدخل الدبلوماسي فيتجلى من خلال الممارسات والخطابات الدبلوماسية، وذلك من خلال التحريض وتدعيم الانقلابات والحركات الثورية أو من خلال إثارة القلاقل والاضطرابات[2].

كما عانى الإعلام من التحولات الناجمة من هشاشة الدولة والاضطراب السياسي والاجتماعي الذي كشف عن خطابات خلافية، جسدت إيديولوجيات الطبقة السياسية الحاكمة، وولاءاتها وتواطئها مع التدخلات الخارجية، لأسباب عقائدية وقومية وسياسية، مما انعكس على الخطاب العالمي الذي أصبح يسعى إلى بناء إطار ثقافي ينسجم مع تلك الإيديولوجيات وإشاعة اتجاهات فكرية لا تعزز القوة والنظام والهوية الوطنية مساهمة في هشاشة الدولة[3].

ب اقتراب التحول الديمقراطي:

عمل قادة أفريقيا على تبني نظام الحزب الواحد وحشدوا لذلك كل أفراد المجتمع في إطار نظام سياسي واحد يعبر عن جميع المواطنين بغض النظر عن أعراقهم وثقافاتهم وأديانهم لوطنهم وقد كانت المبررات التي ساقها القادة الأفارقة الذين ينعقد ولاء اغلبهم لنظام الحزب الواحد تتمثل في[4]:

- نظام الحزب الواحد هو الأقرب إلى الموروث الأفريقي. والتعددية الحزبية أسلوب غربي لا جذور له في التاريخ الأفريقي. فالتعددية توصم بالتحيز لمصالح بعض الطبقات دون الأخرى ونظام الحزب الواحد هو الأقدر على إثراء الديمقراطية.
- تعاني معظم دول القارة الأفريقية من القبلية والعشائرية والجهوية وأن التعددية ستقود حتما إلى قيام أحزاب جهوية وقبلية يصارع بعضها بعضا مما يهدد الوحدة الوطنية بالتصدع.

---

[1] عدي محمد رضا يونس، **التدخل الهدام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة**، المؤسسة الحديثة للكتب، بيروت، 2010، ص. 45.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 68.

[3] عدنان سمير دهيرب،"التحديات التي يواجهُها الإعلام في ظل الدولة الهشة دراسة تحليلية للواقع الإعلامي العراقي"، **مجلة الباحث**، كلية الآداب جامعة بغداد، ع 44.45، ص.69.

[4] بطرس غالي، **المدخل في علم السياسة**، مكتبة المصرية، القاهرة، 1998، ط 10، ص.319.

- تحتاج دول العالم الثالث الى حكومات تقوم بأعباء التنمية وتحقيق الوحدة الوطنية التي يضمنها الحزب الواحد.

غير أن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة سمحت ببروز ثقافة جديدة لدى الأنظمة السياسية الأفريقية فرضتها رياح التغيير حينما سمحت بإعادة صياغة دساتير تشكل التعددية الحزبية والانتخابات أهم ملامحها في عدد من البلدان الأفريقية.

خلال الفترة 1991-1993م قامت انتخابات رئاسية في 23 دولة أفريقية، كانت نتيجتها انتقال السلطة في 11 دولة منها من الزعامات القديمة إلى زعامات جديدة، بينما حافظت الزعامات القديمة على سلطتها في 11 دولة ووعدت 20 دولة باعتماد التعددية وإجراء الانتخابات. وبنهاية عام 1995م انتهى نظام الحزب الواحد في أفريقيا تقريبا وأصبحت الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية ذات نظم سياسية ديمقراطية حيث استطاعت الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الجديدة أن تواجه الجيوش وتم خلع العديد من الحكام الدكتاتوريين في أنحاء عديدة من القارة الأفريقية بالقوة أو عن طريق صناديق الاقتراع[1].

عند تسليط الضوء على الأزمات في إفريقيا، نجدها انتقلت من دولة استبدادية مثقلة بإيديولوجيات التسلط إلى دولة واهنة تتميز بكثافة التنظير ومحدودية الفعل وصراعات التموقع بين المعسكرين إبان مرحلة الحرب الباردة، لكن المشترك هو ما يمكن تسميته بتاريخ الاستبداد السياسي للدولة حيث يتقدم الشرط الوطني المضمن في عقد التأمين الاجتماعي للدولة والمشروط بالمشاركة والفعل السياسي وفسح المجال للآخر[2].

المشاركة السياسية من أبرز العوامل المؤثرة في إرساء البناء المؤسسي، فغلق البيئة السياسية وحصر العمل السياسي من دون تنافس على الحكم او تداوله يجعل الإطار التنظيمي الذي تجري بموجبه ممارسة السلطة السياسية يحمل مجموعة خصائص يعتبر عدم الاستقرار والصراع السياسي من دون انتظام بين السلطة والمجتمع أبرز تهديد يضرب بالوحدة الوطنية ويمس شرعية النظام[3]. وتتبدى أبعاد المشاركة السياسية في شيوع اللامبالاة السياسية وبروز ظاهرة الاغتراب على المستوى الجمعي والفردي فتتحكم أقلية متميزة، في ظل غياب المنافسة واحتكار نخب معينة للحكم وضعف الانجاز وتعثره على صعيد الأهداف جعل النظم السياسية تعاني من أزمة الشرعية[4].

---

[1] حمدي حسن، الاتجاهات الجديدة في دراسة النظم السياسية النظم الافريقية نموذجا ,**مرجع سابق**،ص21/20.

[2] **محمد العربي العياري، من الدولة الاستبدادية إلى الدولة الواهنة ثقل التاريخ السياسي وأزمات الانتقال نحو الديمقراطية**، موقع www.rawafidpost.com. يوم 2020/08/31.

[3] عمر جمعة العبيدي، **إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص.223.

[4] **المرجع نفسه**، ص. 231.

إن غياب الشرعية عن علاقات التفاعل بين أي نظام سياسي ومجتمعه يحرمه من ولاء المجتمع بما يدفع بهما على أساس هذا الاختلاف إلى التصارع وترقب الانفجار وعدم الاستقرار بما يحرم المجتمع من صياغة الاتجاهات السياسية وصناعة القرار التي تهمه وهو ما يترتب عنه فقدان النظام السياسي للقبول الإرادي للمجتمع ورضاه الطوعي وهما شرطان للشرعية لا غنى عنهما[1].

اتسم عمل النظم السياسية بالقصور والتقليل من قيمة المؤسسات عبر شخصنة جل الأنظمة السياسية التي اختصرت تواجدها في شخص الحاكم وبعيدا عن تبني معايير تتوافق حول نموذج حكم يمكنه تكريس مجموعة قيم وضمن ميثاق يحترم القانون ويؤمن العدالة ويضمن الحريات الفكرية والسياسية للأفراد[2].

تشكل مسالة الاندماج الوطني أهم الإشكاليات المعيقة لانتظام الحياة السياسية في النظم السياسي، و تمثل أزمة الاندماج الوطني في حال عجز النظام السياسي عن التعامل مع الواقع العددي للمجتمع إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني بما يفتح المجال أمام الصراع بين الجماعات المختلفة والنظام السياسي العاجز أمام هيمنة الولاءات الحزبية التي تعمل على استبعاد وإقصاء بعض المكونات الاجتماعية والسياسية عن المشاركة في الحكم والحياة السياسية والاقتصادية في الدولة لتظهر أزمة الحكم وما يترتب عليها من تدهور وعدم استقرار سياسي يمس كيان وسيادة الدولة والنظام السياسي في ظل فشل الدولة في إدماج كافة التعدديات الموجودة وإشراكها في العملية السياسية، من خلال نشر ثقافة المشاركة والابتعاد عن القبلية والجهوية بنشر القيم الوطنية واستخدام وسائل الإعلام وقنوات التنشئة السياسية ألأخرى لرتق النسيج الاجتماعي[3].

ج-التعددية الثقافية:

برزت ظاهرة التعددية الثقافية كمتغير رئيسي على مسرح الأحداث الدولية مع نهاية الحرب الباردة، والذي صاحبه تفكك العديد من الدول بسبب بروز النعرات الانفصالية التي أججتها الخطابات التحريضية السائدة فيها.

تبنت الدولة الوطنية عشية الاستقلال في كثير من مناحيها الإجراءات الشكلية الغربية في تجاوز لمضامين المجتمعات المحلية ودون مراعاة لخصوصيتها، مشكلة نظام سياسي نقل مشوها عن مستعمره الأوروبي، ونظام اقتصادي مستند بصورة أو بأخرى على اقتصاد المستعمر السابق ويعطي

[1] علي عباس مراد، **المجتمع المدني والديمقراطية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، القاهرة، 2009، ص.55.

[2] بركات حمزة حسن، **علم النفس السياسي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008، ص.142.

[3] بهاء الدين مكاوى محمد قيلى، **التحول الديمقراطي في أفريقيا التحديات وآفاق المستقبل**، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، 1951م، ص 114.

للدولة مطلق الصلاحيات في التعاطي معه بوصفها معطى وحيدا ومستمرا وحاكما لتأطير المجتمع الأفريقي[1]، وهو الوضع الذي أوجدها في صور للنزاع وأخرى للصراع مع جماعات اثنيه متمركزة في أقاليم معينة بهدف الانفصال أو الحصول على حكم ذاتي أو الاستحواذ على السلطة في صراعات دموية للمكونات الموجودة، وهذا بسبب عدم القدرة على تكييف هذا التنوع مع بعضه، ملغية التعارف بين المجموعات الثقافية لتزداد الهوة وعدم التفاهم بين الثقافات المتعددة، ويمكن للاختلاف أن يتطور كمصدر محتمل للتعارض والتصادم نتيجة ضعف التواصل وسوء الفهم والتسويف المقصود للآخر[2].

جاء عجز الدولة في تحقيق أهداف الاندماج الوطني والتنمية وتدعيم الاستقلال ليؤزم الوضع ويدفع بالقبيلة التي تعد متغيرا رئيسا في هذه التفاعلات نحو الصدام بعد الفشل في تلبية طموحات شعوب القارة، والتي هي عنصر أصيل وفاعل رئيس في دولة المستقبل أيا كان شكلها[3]. ليس من السهل تعريف القبيلة والعرق اللذين يحملهما أكثر الآراء شيوعا المسؤولية عن اغلب مآسي القارة الأفريقية، فالقبيلة والعرق كيانان ذوا أبعاد وحدود شديدة التغيير يحيلان إلى حقائق سوسيولوجية ماضية وحاضرة وهما متجذران محليا لكنهما عرضة لجميع أنواع التأثيرات الخارجية ويتم التلاعب بهما من الخارج والداخل في صراعات للتصنيف تلجأ اغلب الدراسات الاثنوغرافية إلى إسهام الاستعمار في تشكيل خارطة القبلية والعرقية وفيما طرأ عليها لحاجاته التسييرية [4].

يضاف لتلك التشوهات البنيوية التي لحقت بالخريطة الاجتماعية للقارة الأفريقية، مسألة التعددية اللغوية، التي يصل إجمالها إلى خمسين لغة رئيسية وما يربو عن ألفي لهجة وتبلور المشهد الإفريقي المعاصر في اتجاه خريطة سياسية لغة ولهجة في أعقاب الحرب العالمية الثانية[5]، كما يأخذ صراع الأجيال بعدا جوهريا في عملية تسلم واستلام السلطة ويشكل العمر سندا لبناءات ثقافية تتدخل في موازين السلطة وهو يلعب دورا معبرا في عدد من المجتمعات الأفريقية، حيث تشكل الطبقات العمرية إحدى دعائم النظام الاجتماعي حيث تتسم العلاقة بين الطبقات العمرية في اغلب

---

[1] كمال محمد جاه الله، "التداخل القبلي واللغوي بين السودان والدول الأفريقية"، **مجلة دراسات إفريقية**، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 2003، ع 43، ص. 56.

[2] غاي فاطمة، **التهميش والإقصاء وأثرها السوسيو-نفسية**، الحوار المتمدن، ع 5814، على الرابط: http://www.ahewar.org 2020/08/29. الساعة 10.15.

[3] سيد علي ابو فرحة، **"تشوهات الواقع الأفريقي.. تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة"**، **مجلة قراءات افريقية**، ع 20، الخرطوم، 2014، ص.51.

[4] الكيالي، **مرجع سابق**، ص. 759.

[5] عبد الودود ولد الشيخ، ترجمة محمد بابا ولد اشفغ، **القبيلة والدولة في افريقيا**، الدار العربية للعلوم والناشرون، بيروت، 2013، ص.48.

المجتمعات التقليدية بين الأجيال بالتخاصم والاعتماد وفق تقسيم ثلاثي يلحظ على نطاق واسع هذه التفاوتات[1]:

1- مجموعة الرجال الناضجين يحتفظون بكامل الحقوق والامتيازات المرتبطة بالأقدمية ويشكلون جيل الآباء.

2- مجموعة من الرجال الشباب معترف بهم اجتماعيا لكنهم ما يزالون معتمدين على غيرهم ويشكلون جيل الأبناء.

3- مجموعة أخيرة لم يرق أصحابها بعد إلى مستوى الوجود الاجتماعي الحقيقي وهو جيل الأطفال.

تتشكل الخارطة السياسية في أفريقيا من خلال توليفات تشكل تعدد القبيلة الإفريقية متغيرا رئيسا في هذه التفاعلات وتمارس دورا جوهريا، ومن المنتظر أن تسهم القبيلة بصورة معتبرة في أي شكل لدولة المستقبل، والتي من الواجب عليها تلبية طموحات شعوب القارة، كعنصر أصيل وفاعل رئيس في دولة المستقبل أيا كان شكلها[2].

[1] **المرجع نفسه**، ص.48.

[2] سيد علي ابو فرحة، "تشوهات الواقع الأفريقي.. تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة"، **مرجع سابق**، ص.58.

خلاصة الفصل الأول:

هناك العديد من التعريفات والمفاهيم التي تخص ظاهرة الدولة ورؤيتها لها من زوايا تفتح اجتهادات الاستدراك والتنقيح والإضافة والإثراء لإيجاد التصور الأنسب للمفهوم في مراعاة للخصوصية والتجارب والأنساق فيسهل معها فتح الاستخدامات المتعددة، خصوصا مع ما تعرفه العلاقات الدولية من تحولات سمحت للمفاهيم من التطور والتحديث مما جعلنا أمام إسهامات فكرية اهتمت بمختلف الأبعاد في عملية التفسير بالشكل الذي يبلور تصورا يستوفي المعنى ويستهدف الوصول إلى نظرية عامة للدولة بمفهومها وهيكلتها ووظائفها.

برزت هشاشة الدولة بسبب جملة من العوامل، فإضافة للعامل التاريخي، جاءت التحولات المتسارعة غداة نهاية الحرب الباردة والتغيرات في هيكل النظام الدولي كعوامل أثرت في ضعف وتفكك وانهيار الدول، ومنه استمد كثير من تعريفات الهشاشة وبعض المفاهيم المشابهة لها والتي تتقاسم معها بعض السياقات وتتشارك في أن أكثر أسبابها يكمن في النزاعات الداخلية والفشل في إدارة الأزمات في غياب سبل أكثر الماما بالواقع بغية التغلب عليها، واجتمعت في أن استمرار حالاتها إنما هو حتمية جاءت بسبب عجزها (الدولة) وعدم قدرتها على التعامل مع التحولات الطارئة ومواكبة تطلعات أفرادها والعمل وفقها على استيعابهم ضمن اطر العملية السياسية لتفادي الاختلالات الناجمة عن فقدان التوازن في العلاقة ما بين الدولة والمجتمع بما يؤدي إلى انزلاقات تهدد وجود الدولة، بما يجعلها من التحديات الرئيسية التي تقف في وجه أي مبادرة تنموية وهذا وفق ما تم نشره من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقارير التي تناولت الموضوع انطلاقا من جملة من المؤشرات المتعارف عليها والتي يتم تحيينها دوريا لتحديد البلدان المعنية بالهشاشة ومحاولة الاقتراب منها وتفسيرها عبر مقاربات تاريخية وسياسية واجتماعية.

الفصل الثاني:
طبيعة الدولة
في افريقيا
ومؤشرات الهشاشة

الفصل الثاني: طبيعة الدولة في إفريقيا ومؤشرات الهشاشة

نشأت الدولة في إفريقيا بالشكل الحالي مباشرة بعد خروج المستعمر، غير أن ذلك لا يعني غياب حضارات سابقة شهدت نظم حكم تشكلت على ضفاف البحار وحواف الأنهار لتسيير شؤون حياة المجتمعات الأولى في إفريقيا، والعمل على توفير احتياجاتها والدفاع عن حدودها ضمن قيم التعاون والتكاتف ودرء المخاطر. لكن حالة المجتمعات المنقسمة في مرحلة اللادولة منح القوى المتربصة التغلغل والبقاء. وجاء تقسيم الدول الاستعمارية الأوروبية لمناطق نفوذها في أفريقيا لقربها الجغرافي ولاحتوائها موارد طبيعية أرادت أن تعزز بها نهضتها الصناعية. وقد فرضت تلك القوى تواجدها وعرفت كيف تستفيد من قدرات تلك البلدان في إفريقيا بواسطة خدمات نخب سياسية واقتصادية موالية ساهمت في بقاء الاستعمار لمدة طويلة، وأعقبتها مرحلة التحرر بعد شعور الأفارقة بضرورة الخلاص من هذا التواجد وتجسد أكثر بعد تبني المجتمع الدولي لمبدأ تقرير المصير الذي ساعد عديد الدول في إفريقيا على استقلالها، رغم أن حريتها لم تتجسد بعد لارتباطات نخبها فكريا وماديا وتاريخيا بالمستعمر مؤجلة بذلك حلم بناء الدولة الوطنية.

المبحث الأول: المسار التاريخي للدولة في إفريقيا

اعتبرت افريقيا مجتمعات من دون تاريخ تهتم بالخرافات والتحيزات للأساطير وهو ما وجد له صدى بسبب نقص المصادر والوثائق المكتوبة، غير ان هناك من حاول البحث كالألماني **ليو فروبينيوس Leo Frobenius** (1873-1938) عالم الإثنولوجيا والذي كان مسئولا عن اثنتي عشرة بعثة إلى إفريقيا بين عامي 1905 و1935 أما **موريس لافوس Maurice de Lafosse** المستشرق الفرنسي فتحدث عن حضارة غرب أفريقيا، إضافة إلى **أرتيرو لابريولا Arturo Labriola** الذي اعتقد بان أصل البشرية يرجع لأصول افريقية[1]. الذاكرة الشفوية هي ما وفرت الحماية للتراث المحلي في إفريقيا[2]. التي تسكنها أنواعا بشرية تتحدث لغات عديدة من أصل أفريقي[3].

[1] Jean-Louis Georget**. De La Théorie Oubliée Au Pragmatisme Appuyé : Une Redécouverte Contemporaine De Leo Frobenius.** Dans Allemagne D'aujourd'hui 2018/1 (N° 223). https://www.cairn.info/revue-allemagne-d-aujourd-hui-2018-. le 27/11/2019.a 12: 10.

[2]Joseph.Ki.Zebro, **Histoire Générale de L'Afrique**, Edition Unesco. Paris, 1980. p.10.

[3]اكوديبا نولي، ترجمة مجموعة باحثين، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ط 1، ص.20.

يبقى تاريخ إفريقيا القديم هو تاريخ الحياة البشرية الأولى على سطح الأرض وتطورت عبر فترة تقدر على الأقل بنحو ثلاثة ملايين عام، بفضل أبحاث وحفريات **Leaky.S.B*** في شرقي إفريقيا واكتشافه عام 1959 لجمجمة حفرية يعود تاريخها إلى ما يقرب من مليوني سنة، إضافة إلى بعض الآلات الحفرية وقطع من عظام الحيوانات بما يؤسس إلى قدم وجود أسلاف البشر[1]. واهتمت الدراسات بنقل حياة الإنسان الإفريقي الذي صنع تاريخا مبنيا على أرض الواقع من خلال انجازات وأدلة على كفاءات إبداعية ملموسة، نذكر على سبيل المثال تلك الممارسات الزراعية ووصفات الطبخ والعلاجات الصيدلانية إضافة إلى عاداتهم ومنظماتهم السياسية دون أن ننسى إبداعاتهم الفنية وكذلك احتفالاتهم الدينية[2]. ويقسم التاريخ الإفريقي إلى مراحل مهمة.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستعمـار

قام الأفارقة عبر آلاف السنين بعملية تنشئة لمجتمعات مستقلة وفق تصورهم لتاريخهم وللتاريخ بشكل عام ليحمل معه تطورهم الذاتي، حيث صنعوا تاريخهم وزمنهم الحقيقي[3]. وهكذا لُقِّب ملك فولتا العليا بملك العالم. غير أن أدبيات اليونانيين القدماء تحدثت عن إفريقيا في إشارة فقط للبربر والأقباط والليبيين، وأما ما كان يحدث على الجانب الآخر من الصحراء الكبرى فكانوا يشيرون إليه باعتباره **Aethiopia** أو "**أرض السود**" وحينما استولى العرب على شمال إفريقيا في القرون الوسطى أشاروا إلى المناطق التي لم يصلوها باسم **"بلاد السودان"**، حيث تفصل بينهما منطقة جافة يكثر فيها القتال والعبودية والجفاف والمجاعات[4]. ولا ينظر للقارة الإفريقية أبدا ككيان تاريخي يمتلك إرثا حضاريا أسهم في تطور الإنسانية، بل تم التركيز على وجود انقسامات داخل القارة في صراع أبدي بين **"إفريقيا البيضاء"** و**"إفريقيا السوداء"**، وعلى استحالة التعايش بما يكفل حرية التجارة وتبادل السلع واحترام المعتقد وتبادل الأفكار بين المجتمعات التي تشكلت على جانبي الصحراء. وهذا ما يؤكد

---

* **Leaky.S.b لويس ليكي عالم الآثار الكيني أسس علم الإنسان القديم، أصبح اسمه مرادفا للبحث عن أصول الإنسان في أفريقيا حيث قام بنشر اكتشافاته وعرضها في جميع أنحاء العالم.**

[1] محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980، ص.9.

[2] Joseph.Ki.Zebro,**Op.cit**. p.9.

[3] Ibid. p.10.

[4] جون جازقينان، ترجمة احمد محمود، **التكالب على نفط إفريقيا**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2000، ط 1، ص.294.

غياب دراسة التاريخ بصورة موضوعية بعد شيوع قوالب نمطية عنصرية تولد الاحتقار وسوء الفهم وتشوه عمق التاريخ[1].

بعد وصول الإسلام إلى مناطق عدة في القارة الإفريقية ظهرت عدة ممالك كمملكة مالي (1100-1754)، ومملكة سنغاي بالنيجر (1473-1591) ومملكة الكايم برنو بتشاد[2]، فاعتنقه الأفارقة وبرزت النظم العربية الإسلامية كنموذج للحكم بما انعكس على الحياة العلمية، والتبادل العلمي والثقافي بين غرب إفريقيا والعالم الإسلامي، مما ساعد على انبثاق حضارة في هذا الجزء من القارة السمراء، وذلك بإقامة المراكز العلمية التي كانت منتشرة، وتجارة الكتب والتي لم تتوقف إلا بعد التوغل الأوربي في إفريقيا[3].

في شرق القارة تشكلت أثيوبيا كمملكة تضم عدة عرقيات متمايزة ثقافيا ودينيا عرفت تعايشا لثلاثة شعوب معروفة وهي الأمهرا والتيغران والفلا، حيث تميز تاريخها بالاستمرارية طوال ثلاثة آلاف سنة ولم ينقطع هذا التاريخ إلا بسقوطها في النصف الأول من القرن السادس عشر (1506-1543). لكن سرعان ما تحالفت مع البرتغاليين واستعادت ملكها بل وزادت توسعا وأكملت الخريطة السياسية لإثيوبيا المعاصرة وباتت الأقدم استقلالا في القارة[4]. وفي غرب إفريقيا تشكلت في حواف غاباتها الاستوائية مملكة الاشانتي في المنطقة المعروفة اليوم بغانا حيث يمثل شعب الاشانتي الأغلبية من بين جموع المكونات ويعتبر "اسويتوتو" المؤسس الحقيقي للمملكة (1699-1701) وأقام في العاصمة "كوماتسي" حيث قام بتجديد الجيش وغزو الأقاليم المجاورة مشكلا اتحادا من الإقطاعيين واتبعها بإعادة تنظيم المملكة ووضع إدارة مركزية وفرض الضرائب على الممالك بما يجعلها تمثل قوة عسكرية[5]. أما في منطقة البحيرات الكبرى فتأسست مملكة أوغندا أو بوغندا وتضم ممالك أخرى وأهمها مملكة بانيور، آنكول، وتورو، وهي ممالك خاضعة لملك يحكم أوغندا يسمى الكاباكا والذي زادها تنظيما وأضاف لها نمط تنظيمي مميز في كافة النواحي وكان هذا في العام 1790 وأقام السلطة

---

[1] Joseph. Ki. Zebro, **Op.cit** ,p.11.

[2] بوسليماني عبد الرحمان، "التراث العربي والإسلامي في شرق إفريقيا وفي غربها"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع 4، ماي، 2016، ص.17.

[3] مصطفاي سعاد، "دور الحضارة العربية الإسلامية في تطور الحركة العلمية في غرب إفريقيا"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع 4، ماي، 2016، ص.113.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص.64.

[5] سلوى أوطاش،"موقف مملكة الأشانتي من الاستعمار البريطاني لساحل الذهب خلال القرن 19"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع 5، نوفمبر، 2016، ص.143.

السياسية المتمثلة في مجلس برلماني يضم رؤساء القبائل والعشائر واستمر هذا الحكم إلى غاية العام 1894 الذي يمثل إعلان الحماية البريطانية على أوغندا[1].

شكلت التجارة محور التعرف على العالم الخارجي الذي حصل فيما بين الأفارقة وباقي أنحاء العالم كوسيلة للقاءات التي حدثت بين التجار في جنوب إفريقيا، والتجار الأوربيين الذين اعترفوا بسلطة الحكام في إفريقيا واحترموا العادات والتقاليد المحلية[2]. ومع توسع تجارة الأفارقة ومحاولتهم تنويع شركائهم شكلت تجارة الرق عامل جذب للمال بقدر ما وضعت كل قدرات وثروات القارة تحت رقابة قوى الغرب الصاعدة والتي بدأت تعرف نموا متسارعا شكل وجود أسواق لمنتجاتها وتوفير المادة الأولية للنهوض بالصناعة[3].

وفي أكبر عملية إخضاع جغرافية للقارة الإفريقية برمتها بات ما يسميه **ولرشتين Wallerstein** النظام العالمي الجديد والذي اتفق جل الدارسين حول تأثيراته الضارة على مختلف جوانب حياة الشعوب الإفريقية، حيث أدى إلى تغييرات كبيرة في التكوينات الاجتماعية في الأقاليم الإفريقية باستغلال المستعمرين رأس المال التجاري، والتقدم التقني للاقتصاديات الأوربية، للسيطرة على مناطق شاسعة وإخضاعها كلية. وهو ما أسهم في ظهور أشكال جديدة من الدول، من خلال تحول بعض الممالك القديمة أو على أنقاض بعض الممالك الأخرى[4].

أما تاريخ أفريقيا الحديث فقد كتب جزء كبير منه من قبل مؤسسات علمية فرنسية تكشف كلها الكيفيات التي تحولت بها الايدولوجيا الاستعمارية إلى مسلمات معرفية تستخدم بغرض التدخلات الخارجية، وهذا لتنفيذ وتبرير سياسة الغزو من خلال إشاعة أن المجتمعات الإفريقية كانت تعيش في فوضى شاملة ومستمرة. وأن هذه الفوضى هي في الأساس "فوضى تاريخية" تمثل التعارض المستمر وتعطي للاستعمار الذريعة ليطرح نفسه كبديل وحيد قادر على تجاوز كل التعارضات المستعصية[5].

---

[1] سليمان يوسف،"جوانب من السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا (1894-1962)"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع 5، نوفمبر، 2016، ص.158.

[2] رونالد اوليفر، ترجمة فريد جورج بوري، **أفريقيا منذ عام 1800**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ط 1، ص.131.

[3] **المرجع نفسه**، ص.144.

[4] نولى، **مرجع سابق**، ص.52.

[5] ألبرت عياش، ترجمة عبد القادر الشاوي، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**، الخطابي للطباعة والنشر، ص. 25.

المطلب الثاني: مرحلة التواجد الاستعماري الأوروبي

عمل الاستعمار الأوربي على إيجاد مبررات لتواجده في إفريقيا وتحت ذرائع مختلفة منها ما هو معلن ومنها ما تم إخفاؤه بشكل عزف المؤرخون والسياسيون والعسكريون عن التطرق له، وتعرض للتضليل بشكل لم تنفع معه لا سياسات المصالحة ولا لحظات الاعتراف ولا تمحيص الأكاديميين في تصحيح مسببات الاستعمار أو ممارساته المتميزة بالبطش والقمع والتنكيل بحق أصحاب الأرض طوال تواجده في إفريقيا.

إن أسهل طرق التعامل بين الشعوب هي التجارة، وهو ما وظفته الحركات الاستكشافية في أوروبا التي قامت باستخدام التجارة لتسهيل العبور والتواجد عن طريق الوكالات التجارية الإفريقية، وهناك من سماها بالقنصليات، في تسهيل التجارة ونهب الموارد وحماية البعثات الدينية والرعايا المتواجدين. ومن ثم تطور هذا الأسلوب فتم إبرام المعاهدات كمعاهدة بريطانيا على الصومال 1840 للحصول على امتيازات بتواجد شركاتها، بما يستدعي تواجد قوة عسكرية تحميها وأدى إلى الصراع الاستعماري. وبرزت أساليب أخرى كتشجيع الأقلية البيضاء من خلال تحكمها بالسلطة والاقتصاد وسلب الأراضي في إطار سياسات التفرقة العنصرية. كما تم توظيف ظاهرة التبشير الديني فأقيمت الجمعيات وأنشئت المدارس والكنائس وتحولت إلى عامل مساعد لتثبيت تواجد الاستعمار عبر تكوين نخب المجتمعات الإفريقية بهدف السيطرة على العقول[1].

ويعد استرقاق الجنس القاطن لتلك الأوطان لأكثر من أربع قرون والترويج لكون الزنوج مرادف للبشرية المتخلفة والمنحطة أكبر جريمة في تاريخ البشرية في العصر الحديث، سيما بتبرير ذريعة التواجد الاستعماري على أنه واجب إنساني ومسؤولية أخلاقية لا بد من القيام بها بهدف نقل فضائل دياناتهم وحضارتهم لتلك الشعوب المتخلفة، وأنه من واجب الرجل الأبيض أن يرفع من مستوى "إخوة له كانوا قليلي الحظ في الحياة"[2].

فعلى سبيل المثال حصل الملك البلجيكي **ليوبولد الثاني (Léopold II)** في مؤتمر برلين تحت ذريعة القضاء على الرق ونشر القيم الغربية كالعلم والمدنية والحرية والإنسانية على إقرار دولي بملكيته الشخصية لمستعمرة الكونغو والتي تكبر بلجيكا بثمانين ضعفا وهو أمر غير مسبوق في

[1] بن قويدر نور الدين، "المد التحرري وتراجع الاستعمار في قارة إفريقيا"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع 5، 2016، ص.60.

[2] سعودي، **مرجع سابق**، ص 157.

التاريخ[1]. وقام هذا الملك بعدها بجرائم كثيرة و بأبشع أنواع التعذيب و طرق التفنن في قتل الناس كالرمي في الأنهار وقطع الرؤوس وقطع الأيادي والجلد حتى الموت، والاغتصاب لكل الفئات العمرية وهذا كله في سبيل جمع المطاط[2].

كما تضرر أيضا الملايين من الأفارقة الذين نقلوا وقتلوا واستعبدوا واستبعدوا في تجارة الرقيق التي تحدثت عن تقديرات تفوق 28 مليون نسمة تم نقل نصفهم إلى الأمريكيتين، ومات النصف أثناء عمليات الأسر أو السير أو النقل وقدر عدد من خسرتهم إفريقيا ما بين 60و200 مليون نسمة في الفترة (1650- 1800)[3].

في مؤتمر برلين 1884-1885 قسمت القوى العظمى إفريقيا إلى مناطق نفوذ فأعطت ألمانيا مجالا في شرق إفريقيا بتنجانيقا، وفي غرب إفريقيا كاميرون والتوغو، وفي إفريقيا الجنوبية جنوب غرب إفريقيا في مخرج يرضي مطامح ألمانيا كقوة موحدة من دون تعرض توازن القوى للخطر. وبنهاية القرن التاسع عشر كان 85% من إفريقيا تحت حكم الدول الأوربية بمبرر جلب نور الحضارة إلى المناطق المظلمة، و تسابقت القوى الاستعمارية لنيل حصصها في منطقة القرن الإفريقي وأسفر هذا التنافس عن تقسيم شعب الصومال إلى خمس محميات بين القوى الأوربية الثلاث بريطانيا وفرنسا وايطاليا إضافة إلى الحبشة[4].

تعد فرنسا أولى الدول الاستعمارية التي وصلت إلى المنطقة وجاء اهتمامها بعد سيطرة بريطانيا على **عدن** 1839 حيث قامت بشراء منطقة **أبوك** عام 1862 مقابل مبلغ من المال وتأخر الحضور الفرنسي إلى غاية العام 1884 رغبة في عدم لفت انتباه الانجليز وهم الذين تأخروا في احتلال الساحل الصومالي لاستدراك ما فاتهم وعدم ترك المجال للفرنسيين. وتأخرت إيطاليا مقارنة بمنافسيها على الرغم من تواجدها في نفس توقيت تواجد منافسيها[5]. بينما كان الهدف المزعوم للاحتلال البريطاني في عام 1882 احتلالا مؤقتا لكنه صار فرضا مباشرا للسيطرة الاستعمارية واستمر لاحقا قرابة السبعين

[1] محمد شعبان صوان، **معضلة التنمية الاستعمارية نظرات في دعاوي ايجابيات الاستعمار**، دار الروافد الثقافية ناشرون بيرو، 2015، ص.ص 65.67.

[2] جميل زايد، "إفريقيا السمراء والرجل الأبيض بين ماض أليم ومستقبل مجهول"، **مجلة قراءات افريقية**، ع 5، جوان، 2010، ص 81.

[3] **المرجع نفسه**، ص.68.

[4] كارين أ.منفست ، **مرجع سابق**، ص 54.

[5] محمد ابراهيم عبدي عبد الله، **مشكلة الصومال الغربي وأثرها على العلاقات العربية الإفريقية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ط 1، ص.29.

عاما. أما فرنسا فقد استولت على الجزائر في العام 1830 وألحقت الهزيمة بالانتفاضات الشعبية وهذا في الوقت عينه الذي كانت فيه ايطاليا تغزو ليبيا وجوبهت بمقاومة كبيرة[1].

تعددت أشكال الاحتلال في القارة الإفريقية ومنها الحماية والانتداب وهو ما حدث مع تونس والمغرب. ففي العام 1881غزت فرنسا تونس وجعلتها محمية فرنسية، وفي العام 1912 أخضعت المغرب للمصير نفسه والذي عرف تحولات عميقة وبسرعة كبيرة بما جعل الكثير من الدراسات والمؤلفات المخصصة للمغرب تصف واقع البلد المتأخر أكثر من بلدان إفريقيا الشمالية الأخرى. وهذا على الرغم من دينامية المجتمع المحلي وتفوقه على جيرانه، غير أن فترة الحماية التي قننته معاهدة **فاس** في 30 مارس1912والتي كانت مجرد أداة استغلالية وفرت الهياكل السياسية والمؤسساتية للمجموعات المالية الكبرى والتي بدأت في التحكم في مالية "المخزن" عبر مسلسل القروض ويتعلق الأمر بمجموعات "**بنك باريس**" و"**البلاد المنخفضة**" و"**شنيدر**" و"**بنك الاتحاد الباريسي**" في استغلال بشع للاستثمار بوضع الاقتصاد المغربي في فك الرأسمال الغربي والدولي[2].

بعد غزو إفريقيا واحتلالها استوجب الوضع منهم إقامة بعض المنشآت الحيوية ببعض الفوائد الجانبية غير المقصودة لذاتها، وكانت الفوائد المجانية ممكنة التحقيق من دون كل الكلفة التي دفعها السكان المحليون فيما لو ترك أمر التدبير لهم واقتبسوا من تطورات غيرهم وفق حاجاتهم الذاتية عوض التبشير يقيم الحضارة والتي لم تنجح في بعث النهضة في المستعمرات[3].

يدعي الاستعمار أنه شيد انجازات كبيرة كالمدارس والمستشفيات والسكك الحديدية وما إلى ذلك غير أنها حصيلة ضئيلة. ففي العقود الثلاثة الأولى للمستعمر نادرا ما تم انجاز أي شيء يمكن اعتباره خدمة للشعب الإفريقي، إذ توضح جل الإحصائيات المتوفرة أن الأرقام الخاصة بمجالات الصحة والإسكان والتعليم في نهاية العقد الأول لاستقلال إفريقيا تزيد في الغالب عدة أضعاف عن تلك التي ورثتها الحكومات بعد رحيل المستعمر. فمنطق الاستعمار هو المنفعة لشخصه وليس مجرد تخريب الآخرين[4]. ففي نيجيريا وبمدينة **ايبادان Ibadan**، مثلا كان يوجد بها قبل الحرب حوالي خمسين أوروبيا خصصت لهم الحكومة الاستعمارية البريطانية مستشفى فيه أحد عشر سريرا وكان هناك بالمقابل 34 سريرا فقط لنصف مليون أسود. وفي ثلاثينيات القرن الماضي خصص لمجموع 4000 مستوطن 12

[1] ن الأيوبي، **مرجع سابق**، ص.195.

[2] عياش، **مرجع سابق**، ص .8.

[3] والتر رووني، ترجمة احمد القصير، "أوروبا والتخلف في افريقيا"، **عالم المعرفة**، ع 132، ص.268.

[4] صوان، **مرجع سابق**، ص.11.

مستشفى، بينما كان نصيب السكان الأفارقة البالغ 40 مليون نسمة 52 مستشفى[1]. يتضح بشكل صارخ التمييز الاستعماري في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية وحتى التعليمية بين الأفارقة والمتواجدين الأوروبيين بما ضاعف من حالة الاحتقان من تلك الممارسات في حق الشعوب وساهم في تأجيج الأوضاع.

فمثلا، فقد الجزائريون صفة المواطنة وباتوا رعايا في سياسات ميز عنصرية، وكان الفرق واضحا وهائلا بينهم وبين أبناء المستعمرين في مجال الحقوق السياسية والواجبات والمزايا الاقتصادية والأوضاع الإدارية والقانونية وانتشرت الأمراض وعم الجهل والفقر في كل الأقاليم في ظل قوانين الجمهورية الفرنسية الثانية، حيث صار بأيدي المعمرين الفرنسيين أكثر من 55% من مساحة الجزائر[2]. كما عبث الاحتلال بإرث ثقافي ضخم هو محصلة الخبرات العلمية والتقاليد الاجتماعية الغنية والديانات والعقائد الخاصة بالبلد المستعمَر لغويا.

ويشهد الشمال والوسط الأفريقي غيابا للغات المحلية واندثارا للثقافات الشعبية بسبب السياسات الاستعمارية اللغوية الفرانكفونية. لقد وصل الاستلاب اللغوي والثقافي في تلك البلاد على سبيل المثال إلى أن يكون نشيد العلم في السنغال المستقلة بلغة المحتل الذي ذهب وبقيت لغته وثقافته وهويته[3]. الأمر الذي دفع **"هنتغتون"** إلى القول وبصراحة عجيبة:" **إن العالم الغربي لم يتفوق على العالم في أفكاره أو قيمه أو دينه وإنما غلب بتفوقه في عنفه المنظم، إن الغربيين كثيرا ما ينسون هذه الحقيقة لكن غير الغربيين لا ينسونها أبدا"**[4].

كان من آثار كل هذا التواجد والاستغلال البشع إن إفريقيا اليوم متخلفة مقارنة بأوروبا وأنحاء أخرى من العالم وهذا نتيجة وضع ترتبت نتائجه على الاستغلال الفاحش لمقدرات وموارد القارة من الغزاة والفقر والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة وكذلك انتشار بعض الأمراض الخطيرة كالملاريا والايدز والتغيرات المناخية والبيئية كما هو موضح في الشكل الآتي:

---

[1] رووني، **مرجع سابق**، ص. 270.

[2] لوتشكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار الفارابي، بيروت، 2007، ط 9، ص.303.

[3] هشام بن صالح القاضي، **مدونة الجزيرة**، على الرابط: https://www.aljazeera.net/blogs/blogs.11/3/2017.

[4] زايد، **مرجع سابق**، ص.81.

الشكل رقم 01: أسباب التخلف في أفريقيا

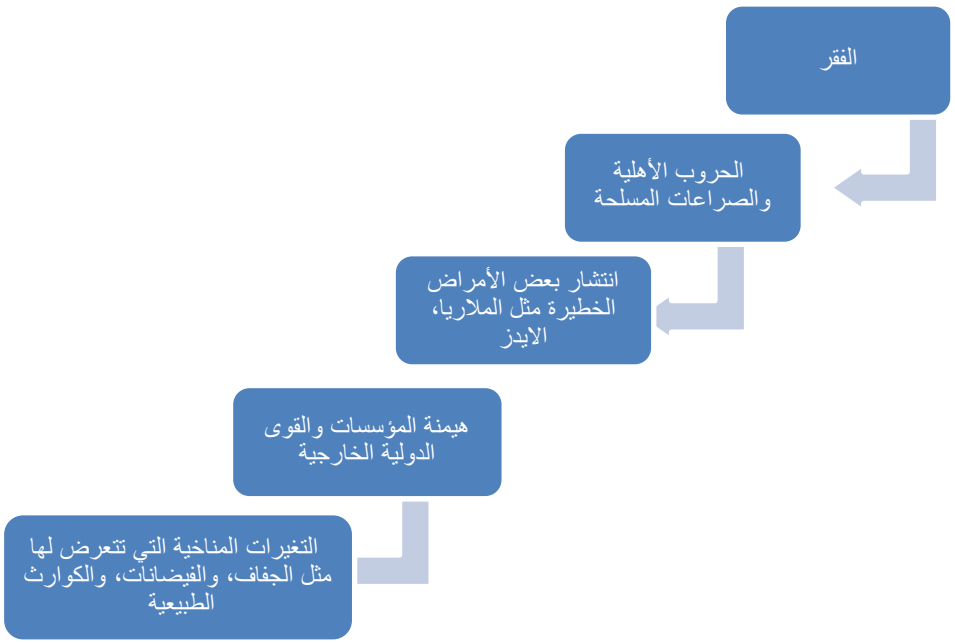

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على محمد عبد الغني سعودي، **أفريقيا والعالم**، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص.33.

لقد خلفت كل هذه السنوات من التواجد الاستعماري في القارة الأفريقية إرثا سياسيا ميزه الاحتلال التقسيم والفصل والتهجير، وفي أحسن الظروف الحماية والانتداب، واقتصاديا نهب منظم للموارد والطاقات واستنزافها بما أضر كثيرا بمصالح البلدان الأفريقية، واجتماعيا طمس الهوية ومقومات الشخصية للمجتمعات المحلية، ليشكل هذا الموروث الاستعماري أحد أسباب بروز ظاهرة الهشاشة لاحقا حينما تخلت الدول الاستعمارية عن مرافقتها للدول الحديثة الفتية والقيام بمساندتها في تشكيل نموذجها وبناء مؤسساتها.

المطلب الثالث: دولة ما بعد الاستعمار

تمادى الاستعمار الأوربي في سياسات الاحتقار والإقصاء والتهميش وعمل على نشرها وتعميمها للبقاء فترة أطول يتحكم فيها بشعوب المستعمرات، مما ولد في النفوس إرادة الانتظام في أمة واحدة ومقاومة هذا الطغيان، فاندلعت الثورات المسلحة وقامت الحركات التحررية ليتنبه المستعمر متأخرا ويتحجج بذريعة إنسانية هي تحرير الرجل الإفريقي من الرق الذي ألصقه الأوروبيون بالتواجد العربي في أفريقيا. غير أن ما تم لاحقا كان مختلفا تماما فما عرفه الزنوج من العرب ما كان إلا نكبة خفيفة مقارنة بما قام به الأوروبيون خاصة حينما شرعت السفن الأوروبية في نقل الآلاف من الأفارقة مخلفة

مآسي في حياتهم بقهرهم بما يصعب لآثاره أن تنقضي جراء استمرار تجارة الرقيق لأكثر من أربعة قرون[1].

وشكل انتصار اليابان في حربها ضد روسيا (1904-1905) الأثر البليغ في نفوس الشعوب الأسيوية وزادها اعتزازا بما أحدثته الوقائع في زيادة الوعي لدى الشعوب بأن تضاعف جهودها وتواصل كفاحها مما تولد عنه فكرة "التضامن الأفر-وآسيوي"، وهي التي شكلت النواة الأولى لتطلع الشعوب نحو استقلالها تجسيدا لمبادئ **ويسلون** في 1918، والمتضمنة حق الشعوب في تقرير مصيرها[2].(**أنظر ملحق رقم 01**).

وقد أدت نهاية الحقبة الاستعمارية في إفريقيا إلى ظهور الدولة بشكلها الحالي أو ما يعرف بدولة ما بعد الاستعمار تتويجا لمرحلة نضال سياسي وكفاح مسلح، منهية بذلك احتلالا طويلا هيمن على ثروات ومقدرات القارة. فاستعاد الأفارقة زمام أمورهم وشرعوا في تحد جديد تمثل في عملية بناء الدولة والتي دامت طوال مرحلة ما بعد الاستقلال ونالت حيزا واسعا من الجدل السياسي والفكري في محاولة من الزعماء الوطنيين تحويل المجتمعات متعددة الأعراف والإثنيات واللغات والأديان إلى أمة واحدة، وتبني مشروعا واحدا، في منظور إفريقي تبنته معظم الحكومات الإفريقية، وفق إيديولوجيات استخدمت لتحقيق هذه الغاية من جانب كل من النظم العسكرية ونظم الحزب الواحد على السواء مثل اشتراكية **الأوجاما جوليوس نيريري (Julius Nyerere)** والاشتراكية الإفريقية **كوامي نكروما (Kwame Nkrumah)**، واحمد سيكوتوري (**Ahmed Sékou Touré**)، ودعوة **جوموكينياتا (Jomo Kenyatta)** (كينيا)، والإنسانية **كينيث كاوندا (Kenneth Kaunda)**[3].

سعت النظم السياسية الإفريقية بعد الاستقلال إلى بلورة تصور تنموي تستطيع من خلاله بناء الدولة الوطنية الحديثة، وهنا تأثر المشروع الإفريقي في عملية صياغة الدستور بالثقافة الغربية بحكم العلاقات التاريخية وبالصورة التي نقلتها الثورة البلشفية في شقها الاقتصادي والاجتماعي. غير أن هذا لم يلغ من أذهان الأفارقة خصوصياتهم وتراثهم الإفريقي من عادات وأعراف وتقاليد وتطلعات تجسدت خاصة في الدعوة إلى الوحدة الإفريقية وفي الشعور بالمسؤولية الجماعية. وهو ما انعكس على واقع النظم السياسية وبروز حالات الاتجاه الليبرالي وحالة التوجه الاشتراكي وحالة التوجه الإفريقي،

[1] سعودي، **مرجع سابق**، ص 83.

[2] عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعماروالتحرر في افريقيا واسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص .13.

[3] حمدي، الاتجاهات الجديدة في دراسة النظم السياسية النظم الإفريقية نموذجا، **مرجع سابق**، ص 9.

وهذا من دون إهمال دور الجيش طبعا داخل كل هذه الاتجاهات[1]. وتبنت معظم الدول الإفريقية نظام الحزب الواحد في تسيير شؤون الدولة بداية من تونس 1956 كأول دولة في شمال إفريقيا تبنت هذا النمط ونفس الشيء كذلك بالنسبة لغانا في العام 1957 كأول دولة في غرب إفريقيا تبنت نظام الحزب الواحد، لتتبعها باقي الدول نيجيريا وزامبيا ورواندا والمغرب حينما نجحت في استقطاب أغلبية المجتمع وإقناعه بأن نظام الحزب الواحد هو الأمثل لتحقيق الوحدة الوطنية من خلال تجاوزه للتنوع والتعدد العرقي واللغوي بما قد يؤدي إلى تعميق الهوة بين الأفراد[2].

تضم قارة أفريقيا اليوم 54 دولة أفريقية، وتعد دولة الجزائر أكبر دولة في أفريقيا من حيث المساحة، حيث تصل مساحتها إلى ما يقارب 2,381,740 كم2، أما أصغر دولة في قارة أفريقيا مساحة فهي غامبيا إذ تقدر مساحتها بنحو 10،120 كم2 ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي، أما باقي حدودها فمشتركة مع دولة السنغال[3].

الخارطة رقم 01: الحدود السياسية للدول الإفريقية.

المصدر: https://arabic.mapsofworld.com/africa/

[1] أمين أسبر، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، دار دمشق، دمشق، 1985، ط 1، ص.12.

[2] مدوني علي، **قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم سياسية وعلاقات دولية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014). ص. 149.

[3] عادل عبد الرزاق، أفريقيا **في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي "رؤية مستقبلية"**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2007، ص.41.

خضعت الدولة في إفريقيا منذ إعلان الاستقلال السياسي إلى جملة من التحولات، قسمها **جون وايزمان (John Wiseman)** إلى عدة مراحل. ففي مرحلة مبكرة بعد تحقيق الاستقلال تم تأسيس نظم حكم بقيادة الزعماء الوطنيين واتسمت بالتفاؤل المفرط والشعور بالزهو والحماس، وامتد مداها من منتصف الستينيات وإلى غاية نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، طبعها نظام الحزب الواحد وتدخل العسكر المباشر في الحياة السياسية. لتشهد بداية التسعينات مرحلة أخرى عرفت تحولات ملموسة حينما تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية في صورة الديمقراطية الشكلية، أو كما يسميها **ريتشارد جوزيف Richard Joseph** باسم **"الديمقراطية الافتراضية"** ذلك أن الممارسة الواقعية أثبتت وبشكل لا يدع مجالا للشك أن هذا التحول لم يعكس الأطر النظرية المقررة في المواثيق والنصوص ومختلف الدساتير، رغم ان موجة التحول نحو الديمقراطية هذه أطلق عليها "**التحرر الثاني**" لإفريقيا[1].

وبسبب ما سلف ذكره تعرضت الدولة الحديثة وما زالت تتعرض للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، وبالتالي تكون دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا قد وجدت نفسها أمام تحدي بنائها بعدما ورثت العديد من المشكلات وتداخل الأجهزة داخل النظم السياسية، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في أفريقيا، فضلا عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الاثني والقبلي والجهوي[2]، حيث غاب المشروع الديمقراطي المواكب و المؤطر لعملية البناء بعد التحرر من الاستعمار واسترداد السيادة الوطنية. ولم يتم الاتفاق حول طبيعة النظام السياسي، وممارسته بعيدا عن أي نقاش يتيح انبثاق مواطنة كاملة تضمن للجميع قدرا من تكافؤ الفرص في العيش المشترك[3]. والنتيجة أن أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع تنامى بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة، وهذا ما جعل مجموعة من الدول الأفريقية تعاني أزمات متتالية، بعدما تولدت منها هوة تفصل النظام السياسي القائم عن المجتمع. ولا شك أن هذه الفجوة ستتسع على مراحل وبخاصة إذا كان هذا بفعل عوامل خارجية[4].

---

[1] حسن، الاتجاهات الجديدة في دراسة النظم السياسية النظم الإفريقية نموذجا، **مرجع سابق**، ص.11.

[2] رضا بروسي، **الدمقرطة والحكم الراشد دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات ومؤشرات قياس الحكم**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2006-2007، ص.18.

[3] أمحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 13، بيروت، 2007، ص. 149.

[4] موريس ديفرجيه، **في الدكتاتورية**، منشورات عويدات، بيروت، 1977، ط 1، ص.35.

وجاء الاستنجاد بالقبيلة والاعتماد عليها كأفضل طريقة لبقاء القادة الأفارقة في السلطة لثقتهم فيها أكثر من تنظيمات الدولة ومؤسساتها مثل الجيش، مما خلق احتقانا جديدا في الدول الإفريقية، وأدى إلى ظهور حساسيات قبلية عنيفة ومنافسات لم تكن معروفة في السابق مع تحيز النظام لقبيلة دون أخرى للوصول إلى السلطة. وبإعلاء شأن القبيلة ازدادت مطالب مختلف القبائل ومطامعها مما أجّل أي دخول للعهد الديمقراطي[1]. وأصبحت الدولة الإفريقية مهددة سواء على الصعيد الداخلي بسبب الحروب الأهلية التي جعلت السلم مستحيلا أو بسبب التدخلات الخارجية بحجة فض النزاعات وإرساء السلم. وهو ما أدى إلى الصراع في الدولة الإفريقية بل إلى العنف السياسي الذي خلف مآسي شكلت مجموعة من الاختلافات والتناقضات التي قوضت عملية البناء وذلك بسبب[2]:

- النقص الكبير والحاد أحيانا في توفير الحاجات الأساسية مثل الغذاء، والصحة والتعليم لقطاعات واسعة من المواطنين.
- غياب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين مختلف أقاليم الدولة في إفريقيا
- حرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية مثل الزنوج الأفارقة في موريتانيا.
-غياب التكامل الوطني داخل المجتمع وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة.
- التبعية للخارج.

لم تجد الدولة في إفريقيا المساندة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة، ومن ثم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة، وتركت مسرحا للتقاطبات والصراعات الدولية بين القوى الكبرى، إضافة إلى ما قامت به بعض الشركات المتعددة الجنسية من دور سلبي بعد رحيل الاستعمار في إفساد السياسيين في أفريقيا وسعيها لتحقيق مصالحها[3]. كما عجل افتقار القيادات التي تولت السلطة لفلسفة حكم تقوم على مبادئ التحرر والإخلاص لمن سبقوهم إلى الإخفاق المبكر حينما تبنوا نماذج حكم اهملت قيم المجتمع الحقيقية بما حرم الدول الأفريقية المستقلة حديثا من انطلاقة افتقدت بوصلتها عوض التوجه نحو الهدف. من المؤكد أن سوء القيادة صارت بدعة افريقية فكل

[1] احمد معتصم الأمين، **إشكالية بناء الدولة في إفريقيا دراسة مقارنة بين الصومال والسودان**، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2006، ص.207.

[2] مدوني، **مرجع سابق**، ص.154.

[3] الأمين، **مرجع سابق**، ص.204.

الممارسات انتهكت أسس التسيير والتنشئة السياسية لتلك الشعوب بما انعكس على الكثير من تصرفات القادة الجدد في الحكم وأدى إلى إنتاج نماذج للفشل والفقر وسوء الأداء[1].

والنتيجة أن المسارات المتناقضة التي قامت عليها الدولة في أفريقيا، منذ انتظام المجتمع البدائي (اللادولة) فيها وتجارب الحكم (دور القبيلة) التي نظمته، لم تسمح بظهور نماذج نابعة من فهم الواقع الأفريقي، الذي تدير أغلب شؤونه القبيلة، وتعمل على إعلاء ولاء الأفراد لها، فلم تعرف كيف تحمي الحقوق وتجسد مشروع التنمية وتحقق المصالح في مرحلة ما قبل الاحتكاك بالأوروبيين، كما ان سياساتها اللاحقة شجعت قوى خارجية على الاحتلال والتوسع تحت ذرائع متعددة تقوم على الهيمنة والسلب والطمس طوال مراحل تواجدها. وبعدما نجحت القوى الوطنية في تحقيق الاستقلال الذي اتسم تارة بالمد القومي وتارة أخرى بتدخل العسكر في شؤون السياسة سقطت الدولة بين فكي السلطة بامتيازاتها من جهة، ونضال القوى الحية في المجتمع الساعية لوقف استبداد السلطة من جهة أخرى. وبلغ الخلاف حد التصادم والدخول في نزاعات قوضت عملية البناء وجعلها محل كل التوصيفات التي تحمل معنى الضعف والفشل والهشاشة.

المبحث الثاني: مظاهر هشاشة الدولة في إفريقيـــا

تتداخل أسباب الهشاشة بالمظاهر، فغياب الأمن وارتفاع معدلات الجريمة والعنف، وهجرة العقول وعدم وجود باحثين في الوطن يسعون لإيجاد أفضل الطرق لبناء الأوطان، وغياب الديمقراطية وانسداد العملية السياسية كلها مؤشرات هي من جهة الأسباب المؤثرة ومن جهة أخرى مظاهر للهشاشة فالعلاقة بين المؤشرات دائرية في الكثير من الأحيان. بالشكل الذي تتشابك الأسباب و تتعقد على أرض الواقع .

المطلب الأول: مظاهر الهشاشـة سياسيا

ترتبط الهشاشة في الواقع السياسي بغياب الاستقرار الذي يمنع من تكوين رؤية موحدة حول عملية بناء المؤسسات ومن تحقيق التوافق حول الأفكار والبرامج والأهداف. إن تعطيل العمل بالدستور واللجوء لحالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية، واستشراء الفساد وانتشار الجريمة وتزوير

[1] وانغاري ماثاي، ترجمة أشرف الكيلاني، **إفريقيا والتحدي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والإبداع، الكويت، 2014، ص.28.

الانتخابات ومعضلة العلاقات المدنية العسكرية تشكل أكبر ملامح الدولة الهشة ومظاهرها. ومن أهم مظاهر الهشاشة:

1- أزمة الشرعية:

بعد الاستقلال لوحظ في كثير من البلدان في إفريقيا أن الدساتير والقوانين الأساسية يستخدمها القادة السياسيون بشكل عام لإثبات سلطتهم فتضررت الشرعية[1]. في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية بدا الطعن في شرعية النظم الحاكمة متباينا بين تيارات الفكر والايدولوجيا السياسية، فهي تفتقد الشرعية الكيانية عند القوميين وتفتقد بصورة شبه كاملة الشرعية الدينية عند الإسلاميين وبدرجة أقل يعتقد الماركسيون والليبراليون أن الشرعية ضعفت من جانب مضمونها السياسي ولو أنهم يسلمون بأن الإطار الوطني لكيانية الدولة إطار شرعي يستمد جوهره من شروط وجود الدولة وشرعيتها[2].

وهو ما افقدها ثقة الناس في ممثليهم ومستوى تشبع السكان بالقيم الأساسية المعبأة بتلك الأحاسيس التي تجعلهم يشعرون بقدرة السلطة على بسط سيادتها بواسطة التأييد الذين تتلقاه منهم عبر تأييد ممارساتها ووفق أسباب دينية أو قانونية أو عاطفية في الدولة. وهو ما أزم الاوضاع بعد رفض الناس لسياسات الأنظمة وعدم تجاوبهم بالسرعة المطلوبة مع التغييرات والأدوار السياسية للمؤسسات[3].فتتجلى مظاهر الأزمة في انقسام الجماعات التي تمكنت من أن تنتظم وتتوافق على قيم جديدة نتيجة اتصالها وتغلغلها بين الجماهير[4].

2- سن القوانين الظرفية وإعلان حالات الطوارئ:

دأبت العديد من الدول على سن قوانين ظرفية تتنافى وروح دساتيرها لحفظ توازنات داخلية أو إقليمية تستطيع من خلالها ضمان بقائها في السلطة أو تسخير آلة قمعية والزج بمعارضيها في السجون والمنفى. إلى جانب تعطيل العمل بالدستور واللجوء لحالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية، مؤدية إلى

[1]Edouard Eppihane Yogo**, Etat Fragile Et Sécurité Humaine Au Sud Du Sahara,** Hartman**,** Paris2014. p.32.

[2] بلقزيز، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، **مرجع سابق**، ص.330.

[3]Stein Rokkan**, Models And Methods In The Comparative Study Of Nation Building Imagination And Precision In The Social Sciences**.https://journals.sagepub.com/doi/21.12.2019.

[4]Seymour Martin lipset**, Political Man The Social Bases Of Politics,** (doubleday&company)**,** inc Garden City n.y 1960)**,** p.37.

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مثل حرمة المسكن وحرمة الشخص وحرية الرأي والتعبير والصحافة وحرية المراسلات والحرية في التنقل وفي الاجتماع. وهي الحالة التي تنزع قدرا من سلطة التشريع من يد البرلمان المنتخب وتضعها في يد السلطة التنفيذية أو الحاكم العسكري أو ما يسمى بسلطة الطوارئ[1].

وفي الغالب يكون المبرر في العمل بتلك الأحكام هو هشاشة الوضع الأمني والخوف من شيوع حالة عدم الاستقرار وتقويض أركان الدولة بما يتكفل بتحقيق الهدف من فرض حالة الطوارئ سواء بشكل رسمي أو غير رسمي[2].

3- الفساد السياسي:

بلغ الفساد في دول الساحل الإفريقي 70% حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادرة سنة2009[3]. والنتيجة الاجتماعية لهذا الوضع هو تعميق الهوة بين الدول وبين شرائح المجتمع الواحد ليس فقط بين الطبقات بل أيضا بين الفئات داخل الطبقة الواحدة وبين الفصائل والأفراد داخل الفئة الواحدة وهكذا –وعلى سبيل المثال- فإن حاملي نفس الشهادة العلمية لا يحصلون على نفس الراتب ولا على نفس الدخل، وكذلك الشأن بالنسبة للمنتمين إلى قطاع واحد أو عمر زمني واحد[4].

والنتيجة أن تجلت مظاهر الهشاشة في الفقر والإفقار والجوع الشامل وبروز ما يسمى بالاقتصاد الطفيلي وتدمير البني الصناعية والزراعية وإهمال الريف أو بلغة أخرى ترييف المدن وإفراغ الريف وكانت الحصيلة النهائية الغلو في سوء توزيع الثروة بين الفئات والطبقات الاجتماعية[5].وما ضاعف من إخفاقاتها خارجيا هو رضوخها للشروط السياسية المرتبطة بالمعونات الغذائية، والتي تعمق التبعية الغذائية التي تحمل في طياتها بذور التبعية السياسية وذلك حينما

[1] احمد طحان، **حتمية التغيير في الشرق الأوسط الكبير العراق-سوريا-السعودية مصر**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 2008، ط 1، ص.197.

[2] علي الدين هلال، نيفين سعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ط 5، ص 148.

[3] زروقة، **مرجع سابق**، ص. 245.

[4] الجابري، **مرجع سابق**، ص. 140.

[5] مدوني، **مرجع سابق**، ص.169.

يصبح الغذاء سلاحا تستعمله الدول لتطبيق سياساتها أو تأييدها أو السكوت على ممارساتها في العالم[1].

يأخذ الفساد أشكالا عدة ويؤثر سلبا على استقرار الدولة، ولعل أهم مظاهره تتمثل في[2]:

- شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع وكذا ظاهرة الرشوة لدرجة تصل فيها إلى جملة من المستمسكات المطلوبة في كل معاملة.
- المحسوبية والولاء لذوي القربى في شَغلِ الوظائف والمناصب بدلا من الجدارة والكفاءة والمهارة والمهنية والنزاهة وغياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.
- ضعف الرقابة أجهزة وأداء ودورا أو ظهورها بشكل شكلي مع إهمال نتائجها.
- الاستغلال السيئ للوظيفة لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المصالح الموضوعية.
- انتشار ظاهرة الابتزاز التي يقوم بها كبار المسئولين ممثلة بالتعقيدات الإجرائية والروتين الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من البلد.

وكل هذه الأمور تجعل الدول في حاجة للإصلاح المؤسسي عبر عدة أشكال من التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية والفروع القضائية والمساءلة من خلال إرادة سياسية وقيادة فعالة. إن مراحل تطور هشاشة الدولة ليست سلسلة بسيطة من الأسباب والنتائج أو نتيجة لعامل واحد بل إنها تتأثر بالتفاعل بين مجموعة من المخاطر والضغوط والآليات التراكمية الفعالة والفرص السانحة ونتائجها المشتركة والتي تؤثر في أداء أجهزة الدولة وشرعيتها[3].

المطلب الثاني: المظاهر الاقتصادية للهشاشــة

تشكلت جل الأنظمة الاقتصادية في إفريقيا على قاعدة التسويق لمواردها الخام في غياب صناعة محلية تبرز منتجها المحلي، فالاقتصاديات المحلية غالبا ما تتسم بالبدائية والتخلف والتبعية، بعيدة عن مدار الإبداع والتنافس وخلق الثروة. وبانتشار النزاعات والفوضى والصراعات الداخلية برزت عجز الاقتصاد الضعيف عن تحقيق التنمية والحفاظ على مصالح الشعوب.

ومنه الحديث عن الهشاشة الاقتصادية التي تجلت مظاهرها في ارتفاع الدين الخارجي وإهمال التصنيع والتركيز على التجارة بدل الصناعة وغياب العدالة في توزيع الموارد والاقتصاد الطفيلي

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص.147.

[2] **المرجع نفسه**، ص.166.

[3] التقرير الأوربي حول التنمية، **التغلب على الهشاشة في إفريقيا صياغة نهج أوربي جديد**، تعبئة البحوث الأوربية من اجل سياسات التنمية، ص.54.

وانتشار الفساد، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، واحتكار المؤسسات المالية لكل تمويلات الإصلاح الاقتصادي واشتراطها لسياسات عجلت بالفشل الاقتصادي.

1-أزمة الديون:

بعد فشل الانظمة في تجسيد برامج التنمية بسبب الخيارات الخاطئة والانفاق الكبير ظهرت أزمة الديون التي استفحلت نتيجة سياسات المؤسسات المالية الدولية، التي فرضت جملة إصلاحات هيكلية قاسية ضمنت مكاسب للقوى الخارجية بدلا من تحقيق عمليات إقلاع حقيقية تضمن لها تجاوز الوضع الهش لاقتصاداتها[1]. ولتعديل القواعد الاقتصادية ومقاومة الانكماش يجري التفاوض مع الدائنين حول شروط تسديد الديون أو الاستدانة في ظروف سيئة، وتقدم اقتراحات انتقالية ملموسة للسلطات الداخلية وللمؤسسات المالية في الخارج، إلا أن السلطة لن تقرر تبنيها خوفا من تغيير الواقع السياسي الذي سيدفع تكاليفه المحسوبين المستفيدين من التجارة الخارجية ومن التسيير الاحتكاري للمؤسسات[2].

2- أزمة التوزيع:

تتمثل في انقسام المجتمع إلى طبقة محرومة وطبقة متميزة، وعندما يكون الشعور بالحرمان لدى الأشخاص المحرمون ينتج النزاع سيما عند محاولة نزع ميزات الطبقة المتميزة بجميع الوسائل مقابل تمسك الطبقة المتميزة بمقومات الرفاهية وهو ما يصعب على الدولة تقليل الفجوات بين من يملكون ومن لا يملكون وهو ما تتسم به غالبية النظم السياسية في إفريقيا[3].

وقد أدى غياب العدالة في توزيع الموارد وهيمنة قلة حاكمة عليها، وحرمان وقمع الطبقات الضعيفة إلى تفاوت طبقي حاد أدى إلى التمرد والعصيان والعنف السياسي في كل من مالي والنيجر وتشاد[4].

وهذا عكس ما كان من الواجب أن توفره اقتصاديات تلك الدول من موارد وأسواق ومستويات مقبولة من الحياة الكريمة تقف في وجه التهديدات الاقتصادية خارجيا ولوقف نزيف الاقتصاد

[1] نتشومسكي، **مرجع سابق**، ص.454.

[2] غازي حيدوسي، **الجزائر التحرير الناقص**، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ط 1، ص.85.

[3] اسماعيل زروقة، "الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة الجلفة، 2017، ص.243.

[4] **نفس المرجع**،ص 245.

وسياسات بعض النخب المهيمنة المستبدة والمستأثرة بموارد وخيرات البلاد داخليا. وأمام غياب صارخ للعدالة ولتوزيع الموارد برز التفاوت الطبقي وانتشر الفقر والمجاعة والاقتصاد غير المشروع كسمة غالبة في إفريقيا[1].

المطلب الثالـث: المظاهر الاجتماعية للهشاشـة

تقوم الدولة ككيان حديث على فرض سلطتها ومبادراتها في بناء التصور الجامع ونسج كيانات متعايشة وفق قيم متباينة وفرض منطقها وتأسيس هياكلها وإقامة مؤسساتها، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة لبقاء الدولة. غير أن الشعوب الإفريقية سرعان ما رأت في دولها تحورا في شكل المستعمر الذي اختصر في مصطلحات جديدة لممارسة السلطة بشكل مختلف عما عهدوه، وهذا بتعظيم ولائهم للجماعة أو القبيلة أو حتى الأسطورة عن الشكل الموروث عن المستعمر الذي يقيد فكرهم ويحدد ولائهم ويرسم أهدافهم. وقد شكلت اللحظة التي أعلن فيها الاستقلال صدمة في الوعي المشترك وانسلاخا عن القيم الجمعية الموضوعية، من نخب استفردت باختيار المناهج و مؤسسات فرضت الأفكار و أنظمة عملت على تقييم سياساتها واعطت النتائج التي تريدها بشكل أثار المخاوف لبعدها عن الواقع و زرع الشكوك حول مآل الأوضاع مستقبلا.

1- أزمة البناء الاجتماعي:

تعاني أغلب الدول الإفريقية من القصور الوظيفي و الفشل في عملية البناء الاجتماعي كعلامة لترسيم مجموعات داخل المجتمع، إذ صارت الظروف المعيشية بائسة والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية ضيقة ومخصصة فقط للطبقة الحاكمة ورجال الأعمال أو مجموعة معينة من مؤيديهم، بشكل يسهم في خلق المنافسة بين الجماعات داخل الدولة التي تتقاسم السلطة. وغدا المكون الثقافي محددا لدرجة الانتماء التي يستشعرها الأفراد داخل الكيان الواحد بدلا من الالتفاف حول مشروع جامع تندرج ضمن مكوناته الثقافة العامة للمجتمع والثقافة السياسية كجزء منها[2].

والنتيجة أن الدولة صارت عليلة بعد تدهور صحة المجتمع، إذ ان العلاقة بينهما علاقة تلازم والمصير واحد في السراء والضراء والتفكير في هذه الصلة هو تفكير في بنية علاقة الترابط بين السياسي والاجتماعي ونظام الاشتغال لتلك العلاقة القائمة في مجملها على علاقة العصبية وما يمكنه لها أن

[1]Barabara Delcourt, **Théorie De La Sécurité**, POLI401 – (4 ECTS) Obligatoire En 2ème Cycle En Sciences Politiques, Année Académique 2006-2007, p.52.

[2]عزة هاشم، "أزمة الدول الهشة في القرن الإفريقي"، **السياسة الدولية**، القاهرة، 2018، ع 212، ص.114.

تفرضه من قيد أو كبح لمسار التحول الاجتماعي لتكوينات اجتماعية عصبوية قبلية عشائرية وطائفية ومذهبية وقومية تملك القدرة على التجدد في كنف الحداثة والتكيف معها على الرغم من قدم تكوينها[1].

2- مشكلة التعايش:

أدى بروز أزمات سياسية أن تطورت إلى حد الصدام المعلن أو المضمر بين تلك الجماعات من خلال توظيف مفردات سياسية تفضح فيها مخزونها العصبوي، فتبدأ الدولة في فقدان سلطانها السياسي وتفقد تماسكها ووظائفها. إن (الدولة – المجتمع) يتغذيان من بعضهما ويتضافران في إنتاج المعضلة بما يعطي الانطباع أن علاقتهما يجب أن تكون علاقة تلازم لاشتراكهما في المصير الواحد[2]. وهنا لم يعد المجتمع كيانا واحدا متجانسا ومنسقا ويعبر عن نفسه بصوت واحد تجاه الدولة، فتكويناته مختلفة ومتناقضة أحيانا في المصالح والمواقف بقدر ما هي متفاوتة أيضا في مستويات وعيها وتنظيمها وحجمها ومواردها المادية والمعنوية. وهي بهذا المعنى نادرا ما تكون كلها وفي الوقت نفسه في موقف رضا كامل أو موقف رفض كامل للدولة وسياساتها.

وبالقدر الذي يمكن أن يتواجد هذا التناقض في المجتمعات الكلاسيكية فإن الأمر مختلف تماما في المجتمعات حديثة النشأة حينما يصبغ عليها هشاشة تصعب من عملية الاندماج وفرص التعايش[3]. وقد ازدادت السياسات الاجتماعية غير العادلة فظاعة بعد الاستجابة للشروط القاسية لعملية الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الدول بغرض الخروج من الأزمات الاقتصادية وأجبرت على الانصياع لمتطلبات الالتحاق بالاقتصاد العالمي والاندماج بالعولمة، مما سمح ببروز "مجتمع المخاطر"[4].

والواقع أن مجتمع المخاطر يظهر بفعل ازدياد معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر والحرمان مع تزايد جيوش العاطلين عن العمل، وازدياد الجرائم والاتجار بالممنوعات وتعميم الفساد وتهميش الناس والاستئثار بالسلطة التي تزداد تلاحما مع المال الفاسد بما يهدد السلم الاجتماعي، ويثير مشاعر

[1] بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، **مرجع سابق**، ص.61.

[2] **المرجع نفسه**، ص.57.

[3] سعد الدين ابراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص. 185.

[4] منير الحمش، **من مجتمع المخاطروالدولة الرخوة إلى الغضب والثروة ثم..إلى أين؟**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011،ع (56/55)، ص.200.

الغضب ويزيد من احتمالات الانفجار التي تغذيها الأزمات الاقتصادية والمالية. وهنا تعم مخاطر الشك وعدم اليقين بالحاضر والمستقبل فتقود إلى الإحباط واليأس[1].

وإذا كان المجتمع في الحالة الصحية قادر على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة، أو الطويلة الأمد بحياته أو مصيره قد يصل إلى عملية صياغة شكل الدولة واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بشكل دوري مقنن[2]،فإن الوضع الهش يفتقر إلى هذه العملية الفعالة[3].

ومن المخاطر التي تضعف دور الدولة هو تعظيم دورها مقابل تأجيل عملية تقوية قدرات قوى المجتمع إلى أن تصبح الدولة مؤسسة خاصة انتشرت سلطاتها في جميع مناحي مجالات المجتمع وتغلغلت في كل شيء، مما يعظم مصالح فئة معينة تملك السلطة على حساب المصلحة العامة للمجتمع وتصبح تنظر إلى أي حركة أو رد فعل صادر من إحدى القوى أو التنظيمات الموجودة داخل المجتمع على أنها تهديد مباشر للدولة ونظام الحكم استوجب القضاء عليها[4].

3- الحرمان:

تحصي أفريقيا دولا هي الأكثر فقرا في العالم وهو ما خلف أمراضا مزمنة وخطيرة ونسبة كبيرة من المهاجرين واللاجئين وبيئة حاضنة للتطرف والأعمال الإرهابية، حتى عرف البعض منها الإنهيار وأخرى الفشل في عملية البناء، وذلك بعدما حيدت عناصر هويتها لصالح إيديولوجيات مفروضة عملت على تآكلها الداخلي وأدت إلى تفكيكها لكيانات متعددة بفعل الانفجار العرقي الذي منح دفعا كبيرا لصالح الحركات الانفصالية الأخرى[5]. وقد أسهم في ذلك انحراف قنوات توزيع الثروات على فئات المجتمع، وعدم القدرة على إحداث التوازنات الجهوية والإقليمية بتفضيل المدينة على الريف بالمرافق والخدمات المتنوعة وتفضيل الصناعة على الزراعة وسياسات تعويض الأعمال ومكافأة الجهود المبذولة في المجتمع والتأثيرات السلبية للقوانين والتشريعات الارتجالية المتعلقة بالملكية الفلاحية

[1] **المرجع نفسه**، ص.202.

[2] عمر جمعة عمران العبيدي، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، **مجلة النبأ**، ع 72، مركز المستقبل للثقافة والإعلام، بغداد 2004، ص.17.

[3] التغلب على الهشاشة في إفريقيا، صياغة نهج أوربي جديد، **مرجع سابق**، ص.91.

[4] العبيدي، **مرجع سابق**، ص.67.

[5] **المرجع نفسه**، ص.65.

وأثرها في إيجاد نوع من الظلم الاجتماعي، وهنا تكمن مخاطر سياسات التنمية التفاضلية وعواقبها الخطيرة في الوصول إلى الإحساس بانتماء للوطن إلى أدنى الدرجات[1].

ومن مظاهر الهشاشة أيضا التمييز بين الأفراد في الحقوق والواجبات بالشكل الذي يجعل أي خطاب في تقاسم أي أعباء بمثابة ديماغوجيا ولغة خشب لا ترقى به في الوصول إلى المواطنة المطلوبة في الدولة المدنية المأمول اكتمال مقوماتها، حيث لا يكتفي الأفراد بالانتساب لجنسيتها فحسب بل يتساوون في كنفها في الحقوق والواجبات ويتكافئون في الفرص والإمكانات وأن تؤسس على قاعدة "**المساواة والشمول**" فالناس يولدون مختلفون في أوضاعهم لكن ينبغي أن تتاح لهم نفس الظروف ليتمتعوا بحقوقهم كاملة بصرف النظر عن الأصول الاثنية والطائفية والعرقية واللغوية[2].

المبحث الثالث: مؤشرات هشاشــة الدولة في إفريقيا

أجمعت كل مؤشرات قياس الهشاشة للدول التي تم فحصها أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تعاني منها العديد من الدول، ولذلك يتم ترتيبها سنويا وفق مستويات تراعي مدى تعاملها مع تلك الصعوبات وعمليات إصلاحها في مختلف الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، والتي شكل البعد السياسي فيها الحلقة الأهم لارتباط مصير النظم بتلك القرارات ومدى استجابة المجتمع لها وتعامله معها.

وجاء تقرير مؤشر الدول الهشة كتقرير سنوي واسع الانتشار يصدر عن مؤسسة **صندوق السلام الدولية** بمشاركة **مجلة السياسة الخارجية Forgien Policy** وتستند إليه العديد من المؤسسات البحثية حول العالم معتمدة على المقارنة بين البيانات المتوافرة، وتقوم على تقدير 12 مؤشرا يتفرع كل منها إلى العديد من المؤشرات في حين تقسم دول العالم إلى أربع مستويات، وهي حالة الاستدامة، وحالة الاستقرار، وتقدير الحذر، وتقدير الإنذار.

أما المؤشرات فتقسم إلى ستة مؤشرات سياسية وعسكرية، وأربع مؤشرات اجتماعية، ومؤشرين اقتصاديين وتتضمن المؤشرات السياسية والعسكرية عدة مؤشرات فرعية كشرعية الدولة والخدمات الحكومية وحقوق الإنسان وحكم القانون والمؤشر المتصل بالجهاز الأمني وتشرذم النخب داخل الدولة ومؤشر التدخل الأجنبي. أما المؤشرات الاقتصادية فتؤشر إلى مستوى التنمية

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص.149.

[2] علي خليفة الكواري، **المواطنة والديمقراطية في البلاد العربية**، اللقاء السنوي لدراسة الديمقراطية في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص.33.

الاقتصادية، والفقر، والتداعي الاقتصادي. ويضم المؤشر الاجتماعي أربع مؤشرات هي الضغوط الديمغرافية ومؤشر النزوح واللجوء ومؤشر شكاوي الجماعات وأخيرا مؤشر هجرة رأس المال الأجنبي[1]

المطلب الأول: مؤشرات الهشاشة السياسية والأمنية

تحصل مسالة المؤشرات وأصول هشاشة الدولة في إفريقيا في بعدها التاريخي على شبه إجماع ولا يحتاج المرء لبذل جهد كبير لفهم الظاهرة من خلال أسسها التاريخية، غير أن تحديد هشاشة الدولة في الشق السياسي ليس بالأمر السهل بحيث هي إفلاس في أداء الدولة لمهامها السيادية. وتقاس وظائف الدولة بفعالية الممارسة الكاملة، ومدى ارتباط أدوات قياسها بحجم التكامل السياسي انطلاقا من مستوى الحكم ومستويات التنمية والأمن وتواتر النزاعات الدولية[2]. وهو ما استعمله **جويل ميجدال Joel Migdal** *في تحليله لفهم طبيعة النظام وتغيراته وقياس درجة تنمية الدولة وهذا وفق ثلاث مؤشرات **الإذعان** و**المشاركة** و**الحصول على الشرعية** لتجديد قوة الدولة في تماهي وتطابق مع رؤية أغلب الحكام في ممارسة السلطة بالدولة في إفريقيا[3].

1- شرعية الدولة:

وينظر في تمثيلية وانفتاح الحكومة وعلاقتها بمواطنيها، كما يراعي مستوى ثقة السكان في مؤسسات الدولة وعملياتها، ويقيّم التأثيرات التي تغيب عنها تلك الثقة والتي تتجلى في المظاهرات الجماهيرية الجماعية، أو العصيان المدني المستمر، أو تصاعد التمرد المسلح. وعلى الرغم من أن مؤشر شرعية الدولة لا يصدر بالضرورة حكما على مستوى الديمقراطية إلا أنه ينظر في نزاهة الانتخابات التي تجري فيها وطبيعة التحولات السياسية[4]. وعن الانتخابات فقد بلغ عدد الانتخابات المنظمة (35منافسة انتخابية) ما بين يناير2015 وديسمبر 2016 سواء على المستوى الرئاسي أو التشريعي وهو ما يدفع إلى التساؤل حول ما إذا باتت إفريقيا أكثر ديمقراطية، وهل مجرد إجراء الانتخابات هو ضمان للتحول إلى التعددية التنافسية بشكل مؤسس، وهو التساؤل الذي يدفع بإمكانية بناء تصميم بناء ديمقراطي ملائم للواقع الإفريقي، للفصل ما بين الديمقراطية والاستبداد والخروج من منطقة رمادية تقبع فيها العديد من الدول في إفريقيا[5]. والواقع أن قواعد المشروطية

[1]Fragile- States- Index-Annual-Report 2015**, Op.cit,** p.17.

[2]Edouard Epiphane Yogo**, Op.cit,** p.30.

[*]**جويل مجدال** من جنسية أمريكية مولود في: 1945 عالم سياسي متخصص في السياسة المقارنة وأستاذ للدراسات الدولية بجامعة واشنطن.

[3]بن عمراوي عبد الدين، علاقة الدولة بالمجتمع في المغرب العربي، "**مجلة اتجاهات سياسية**، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2018، ع 03، ص.104.

[4]**Fragile States Index,** Annual Repport. 2017, p.30.

[5]حمدي عبد الرحمن، "حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا رؤى تقويمية"، **قراءات افريقية**، ع 27، مارس 2016، ص.63.

السياسية هي ما أدى إلى تسريع انهيار نظم الحكم الأوتوقراطية المستبدة وفسح المجال أمام المجتمع المدني بإجراء انتخابات تعددية بما يؤكد وجود نوايا استطاعت النجاح في إنشاء نظم تعددية حزبية مستقرة مثل (بنين، بوتسوانا، الرأس الأخضر، غانا، موريشيوس، ناميبيا، السنغال، جنوب إفريقيا). غير أن الخبرة الإفريقية منذ تسعينيات القرن الماضي تقدم صورة مختلطة بشأن تأثير المنافسة الانتخابية على إصلاح السياسات العامة[1].

يستقطب الاقتصاد غير الرسمي، كأحد الضغوطات ضمن المؤشرات السياسية والعسكرية، عددا كبيرا من الأسر ذات الدخل المنخفض في العديد من المدن، لتمارس أنشطة غير رسمية وذات معدل نمو منخفض وذلك كنتيجة للافتقار إلى بنية أساسية وخدمات ملائمة (الكهرباء، الماء، الطرق..) وكذلك لصعوبة الوصول إلى المصادر المضادة للتمويل والمعلومات والمهارات وهو ما يذهب على الدولة تحقيق مزايا أكبر لغير القادرين والمهمشين[2]. يقدر الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا بحوالي 880 مليار دولار وهو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل هولندا (إجمالي ناتجها بلغ 826 مليار دولار في 2017) ويمثل هذا المبلغ ما متوسطه40 %من الاقتصاد العالمي والمقدر ب2.2 تريليون دولار أمريكي وهو ما بات يمثل معضلة أمام أي إرادة سياسية تريد حلول شفافة للاقتصاد غير الرسمي بهدف التقليل من الجريمة المالية والاستعانة ببيانات وتحليلات وثيقة يمكن الاعتماد عليها كليا في الكشف عن الاحتيال عبر الدول[3]. وتمثلت الخدمات الحكومية في بنية تحتية ضعيفة وخدمات كهربائية رديئة وشبكة طرق سيئة إن وجدت وغالبا ما تكون غير معبدة وشبكة سكة حديدية سيئة الصيانة محدودة وغير موثوقة والموانئ غير فعالة وتفتقر إلى القدرة وهي مشاكل تنعكس على الإنتاج وتضر بجودة المنتجات وترفع تكاليف النقل وتؤدي إلى تأخير الشحن[4].

2- الكفاءة الحكومية:

يتسم بوجود مؤسسات ذات تكوين ناقص و أجهزة إدارية غير مدمجة و غير منسجمة مع النظام السياسي، كما لا تظهر الدولة مستقلة عن المجتمع المدني، وهذا ما يفقد الحكام إمكانية بناء سلطة مستقلة تتوفر فيها عناصر الشرعية، فتتحول الإدارة البيروقراطية إلى أداة تعسفية بدلا من

[1] **المرجع نفسه**، ص.30.

[2] البنك الدولي ومؤسسة بيرتلزمان،"**التنمية الاقتصادية المحلية "دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها**، سبتمبر، 2004، ص.14.

[3] **المرجع نفسه**، ص.17.

[4] Hanna Samir Kassab and Jonathan D.Roseni**, Op.cit**, p.100.

جعلها أداة عقلانية، وتتوالى الأزمات أبرزها أزمة الديمقراطية أزمة الشرعية أزمة الاستقرار السياسي أزمة الاندماج السياسي[1].

إن قياس أداء الحكومات العسكرية التي جاءت عقب انقلابات خلصت إلى أنها أضعف وأفقر بشكل كبير من أداء الحكومات المدنية وفقا لأربعة مؤشرات هي مستوى شرعية النظام وغياب الحكم العسكري والحد من العنف والاستجابة للرغبات الشعبية ومع استقرار تلك الأنظمة العسكرية بدخول قادة تلك الانقلابات المختلفة الانتخابات في بلدانهم بتخليهم عن الزي العسكري وحكمهم للدولة في صورة مدنية سياسية وليست عسكرية. ذاك ما تم قياسه من خلال دراسات تطبيقية لقياس مدى الارتباط بين حكم العسكر والاستبداد عام 1991 معتمدة على بيانات ***فريدوم هاوس Freedom House** واستخلصت أن (34) من الحكومات العسكرية من أصل (36) حكومة عسكرية (أي 94%) مصنفة على أنها أنظمة مستبدة وتفتقد للحريات المدنية الأساسية[2].

يزداد الأمر سوءا بغياب الانتخابات الديمقراطية إذ كيف يمكن للحكومة تمثيل السكان الذين تحكمهم، كما أن مؤشر انفتاحها (الحكومة) وتحديدا انفتاح النخب الحاكمة على الشفافية والمساءلة والتمثيل السياسي يضل ضعيفا كما تضل مستويات الفساد والتهميش أو الاضطهاد أو الاستبعاد مرتفعة. بطريقة أخرى ينظر المؤشر أيضا في قدرة الدولة على ممارسة الوظائف الأساسية التي تستهدف ثقة السكان في حكوماتها ومؤسساتها وقدرتها على تحصيل الضرائب[3].

3- حقوق الإنسان:

تصنف الدول الإفريقية في أدنى مراتب الحقوق المدنية والسياسية والانتخابات مجرد واجهة للإبقاء على حكم زمرةٍ صغيرة من النخب العسكرية والتجارية، وتصنف منظمة **الشفافية الدولية** بلدا مثل موريتانيا في المرتبة 144 من أصل 180 بلدا في مدركات فساد القطاع العام. بطبقية إثنية-لغوية وعِرقية حادة وخط الانقسام الأساسي، الذي يؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية، هو بين طبقة نخبوية كانت تقتني عبيدا في السابق، والذين لم يحصلوا على حريتهم إلا مع الإلغاء الرسمي للعبودية عام 1981،لازالت تثير خلافات عميقة في موريتانيا اليوم، حيث لا زالت ممارسات العبودية قائمة وتسود التشنجات العلاقات بين هذه المجموعات بسبب الفوارق الطبقية و التجاذبات الاثنية-اللغوية، فضلا عن المرارة المستمرة منذ وقت طويل بسبب كل من تطهير الضباط العسكريين السود

[1] غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1993، ص.51.

[2] Fimer.S.E**, The Blackwell Encyclopedia Of political Science,** Oxkord.Blackwell.1991.p.367.

***فريدم هاوس** او بيت الحرية منظمة غير حكومية تأسست عام 1941 مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تدعم وتجري البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان.

[3] **Fragile States Index, Annual Repport**. 2017, p.30.

عام 1987، والعنف الطائفي على جانبَي الحدود مع السنغال عام 1989، وحملات القمع التي شنّتها الدولة لاحقا ضد الموريتانيين السود. وقد ساهمت الحكومات المتعاقبة بقيادة ضباط عسكريين في الخدمة أو سابقين، في تفاقم الانقسامات عبر تركيز الثروات في أيدي شبكات رجال الأعمال التابعة للبيض النخبويين، واستمرار الفساد، والنظام التعليمي المتداعي[1].

وتعتبر الصراعات من أهم معوقات التنمية والاندماج الوطني بإفريقيا الحديثة وتكلف خسائر مادية ومعنوية باهظة بل وتمتد بعض النزاعات الإفريقية إلى جذور تاريخية عميقة قبل الحضور الاستعماري مثل صراع **التيغري** و **الامهرا** و**أورومو** بإثيوبيا، وصراعات **شونا** و **أنديبيبلي** في زيمبابوي، صراعات أخذت مسارا اثنيا في عصر ما بعد الكولونيالية نتيجة الوهن في مستور علاقة الأفراد بالدولة وضبابية مفهوم الدولة في ذهنياتهم، والتي كان ولائهم فيها للقبيلة بدل الدولة نتيجة لظروف نشأتها الحديثة والتي لم تستطع استقطاب التمايزات الإثنية في كيان موحد متناغم جعلها دولة عاجزة[2].

4- حكم القانون:

تقوم بين الدولة والقانون علاقات وثيقة ومعقدة، فالدولة تمارس تأثير كبيرا على تكوين وتطبيق القواعد القانونية، والقانون بدوره يضع حدودا لنشاط الدولة، كما توصف الدولة بالقانونية ما دامت تخضع للقانون، بغض النظر عن شكلها الدستوري، وتبقى كذلك إلى أن يهدر مبدأ الشرعية، حيث يقتضي مبدأ الشرعية سيادة القانون وخضوع الحاكم والمحكوم له، ليرد أي منهما الى جادة الصواب كلما خرج عن حدوده عمدا أو تقصيرا، فالدولة القانونية هي التي تخضع للقانون في جميع جوانب أنشطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية[3].

يكمن قياس مؤشر **حكم القانون** في التعامل مع ارتفاع مستويات الفساد في المجتمعات التي تضعف فيها آليات الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد مثلا نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعاتية على حساب

[1] فريديريك ويري، **السيطرة والاحتواء: الإسلاميون في موريتانيا والاستراتيجية ضد التطرّف العنفي**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الرابط https://carnegie-mec.org/2019/05/29/ar-pub-79227. يوم 2019/06/24.

[2] ادم بمبا،"صراع الهوية في افريقيا التأرجح بين القبيلة والدولة"، **مجلة قراءات افريقية**، ع 27، 2016، ص.47.

[3] شريفة كلاغ،" التأسيس لدولة الحق والقانون من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد"، **مجلة دفاتر المتوسط**، ع 50، الجزائر، 2020، ص.28.

الدور الأساسي للجهاز الحكومي بما يلغي مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة، والنزاهة، في شغل الوظائف العامة[1].

5- تشرذم وتفتت النخب داخل الدولة:

لقد صعب تشرذم النخب من التوصل إلى الإجماع أو التوافق حول مشروع أو نموذج جامع يمكن أن تصطف حوله تشكيلات النخب وتدافع عنه بالشكل الذي يسمح بتمرير تلك المقترحات عبر استخدام وسائل لتغيير المدة الرئاسية ومن ذلك الاستفتاءات الوطنية، والتعديلات الدستورية من قبل الهيئات التشريعية، والتفسيرات القضائية وهو ما دفع إلى خروج الصراع بين مختلف النخب المشكلة للقوى الفاعلة في المجتمع إلى العلن ليحدث ارتباكا لمختلف النظم السياسية بالشكل الذي يؤشر إلى التشتت والضعف في نواة تشكيل القرار السياسي. غير أن هناك في المقابل من يرى بأن دوران القيادة وتغيرها له تأثير إيجابي في حد ذاته على تطور الديمقراطيات الوليدة في إفريقيا، ومن المحتمل أن يؤدي إلى إدخال إصلاحات جديدة واستراتيجيات جديدة، بعضها قد يثير آمالا جديدة لدى المواطنين ففي الدول المنقسمة عرقيا، مثل نيجيريا، تسهم القيود الزمنية على مدة ولاية الرئيس في تدوير منصب الرئيس بين الأقاليم المختلفة، وتشجع التوزيع المتوازن للموارد وللسلطة السياسية [2].

6- التدخل الخارجي:

ورثت دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا العديد من المشكلات وهذا لعدم وجود قواعد مرسخة لممارسة وانتقال السلطة وضعف المؤسسات السياسية، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في أفريقيا، فضلا عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي[3]. كما أن الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة لا زالت تحصد أرواح الملايين من الأفارقة وتم تغييب دور الدولة بتداخلات حدودية وأثنية وعرقية ومعتقدية أدت دورا فاعلا في إذكاء الصراعات والنزاعات المسلحة داخل إفريقيا وهو ما مهد الطريق أمام تدخل المنظمات الدولية تحت أغطية متعددة[4].وقد تم تسجيل عدة انتهاكات جراء العمليات الإنسانية للمنظمات غير الحكومية بحجة حماية وإنقاذ السكان المدنيين ولعل كوت ديفوار وليبيا أحسن نموذجين، حيث استخدم في الأول لتثبيت حكم **الحسن واتارا** وهو السياسي الملتزم تماما

[1] فتحي أميمة، **نظام الحكم في ليبيا 1951-2011 وأثره على المواطنة**، بحث منشور بالملتقى الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،2012، ص.67.

[2] حمدي عبد الرحمن، "الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا مسارات متناقضة"، **قراءات افريقية**، ع 27، مارس 2016، ص.33.

[3] بروسي، **مرجع سابق**، ص.01.

[4] محمد إبراهيم الحسن، **مرجع سابق**، ص.61.

برؤيتهم، وطرد **القذافي** من السلطة في ليبيا لعدم تطابق رؤيته مع مخططاتهم[1]. وان كانت أزمة كوت ديفوار وجدت طريقها للحل بتضافر جهود محلية وأخرى إقليمية فإن استمرار الوضع على حاله بليبيا على الرغم من جهود التسوية وتواجد القوى الكبرى تحت مبررات متعددة لا زال يثير الجدل ويفرض عددا من الأسئلة حول الدوافع الحقيقية وراء التدخل في إفريقيا، لحماية المدنيين أم أنها استراتيجيات لحماية مصالحهم الاقتصادية[2].

أما تدخل الأمم المتحدة فقد كان ضمن العديد من عمليات حفظ السلم داخل القارة الإفريقية كما حدث في انجولا وليبريا وموزمبيق ورواندا وزائير والصومال والسودان وغيرها من الحالات. ففي الفترة من 1948إلى2009 نجد أنه من بين 63 عملية سلام كان نصيب القارة الإفريقية منها 27 عملية أي بما يمثل النصف تقريبا، والتي جاءت للحد من الصراع والعنف في إفريقيا وقد تجسد ذلك في استحداث محكمة دولية جنائية في **لواندا** في العام 1994تحت قرار 1955 لمقاضاة المسؤولين في أعمال الإبادة الجماعية، وكذلك تم تأسيس محكمة سيراليون الجنائية في أوت 2000 تحت قرار 1315 وذلك للنظر في جرائم الحرب التي شهدتها سيراليون 1991-2000. وبتراكم التجارب في كل من رواندا أو سيراليون تمت إحالة مجرمي الحرب في دارفور بغرب السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية في مارس2005 عبر القرار 1593[3].

جاء ترتيب المؤشرات السياسية والأمنية ليقيس متغيرات عديدة تستوجبها الدراسات والتقارير السنوية للأوضاع قبل صدورها، في مراعاة منها لمختلف المظاهر المهتمة بدراسة الظاهر السياسية والأمنية شرعية الدولة كالمشاركة السياسية وسير الانتخابات والصراع على السلطة و دور الأجهزة الأمنية ودورها في مكافحة أعمال الشغب والتمردات والاحتجاجات وعمليات الانقلاب العسكري والخدمات الحكومية وما توفره من جودة الخدمات الصحية توفير التعليم والطاقة والبنى التحتية كشبكات الطرق والسكة الحديدية والهاتف وكذلك تهتم بحقوق الإنسان والحريات الدينية والسياسية الموفرة والسجون وعمليات الاضطهاد كما تراعي في تناولها لدراسة الظاهرة مؤشر يراعي وضع النخب وتفككها من خلال الانشقاقات والصراع على السلطة والمنافسة السياسية وفي مؤشر التدخل الخارجي يشكل تقاعس الدولة عن الوفاء بالتزاماتها والمساومة والضغوطات والابتزازات للاستفادة من المساعدات والمعونات فيما يسبق أي تدهور يجد له مبرر في تواجد قوات حفظ السلام

[1]Christian Tsala, **Interventions Occidentales En Afrique**, Raison Humanitaire Ou Intérêt Economique Et Geostratigique Harmattan, Paris 2014, p.115.

[2]**Ibid**.p.115.

[3] محمد إبراهيم الحسن، "دور المنظمات الإقليمية والدولية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"، **قراءات افريقية**، ع 27، جويلية 2016، ص.54.

وبعثات الأمم المتحدة للمراقبة مرورا للتدخل العسكري الأجنبي المباشر. في تراتبية منتقاة وفق ما هو مبين في الجدول أدناه **(جدول رقم 1)**.

الجدول رقم 02: المؤشرات السياسية والأمنية للهشاشة في اريتيريا، النيجر، الجزائر وجنوب إفريقيا.

الدولة	السنة	الترتيب	شرعية الدولة	جهاز الأمن	الخدمات الحكومية	حقوق الإنسان	تشرذم تفتت النُخب	التدخل الخارجي
إريتيريا	2019	16	9.2	8.5	8.2	7.7	9.6	7.2
النيجر	2019	18	7.3	8.7	9.3	6.8	8.9	7.2
الجزائر	2019	70	9.5	6.8	4.4	7.9	8.8	4.1
جنوب إفريقيا	2019	88	8.7	5.6	5.1	8.8	7.2	2.7

المصدر: https://fragilestatesindex.org/analytics

في التقرير السنوي 2019 والمختص بإصدار مؤشرات الهشاشة وفي انتقاء مقصود ومتنوع بين دول عرفت كلها تواجدا استعماريا بأشكال متعددة وبجنسيات مختلفة، جاء إدراج أربع دول هي الجزائر(أقصى الشمال) في المرتبة 70 وجنوب إفريقيا (أقصى الجنوب) المرتبة 88 والنيجر(دول الساحل) المرتبة 81 واريتريا (الشرق) المرتبة 16، حيث مرت كل دولة منها بمرحلة عدم استقرار سياسي نتاج أزمات متعددة، فالجزائر عرفت في نهاية القرن الماضي أزمة أمنية بعد إلغاء المسار الانتخابي كادت أن تعصف بها، وعرفت النيجر مجاعة كبيرة ضربت معظم دول الساحل الذي شهد بعدها عمليات نزوح ولجوء أسهمت في المرتبة الأخيرة التي يحتلها ضمن هذه العينة المختارة وعرفت جنوب إفريقيا عزلة دولية وحصارا ومقاطعة لها من باقي دول القارة ومن تعاطف معها نتاج سياسات الميز العنصري التي مارسها نظام الابارتايد كما دخلت اريتريا في حرب انفصالية لم تتم تسويتها إلا مؤخرا مع الجارة أثيوبيا في ثمانينيات القرن الماضي.

الملاحظ من الجدول ارتفاع مؤشر الشرعية في الدول الأربع تقريبا حيث تأتي جنوب إفريقيا في المرتبة الرابعة من بين الدول المختارة ب8,7 وهو تنقيط مرتفع مقارنة بمكانة الدولة إقليميا وعالميا، والسبب قد يعود لارتفاع مستويات الفساد والعنف والجريمة وتجاوزها المعدلات المعهودة. وتحتل الجزائر المرتبة الأولى بأعلى تنقيط (9,5) وكان ذلك ناتجا عن المسار المغلق الذي دخلته بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية وما رافقه من قرارات علقت العمل بالدستور، وأقحمت الجيش في العملية السياسية، وقدم تعهدات بضمان إجراء انتخابات تفضي إلى وجود رئيس وإلى مكافحة الفساد بعد أن بلغ مستويات كبيرة جرت الكثير من رموز النظام السابق إلى المحاكم، وهو الأمر ذاته بخصوص

الاعتقالات التي طالت بعض نخب الحراك الشعبي في تضييق على الحريات العامة وحقوق المواطنين في التعبير عن مطالبهم. أما أدنى تنقيط فقد خص مؤشر التدخل الخارجي لدولة جنوب إفريقيا ب2,7 وأعلى تنقيط خص دولة اريتريا في مؤشر تشرذم النخب 9,6.أما مجموع المؤشرات التي اقتربت فيها العلامات (9,6-7,2) فكان في تنقيط مؤشري حقوق الإنسان وتفتت النخب لكل الدول.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية

تقدم إحصائيات وتقارير لتقييم الوضع الاقتصادي وقياس أدائه وفق مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتي يعتمدها الخبراء والمؤسسات المعتمدة محليا أو إقليميا أو دوليا بالشكل الذي يمنحها مصداقية للمختصين وتبني سياسات الإصلاح أو المعالجة وهذا وفق النتائج المحصل عليها، و تبحث في أنماط التدهور الاقتصادي التدريجي مقاسا بدخل الفرد أو الناتج القومي الخام أو معدلات البطالة أو التضخم أو الإنتاج أو الدين أو مستويات الفقر أو حالات فشل الأعمال، كما أنه يأخذ في الاعتبار الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع والاستثمار الأجنبي وأي انهيار أو انخفاض في قيمة العملة الوطنية وينظر كذلك في الاستجابات للظروف الاقتصادية وعواقبها كعدم المساواة بين المجموعات في برامج التقشف الاقتصادي ومستويات الفساد وغسل الأموال والاختلاس والاتجار بالمخدرات والبشر وهروب رأس المال كمؤشر للانحدار الاقتصادي[1].

1- الفقروالتداعي الاقتصادي:

يشكل الفقر أكبر تحدي للدولة يمكنه إجهاد قدراتها بما ينتج اقتصادا متدهورا يعجز عن توفير المتطلبات الأساسية لمواطنيها ليحدث العجز الاقتصادي ويرتفع الدين الحكومي وتنتشر البطالة وتتدهور القدرة الشرائية، كما يحدث توزيع الحكومات غير العادل للثروة والمبني على أسس جهوية أو اثنية أو دينية اختلالات في مستويات التنمية وعدم توازنها لتزداد الضغوط حول تحسين وصول الخدمات للأحياء الفقيرة ونصيب الريف منها في التنمية وتقديم الخدمات وانعكاساتها على دخل الأفراد.

تعكس ظاهرة انتشار الفقر في إفريقيا الوضع العام حيث أنه بمقارنة دولتين واحدة من الشرق وأخرى من الغرب الصومال وموريتانيا نلحظ التشابه الاجتماعي ذاك أن كلاهما مجتمع تقليدي قبلي يعيش المفاهيم الاجتماعية نفسها التي عاشها الأوائل بتغلب نمط البداوة نتيجة نشوء البيئة الطبيعية للأراضي كما نلحظ التقارب في نسبة الفقر حيث تعد الصومال واحدة من أفقر الدول في العالم

[1] عصام عبد الشافي، **المشروطية السياسية والحكم الراشد**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2016، ص.3.

حسب كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة الغذاء والزراعة (فاو) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسف) في افريقيا الذي يرى ان الصومال تواجه ظروف مجاعة على وقع شح المطر وارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية ونقص هائل في التمويل ما يجعل 40 %(ستة ملايين ساكن) من الصوماليين تعاني من مستويات كبيرة من انعدام الأمن الغذائي، وفق تقرير جديد لـ**"التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي"**، الذي يعتبر الاطفال دون سن الخامسة هم الأكثر عرضة للمخاطر وسط ندرة الحصول على المواد الغذائية والحليب بسبب ارتفاع الأسعار ومشكلات متعلقة بالماشية[1].

وفقا لتقديرات البنك الدولي فان معدلات الفقر تزيد بمعدل 20 نقطة في الدول التي يوجد بها عدم استقرار سياسي وتنخفض فرص تخفيض الفقر وإبطائه كلما استمرت حالة الاستقرار السياسي، كما أن غياب العدالة في توزيع الموارد كما الحال في نيجيريا بتهميش الولايات الشمالية أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة عدد الفقراء، بينما ينحصر مرض الايدز في جنوب إفريقيا كأحد أكثر الدول تسجيلا وسط الفقراء الأمر الذي دفع المؤسسات الدولية إلى تغيير خطابها بشأن الفقر بعد انتهاء برامج التكيف الهيكلي في تركيز لاستراتيجياتها التنموية على مكافحته، من خلال إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كتطوير لإستراتيجيتها الخاصة للحد من الفقر، كما أن السياسات التنموية المعتمدة في الميزانية الاجتماعية بقيت سلبية (الدين أو الفقر أو البطالة أو الوصول إلى التعليم أو الصحة) إذ عرفت انخفاضا في جاذبية البلدان الأفريقية وارتفاعا غير مسبوق في البطالة في عدد كبير من البلدان النامية[2].

إن التباطؤ المرتبط بالنمو السكاني القوي هو الذي تسبب في زيادة سريعة في البطالة، وانخفاض النمو الاقتصادي والإنفاق الاجتماعي، وانخفاض الأجور الحقيقية وانهيار آليات التضامن التي فرضتها الدول وانفجار الفقر[3]. وهو ما يتيح الكلام عن الفشل في بناء اقتصاد تنافسي بسبب[4]:

- التوسع السريع في القاعدة الإنتاجية دون توفر المستلزمات الضرورية.
- فرض الموظفين على القطاع العام دون الحاجة بما أدى إلى خلق بطالة مقنعة.
- تأميم مشاريع اقتصادية عائدة للقطاع الخاص من غير مبرر اقتصادي أو اجتماعي.

---

[1] برنامج الاغذية العالمي،**برنامج الأغذية العالمي يحذر من مجاعة في الصومال**، الرابط، https://www.dw.com/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7، في2022/06/5.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009,تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية ,الأمن الإقليمي للدول العربية ,كوكب للنشر ,بيروت2009 ,ص183.

[3] Machrafi Mustapha. **l'Economie Africaine a La Croisée des Chemins: Paradoxe d'une Affirmations Postcoloniale et d'un Positionnement Post globa**l. l'harmattan, Paris, 2014, p.231.

[4] **ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ط 1، ص.214.

- تشتيت موارد الدولة المالية والفنية والإدارية سبب ضعف حصر مقدرات الدولة.
- إنفاق استهلاكي غير مبرر جراء انتهاج سياسات علمية وعملية غير مبررة.
- عدم قدرة الشركات على التكيف مع مرونة الطلب المتغير بسبب تخلف سياسات الأجور والمكافآت انعكس في انخفاض كفاءة الإنتاج.

كما أن الدول المثقلة بالديون لم تعد تقرر بنفسها مشاريعها وبرامجها لكنها مجبرة على تطبيق برامج مشروطة غير مستدامة للاستفادة من أي تخفيض كما يجب فهم المساعدات على أنها قرض وليس هدية وفقا لتقرير **CNUCED** لعام 2004 حول مديونية إفريقيا، التي كانت ستحصل بين عامي 1970 و 2002 على قروض بقيمة 540 مليار دولار بعد سداد حوالي 550 مليار دولار من أصل رأس المال والفائدة، فإنه لا يزال في عام 2004 أكثر من 295 مليار من الديون، وفي عام 2002 كانت أفريقيا السوداء التي تلقت 294 مليار دولار تسدد أصلها والفائدة 268 مليار دولار، وستصل ديونها إلى 210 مليار دولار[1] .

تضررت البلدان الهشة بسبب ما خلفته الأزمة من ركود عالمي وانهيار تجاري تجسد في أزمة أدت إلى ارتفاع وتقلب أسعار الغذاء والطاقة وهو الوضع الذي تسبب في ضغط شديد على الدول الهشة المستوردة للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء، بما أدى إلى استنزاف احتياطاتها من العملة الأجنبية وصعب عليها دفع فاتورة الواردات والحفاظ على النمو[2]. ومن خلال برامج التكيف الهيكلي التي طبقتها الاقتصاديات الأفريقية لأكثر من خمسة عشر عاما للاستجابة لأزمة الديون في الثمانينيات، وقد أدت إلى تقديم مساعدات مشروطة تهدف إلى الحد من اختلالات الاقتصاد الكلي، كما تم استدعاء مسألة الحوكمة مؤخرا إلى طاولة المناقشة كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية، ومع ذلك فإن النمو في أفريقيا غالباً ما يكون مدعوما بعوامل خارجية مثل الظروف الجوية أو أسعار المواد الخام[3]. وهو الواقع الذي يفرض التنوع في الإنتاج والتوجه إلى قطاع الزراعة والإنفاق على مشروعات البنية الأساسية وكذلك لنشاط قطاع الخدمات والتركيز على القطاعات غير النفطية (الدول المنتجة للنفط) في تحسن مستوى توقعات أداء الاقتصاد وبدفع اندماج إفريقيا في مجالس التجارة والاستثمار مع الاقتصاديات الصاعدة وتعاني أسواق الصادرات التحليلية باتجاه أن تظل أساسيات النمو في إفريقيا قوية وهذا باستغلال العامل الديمغرافي لان إفريقيا تمتاز بصغر سن سكانها وقوة العمل بها (عدد السكان في سن العمل 1,1 مليار) وهو عدد يفوق العدد في الهند والصين على مدار العشرين

[1] Edouard Epiphaneyogo, **Op.cit**, P.69.

[2] التغلب على الهشاشة في أفريقيا. صياغة نهج أوروبي جديد، **مرجع سابق**، ص.5.

[3] Machrafi Mustapha, **Op.cit**, p.230.

العام القادمة شرط استخدام الموارد الإفريقية بشكل يحقق المزيد من الوظائف وفرص العمل وعائدات الصادرات التي تمتلكها من احتياطات ضخمة من المعادن[1].

2- التفاوت في التنمية الإقتصادية:

يعتبر مؤشر التنمية الاقتصادية غير المتكافئ صورة عن الأداء الفعلي للاقتصاد كعدم المساواة بين المكونات المجتمعية على أساس اثني أو عرقي أو جهوي أو ديني أو على أساس الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، وعلى أساس التعليم أو الجهوية، أو الوضع الاقتصادي في عدم مساواة تغذي التظلمات من خلال مسار الوصول إلى العمل أو التعليم أو التدريب الوظيفي[2].

شكلت الهجرة من الريف إلى المدينة نسبة معتبرة و هو ما يلاحظ من خلال الإحصاءات السكانية ونسبة التحضر في بلد مثل موريتانيا حيث قفزت نسبة التحضر السكانية من6% عام 1960إلى أكثر من51 % عام1993 لتصل إلى 60 %عام 2000 وبمعدلات نمو حضري تصل إلى 9,4% وهي الزيادات التي لا يمكن أن تكون ناتجة إلا من هجرة ريفية تجاه المدن بما يجعل من تلك المدن (مدن مريفة) ظهرت كأحزمة من المساكن المتدهورة لبيوت الصفيح والأكواخ والعشوائيات و تفتقد لأبسط مقومات الحياة [3].

يشكل ارتفاع **معدل التضخم** في إفريقيا ليبلغ مستويات كبيرة ضغوطات مضاعفة على الاقتصاديات المحلية في أعلى قفزة له حينما وصل إلى 10%عام 2016 بعد أن كان 75% في العام 2015 ومن المتوقع أن يستمر حول معدل10% خلال عام 2017 وذلك بسبب عوامل العرض المحلية (الجفاف) وارتفاع الأسعار وتراجع أسعار العملات المحلية وان كان هذا ارتفاع متباين من منطقة إلى أخرى فمنطقة شرق أسيا ووسط إفريقيا تراجع إلى حدود 2.2% عام 2016 كما عرف تراجعا في حدود 3.5% بعد أن بلغ 6 % في العام 2015 وذلك بسبب الاتجاهات الانكماشية الكبيرة في إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وجاء التراجع في النسب على وقع التراجع في أسعار واردات الغذاء والوقود والمواد الخام الصناعية. أما في منطقة شمال إفريقيا فقد عرف معدل التضخم ارتفاعا بلغ نسبة 8.7 % في العام 2016 وهذا بعد أن كان 8,3% في العام 2015 متأثرا بشدة بما حدث في مصر والجزائر واللتين شهدتا تخفيضات كبيرة في قيمة عملتيهما وارتفاعا في أسعار الكهرباء أما في غرب إفريقيا فقد قفز التضخم من 6,8% إلى 13 % مسجلا المعدل الأعلى للتضخم في إفريقيا وهذا جراء تراجع قيمة العملة وزيادة أسعار الوقود وارتفاع أسعار الواردات وتراجع أسعار النفط والغذاء وهو نفس المنحى الذي عرفه

[1] سماح المصري، "أداء الاقتصاد الإفريقي خلال الفترة (2016 -2018) وتوقعات الأمدين المتوسط والطويل"، **دراسات افريقية**، ع 3، جانفي 2019. ص.55.

[2] **Fragile- States- Index-Annual-Report 2017**, p.28.

[3] اسعد طارش عبد الرضا، **مرجع سابق**، ص.243.

معدل التضخم في الجنوب الإفريقي مرتفعا من 6,6% في العام 2015 إلى 11,4 % في العام 2016، مسجلة إفريقيا بذلك المعدلات الأعلى في التضخم[1].

وهو ما نستشف منه دور المؤسسات المالية الكبرى التي تحقق أرباحا كبيرة وفق سياساتها المالية من دون الالتفات للنتائج في الواقع الاقتصادي والاجتماعي خاصة. تبقى التوازنات المالية الوطنية للدول المنتجة للنفط مرهونة ببورصة النفط العالمية لا سيما للدول ذات الاقتصاد الأحادي والتي تعتبر الجزائر على رأسها بما يمثله 92% من الصادرات الوطنية تتمثل في المحروقات والتي تجعل الميزان التجاري الوطني يواصل في تسجيل مستويات تهدد التوازن المالي للبلاد وفق الأرقام المعلنة والأسعار الحالية والتي هي بحاجة إلى سعر برميل نفط مرتفع الثمن[2]. على الرغم من ميزات النفط الإفريقي التي تجعله يحظى باهتمام في أسواق النفط العالمية فهو من النوع الخفيف وبالتالي فانه يسهل عملية تكريره، وهناك ميزة أخرى وهي المجال الجيوستراتيجي للمنطقة بكونها محاطة بالكامل بالمياه بما يقلل من تكاليف ومخاطر النقل ويسمح بالنقل السريع إلى موانئ التجارة العالمية وأما الميزة الثالثة فهي توفر البيئة التعاقدية التي تسمح بالتنقيب والإنتاج والتوزيع في اتفاقيات المشاركة في الإنتاج بما يرضي كل الأطراف[3].

الشكل رقم 02: الناتج المحلي لبعض دول افريقيا سنة 2016

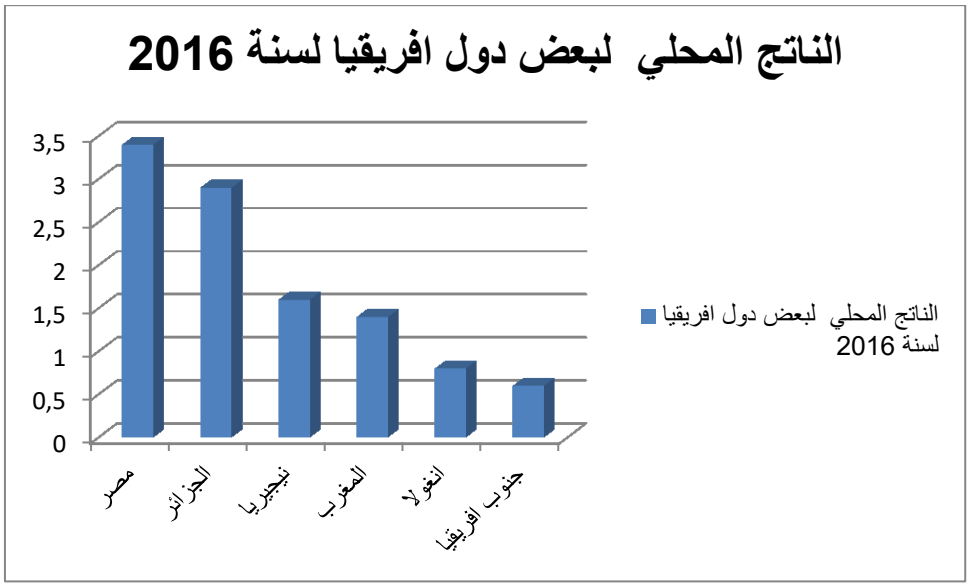

المصدر: من اعداد الطالب بناء على **تقرير أفريقيا 2017**، تقارير نايت فرانك للبحوث، ص.ص.44.25.13.

[1] United Nations Conference for trade And Development, **Economic Development in Africa: Report Catalyzing Investment for Transformative Growth in Africa,** (Geneva-2014).p.112.

[2] عبد المجيد عطار، **"ارتفاع أسعار البرميل مستبعد جراء ركود النمو العالمي"** جريدة الخبر، ع 9402، ص.11.

[3] عطار ، **مرجع سابق** ، ص.11.

عرف الاقتصاد الإفريقي في العام 2016 تراجعا في النمو الاقتصادي هو الأكبر خلال العقد الأخير حيث انخفض من 3،7 عام 2015إلى اقل من 7،1 عام 2016، وهو اقل من المعدل العالمي للعام نفسه المقدر بـ 3،2 وكذلك أقل من المعدل الذي حققته الأقاليم النامية. وذلك بسبب تراجع أسعار النفط والسلع الأخرى وكذلك الظروف المناخية غير المواتية كالجفاف والتراجع الذي شهدته أكبر الاقتصاديات الإفريقية حيث سجلت نيجيريا تراجعا في معدل النمو ليصل إلى (6،1%)، وجنوب إفريقيا (0.6%)، وأنغولا (0.8%) والجزائر (2.9%)، ومصر (3.4%)، والمغرب (1.7%)[1]. وهي دول تتبع أكثر من منطقة وتعتبر من أكبر الاقتصاديات في أفريقيا وتشمل دولا من عدة مناطق يكتسب التنوع لون اقتصاداتها وتطمح للتطوير وفق طرق أكثر حداثة.

على ضوء التقارير المتفائلة في بداية الألفية والتي تحدثت كلها عن نهضة أفريقيا بدا أن الواقع مختلف تماما ففي لمحة موجزة للدول المختارة نجد أن الجزائر سجلت تراجعا في نسب التنمية (2.9%) بعد انهيار أسعار البترول بما اثر على التوازنات الاقتصادية الكلية وعلى نشاط القطاعات الحقيقية للتنمية التي من شانها استعادة التوازن في ظل الانهيار المتسارع لأكبر مورد اقتصادي للبلاد إلى الإعلان عن سياسات مالية وتدابير اقتصادية علقت بها مختلف العمليات الكبرى وجمدتها الى آجال غير محددة بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وفي المغرب شكلت القاعدة الاقتصادية المتنوعة نسبيا وموقعها الجغرافي المتميز الإطار الأمثل الذي يجعلها في وضع جيد كمركز صناعي رئيسي للتصدير إلى أوروبا وبقية إفريقيا حيث قامت بسن قانون جديد للاستثمار في عام 2016 ووظفته لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال إنشاء مناطق حرة في شمال البلاد خاصة بعد امتلاك **رونو Renault** كأكبر مصنع للسيارات في إفريقيا، ومع ذلك لم تستطع تخطي حاجز (2%) وسجلت (1. 7%) فقط الذي حدث في مصر في العام 2016 هو تعويم الجنيه المصري في قرار يعكس جرأة صناع القرار بعد ارتفاع نسب التضخم،كما راهنت الحكومة في مصر على خطط لإنشاء عاصمة إدارية جديدة، وبناء وحدات سكنية تعمل على استقطاب ايادي عاملة وتوفر مناصب شغل لقطاعات كبيرة من المصريين الامر الذي ساهم في امتصاص نسب عالية من البطالة. وهو ما جعلها تسجل واحدة من أكثر النسب في أفريقيا (3.4%). بينما سجل تباطؤا في الاقتصاد النيجيري (1.6%)، في ارتباط مباشر بقطاع المحروقات مقللة من الفرص الضخمة التي وفرتها أسعار النفط المرتفعة لتتضرر من هبوطها مع السلع الأولية بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وكشف عن حاجة ملحة إلى التنويع الاقتصادي في المنطقة. وتتبع جنوب أفريقيا سياسات اقتصادية لها تقاليد عرقية عريقة مستمدة من بقاء أموال البيض لكن امتلاكا لنسب عدم المساواة والتمييز بين المكونات جعل ناتجها المحلي يصل (0.6%). كما شكل هبوط أسعار النفط تأثيرات سلبية على الاقتصاد الانغولي كحال غيره من الاقتصاديات المرتبطة بها والمفتقدة للتنوع بعد شح الطلب العالمي علي النفط وفي ظل اعتماد مطلق على إيراداتها منه بعدما

[1] المصري، **مرجع سابق**، ص.55.

حققت مستويات تنمية قياسية في العشرية الأولى من بداية الألفية حيث ظهرت التداعيات الإيجابية على واحدة من أكثر دول القارة السمراء ثراءً وتفاوتا في توزيع الثروات، غير ان انتشار الفساد واستفادة أقلية من النخب من ريعها لم يعطي لاقتصادها القوة والمتانة التي تجعله يواجه مثل هذه التحديات ليسجل اقل النسب (0.8%) [1] من بين الدول الموجودة في الشكل الموجود أعلاه.

الجدول رقم 03: المؤشرات الاقتصادية للهشاشة لدى كل من اريتيريا، النيجر، الجزائر وجنوب إفريقيا

الدولة	السنة	الترتيب	الفقر والتداعي الإقتصادي	التنمية الإقتصادية المتفاوتة
إريتيريا	2019	16	6.5	7.5
النيجر	2019	18	7.1	8.0
الجزائر	2019	70	5.8	6.2
جنوب إفريقيا	2019	88	4.2	6.7

المصدر: https://fragilestatesindex.org/analytics

في قراءة للأرقام الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية فإن أعلى تنقيط حصلت عليها النيجر بتنقيط 8,00 و الأدنى لمؤشر الفقر، والتداعي الاقتصادي لدولة جنوب إفريقيا ب 4.2، وأما الجزائر فيطبع التوازن تنقيطها بمتوسط 6,00 وهو تنقيط عال نوعا ما مقارنة بحجم الأموال التي صرفتها الحكومات المتعاقبة لتقليل الفجوة بين المناطق بالشكل الذي يرسم الفشل على الصعيد التنموي بعدم مقدرة الدولة القضاء على البطالة والتضخم وتوفير مناصب الشغل والحفاظ على القدرة الشرائية ورفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، وما نلاحظه أن أرقام التنقيط للمؤشرات الاقتصادية تبقى أدنى من نقاط المؤشرات السياسية والأمنية والتي يبدو أنها حاسمة وتشكل الاعتبار الأهم في دراسة مستويات هشاشة الدول.ومن الخطأ الاعتقاد أن التخلف الاقتصادي للعالم الثالث مسؤول لوحده عن فشل بناء الدولة لان الأسباب الحقيقية تكمن في النتائج السلبية للهيمنة الاقتصادية الامبريالية والتي أهملت مسالة الحرية والاستقلال والرفاه الاقتصادي للمجتمعات النامية باستمرار التوسع

[1] التقرير الأوربي حول التنمية , تعبئة البحوث الاوربية من اجل سياسات التنمية,**التغلب على الهشاشة في افريقيا.صياغة نهج اوروبي جديد**,ص5 .

والسيطرة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات بصورة تشكل تهديدا خطيرا لسيادة واستقلال الدول[1].

المطلب الثالث: مؤشرات الهشاشة الاجتماعية

تمثل الأمراض والكوارث الطبيعية ومسائل الأمن الغذائي التي تنعكس على مستويات التغذية ووفرة المياه ونمو السكان عامل ضغط ديمغرافي تجسد أكثر في بروز مظالم للجماعات جعلت من العنف وسيلتها المفضلة في التعبير عن مطالبها بشكل ضاعف من التوتر بينها وازدادت مستويات العنف لعدم قدرة الدول على حماية أفرادها، الأمر الذي دفع بالأوضاع إلى التأزم ضاعف من ماسي المدنيين بما جهلهم ينزعون للهروب بالنزوح واللجوء إلى الدول المجاورة مؤقتا في انتظار انتقال آخر نحو فضاء يمنحهم الأمان والاستقرار ويقدر على استيعابهم واستقطاب أدمغة منهم انعدمت أمامها فرص العيش والإبداع وهو ما أجبرهم كمواطنين متعلمين على المغادرة والبحث عما يضمن لهم فرصا أخرى في خسارة للرأسمال البشري المحلي.

1- الضغوط الديمغرافية:

زاد عدد السكان في أفريقيا بأكثر من الضعف خلال السنوات الـ 30 الماضية ليبلغ أكثر من مليار نسمة مع توقعات (الأمم المتحدة) بتجاوزه الأربعة مليارات نسمة بحلول العام 2100 لتشكل أفريقيا ساعتها حوالي 40% من سكان العالم لتشكل الموطن الأكبر للقوى العاملة في العالم مع تصور انه بحلول العام 2034 سيكون عدد السكان في سن العمل في أفريقيا 1.1 مليار لتتجاوز بذلك كل من الصين والهند[2].

في ظل هذا النمو المتسارع للمواليد في أفريقيا يأتي تصاعد الضغوط الديمغرافية بارتفاع كثافة وحجم السكان في الدولة بالشكل الذي يؤشر إلى نصيب الفرد من بعض الحقوق ويرهن تزوده بالاحتياجات الأساسية كالمواد الغذائية والمياه والرعاية الصحية والحق في التعليم للحد الذي يرهن قابلية الأفراد للعيش المشترك وتؤثر على مدى انخراطهم ومشاركتهم في الحياة العامة للحصول على حقوقهم في إطار الجماعة[3]. وتمثل تونس مثالا صارخا لتحدي عمالة الشباب في شمال القارة لازدياد معدلات البطالة في صفوف الشباب مسجلة أعلى متوسط لها في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقد استمرت حتى في الوقت الذي كان يشهد فيه المعدل العام تراجعا لتصل في العام 2004 نسبة14.2% وتبلغ نسبة 26.9% في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عاما (بلوغ سن

[1] غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014 ص.52.

[2] تقرير أفريقيا 2017، **معدلات نمو الناتج المحلي في افريقيا 2016**، نايت فرانك للأبحاث، ص.8.

[3] رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، دار ميريت للنشر، القاهرة، 2004، ط 1، ص.75.

العمل) و10.1% في صفوف الشباب بين 24 و30 عاما، مشكلة بطالة حادة خاصة وسط الفئات المتعلمة والتي تملك مستويات جامعية لتشكل احد مخرجات هذه الضغوط انطلاق شرارة ما بات يعرف بثورات الربيع العربي[1].

تشكل جملة من الضغوط كالأمراض والبطالة الحادة وسوء التغذية وندرة المياه أبرز تحديات الكثافة السكانية وهو ما حدا بنيجيريا كأكبر دولة افريقية من حيث التعداد السكاني إلى إدراج عمالة الشباب ضمن خطة العمل الوطنية للحد من الفقر وهذا بتكوين قطاعات من الشباب وتحسين قابليتهم للاستخدام بل وإدماجهم ضمن برامج تشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستحداث فرص عمل لهم في ليبيريا ومدغشقر والسنغال والرأس الأخضر ومالي[2].

2- النزوح واللجوء:

ضمن أعمال سلسلة الحوار الأفريقي لعام 2019، التي تركز مناقشتها على حلول دائمة للمشردين قسرا في أفريقيا لا سيما في ظل ارتفاع أعداد النازحين في القارة ليبلغ أكثر من 24 مليون شخص بنهاية عام 2017. حيث تحصي المنطقة الجنوبية لجنوب إفريقيا ما يقرب من 534,000 شخص ممن تعنى بهم المفوضية، بما في ذلك حوالي 204,000 لاجئ وأكثر من 281,000 طالب لجوء حتى منتصف عام 2018، معظمهم من منطقة وسط إفريقيا والبحيرات العظمى وشرق إفريقيا والقرن الإفريقي[3]. كما بلغ عدد الذين اضطروا للنزوح بعد فترة الجفاف الثانية في 5 دول افريقية من دول الساحل (بوركينافاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر) أكثر من مليون شخص. الأمر الذي أدى إلى انهيار الحياة في الريف وأصيب بكوارث اقتصادية وبيئية خلقت بدورها توترا سياسيا وعرقيا متصاعدا أضعف قدرات الحكومات المركزية على بسط سلطة القانون والنظام في أطراف البلاد، حينها اتخذ الناس قرارات ترك ديارهم والتحرك نحو المراكز الحضرية بتوفر السلامة الشخصية والغذاء في حركة نزوح زادت من مشاكل المدن[4].

عادة ما تكون الموارد محدودة والمخاوف الأمنية والآثار الاجتماعية والثقافية هي الأسباب المرتبطة برفض تواجد النازحين وهو ما حدث حينما استغل اللاجئون السودانيون في شمال أوغندا

[1] مكتب العمل الدولي، **تمكين شعوب أفريقيا بتوفير العمل اللائق**، الاجتماع الإقليمي الأفريقي 12، ط 1، جوهانسبورغ، 2011، ص.41.

[2] مكتب العمل الدولي ، **مرجع سابق** ، ص.33.

[3] الامم المتحدة، **النزوح في أفريقيا**، الرابط https://news.un.org/ar/story/2019/05/1033561، يوم 2022/06/5،

[4] محمد سليمان محمد، **السودان حرب الموارد والهوية**، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2010، ط 3، ص.399.

أخشاب الغابات كوقود إلى الحد الذي تسبب في مشاكل بيئية أو أن تكون الحالة المعيشية لهؤلاء الأشخاص ضعيفة بسبب عدم استقرار أوضاعهم وكلما زادت أعدادهم يزداد احتمال رفض المجتمع المضيف قبول إدماجهم في مؤشر مقلق للتعايش وما قد ينجم من اختلافات اثنية ولغوية ودينية[1].

كنتيجة لذلك تنجم الصراعات وترتفع معدلات النزوح واللجوء بالشكل الذي يدفع إلى تزايد احتمالات الاقتتال واندلاع العنف بين اللاجئين أنفسهم أو بينهم وبين الدول المستقبلة نتاج الاستبعاد والتهميش أو معاناتهم من انتهاكات حقوق الإنسان والمنافسة على الموارد المتاحة وما تشكله من مخاطر على نصيب الفرد من اللاجئين ليشتعل فتيل أزمات بين الدول أو الجماعات الفرعية وتتسع دائرة العنف والعنف المضاد بما يستوجب حل مشكلتهم بمساعدات دولية لاستحالة الحلول الداخلية التي باتت تفوق قدرات الدول[2]. فتتطلع إلى إنهاء أوضاعهم فيتم إهمالهم بما يجعل آفاق النجاح أمامهم محدودة وتنعدم هذه الآفاق في المجتمعات التي تعتمد معظم الدول الإفريقية عليها في تجميعهم وتحديد حركتهم فيحرمون من تصاريح العمل والحق في التعلم فيضطرون إلى ممارسة التجارة البسيطة والمغامرة بالنشاطات غير المشروعة وفقا للقوانين المتعارف عليها في بلد اللجوء وإنكار حقوقهم كغلق الحدود لتجنب دخولهم وعدم منحهم وثائق هوية والتشكيك في شرعيتهم كلاجئين وتقييد حرية الحركة و عدم تلقي الرعاية الصحية و فقدان الحق في التعليم والعمل وتجميعهم في مخيمات منعزلة. تقدم الحكومات المستضيفة تبريراتها كضعف المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشؤونهم أو الدول المانحة بما يجعل مجمل الأعباء يقع على الدول المستضيفة وهو ما يستنزفها فتحاول كلما أتيحت لها الفرصة تقليص حجم الموارد المتاحة وتوجيهها إلى مواطنيها خاصة في غياب أي محفز لاستيعابهم فيتعرضون للإهمال وهو ما يجعل آفاق النجاح أمامهم محدودة للغاية[3].

3- شكاوى الجماعات:

تزداد وتأخذ أشكالا متعددة مثل الحركات والتنظيمات المنظمة، أو العفوية المستقلة عن المجتمع السياسي وعن المجال الاقتصادي هي تنظيمات عفوية من المجتمع المدني التي لا تضع ضمن أهدافها الوصول إلى السلطة السياسية في تنظيم ذاتي واستقلالية نسبية عن الدولة والأحزاب السياسية وعن السوق الاقتصادية متعددة الأطياف بنسيج مشابك، ترافع وتعبر وتدافع بمرجعيات

[1] احمد محمد علي المسلماني، **سياسات الدول تجاه ظاهرة لجوء الأفارقة: دراسة حالتي كينيا وإسرائيل**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط 1، ص.70.

[2] أبو عمرة، **مرجع سابق**، ص.76.

[3] **Women's Refuge**, Commission; Building Livelihoods-A Failed Manuel Fo Practitioners In Humanitarian Settings. New York Women's Refuge Commission. May 2009. p.4.

وهويات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية[1]. وتهتم اغلب الشكاوى بمسائل الهوية لوعيها بضخامة ما خسرته من مقومات حضارتها زمن الاستعمار والذي كان ومازال يسعى لتفتيت الكائنات الكبرى إلى أجزاء صغيرة قابلة للهضم والابتلاع من خلال استغلال الاختلافات الهوياتية وتفجير الصراعات الطائفية ومساعدتها على اصطناع هويات لها. فيزداد احتمال اللجوء إلى العنف الهوياتي كلما عجزت الحركات الاجتماعية على تحقيق مطالبها الاجتماعية والثقافية عن طريق القنوات المؤسساتية وكلما زاد منسوب الاحتقان من فترة انتظار تحقيقها وما يدفع بالفاعلين السياسيين والاجتماعيين في سبيل تحقيق تلك المطالب الهوياتية إلى استعمال الاحتجاج السلمي، في البدايات وصولا إلى العنف المضاد كآلية تقليدية للتبادل الاجتماعي[2]. وهو ما حصل في الصومال حينما تضرر من التقسيم العشوائي الذي قسم جماعته الوطنية بين ثلاث دول في ذات الوقت الأمر الذي أدى إلى انهيار حاد للدولة وإلى الانقسامات العشائرية الحادة على الرغم من التجانس العرقي الذي يميز المجتمع الصومالي حيث تعتبر العشيرة أساس المجتمع والوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3].كما اخذ الصراع في نيجيريا بعدا دينيا راح ضحيته أكثر من 1000 قتيل بين المسلمين و المسيحيين وهدم العديد من المساجد والكنائس في" **بوتشي** "و"**كانو**" و" **يوبي** " في الفترة من 2009 إلى 2011 ويقدر عدد النازحين خلال نفس السنوات بأكثر من نصف مليون نازح من هضبة " بوتش " و"كادونا " وقد يكون الصراع كامنا ما يلبث أن ينفجر إلى صراع عنيف ومستمر وتسيطر عليه التصورات السلبية كمشاعر الذل، الحرمان، عقدة النقص، ذكريات الاضطهاد. فتؤثر مباشرة على ردود الأفعال للحد الذي يجعلها ترقى إلى هذا المستوى من العنف في الفترة 1990 إلى الى اندلاع 1997 أكثر من 30 حربا كان اغلبها داخليا وفي العام 1996 وحده نكبت 14 دولة افريقية بنزاعات داخلية مسلحة سيمتها الانتشار كما حدث في الصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا حينما امتد الصراع إلى شرق الكونغو الديمقراطية ومنه إلى باقي أرجاء الدولة لينتقل إلى دول البحيرات العظمى كافة[4]. إن النموذج المناسب يأتي عبر اعتماد استراتيجيات قائمة على التذويب والصهر والإدماج في إطار هيمنة كلية، لصالح المطالبة بقيام مجتمعات تقوم وتبنى على التعدد الإثني والطائفي والثقافي والعمل على الاعتراف به وقبوله[5].

---

[1] الياس بلكا ومحمد جزار، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، ابوظبي، 2014، ط 1، ص.24.

[2] بن خطاب عبد الحميد، "إشكالية العنف الهوياتي في ضوء الحراك الاجتماعي بالمنطقة العربية (نموذج المغرب)"، **مجلة عمران**، المغرب 2015، ع4، ص.68.

[3] نجوى أمين القوال، "دولة الصومال ولادة جديدة"، **المستقبل العربي**، بيروت، 2000، ع 262، ص.139.

[4] زواوي نعيمة، **الصراعات الاثنية والدينية في إفريقيا دراسة حالة نيجيريا**، مذكرة الحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2015/2014. ص.66.

[5] الياس بلكا ومحمد جزار، **مرجع سابق**، ص.24.

4- هجرة الأدمغة:

عانت البلدان الإفريقية من هجرة أبرز كفاءاتها (هجرة العقول) والتي يعرفها **اليونسكو** على انها: **"شكل من أشكال التعاون والتبادل العلمي الشاذ وغير السليم بين الدول"** وهي الظاهرة التي تشكل خطرا قد يؤثر على كل عملية تأهيل وإعداد باحثين وإرسالهم إلى الخارج بغية الاستغلال الأمثل لهم لإحداث نقلة باتجاه تثمين المورد البشري لتقليل الفجوة بين الدول الغنية والدول الساعية للنمو بالاستغلال الأمثل لكل قدراتها المعرفية والعلمية والبشرية. من بين 150 مليون مهاجر في العالم، أكثر من50 مليون منهم من الأفارقة، ومنهم يهاجر نحو 23 ألف من الأكاديميين كل عام بحثا عن فرص عمل أفضل، وخسرت القارة ما يقدر بـ 60 ألفا من المدربين على مستوى الإدارة العليا والمتوسطة في الفترة 1985-1990 كما فقدت القارة نحو ثلث عمالتها من المهنيين المهرة خلال العقود الماضية مما أدى إلى استبدالهم بوافدين من الغرب بتكلفة بلغت أربعة ملايير دولار[1]. هاجر أكثر من27 ألف عالم إفريقي إلى الدول الصناعية بغية إيجاد فرص أفضل بين الأعوام 1960-1975، وارتفع العدد خلال السنوات من 1975-1985 إلى 40 ألف مهاجر ومع مطلع التسعينات وصلت أعداد المهاجرين من أفريقيا إلى 20 ألف سنويا وأكثر من مليون إفريقي حاملين لشهادات عليا خارج إفريقيا[2]. حسب تقييم **هيئة الخدمة الأمريكية** كسبت الولايات المتحدة الأمريكية 20000 دولار كل سنة لكل مهاجر ماهر من العالم النامي، فإفريقيا وحدها (على سبيل المثال) فقدت أكثر من 12مليون دولار من الاستثمار على المحترفين البالغ عددهم 60000 الذين تركوا القارة قبل نهاية القرن الماضي وبمعنى آخر فان المهني الإفريقي الذي يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية يساهم في الاقتصاد الأمريكي بحوالي 150000 دولار سنويا وهي نسبة تبلغ أكثر من 40 ضعفا لما يساهم به في اقتصاد بلده[3].

يرجع ارتفاع وتيرة نزيف الكفاءات الإفريقية لعدة عوامل، أبرزها العولمة وسياسات الانفتاح والنفاذ إلى الأسواق عبر المؤسسات العابرة للحدود بما أتاح بروز سوق عمل عالمية وما أتاحته من ثورة تقنية ارتفع فيها النمو وزاد الطلب على مهندسي الأنظمة والبرمجيات وكذلك للفجوة الواسعة لصالح الشمال وما وفرته من أوضاع اقتصادية وتنموية وتطور تقني خدم سياسات الدول الكبرى واستراتيجياتها في التنافس على الكفاءات واستغلال مواردها المادية والبشرية[4].

الجدول رقم 04: المؤشرات الاجتماعية للهشاشة لدى كل من اريتيريا، النيجر، الجزائر وجنوب إفريقيا-

---

[1] مشهور إبراهيم احمد، **هجرة الكفاءات وآثارها السياسية والاقتصادية على الدول النامية**، الحوار المتمدن، ع 2391. على موقع: http://http.www.alhiwar.org، بتاريخ: 2020/01/15.

[2] **تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون الهجرة**، 2003.

[3] مشهور، **مرجع الكتروني سابق.**

[4] محمد العقيد، "إفريقيا... والكفاءات المهاجرة"، **قراءات افريقية**، ع 20، يونيو 2014، ص.85.

الدولة	السنة	الترتيب	الضغوط الديمغرافية	النزوح واللجوء	شكاوى الجماعات	هجرة الأدمغة
إريتيريا	2019	16	8.3	8.3	8.5	7.5
النيجر	2019	18	8.8	8.3	7.7	7.6
الجزائر	2019	70	5.1	5	6.6	5.5
جنوب إفريقيا	2019	88	5.9	4.3	7.3	4.6

المصدر: https://fragilestatesindex.org/analytics

يشتمل التقرير حول أهم المؤشرات التي تقترب من دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية كالضغوط الديمغرافية واللجوء والنزوح وشكاوى الجماعات وهجرة الأدمغة، تتقارب الجزائر مع جنوب إفريقيا في مؤشر هجرة العقول وهو الأمر المحير بالنسبة لدولة مثل جنوب إفريقيا المعروفة باستقطابها للنخب لاعتبارات تقدم مجالات البحث العلمي فيها وهذا عكس الجزائر التي تفتقد لسياسات بحث علمي على الرغم من وجود الهياكل وكذلك لافتقاد الاستقرار السياسي الذي يعطل من أداء الأدمغة ويدفعها للهجرة، كما نلحظ في مقياس مؤشر الهشاشة في شق النزوح واللجوء تقارب تنقيطي النيجر وإريتريا في تطابق مقلق لاريتريا التي تملك استقرار أكثر ومنافذ أكبر (الواجهة البحرية)، كما كانت الجزائر أحد البلدان المستضيفة للنازحين من دول الجوار نتاج الأزمات التي عرفتها ليبيا ومالي والنيجر بالشكل الذي يجعلها تتلقى مساعدات دولية قد تصب في خانة التدخل الخارجي في المؤشر الأمني.

جدول رقم 05: ترتيب الدول الأكثر هشاشة في إفريقيا 2010

الدولة	السنة	الترتيب	الإجمالي	المؤشرات السياسية والأمنية						المؤشرات الإقتصادية		المؤشرات الإجتماعية			
				شرعية الدولة	جهاز الأمن	الخدمات الحكومية	حقوق الإنسان	تشرذم وتفتت النُخب	التدخل الخارجي	الفقر والتداعيات الاقتصادي	التنمية الإقتصادية المتفاوتة	الضغوط الديمغرافية	النزوح واللجوء	شكاوى الجماعات	هجرة الأدمغة
الصومال	2010	1	114.3	10	10	9.6	9.9	10	9.6	9.6	8	9.6	10	9.7	8.3
تشاد	2010	2	113.3	9.9	9.9	9.6	9.6	9.8	9.7	8.5	9.3	9.4	9.5	9.8	8.3
السودان	2010	3	111.8	9.9	9.8	9.3	9.9	9.9	9.6	6.7	9.5	8.8	9.8	9.9	8.7
زمبابوي	2010	4	110.2	9.6	9.2	9.4	9.5	9.5	7.5	9.6	9.4	9.4	8.6	8.8	9.7
كونغو الديمقراطية	2010	5	109.9	8.8	9.8	9	9.4	8.9	9.7	8.7	9.5	9.9	9.6	8.6	8
إفريقيا الوسطى	2010	8	106.4	9	9.7	9.2	8.8	9.1	9.6	8.4	9.2	9.1	9.3	8.9	6.1
غينيا	2010	9	105	9.8	9.4	9	9.5	9.3	7.8	8.9	8.7	8.3	7.5	8.2	8.6
كوت ديفوار	2010	12	101.2	9	8.2	8.3	8.3	8.5	9.5	8	7.9	8.4	8	8.9	8.2
كينيا	2010	13	100.7	9.3	7.5	8.1	8	8.7	8.4	7.4	8.7	9.1	8.7	8.9	7.9
نيجيريا	2010	14	100.2	9.4	9.2	9.1	8.8	9.4	6.2	6.9	9.3	8.4	5.8	9.5	8.1
إثيوبيا	2010	17	98.8	7.7	7.8	8.1	8.7	9	7.9	8	8.5	9.2	7.8	8.6	7.5
النيجر	2010	19	97.8	8.9	7.3	9.7	8.5	7.6	8.2	9.2	7.8	9.6	6.5	8	6.5

المصدر: https://fragilestatesindex.org/analytics

اثنتا عشر دولة إفريقية جاءت في المراتب العشرين الأولى في العام 2010 لنفس المصدر الذي تصدر عنه سنويا وهي معايير تحذر الحكومات وتنبهها لمشاكل تخص طبيعة الأنظمة وطرق التعامل والأداء وحقوق الإنسان ومحاصرة الأزمات لتجنب الانفلات والانزلاقات التي قد تمس السيادة من خلال التدخل الخارجي والذي قد يضعف علاقة المركز بالمحيط داخل أقاليمها لغياب سياسات تنموية متوازنة وتوزيع عادل للثروات بما يضمن ولاء مكوناتها. وإذا كانت دولة **الصومال** تتراوح وضعيتها مكانها منذ سنوات عديدة شكل ابرز تهديد لوجود الدولة التي تتجه نحو الانهيار والتقسيم مفتقدة مكانتها ضمن المنظمات الإقليمية والدولية وهو ما جعلها تتقدم ترتيب دول الهشاشة في القارة فإن دولة مثل **النيجر** دفعت ثمن تزايد النشاط الإرهابي والانقلابات العسكرية، أما **الكونغو الديمقراطية** فكان تصنيفها نتاج مآل سقوط اتفاقية السلام التي وقعه الرئيس **كابيلا** مع المتمردين وما تلاها من عنف تزامن ونتائج انتخابات معيبة أعادته للحكم ليستمر الاحتقان السياسي الذي ينذر بإطالة أمد الأزمة، أما **أثيوبيا** فإن ترتيبها المتقدم له ما يبرره في ظل الانسداد السياسي الذي جاء كحتمية لمآلات التسوية في صراعها مع الجارة المنفصلة إريتريا، أما **نيجيريا** شكل العنف الديني وممارسات تنظيم **بوكوحرام** الإجرامية ابرز التحديات أمام الحكومة المركزية في ابوجا، أما **السودان** دفع تدهور الوضع في دارفور غربا وفي الجنوب تنازعت مع حركة انفصالية في حرب استمرت لسنوات بقيت معالجتها عرجاء حتى بانفصال الجنوب لاحقا. وتزامنت مكانة **كينيا** ضمن التصنيف المتقدم للهشاشة لتلازم العنف مع الانتخابات، وهو نفس الحال في **كوت ديفوار** حيث انقسمت الجماهير بين مؤيد لغباغبو والحسن واتارا وانطلقت مظاهرات تلاها تمرد مسلحين لنصرة طرف دونه، في **غينيا** ظل تردد الحكومة الانتقالية التي تشكلت في أعقاب اتفاق " **واغادوغو** " عاجزة على تنظيم انتخابات رئاسية بعد أحداث الانقلاب في العام الماضي(2009)، أما في **زيمبابوي** فقد شكل توقف المصرف المركزي عن طباعة العملة المحلية وارتفاع نسب التضخم الى مستويات قياسية أججت الوضع الاجتماعي السيئ ودفعت بالبلاد إلى اكبر أزمة مالية واجهتها منذ قيامها، بينما دفعت **تشاد** ثمن تواجدها ضمن تصنيف متقدم بفعل انعكاسات الوضع في دارفور وأزمة اللاجئين وبطء عملية السلام التي تبنتها الأمم المتحدة **وفي أفريقيا الوسطى** شكلت هجومات جيش الرب على المدنيين وترويعهم موجة نزوح داخلية مست ثلاثة دول إضافة إلى البلد الأم هي جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية[1].

وفي مؤشر الهشاشة الصادر عام 2019 نلحظ في ترتيبه تواجد(16)ستة عشر دولة افريقية من مجموع واحد وعشرون دولة (دخول مالي) وتدرجها ضمن التقارير السنوية للفشل والهشاشة في جداول ترتيبها وهو الأمر الذي يعزز من اختيارنا لنموذج الدراسة وتناولها كحالة قبل انتقالها لترتيب

[1] Eyobong Okon **Efretuei The New Partnership For Africa's Devlopment (NEPAD**. University of Pretoria etd – Efretuei, E O (2012).p212

أعلى (وهو ما يعني ازدياد حالة الهشاشة) في العام 2020 ضمن مؤشر الهشاشة والذي يصدر سنويا عن **معهد السلام** ومجلة **السياسة الخارجية** الأمريكية، يلحظ أهمية المؤشرات السياسية والأمنية في قياس حالات الهشاشة لان دولا كالصومال وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى والسودان ونيجيريا والنيجر وإريتريا وأوغندا صارت مناطق غير آمنة وافتقدت الاستقرار وشلت فيها التنمية وانتشر الصراع بين أطيافها مذهبيا وطائفيا وعرقيا بما جعل مؤشر الهشاشة في ارتفاع مستمر، فدولة كالصومال جل مؤشراتها تقترب من العلامة 10 والتي تعتبر العلامة الأعلى لكل مؤشر وهو الأمر الذي يجعل الهشاشة أمرا إفريقيا وعلامة تخص غالبية دول القارة باختلاف جغرافيتها وهو ما يستشف من الجدول أدناه.

جدول رقم 06: ترتيب الدول الأكثر هشاشة في إفريقيا سنة 2019

الدولة	السنة	الترتيب	الإجمالي	المؤشرات السياسية والأمنية						المؤشرات الإقتصادية		المؤشرات الإجتماعية				معدل التغير مقارنة بالسنة الماضية
				شرعية الدولة	جهاز الأمن	الخدمات الحكومية	حقوق الإنسان	تشرذم وتفتت النُخب	التدخل الخارجي	التداعيات الاقتصادي والفقر	التنمية الإقتصادية المتفاوتة	الضغوط الديمغرافية	النزوح واللجوء	شكاوى الجماعات	هجرة الأدمغة	
الصومال	2019	2	112.3	9	9.6	9.4	9.3	10	9.2	8.8	9.4	10	9.4	8.9	9.2	-0.9
جنوب السودان	2019	3	112.2	10	9.7	9.8	9.3	9.7	9.4	9.8	8.9	9.7	10	9.4	6.5	-1.2
كونغو الديمقراطية	2019	5	110.2	9.4	8.8	9.2	9.6	9.8	9.7	8.3	8.6	9.8	10	10	7	-0.5
إفريقيا الوسطى	2019	6	108.9	9.1	8.6	10	9.5	9.4	9.2	8.7	9.9	9.1	10	8.3	7.1	-2.3
تشاد	2019	7	108.5	9.6	9.5	9.1	8.8	9.8	8	9	9	9.5	9.5	8.2	8.5	0.2
السودان	2019	8	108	9.8	8.4	8.6	9.4	9.7	8.9	8.1	7.7	9.4	9.6	10	8.3	-0.7
زمبابوي	2019	10	99.5	9.4	8.8	8.6	8.2	10	7.3	8.1	7.9	9	8.2	6.7	7.3	-2.8
غينيا	2019	11	99.4	9.8	8.6	9.2	7.1	9.6	6.8	8.6	7.3	8.6	7.6	9.1	7.1	-2.2
نيجيريا	2019	14	98.5	8	9	8.9	8.3	9.9	5.9	7.8	8.1	9.2	7.2	9.4	6.9	-1.4
بورندي	2019	15	98.2	9	8.6	8.2	9	7.9	8.4	8.4	7.2	9.1	8.4	7.9	6	0.8
الكاميرون	2019	16	97	9.2	8.5	8.2	7.7	9.6	7.2	6.5	7.5	8.3	8.3	8.5	7.5	1.7
إريتيريا	2019	17	96.4	9.4	6.6	7.8	8.7	8.1	7	7.7	8.4	8.4	7.7	7.7	8.9	-0.8
النيجر	2019	18	96.2	7.3	8.7	9.3	6.8	8.9	7.8	7.1	8	8.8	8.3	7.7	7.6	0.1
غينيا بيساو	2019	19	95.5	8.9	8.3	8.9	7.2	9.6	8	7.7	9.2	8.5	6.7	4.9	7.5	-2.6
أوغندا	2019	20	95.3	8.6	7.5	7.8	8	8.9	7.5	6.3	7	9	9.1	8.3	7.3	0.2
مالي	2019	21	96.0	7	9.5	8.8	7.7	5.7	9.6	7.3	7	8.6	8.4	8.4	8	0.2

المصدر: https://fragilestatesindex.org/analytics

تتقدم **الصومال** بـ(0.9-) كل الدول الأفريقية حيث لا يزال الوضع يتراوح مكانه والدولة افتقدت أركانها تقريبا لتقترب من الانهيار والتفكك، فتواجد جيش صومالي وبعثات للاتحاد الأفريقي في مواجهة حركة الشباب التي لا زالت تملك القدرة على القيام بعمليات واسعة النطاق في مقديشو، **وبقيت جنوب السودان**. (1.2-) على الرغم من حداثتها، ولما ورثته من ولادتها القيصرية حيث استمر الإفلات من العقاب لمؤججي العنف وذهبت مطالب بعض القوى بإنشاء محكمة لمعاقبة المتورطين في التقتيل والتهجير أدراج الرياح واستمرت الحكومة في تقييد الإعلام والمجتمع المدني واحتجاز المعارضين تعسفا. في **كونغو الديمقراطية** (0.5-) وفي ترتيب متقدم (الرتبة 3) ضمن الحالات الأكثر هشاشة في أفريقيا في منطقة البحيرات حيث لم تترك لها النزاعات فرصا كثيرة لتستطيع توفير سبل التنمية بفعل الصراعات العنيفة وصعوبة التداول على الحكم بها وتدخل قوى من الخارج بتواطؤ من نخبها المستفيدة[1]. أما في **إفريقيا الوسطى** (2.3-) فقد عرفت حربا أهلية في نهاية العام 2013 تسببت في أزمة إنسانية وتدهورت مجددا في العام 2017 لتصعد سريعا في ترتيب دول الهشاشة. بينما تواجه القوات المسلحة في **تشاد** (0.2) تهديدات أمنية في مناطق صراعات وعلى جبهات عدة ضد جماعات متطرفة، منها تمرد لجماعة "بوكو حرام" في الجنوب الغربي قرب بحيرة تشاد ومناطق أخرى تعج بالأسلحة خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي في [2]ليبيا. وفي **السودان** استمر مجموع المؤشرات تحت نقطة الصفر (0.7) بعد حكم قارب الثلاثين عاما شهد السودان قيام حركات احتجاجية ليضاعف من مشاكل السودان المستدامة وخاصة بعد انفصال الجنوب عنه وترشيح أقاليم أخرى للانفصال بعد أن كان أكبر البلدان مساحة في القارة[3]. بينما سجلت **زيمبابوي** أكبر تراجع لها (2.8-) في الجدول مقارنة بتصنيفها السابق نتاج الاضطرابات وعدم استقرار بسبب زيادات الأسعار أعقبته موجة احتجاجات في ظل هشاشة السلطة الجديدة فيما بعد حكم الرئيس **موغابي**. فبي **غينيا (2.2-)** بدأ أول رئيس ينتخب سلميا وديمقراطيا لمنصب رئيس غينيا (ألفا كوندي) في عام 2010، وأعيد انتخابه في عام 2015 ليقوم بصياغة دستور على مقاسه حدد فيه فترة الحكم بأكثر من عهدتين وهي الخطوة التي أثارت جدلا واحتجاجات قوبلت بقمع تسبب في مقتل مدنيين وأدخل البلاد في أفق مسدود. لا زال الوضع الإنساني في **نيجيريا** (1.4-) يعرف تدهورا مريعا وسلسلة إعدامات لقرى بكاملها نتيجة انتشار عمليات العنف التي تقوم بها الحركات الجهادية (بوكوحرام) بما أدى إلى حركة نزوح لملايين من النيجيريين نحو مناطق أكثر أمانا في البلاد ولبلدان مجاورة[4]. ومثله في **بورندي** (0.8) عرف العام 2017 عملية مراجعة

[1] اليون سال، ترجمة سعد الطويل، **افريقيا 2025 أي مستقبل**، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة2004، ص.36.

[2] مصطفى شفيق علام، "افرقة التنمية ثغرات في مؤشرات الارادة القومية بالقارة السمراء"، **قراءات افريقية**، ع14، ديسمبر2012 ،ص.104.

[3] صبحي رمضان فرج، "بحيرات اتفريقيا بين ضغوط الاستغلال واخطار التغير البيئي"، **قراءات افريقية**، ع20، جوان2014 ،ص.82.

[4] ابراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والارهاب**، دار الساقي، ط1، بيروت2015، ص.98.

للدستور في خروج عن التوافقات وهذا حينما أبدى الرئيس رغبته في الحكم الأمر الذي انجرت عنه احتجاجات من قوى المعارضة التي جوبهت بتشدد السلطات في البلاد، ادخل البلاد أزمة دفعت إلى قيام وساطات بعض المنظمات الدولية والإقليمية لإيجاد تسوية. لم يكن **الكامرون** (1.7) ضمن مصاف الدول الأكثر هشاشة لكن بعد انتشار خطاب الكراهية دخلت البلاد في دوامة اقتتال بين السلطات في المركز وبعض الحركات الانفصالية في بلد كان يعتبر اقتصاده ووضعه المالي من أحسن البلدان في غرب أفريقيا، وفقد استقراره (خسر تنظيم كاس أفريقيا في العامين 2017 و2019)[1]. لم تتعاف **اريتيريا** (0.8-) من آثار الحرب التي استمرت لأكثر من ثلاثين عاما مع الجارة أثيوبيا، لذلك فمعدلات البطالة وقلة فرص الحصول على الدخل وارتفاع مستويات الفقر تمثلان أكبر التحديات في بلد يعتمد على الزراعة في ظل الجفاف الذي تعرفه المنطقة لتبقى إريتريا واحدة من أقل البلدان نموا في العالم. لا زالت النيجر (0.1) مثل باقي دول الساحل تتميز بالاستقرار السياسي واستعمال العنف للبقاء في الحكم وفي بيئة مناخية صعبة مجتمعها الزراعي يعاني من شح المياه وتنامي فكر التطرف بتواجد جماعات جهادية متطرفة في المحيط وانتشار الفقر كأحد أكبر تحدي للدولة. منذ الانقلاب العسكري عام 2012 تمر **غينيا بيساو** (2.6-) بفترة من عدم الاستقرار، بالرغم من تنظيم انتخابات ضاعفت الجمود السياسي بين الفرقاء. بينما قام الرئيس "**يورى موسيفينى**" في **أوغندا** (0.2) بتقديم ترشحه للانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها عام 2021، وذلك لفترة رئاسة سادسة. مع العلم انه يحكم البلاد منذ العام 1986 ويحظى بدعم قوى خارجية يحمي مصالحها وهو الأمر الذي أجج قوى المعارضة. وفي مالي (0.2) بعد فشل تجسيد اتفاق الجزائر وتواجد قوات فرنسية تحارب جماعات متشددة والعملية السياسية تراوح مكانها وفي ظل شح المبادرات لتسوية الوضع تسلقت مالي سلم الترتيب ضمن الدول الأكثر هشاشة في العالم محتلة الرتبة 21[2].

يمكن تحديد هشاشة الدولة في عدم قدرتها على تولي وظائف رئيسية لافتقارها التكامل السياسي الكافي، والحكم الحقيقي، ومستوى مقبول من الأمن البشري. إن محددات تلك الهشاشة هي في التناقضات من جميع الأنواع والتفاوتات الاجتماعية والتلاعب بالقانون، وتتم إدارتها من تصور عالمي للتنمية، لم يعد يعتمد فقط على القيم المادية ولكن أيضا على المعنوية أو الإنسانية[3]. كما إن التقسيم العشوائي الذي تعرضت له إفريقيا انعكست نتائجه تقسيما للجماعة الاثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية وعلى العكس من ذلك فلقد ضمت الدولة الواحدة كما هائلا من الجماعات العرقية والثقافية المختلفة والتي لا تربط بينها أي صلات ولا يجمعها أي إحساس مشترك بالانتماء بالشكل الذي أدى إلى التنافر على الرغم من الحدود المصطنعة وهو ما قاد في بعض الأحيان إلى

[1] محمد الدابولي، مازق **الانجلوفون في الكاميرون**، مركز فاروس للدراسات الاستراتيجية،ص.33.

[2] بولروايح اسماعيل، "بناء الدولة في افريقيا"،**المجلة الجزائرية للامن والتنمية**،ع8،جانفي 2016،ص.235.

[3] Edouard Epiphane yogo, **Op.cit**. p.70.

صراعات حادة ودموية[1]. لذلك استمر الاستعمار القديم الجديد في غرس بذور الفرقة وتغذية الاختلافات، بل وأتاح لها فرص النمو من خلال إستراتيجية الحكم الغير مباشر والتي اتبعها الاستعمار البريطاني خاصة (**Indirect-Rule**) وهذا بإتاحة الفرصة أمام الصراعات الاثنية للنمو[2].

إن تناول موضوع الدولة ضمن هذه الأطر التي تقدمها مختلف التقارير ومن هيئات تتخذ من مؤشرات بعينها دون أخرى بما يخدم تصورات نخبها أو رؤى بعض القوى الممولة لها قد يكون فيه من اللاموضوعية من دون تقييم للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة في أفريقيا في الماضي وفي الحاضر وهو ما يوضح في تفسير لقائمة الدول الهشة في العام 2019، إذ انه وبالرغم من مرور عدة سنوات إلا أن دولا (مثل الصومال وغينيا والنيجر والكونغو الديمقراطية ونيجيريا وتشاد)حافظت على تواجدها ومنذ العام 2010 كمؤشر على عدم إحراز أي تقدم من قبل أنظمتها في إدارة أي ملف أو تسوية أي أزمة والخروج منها (الفقر مثلا..) فحافظت على تواجدها ضمن الدول العشرون في ظل الفشل في إدارتها لأمهات القضايا وعجزها على مجاراة التحولات الحاصلة في ظل التحديات المفروضة والتي تشكل الشرعية وظاهرة الانقلابات العسكرية ومطالب الانفصال لبعض الأقاليم نتاج التوزيع المجحف وغير العادل للثروات واستفراد قوى داخلية مستفيدة وأطراف خارجية تعمل على بقاء مصالحها ومسائل حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي وقضايا الفساد وارتباطاتها مع التدخلات الخارجية وبروز ظاهرة الإرهاب و مختلف أشكال التهديدات الجديدة عكس دول مثل أثيوبيا وكينيا وزيمبابوي وأفريقيا الوسطى وكوت ديفوار التي نجحت لحد ما في إيجاد تسويات جعلتها تنصرف لربح رهانات الأمن والتنمية وإيجاد خلاص لها من مخلفاتها العالقة وأعبائها المكلفة على استقرارها.

[1] مدثر عبد الرحيم، **فكرة الوحدة الوطنية دراسات في الوحدة الوطنية في السودان**، جامعة الخرطوم السودان، 1988، ص.17.

[2] إبراهيم احمد نصر الدين، "الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني"، **المستقبل العربي**، ع 63، 1984، ص.38.

خلاصة الفصـل الثاني

تم التطرق لمسار الدولة تاريخيا في أفريقيا والأوضاع التي عرفتها المجتمعات القبلية وشكل السلطة فيها قبل دخول الاستعمار الأوربي، الذي نشر أفكاره عبر سياسات تمكن بواسطتها من استغلال الموارد ومسح الهويات وتشويه القيم المحلية. الأمر الذي جعل عملية البناء تفتقد متانتها حينما تم تفعيل النموذج المستورد وإلغاء الخصوصية المحلية وتهميش أبنائها من النخب الوطنية. تأجل تجسيد المشاريع الوطنية خلق أوضاعا غير مستقرة أدت إلى بروز مظاهر أزمات لم يتم التصرف معها في اللحظة الممكنة بالشكل الحاسم والعمل على إيجاد حلول لها لتتأزم الأوضاع عموما في القارة بدءا من تبني نماذج وصولا إلى الخلافات بعدما بدا من أولى تطبيقاتها أنها بعيدة عن أي صلة لها بمجموعة القيم التي تشترك فيها المجتمعات في إفريقيا ليضع عملية بناء الدولة أمام مأزق حقيقي بعدما فشلت النظم السياسية في استرجاع ما ضاع من الثقة بين الحكام والمحكومين وعجزت في تحقيق انجازات ميدانية بعد ارتفاع معدلات الفقر والعنف وعدم المساواة بين أفراد المجتمع وبين مناطق البلاد خاصة في مسالة توزيع الثروة والمناصب وهو ما أنجر عنه فساد الحكم وظهور الاستبداد جعلت من جل الدول في أفريقيا تدخل ضمن تصنيفات تعمل على تمييز البلدان واعتبارها هشة لتشاركها في خصائص معينة افتقدت فيها القدرة على ضمان أمن مواطنيها وتزويدهم بالخدمات العامة الأساسية وتجلت أعراضها:

- استمرار الكثير من دول القارة في دوامة الحروب والأزمات اللامتناهية وعجزها عن إيجاد الحلول الأمر الذي أدى إلى حالة من الفوضى والفشل وحتى الانهيار. خاصة مع التحولات الحاصلة بعد نهاية الحرب الباردة وجنوح معظم الدول إلى تبني سياسات غامضة لم تستطع معها التكيف مع تسارع الأحداث ومطالب الشعوب بضرورة التغيير والشروع فورا في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- افتقاد مجمل النظم السياسية للشرعية نتيجة هيمنة أجنحة في الدولة على الحكم ونزعتها للاستبداد والميل إلى التشبث بالسلطة والبقاء في الحكم باستعمال أدوات العنف واستمالة العسكريين للحياة السياسية والاستعانة بهم، وإن اقتضى الأمر اللجوء إلى الصراع من خلال الاستقواء بالقوى الخارجية الطامعة في الثروات الوطنية في وصاية جديدة منها تعمل بواسطتها علي التعاون مع هذه الأنظمة والدفاع عنها بما يضمن لها تحقيق مصالحها في المنطقة.

- تغييب دور الدولة التنموي كأحد أبرز إشكاليات بناء الدولة والذي أورث جملة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما انجر عنه انتشار الفقر واستفحال الفساد المالي والتبعية الطاقوية والاختلالات في الاستثمارات وارتفاع الدين الخارجي لدى المؤسسات المالية الدولية التي استغلت حالة الهوان وباتت تفرض شروطا قاسية تبتز بواسطتها المواقف والتنازلات بما يخدم مصالحها كشكل جديد من أشكال الاستعمار الذي رهن مستقبل الدولة وأجل عملية البناء.

الفصل الثالث:
هشاشة الدولة
في مالي

الفصل الثالث: هشاشة الدولة في مالي

تميزت عملية بناء الدولة في أفريقيا بصعوبة التمكين لها وسط بيئة اتسمت بضعف الأداء السياسي على العموم، وهو وضع جعل من تطور مؤسسات الدولة أمام تحدي صعب، في ظل ضعف هياكل التسيير وتزايد الأزمات التي تعيق تطور العملية السياسية، واقتصاد ريعي خنق الإبداع وصار تحت هيمنة أقليات مستفيدة ولا تهتم إلا باستخراج الثروات وتسويقها بما يضمن لها استمراريتها في الحكم، مع الحفاظ على مصالح قوى خارجية تقاطعت معها في الغايات والأهداف.

ويسعى هذا الفصل لدراسة وفهم حالة الدولة في مالي وقيامها بعد القبول بمبدأ تقرير المصير واختيار الاستقلال، لتشرع في عملية بناء الدولة الوطنية والعجز في تجسيد أحلام الماليين وتداعيات ذلك على الداخل وعلى الجوار واضعة عمل المؤسسات ومستقبل وجود الدولة في مالي على المحك.

المبحث الأول: طبيعة الدولة في مالي

يشكل الموقع الجغرافي لدولة مالي حلقة وصل بين شمال القارة وجنوبها مما جعلها جسرا حضاريا وروحيا وتجاريا ربط بينهما لفترات مديدة من الزمن، غير أن جملة من التحولات عجلت ببروز متغيرات شكلت تهديدا للدولة الوطنية وقدرتها على الاستمرار في تأدية هذا الدور لاعتبارات ودوافع عديدة، اجتمع فيها التاريخي بالاجتماعي بالبيئي وبجملة من التدخلات الأجنبية في توسع جديد وبذرائع مختلفة.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للدولة مالي

تتواجد مالي ضمن منطقة الساحل التي لطالما كانت منطقة عبور هامة للقوافل التجارية مشكلة رابطا هاما بين دول شمال إفريقيا والدول الواقعة جنوب الصحراء، أي من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، وتشمل كل من السودان، تشاد، النيجر، موريتانيا، والسنغال، وكلها بلدان تتميز بالمساحات الجغرافية الواسعة، والبعد الصحراوي، ومحدودية السكان[1]. وتبين الخريطة 3 أدناه موقع مالي ضمن الساحل الإفريقي.

[1] عصام عبد الشافي، "معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة". **مجلة السياسة الدولية**، ع 195، القاهرة، 2014. ص.44.

الخارطة رقم 03: مالي ومنطقة الساحل

المصدر: https://studies.aljazeera.net/en/node/3778

تمتد منطقة الساحل كما يبدو في الخريطة أعلاه من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، لتشكل حزاما عرضه 1000 كم ويمتد على مسافة 5,400 كم شاملة كل من اريتيريا والسودان، ووسط تشاد، النيجر، وأقصى جنوب الجزائر، ووسط مالي، وجنوب موريتانيا، وشمال السنغال وكثيرا شمال بوركينافاسو، وأقصى شمال نيجيريا[1].

تتواجد مالي ضمن منطقة بلدانها هي الأفقر في العالم، حيث أن أكثر من 50 ٪ من السكان هناك يعيشون تحت خط الفقر المطلق وفي المناطق الريفية بشكل رئيسي، وتزداد حدة التوترات المجتمعية بشكل خاص وتكافح أجهزة الدولة الصغيرة للاستجابة لها[2]. كما تعتبر المنطقة من أعقد المناطق الإفريقية من حيث التركيبة السكانية نظرا لتعدد الأعراق والإثنيات وتباين مشارب القبائل المشكلة لها وهو الأمر الذي عرقل عملية الاندماج الاجتماعي وصعب تحقيق التنمية للخروج من التخلف[3].

[1] محمد صلاح ، سامح عثمان احمد ،**موسوعة المعرفة**. الإسكندرية : عتبة الثقافة , ط 4, 2007.ص.52.

[2] Alain Antil, Sylvain Touati, **Mali et Mauritanie : Pays Sahéliens Fragiles Et États Résilients**, Institut Français Des Relations Internationales, Paris 2011, p.60.

[3] ونوغي، **مرجع سابق**، ص.78.

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية لقيام الدولة في مالي

لم يعثر المؤرخون على تاريخ محدد ودقيق حول تطور الحلقات الأدنى للتواجد البشري على الأراضي المالية بحدودها الراهنة، ولو أن بعض الحفريات التي أجريت سنة 1931 قد عثرت على بقايا هياكل عظمية لإنسان يرجح أنه عاش في حدود 4400 قبل الميلاد. ويجمع الباحثون أنها لشخص ذي ملامح زنجية سمي حينها بأسنان آسيلار[1]. غير أن أكثر ما يعرف عن تواجدها كدولة يعود إلى وقت انضمام صحراء أزواد إلى مملكة مالي الإسلامية **(السونغاي)** في حكم ذاتي عام 1325، لتمتد من مناطق قبائل الفولاني وحوض السنغال في الغرب الى منطقتي أغاديز بالنيجر اليوم، ودندي على نهر النيجر بين شمالي بنين وغربي نيجيريا، وحدود إمارات الهوسا في الشرق ووسط الصحراء الجزائرية شمالا. ليتم التخلي في العام 1433 عن سيادتها على صحراء أزواد، وفي العام 1591 احتل المغاربة منطقة أزواد في مالي والجزائر وجوبهوا بمقاومة كبيرة من الطوارق بزعامة الشيخ أمود[2].

أما الفرنسيون فلم يصلوا إلى مدينة بماكو إلا سنة 1883 حين قاموا بشن حروبهم ضد مملكة **ساموري توري**[(*)] **Samory Touré**، الذي حاربهم لحوالي سبعة عشر عاما حتى تم القبض عليه. وتم إبرام معاهدة **بيساندوجو Bissandugu** في 25 مارس 1887 ما بين **لويس ارشينار Louis Archinard** عن الجانب الفرنسي و**ساموري توري** عن القبائل الأفريقية والتي نصت على ما يلي[3] :

- موافقة ساموري على أن يعتبر نهر النيجر بمثابة خط الحدود بينه وبين الفرنسيين كما وافق على التجارة مع المراكز التجارية الفرنسية.
- اعتراف ساموري بحقوق فرنسا على الضفة اليسرى لنهر "**تنكيسو**" حتى "**نيامينا**".
- تأكيد السيطرة الفرنسية في هذه المناطق أنشأ الفرنسيون مراكز على الضفة اليسرى للنيجر. ومن "**تنكيسو**" "**Tinkisso**" حتى "**تجيبري**" "**tiguibiri**".
- امتداد حدود السودان الفرنسي إلى كل النيجر ومنابعه وأصبحت منطقة باماكو خاضعة لنفوذ فرنسا.
- حصر ساموري غرب أعالي النيجر وانتزاع ممتلكاته في الشمال.

---

[1] عبد الله مامادوبا، **العلاقة بين الأقوام والأعراق في مالي**، منتدى العلاقات العربية الدولية وقطر، 2014، ط 1، ص.11.

[2] **نفس المرجع**، ص.31.

[(*)]- المعروف بنابليون أفريقيا، وهو من الزعماء الأفارقة المسلمين الذين لعبوا دورا هاما في غربي القارة الإفريقية في مقاومة الفرنسيين والاشتباك معهم ومحاولة منع تقدمهم وامتلاكهم للأراضي، في صراع طويل الأمد.

[3] محمد فاضل علي باري، **المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ط 1، ص.206.

وبعدها قام الفرنسيون عام 1890 بفتح السودان الغربي كله، حيث بدأت حملاتها الحربية بمحاذاة نهر النيجر. ولتسهيل هذا التوسع قامت ببناء خط حديدي يصل ساحل السنغال على المحيط الأطلنطي بغينيا ومالي، ثم قامت بالاستيلاء على **تمبكتو** ومنه على سائر البلاد[1]. وبعد تثبيت تواجدهم باشر المستعمرون الفرنسيون عمليات سياسية وإدماج ثقافي وبناء المزيد من المنشآت التي تخدم مصالح الفرنسيين في مجالات النقل والصناعة والزراعة سعيا لاستمالة السكان وصدهم عن المقاومة.

المطلب الثالث: دولة مالي بعد الاستقلال

إن الدولة في الأساس في أفريقيا مصطنعة وما كان المجتمع ليفرزها أو يطالب بها، حيث تم فرضها من الخارج بعد نهاية الحقبة الاستعمارية، وغرس هياكل مؤسساتية بعيدة عن واقعها المحلي، لتبرز الخلافات الناجمة عن المصالح المتعارضة داخل المجتمع. وسط هذا الوضع قامت الدولة المالية**(الملحق رقم05)**[2].

أ-التضاريس والاقتصاد:

تقع مالي كدولة حبيسة في غرب إفريقيا، تحدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب بوركينافاسو وساحل العاج، وغينيا التي تحدها كذلك من الغرب إلى جانب السنغال وموريتانيا. تتكون مالي حاليا من ثماني مناطق تحمل كل منها اسما وهي كالتالي: كايس Kayes وكوليكور Colicour وباماكو Bamakoوهي العاصمة، وسيكاسو Sikasso وسيغو Segou وموبتي Mopti وتومبوكتو Timbuktu وغاو Gao وكيدال Kidal [3].

[1] ى.سافلييف، ج.فاسلييف، ترجمة أمين الشريف، **موجزتاريخ إفريقيا**، مؤسسة العصر الحديث، القاهرة، 2017، ص.61.

[2] Sylvain Touati.**Mali et Mauritanie : Pays Sahéliens Fragiles Et États Résilients**, Politique étrangère 2011 (Printemps), p 66.

[3] **IBID**.p.71.

الخارطة رقم 02: حدود دولة مالي السياسية.

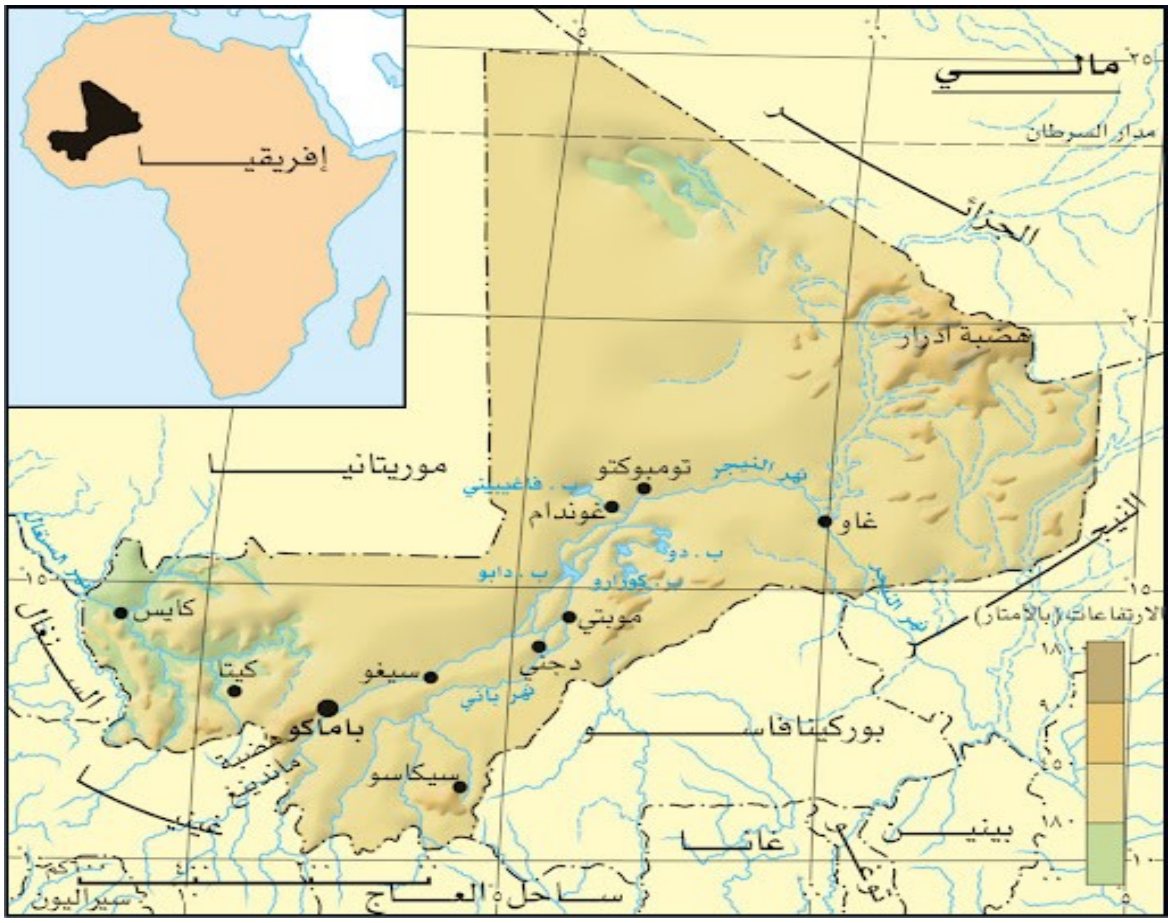

المصدر: %https://www.google.com/imgres?imgurl=https%3A%2F%2Flookaside.fbsbx.com

تنقسم البلاد إلى ثلاث أقاليم طبيعية، الصحاري في الشمال والسهول في الوسط وأراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب، فعلى سبيل المثال تتمتع سيكاسو بإمكانيات هائلة حيث تبلغ مساحتها 437000 كيلومتر مربع من الأراضي الصالحة للزراعة على طول حدود البلاد، ويلعب نهر النيجر مع روافده دورا حيويا في تزويد البلاد باحتياجاتها من مستجمعات المياه التي يمكنها من سقي مساحات تقدر بأكثر من 2.2 مليون هكتار[1]. وتبلغ مساحة الغابات نحو 5.3% من مساحة البلاد، وهي في تناقص بسبب الاحتطاب والحصول على الأخشاب الضرورية لبناء المنازل والأكواخ في مناطق الأرياف والصحاري وحول المدن، وللاحتياجات الأخرى[2].

[1]Coopération au développement : **les Pays-Bas et le Mali,** https://www.paysbasetvous.nl/votre-pays-/coopération-au-développement .12/12/2018. A **12:50**

[2] عبد القادر مصطفى المحيشي، **جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**، دار الجماهيرية للنشر والاعلان، 2000، ط 1، ص. 160.

ويتسم المناخ بوجود ثلاثة فصول إذ يكون الطقس حارا جافا من مارس حتى ماي، ويكون حارا ممطرا من جوان حتى أكتوبر، ويكون باردا جافا من نوفمبر إلى فبراير، وتبلغ الحرارة السنوية ما بين 27°م و29°م، في معظم أنحاء القطر. ولكن قد تزداد درجات الحرارة قليلا عن 38°م خلال مارس و جوان. وفي المناطق الصحراوية ترتفع درجات الحرارة أثناء النهار إلى 43°م. ويبلغ متوسط الأمطار حوالي 25 ملم في السنة في المناطق الصحراوية، بينما يصل إلى نحو 89 ملم في السنة في جنوب مالي[1].

لذلك يعيش السكان في المدن والقرى الواقعة في الجنوب بالقرب من المجاري المائية، حيث يجري نهر السنغال في الجنوب الغربي من مالي في حين يدخل نهر النيجر في أراضي مالي قرب باماكو، ثم يتجه نحو الشمال الشرقي في دلتا داخلية هي أكثر الأراضي خصوبة في مالي، ومن ثم يتجه نحو مصبه في جنوب نيجيريا تاركا خلفه شبكة من المصارف المائية والبحيرات في أراضي مالي بينما تقل الكثافة في الشمال وترتفع درجة الحرارة ويعم الجفاف والتصحر السريع مما يقلص من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المحدودة بالبلاد، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والنزاعات التي تؤدي إلى نزوح السكان وتعميق الفقر[2].

فعلى سبيل المثال اقتنع الطوارق بعدم التكافؤ الاقتصادي خاصة مع النتائج المترتبة عن التأثيرات المناخية حينما فقد منهم الآلاف منهم مواشيهم وأصبحوا بدون موارد، بعد ان عرفت مالي فترة جفاف ضربت المنطقة في الفترة 1970-1987 مولدة شعورا بالظلم والدونية والتهميش[3].

مع العلم ان 80٪ من السكان يعتمدون على الأنشطة الزراعية التي توفر الكثير من المحاصيل الغذائية، والصناعات الزراعية ومحاصيل غذائية أخرى مثل الذرة الشامية وقصب السكر. بالإضافة إلى القطاع الحيواني الذي يعد اقتصاد السكان حيث يملك البدو الرحل قطعانا كبيرة من الأبقار والأغنام والماعز ويقومون بالرعي كنشاط معيشي في مناطق مختلفة[4].

وقد انعكس ذلك على نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي عرف تقلبات كبيرة لاعتماده بشكل رئيسي على الزراعة البعلية، وغياب تنوع الصادرات المتمثلة في الذهب والقطن بشكل رئيسي وتقلب

[1]Ousmane Maiga, **Analyse De L'économie Politique Du Mali, Perspectives Sur Les Programmes De Sécurité Alimentaire.** Research Technical Assistance Center, Decembre2019. p.11.

[2] Mali: Poverty Reduction Strategy Paper, **Op.cit**. p. 7.

[3]عمرو محمود عرفة موسى، "محددات دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في التعامل مع الأزمة الإرهابية في مالي"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، ع 3، 2019، ص.185.

[4]Ousmane Maiga, **Op.cit**. p.14.

المناخ. كما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 5٪ الى 3.2٪ بين عامي 2014 و2019، وضاعفت صدمة الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بـ COVID-19 من اضرارها على النشاط الزراعي،و أدت إلى انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4.9٪ إلى 0.9٪ وهو ما جعل البلاد بالفعل تعرف وضعا اجتماعيا وأمنيا مقلقا[1].

ب-العامل البشري:

قدر إجمالي السكان بـ 19،419،009 نسمة في العام 2019 وهو يتزايد بمعدل 3.6٪ سنويا، كما أنها أنها واحدة من أصغر السكان عمرا في العالم بمتوسط يبلغ 16.2 سنة، ويبقى حوالي 65 في المائة من إجمالي السكان تحت سن 24[2]. ويقطن حوالي 80٪ من السكان المناطق الريفية حيث يمارسون تربية المواشي، وزراعة الخضروات ونشاطات التجارة، وصناعة الطوب والبناء والنجارة. أما القطاع الصناعي فيظل ثانويا نظرا لمحدودية الفرص الاقتصادية[3].

تعد مالي من بين أفقر البلدان في العالم لا سيما في المناطق الريفية، حيث بلغ متوسط دخل الفرد 700 دولار سنة 2019، لذلك ينزح الكثيرون إلى مناطق أخرى من مالي أو تتدفق أعداد كبيرة منهم إلى شمال إفريقيا وأوروبا، أو ينخرطون ضمن الجماعات المسلحة، حيث يبقى الغذاء هاجس مستمر للعديد من الأسر في مناطق مختلفة من مالي إذ أن 22٪ من سكان مالي يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني 20٪ من الأطفال دون سن الخامسة من نقص الوزن، و8.9٪ منهم يعانون من سوء التغذية الحاد و2.3٪ يعانون من سوء التغذية المزمن ، لاسيما في منطقة غاو التي تعرف أعلى معدل لانتشار سوء التغذية المزمن بنسبة 33.4٪[4].

في الواقع يعد انعدام الأمن الغذائي نتيجة لتأثير العوامل المناخية في مردود المحاصيل الزراعية المسقية، وصعوبة الوصول إلى الموارد الطبيعية. كما يشكل الصراع وانعدام الأمن تهديدات رئيسية للأمن الغذائي، وهو ما يؤثر في قدرة السكان على إنتاج الغذاء والحصول عليه، بالإضافة إلى قلة عروض وفرص العمل محدودة التي تقوض التنمية الشاملة[5]. ويتسبب سوء التغذية في أضرار متعددة ويترك آثارا كبيرة على الأداء الاقتصادي لمالي بما يتسبب في خسارة سنوية تبلغ حوالي 266 مليار فرنك

[1] **Op.cit**. p.86.
[2] Banque Mondiale.**Mali**. https://donnees.banquemondiale.org/indicateur .le12/12/2020.A 14:30.
[3] Ousmane Maiga, **Op.cit**, p.9.
[4] Coopération au développement : les Pays-Bas et le Mali. **Op.Cit**.Vu Le 12/08/2020.A12:50
[5] Ousmane Maiga. **Op.cit**. p.11.

أفريقي، أو حوالي 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي[1]. ويضاف إلى ذلك تدني المستوى الصحي في البلاد إذ يقل متوسط العمر عن 50 سنة، ويموت نحو نصف الأطفال حديثي الولادة، و ما يقارب الخمس قبل سن الخامسة. كما تتضاعف معاناة النسوة أيضا في اعتناء الدولة بهم ضمن الأطر الصحية حيث يتعرضن لخطر الوفيات بسبب الولادة المبكرة، عدا عن معاناتهن ضمن المجتمع لخطر الأوبئة وانتشار الأمراض المتنقلة مثل السيدا والملاريا التي تتسبب في أكبر نسب الوفيات بين الأطفال في ظل النقص الفادح في السلك الطبي[2].

ج-التطور السيـاسي:

عرف مسار العملية السياسية في مالي منذ الاستقلال عدة محطات جاءت في سياقات فرضتها جملة من التحولات الدولية التي فشل النظام السياسي في مواكبتها والتي يمكن تقسيمها إلى:

أ-الفترة (1960-1968): حكم فيها **" موديبو كايتا" Modibo Keita** البلاد كأول رئيس للجمهورية المالية، عرفت مالي في هذه المرحلة نشاطا سياسيا إقليميا معتمدة في ذلك على النهج الاشتراكي، ومدافعة عن الحق في تقرير مصير الشعوب وحقها في نيل استقلالها. واعتمدت على الزراعة باعتبارها القطاع الأساسي للبلاد، بالإضافة إلى التجارة وتم إنشاء **الشركة المالية للاستيراد والتصدير SOMIEX** سنة 1960 لتصدير المنتجات المالية[3]. فبعد أن عرفت تجارب التعددية الحزبية إبان المرحلة الاستعمارية شهدت تراجعا عن ذلك النهج سنة 1960 وتحولت إلى دولة الحزب الواحد، كما تبنى النظام السياسي فكرتين أساسيتين في برنامجه الاشتراكي، وهي تدعيم الوحدة الإفريقية، وخلق قواعد اقتصادية. غير أن المشروع الاشتراكي شارف على نهايته بسبب الانقلاب العسكري في 19 -11-1968[4].

ب-الفترة (1968- 1991): تميزت بحكم الرئيس **موسى تراوري Moussa Traoré** للبلاد بقبضة حديدية وبهيمنة العسكر على مؤسسات الدولة، في تأسيس لحكم عسكري، حينما قام في بداية السبعينيات باعتقال عدد من معارضيه داخل المؤسسة العسكرية بتهمة التآمر ونهب الأملاك العمومية وجمع الثروة واستأثر بعدها بمنصبي رئيس الحكومة ورئيس الدولة. وتم وضع الدستور الثاني للبلاد في جوان 1974 بحثا عن الشرعية للنظام القائم، وقام بإنشاء حزب وحيد يمثله، وهو

[1] Enquête Modulaire et Permanente auprès des Ménages. **Consommation Pauvreté Bien-être des Ménage,** https://www.instat-mali.org/fr. Mars 2019, At 12:30 .
[2] Seydo kayta. **Op.cit.** p3.
[3] Cheick Oumar Diarrah. **Le Mali de Modibo Keita**; L'harmattan. Paris, 1986. p44
[4] Patrick Gonin**. La Tragédie Malienne**, Edition Vendémiaire. Paris, 2013. p.41.

الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي l'Union Démocratique Du Peuple Malien في محاولة للرجوع إلى النظام الدستوري. لكنه فشل في إيجاد حلول للأزمة السياسية بفعل غلق الحياة السياسية والاحتقان الذي دفع بالمعارضة للخروج في سلسلة من الاحتجاجات المتأثرة بالتحول الحادث في أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[1].

ج- الفترة (1992 -2002): عرفت مالي خلال هذه الفترة تنظيم انتخابات رئاسية تعددية فاز فيها **"ألفا عمر كوناري Omar Alpha Konaré "**برئاسة البلاد كمرشح عن حزب" الاتحاد من أجل الديمقراطية ADEMA" بعد الرجوع للتعددية التي اقرها دستور 1991، كما عرفت هذه المرحلة التوصل إلى اتفاقية سلام في مارس 1996 ب**تمبكتو** تحت شعار **"شعلة السلام"** بعد سنوات من التمرد.كما كرس شكل التعديلات التي يجب ان يقترحها رئيس الجمهورية أو أعضاء الجمعية الوطنية (البرلمان) وتتطلب إقرار أغلبية ثلثي الأصوات والموافقة على الاستفتاء، مع المحافظة على الأجزاء الدستورية المتعلقة بالشكل الجمهوري والعلماني للحكومة، وتعددية الأحزاب. أما المراجعة القضائية للقوانين التشريعية فتتم أمام المحكمة الدستورية[2].

وقد عمل **ألفا عمر كوناري بعد** الفوز بعهدة ثانية سنة 1997، الى تبنى النهج الديمقراطي، وتحرير الإعلام وانتهاج اللامركزية لتفعيل المؤسسات وتلبية احتياجات المواطنين في كامل الأقاليم، كما عدل النظام النقدي بما رفع من معدل النمو الاقتصادي سنة 1994ب6 %. وازدهرت الحركية الاقتصادية من خلال زيادة العائدات والمنتجات الفلاحية وانتعش قطاع التعدين والنسيج .عمل الرئيس خارجيا على ضرورة التكامل الإقليمي للحد من التوترات والنزاعات وتحقيق السلام. عين كأول رئيس **للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإكواس** وكذا **الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقياUEMOA**. لم يترشح الرئيس المالي لعهدة ثالثة احتراما للدستور المالي الذي حدد مدة الرئاسة بعهدتين، وهو ما لقي ترحيبا واسعا داخليا ودوليا[3].

د- الفترة (2002-2012): تسلم الرئيس **"امادو تومانى توري" Amadou Toumani Touré** مقاليد الحكم في 08 جوان 2002، كمترشح حر، وشكل حكومته الناشطة بدعم كبير من الأحزاب السياسية

[1] سيد اعمر بن شيخنا، **أزمة مالي الأسباب والتداعيات**، دار الكتب، قطر، 2014، ط 1، ص. 77.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، **التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2013 ، ص43.

[3] Patrick Gonin. **Op.cit.**p.44.

مثل **التحالف من اجل الديمقراطية APD**، **وحزب التضامن والعدالة PSJ**، **والاتحاد من اجل الجمهورية والديمقراطية UPRD**، كما نجح في الفوز بعهدة ثانية سنة 2007 بعد أن حصل على دعم شعبي كبير". لكن تورطه في علاقات فساد مشبوهة مع أشخاص لهم علاقات مع تنظيمات إرهابية جعل من دول مجاورة تنظر بعين الريبة إليه[1].

و نتيجة سوء التخطيط والتنفيذ أطلق البرنامج الخاص بالأمن والسلام والتنمية في 2011 والذي يموله الشريك الأوربي والجهات الدولية المانحة، بما أدى إلى زيادة إشعال الثورات بين الشمال والجنوب وتنامي السخط وتعزيز المشاعر المعادية لأنهم رأوا في طريقة استثمارات الحكومة إعادة لهيكله الوجود العسكري لقواتها في الشمال الذي عدوها انتهاكا لاتفاقية الجزائر 2006 التي تنص على خفض القوات الجنوبية التابعة للدولة في الشمال، وهو ما سرع من انهاء عهدته سنة 2012 بعد انقلاب عسكري ضده من طرف مجموعة من المتمردين أطلقوا على أنفسهم " **اللجنة الوطنية لاسترداد الديمقراطية واستعادة الدولة**[2].

هـ –الفترة (2012-2022): بعد تعدد الأزمات الناجمة عن عدم الاستقرار و تواجد الجماعات المسلحة، وتمرد السكان في الشمال، واستمرارا لتقاليد متجذرة في الفقه السياسي لنظام الحكم، استولى الحرس الرئاسي للرئيس توماني على الحكم عبر انقلاب عسكري بقيادة "**امادو سانوغو" Sanogo Amadou** الذي حكم 21 يوما، تم خلالها تجميد العمل بالدستور، وحل كافة مؤسسات الدولة، وتشكيل اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية، ثم خلفه عسكري آخر **ديونكوندا تراوري (Dioncounda Traoré)**، الذي حكم 30 شهرا و قام بالتحضير لإنتخابات رئاسية، تم فيها انتخاب **إبراهيم أبو بكر كيتا (Ibrahim Boubacar Keïta)** في 4 سبتمبر 2013. حيث تم التوصل إلى اتفاق السلم والمصالحة بالجزائر في 2015 كأحد أهم الانجازات في تلك الفترة، بالرغم من الانفلات والتدهور اللذين استوجبا طلبا حكوميا للتدخل العسكري الفرنسي المباشر والذي تجسد بعمليتي **(سرفال Serval)** والتي استمرت من جانفي 2013 - جويلية 2014 ثم **برخان Barkhane** التي استمرت من اوت 2014 إلى جوان 2021[3]. وتم إجراء انتخابات تشريعية في مارس2020 لم تصل نسبة المشاركة فيها إلى 10%، بل كانت أقل من 6% بمناطق واسعة من البلاد، وذلك بسبب دعوة الطبقة السياسية المعارضة لمقاطعتها

[1] Jean-Christophe Noti, **La Guerre de la France au Mali (Histoire).** Tallandier. Paris, 2014. p.152.

[2] مايكل شوركين، **معركة مالي الآتية**، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، 2017، ص.67.

[3] سيد اعمر بن شيخنا، **مرجع سابق**، ص.64.

في ظل الخوف من العدوى بداء كوفيد 19 المستجد الذي ضرب العالم. كما شهدت البلاد الحالة الرابعة من سلسلة الانقلابات العسكرية بقيام الجيش في أوت 2020 تحت قيادة العقيد **عاصمي كويتا (Assimi Goïta)** الذي بقي في الحكم الى غاية سبتمبر من نفس السنة ونقل صلاحيات الرئاسة إلى شخصية مستقلة **باه نداو (Bah Ndaw)** والذي أوكلت إليه مهمة التحضير لدستور جديد للبلاد وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في مرحلة انتقالية تدوم 18 شهرا تم تزكيتها محليا وإقليميا ودوليا، غير انه في 24 ماي 2021 عاد الجيش مرة أخرى لتسيير الحكم الذي أسنده مرة أخرى للعقيد **عاصمي كويتا** في عملية انقلاب جديدة والدعوة لمرحلة انتقالية جديدة في استمرار لهشاشة الوضع السياسي والأمني بالبلاد [1].

والخلاصة أن السلطات في مالي بالرغم من محاولاتها عجزت عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بعد نيل الاستقلال، و فقدان السيطرة على أقاليم كاملة في ظل اتساع جغرافيا البلاد، وعدم ضبط الانفلات الأمنية على الحدود، التي فتحت الباب لتواجد مسلح، تحت دوافع مختلفة، دفعت بالنظام الى الدعوة لتدخل قوى أجنبية، التي شكل تواجدها تجسيدا لحالة الضعف والهشاشة التي يعرفها النظام السياسي في مالي. وللإخفاق في تمكين السلم، وإزالة الفجوة بين مختلف المكونات من خلال وضع ترتيبات سياسية وأمنية يمكنها تحييد المشاكل وتحديد الأهداف وترتيبها وفق الأولويات التي تحتاجها البلاد، في ظل عدم ظهور أي انفراج، بالرغم من تعدد المبادرات.

[1] فاروق حسين أبو ضيف، موقع قراءات افريقية، **تأثير الانقلابات العسكرية في مالي على حالة الاستقرار السياسي: دراسة مكثفة لانقلاب أغسطس 2020**، في 31 /12 /2021، الساعة: 15:10.

المبحث الثاني: مؤشرات الهشاشة في مالي

تعد مالي مثالا مثيرا للاهتمام حول صحة المؤشرات التي تشكل التصنيفات المختلفة للدول الهشة لمؤسسة السلام. حيث لا يشير أي من هذه التصنيفات في الفترة 2006-2012 إلى مالي إلا كدولة مستقرة، وهذا منذ التحول السياسي في عام 1992. بالرغم من أن الشرعية تبقى في حاجة لإثبات وجود مؤسسات الدولة في الكثير من المناطق الشمالية، والتي تبدو منفصلة عن البلاد. ومع تشابك وتعقيدات الأزمة بعد تمرد 2012، والجوار المضطرب وتمرد الطوارق وتحالفهم مع جماعات تتبنى نهج العنف في تحقيق مطالبها[1]، مما ضاعف من الوضع الهش في البلاد والذي فضحه التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتمايز الاثني وتنامي الصراع على السلطة بين النخب المتنافسة في بيئة فاسدة أشاعت حالة من الفوضى والانقسام وعدم الاستقرار.

يمكن الاشارة الى انه قد تم اعتماد المؤشر في 2006. وصارت تصدر تقارير سنوية تراقب عمل الدول ووظائفها وحجم تأثير التدخلات الخارجية فيها، احتلت مالي فيها طوال تلك السنوات(السابقة لتسمية التقرير بدول الهشاشة العام 2014) هذه المراتب:

-2006: احتلت الرتبة 81 برصيد 74.6 هي بحاجة إلى ضرورة تحسين أحوالها.

-2007: احتلت الرتبة 90 برصيد 75.5 هي بحاجة إلى ضرورة تحسين أحوالها.

-2008: احتلت الرتبة 89 برصيد 75.6 هي بحاجة إلى ضرورة تحسين أحوالها.

-2009: احتلت الرتبة 83 برصيد 78.7 هي بحاجة إلى ضرورة تحسين أحوالها.

-2010: احتلت الرتبة 78 برصيد 79.3 هي بحاجة إلى ضرورة تحسين أحوالها.

-2011: احتلت الرتبة 76 برصيد 79.3 هي بحاجة إلى ضرورة تحسين أحوالها.

-2012: احتلت الرتبة 79 برصيد 77.9 هي بحاجة إلى ضرورة تحسين أحوالها.

-2013: احتلت الرتبة 38 برصيد 89.3 تحت فئة تحذير.

تصاعد ترتيب مالي ضمن التقارير السنوية للهشاشة بعد اعتماده في العام 2014 كالتالي:

- 2014: احتلت الرتبة 36 برصيد 89.8 تحت فئة تحذير.

-2015: احتلت الرتبة 30 برصيد 92.9 تحت فئة استنفار.

-2016: احتلت الرتبة 29 برصيد 95.2 تحت فئة استنفار.

-2017: احتلت الرتبة 31 برصيد 92.9 تحت فئة استنفار.

[1]Alain Antil, Sylvain Touati, **Mali et Mauritanie: Pays Sahéliens Fragiles Et États Résilients**, Institut Français Des Relations Internationales, Paris, 2011, p.62.

-2018: احتلت الرتبة 27برصيد 93.6 تحت فئة استنفار.

-2019: احتلت الرتبة 21 برصيد 94.5 تحت فئة استنفار.

- 2020: احتلت الرتبة 16 برصيد **96.0** تحت فئة استنفار.

الجدول رقم 07: قراءة تحليلية لهشاشة الدولة في مالي (2006-2020).

السنة	المؤشرات السياسية						المؤشرات الإقتصادية		المؤشرات الإجتماعية				المجمـــــوع	الـــــــرتبة
	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان	تشرذم وتفتت النخب	الجهاز الأمني	التَّدخل الخارجي	الإنحدار الاقتصادي	التنمية الاقتصادية المتفاوتة	الضغوط الديمغرافية	النزوح واللجوء	شكوى الجماعات	هجرة الأدمغة		
2006	4.6	8.6	4.7	3.5	4.5	6.7	8.5	6.8	8.5	4.2	6	8	74.6	81
2007	4.7	8.6	4.6	3.7	4.8	6.9	8.7	6.6	8.5	4.4	6.1	7.9	75.5	90
2008	4.7	8.6	4.6	3.7	5.9	6.6	8.5	6.6	8.5	4.4	6.1	7.4	75.6	89
2009	5.3	8.4	5.2	4	6.5	6.9	8.3	6.9	8.7	4.6	6.5	7.4	78.7	83
2010	5.4	8.5	5	4	7	7	8.1	7	8.7	4.8	6.3	7.5	79.3	78
2011	5.5	8.2	4.9	4.5	7.1	7.2	7.8	6.7	8.8	5.3	6	7.3	79.3	76
2012	5.3	8	4.6	4.5	7.1	7	7.5	6.4	8.8	5.5	6	7.3	77.9	79
2013	6	8.5	6.5	5	8.1	8	8.1	6.8	9.3	7.6	7.6	7.8	89.3	38
2014	5.9	8.6	6.8	4.9	8	8.5	7.9	7.1	9	7.5	7.5	8.1	89.8	36
2015	6	9	6.7	4.9	8.7	9.3	8.2	7.4	9.1	7.8	7.6	8.4	92.9	30
2016	6.3	9	7	5.2	9.2	9.6	7.9	7.6	8.7	8.1	7.9	8.7	95.2	29
2017	6.1	8.8	7.3	4.9	9	9.4	7.7	7.4	8.5	7.9	7.4	8.5	92.9	31
2018	6.1	8.5	7.3	5.4	9.3	9.5	7.6	7.3	8	8.2	7.9	8.6	93.6	27
2019	6.5	8.5	7.6	5.4	9.5	9.6	7.4	7	8.3	8.4	8.1	8.3	94.5	21
2020	7	8.8	7.7	5.7	9.5	9.6	7.3	7	8.6	8.4	8.4	8	96	16

المصدر: من إعداد الطالب للسنوات من 2006 إلى غاية 2020. بالاعتماد على:

https://fragilestatesindex.org/analytics

نلاحظ في الجدول الذي يشمل ترتيب مالي طوال الفترة من العام (2006-2020) انحدرا نحو الأسوأ منتقلة من الرتبة 81 عام 2006 التي مثلت بداية العمل بالمؤشر إلى الرتبة 16 العام 2020 وهو ما يرسم واقع الحال لدولة مالي المتسم بعدم الاستقرار لتتبوأ هذا المركز في التقرير الخاص **لمؤسسة صندوق السلام (Fund For Peace)** في تقاريره السنوية التي تقوم بتحليل الدراسات والأبحاث التي تصدر عن الجامعات والمراكز البحثية والمنظمات الدولية والتقارير الإعلامية لقياس الهشاشة عبر **"مؤشر الدولة الهشة "Fragile States Index"**. الملاحظ في هذا الجدول هو ارتفاع تنقيط مؤشر

الشرعية ضمن المؤشرات السياسية والأمنية طوال اعتماد هذا التقرير من (4.6 الى7) كمؤشر على افتقاد المواطن الثقة في مؤسسات البلاد لعدم شرعيتها وانتقال السلطة بشكل عنيف تجلت في أشكال متعددة كالمظاهرات العامة وحركات التمرد المسلح وطبيعة التحولات السياسية ممثلة في سلسلة انقلابات ومستويات الفساد المرتفعة.

كما بقي مؤشر التدخل الخارجي مستقرا فوق المعدل وهو ما يترجم حجم التدخلات الخارجية وتأثيرها من قبل الجهات العاملة في الخارج أو لأجل التدخل الإنساني (من6.6 الى9.6) طوال الفترة المذكورة في **الجدول رقم07**.

من الجدول أعلاه على جدول المؤشرات لدولة مالي تم تقسيم الدول من قبل التقرير إلى أربع مجموعات في المجموعة الثانية طوال الفترة الممتدة بين (2006-2014) وهي الدول الواقعة في حالة تحذير وتتراوح نقاطها ما بين (60-90) ويرمز لها باللون البرتقالي والأصفر على الخارطة كدولة معرضة للهشاشة وهي بحاجة إلى ضرورة تحسين أحوالها، بينما تواجدت مالي في الفترة (2014-2020) في المجموعة الأولى الواقعة في حالة استنفار كدولة تم تصنيفها ضمن دول الهشاشة العالية لتتراوح درجاتها بين (90-120) **كما هو مبين في الشكل أدناه.**

الشكل رقم 03: معدل التغيرالإجمالي لمؤشرات الهشاشة في مالي (2006-2020).

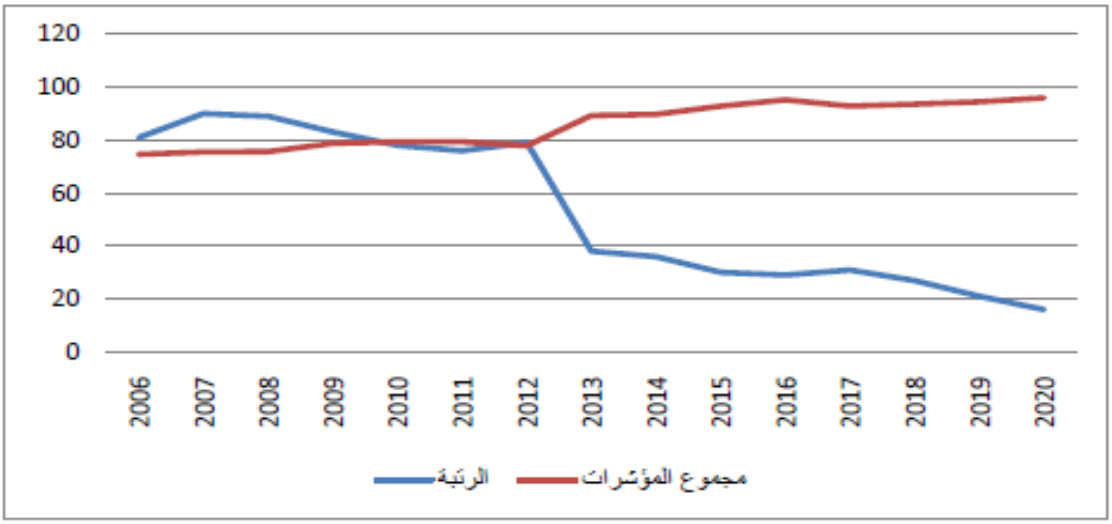

المصدر: The Fund for Peace, **Fragile States Index**

تميز حجم التحولات الكبيرة في مالي في هذا المنحنى طوال الأربعة عشر سنة، عند حساب معدل مجموع المؤشرات فوق علامة 7 وبقائه عند مستويات مرتفعة قاربت العلامة 9 كدليل على نتائج زعزعة الاستقرار السياسي، مسجلة ارتفاع مؤشر الهشاشة في منحى تصاعدي ابتداء من العام 2006

بما يفسر تطور حالات الهشاشة بعد تطور الأوضاع وتوقف العملية السياسية. ما يمكن ملاحظته ضمن هذا المنحنى واستنادا الى التنقيط في الجدول رقم 07 ارتفاع نقاط ثلاث مؤشرات الخدمات العامة(المؤشرات السياسية)والذي لم تقل نقطته طوال هذه السنوات تحت 8.2 وهو نقطة مرتفعة، و مؤشر الانحدار الاقتصادي(المؤشرات الاقتصادية) الذي كانت ادنى نقطة له 7.3 من دون اغفال تنقيط هذا المؤشر الذي يبدو انه تحسن مقارنة مع بدايات الالفية لما سجل في بدايات صدور هذا التقرير في 2006 وطوال سنواته الاولى النقطة 8، كما كانت لسجل مؤشر الضغوط الاجتماعية(المؤشرات الاجتماعية) النقطة 8 كادنى نقطة له العام 2018، بل و تجاوز النقطة 9 طوال سنوات 2013 و 2014 و 2015 ابان سنوات التمرد و تواجد الجماعات المسلحة في شمال مالي. ساهم كل هذا في رفع المجموع الذي انعكس بدوره على ترتيب الدولة ضمن تقارير الهشاشة.

المطلب الأول: المؤشرات السياسية

تتمثل المؤشرات السياسية في فقدان شرعية الدولة بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية، إضافة إلى عدم التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان وفقدان الأمن وغياب الخدمة العمومية وانتهاكات حقوق الإنسان وتعطيل العمل بالدستور. تم اعتماد "مؤشر الدولة الهشة Fragile States Index" **لمؤسسة صندوق السلام (Fund For Peace)**، لأسبقيته في تغيير عنوان التقرير ابتداء من عام 2014 بعد أن كان يحمل اسم مؤشر الدول الفاشلة، لذلك سيتم تقسيم دراسة المتغيرات إلى فترتين الأولى من 2006 -2013 والثانية من 2014 إلى غاية 2020.

أ-الشرعية: بعد انقلابي 2020 و 2021 نالت مالي علامة ضعيف في مؤشر الشرعية الذي يشمل أربعة نقاط وهي الفساد ودرجة التمثيل السياسي وفقدان الثقة والمظاهرات والاحتجاجات والعصيان، حيث تشهد مالي نزاعات مستديمة وانعداما للأمن في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلاد خاصة، وحصلت على درجة 7.0 كأعلى تنقيط في العام 2020 بعدما كانت عند حدود 4.6العام 2006.

ب-الخدمات العامة: حافظت الخدمات على تدهورها حينما عرف أعلى تنقيط (8.6) طوال الثلاث سنوات الاولى لصدور التقرير (2008.2007.2006) بينما كانت أدنى علامة (8.0) عام 2012، ليكون بذلك من أعلى المعدلات في مقياس تصنيف دولة مالي كمؤشر على ضعف خدمات الدولة ومدى حمايتها لسكانها من مختلف أشكال العنف وعجزها عن توفير الخدمات الأساسية في التعليم والصحة

وخدمات والنقل، مقتصرة على عمل قوات الأمن كشكل من أشكال القمع وتفعيل جزء فقط من مؤسسات الدولة في خدمة فئة معينة.

ج-حقوق الإنسان: تطبق تعسفيا نظرا لأحكام القوانين الاستثنائية جراء تعطيل العمل بالدستور كمرجعية تقوم عليها المعاني والأسس القانونية التي تحكم وتسير وتنظم عمل الدولة بين مؤسساتها وما بين مؤسساتها وبين مواطنيها حيث ارتفع تنقيط المؤشر من 4.7 سنة 2006 إلى 7.7 عام 2020 في تصاعد يؤشر إلى تعليق أحكام القانون وانتشار انتهاك حقوق الإنسان.

د-تشرذم وتفتت النخب: أدنى معدل تنقيط ما بين (3،5-5،7) لنفس الفترة، وهو ما يشير إلى تشرذمها على أسس عرقية وطبقية وهو ما يمكنه أن يفسر بالتزام الحكومة في مالي بتمثيل القيادات على تلك المعايير ورغبة النخب في تجسيد المصالحة التي توصل لها الفرقاء خلال اتفاق الجزائر 2015.

هـ-جهاز الامن: ارتفع مؤشرها من (4. 5) 2006 إلى (8.1) غاية 2013 حيث عرفت مالي عودة متصاعدة للتهديدات الأمنية والتفجيرات والهجمات التي تعرض لها الجهاز ككل بعد أن شهدت مالي سلسة أحداث إرهابية متزامنة مع حركة انفصال في الشمال المشتعل واستمرار حالة اللاأمن والفوضى في الجوار.

و-التدخل الخارجي: زاد مؤشر ارتفاع التدخل الخارجي والتواجد الأجنبي للعناصر المسلحة التي قامت بتدخلات لها علاقة بحماية النظام السياسي والرهان عليه بغرض خدمة مصالحها والحفاظ عليها في ظل التغيرات المتسارعة والتحولات الجيوسياسية والتي تجسدت بوضوح ضمن الشكل الذي يبينها حينما ارتفع من (6.7) عام (2006) إلى (8) العام (2013).

الجدول رقم 08: معدلات تغير المؤشرات السياسية للهشاشة في مالي (2006-2013).

المؤشرات/السنوات		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشرات	شرعية الدولـــــة	4.6	4.7	4.7	5.3	5.4	5.5	5.3	6
	الخدمات الحكومية	8.6	8.6	8.6	8.4	8.5	8.2	8	8.5
	حقوق الإنســان	4.7	4.6	4.6	5.2	5	4.9	4.6	6.5
	تشرذم تفتت النخب	3.5	3.7	3.7	4	4	4.5	4.5	5
	جهاز الأمـــــــن	4.5	4.8	5.9	6.5	7	7.1	7.1	8.1
	التدخل الخارجـي	6.7	6.9	6.6	6.9	7	7.2	7	8

المصدر: من إعداد الطالب للفترة **Fragile States Index2013-2006** ,The Fund for Peace

شهد النظام السياسي انفتاحا للسلطة على الحياة السياسية في عام 2002 أدى إلى خيار التعددية الحزبية وإنشاء أكثر من مائة حزب سياسي وصارت الصحافة حرة، وعرف المجتمع المدني المالي ديناميكية ملحوظة من خلال تفاعل السلطات معه كشريك مهم، وتم دمج العديد من الإطارات في المناصب الرسمية من بين أعضائه. في طفرة عزز من خلالها الرئيس**"امادو توماني توري" Amadou Toumani Touré** التحول الديمقراطي الحاصل منذ وصول الرئيس" ألفا عمر كوناري Omar Alpha " Konaré في بداية التسعينيات من القرن الماضي كبلد مستقر في محيط هش[1]. وبعد عقدين من الاستقرار السياسي، نظمت مالي انتخابات في 22 مارس 2012 في أجواء سياسية استثنائية عقب الانقلاب جعلت البلد يدخل في أزمة مؤسسية وأمنية بل وحتى وجودية بعد إعلان الانفصال في الشمال كشفت هشاشة الأوضاع في مالي. وقد أحرزت عملية العودة إلى النظام الدستوري بعد أن تم تعليقه غداة الانقلاب تحت ضغط المجتمع الدولي تقدما في العودة إلى المسار المؤسساتي منذ أفريل 2012، ولا سيما بدعم من **الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، الاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة**. حيث تم تنصيب رئيس مؤقت للجمهورية في مؤشر أبداه الانقلابين على نواياهم في تسليم السلطة وهو ما تم في خريف العام 2013 حينما تم انتخاب **إبراهيم أبو بكر كيتا (Ibrahim Boubacar Keïta)** كرئيس للبلاد[2].

[1]Mali**: La Fragilité De L'État De Droit Et Les Abus Mettent En Péril La Population**, www.hrw.org/fr/news Le .23/09/2020. le12/12/2020.

[2]Groupe De La Banque Africaine De Développement République Du Mali**, Stratégie D'appui A La Gestion De La Transition 2013-2014**, p.1.

الشكل رقم 04: منحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات السياسية في مالي (2006-2013).

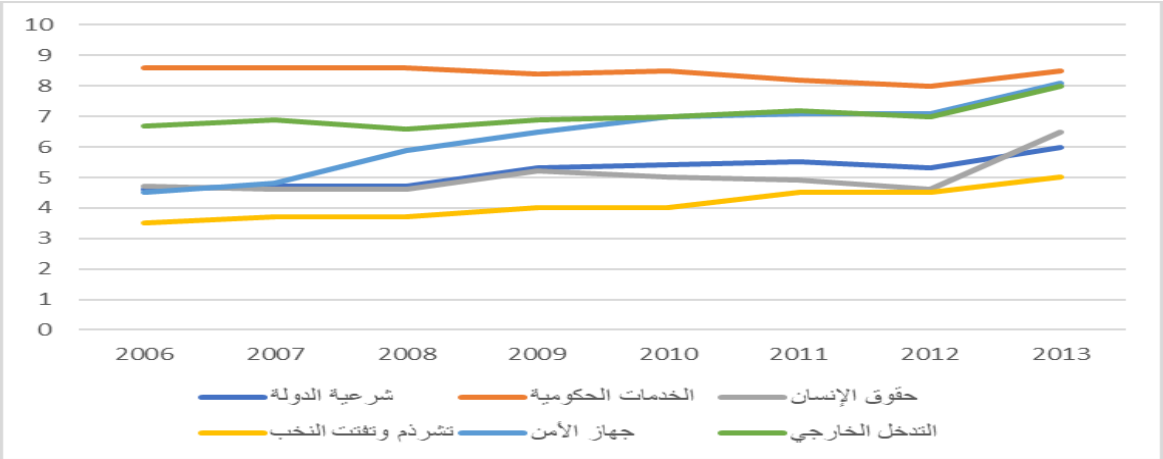

المصدر: من إعداد الطالب للفترة **Fragile States Index2013-2006** ,The Fund for Peace

أ-الشرعية: هي شرعية مقيدة بسبب التدخل الاجنبي التي وصل مجموع نقاطها الى65.5 بمعدل كبير وصل الى 9.35 وكذا يمنحنا صورة عن الوضع الصعب التي تمارس فيه السلطة وظائفها بالشكل الذي يبقيها عاجزة على توظيف قدراتها وصيانة استقلالها في ظل افتقادها لقرارها وسيادتها.

ب-الخدمات الحكومية:ضمن المؤشرات التي تدرس وضع الدولة يمكن ان نلحظ ارتفاع معدلات تنقيط اداء الحكومة في اطار الخدمات التي تقدمها والتي يصل مجموعها الى 61.2 بمعدل 8.74 وهي تقترب من النقطة 9 كمؤشر على ضعف الاداء الحكومي.

ج-حقوق الانسان: تم التوصل إلى اتفاق السلم والمصالحة بالجزائر في 2015 كأحد أهم انجازات حكم الرئيس كايتا، وعرف الوضع انفلاتا استوجب طلبا رسميا من الحكومة المحلية للتدخل العسكري الفرنسي المباشر، غير أن فشل التدخل (بالرغم من نجاحه في دحر الجماعات المسلحة) في حفظ الأمن أغرق البلاد مرة أخرى في مستنقع ضاعف من تردي الحالة انقلابي 2020 و 2021 وزاد من تأزم اوضاع، لا زالت امورها توحي ان الحلول بعيدة في ظل ظهور متغيرات جديدة[1].

د-تشرذم وتفتت النخب: ادى تشرذم النخب وغياب مشروع جامع يلتزم بالدستور الى خروج الصراع بين مختلف النخب والقوى الفاعلة بشكل اربك السلطات وأثار حالة من الضعف والهشاشة بينها

[1] Mali **:** La Fragilité De L'État De Droit Et Les Abus Mettent En Péril La Population, **Opcit.**

وهو ما تجسد في ارتفاع تنقيط المؤشر طيلة هذه الفترة ليصل الى النقطة 5.7 كمؤشر على الاوضاع المنقسمة بين مختلف النخب داخل اجهزة الدولة.

هـ-جهاز الامن: ارتفع مؤشرها من العلامة (8) سنة 2014 الى غاية (9.5) سنة 2020 نتاج التهديدات الخارجية وتصاعد العنف حينما استغلت التنظيمات الإرهابية الفراغ الذي توفر لها بعد انفلات الأوضاع في ليبيا وعودة الكثير منهم ضمن المسلحين العائدين الذين تشبعوا بنزعة انفصالية وفكر أيديولوجي يعمل على تجنيد أكثر في صفوفه. ان عمل الاجهزة الامنية يمكن مراقبته من معدلات التنقيط التي تقلصت ليصل مجموعها الى63.2 بمعدل 9.02 وهي كلها معدلات تقترب من العلامة 9 التي تتجاوز المعدل وتضعها ضمن منطقة المخاطر.

و-التدخل الخارجي:ان حجم تأثير الجهات الخارجية يستمد من حجم المعونات والمساعدات المقدمة من قبل المانحين للحكومة في مالي و توجيه مشاريع التنمية نحو المناطق محل النزاع أو التي تعرف احتجاجات أو مطالب سياسية وكذلك ينظر في مسالة التدخل الإنساني وأشكال المساعدات العسكرية وعمليات حفظ السلام هي كلها تشكل تنقيطا عاليا يعتبر الأعلى حين ارتفع من (8.5) عام 2014 إلى (9.6) العام 2020 أي بزيادة تقدر ب(1.3) وهو الأمر الذي يرجع للتواجد العسكري الأجنبي ممثلا في القوات الفرنسية وأشكال أخرى للتدخلات غير المباشرة تعمل ضمن سياقات مختلفة تشكل بصورة غير مباشرة أحد أوجه التواجد الأجنبي. والمتمثل في:

أ-التدخل الفرنسي: هناك عدة أشكال للتدخل منها الدبلوماسي والاقتصادي والإنساني والعسكري، حسب الأوضاع الداخلية، الممكن استغلالها لإسقاط قالب للتدخل وتوظيفه، استغلت فرنسا ضعف الدولة المركزية في مالي وهشاشتها، وفشل القوى الكبرى وبطئها في حسم قرار التدخل، مدعومة بشركائها الأوربيين وبعض دول الجوار، التي تتقاسم معهم نفس المقاربات والتصورات، وفي إطار من التنسيق والتعاون، لتتدخل عسكريا[1].

التدخل العسكري الفرنسي امتداد لسلسة من التدخلات في أفريقيا، بدأت في تشاد لمساعدة النظام السياسي آنذاك في نجامينا للسيطرة على أقاليمه إبان الحرب مع ليبيا في نهاية سبعينيات القرن الماضي، وفي الغابون (الانقلاب)في عام 1964 أو أثناء الإطاحة بإمبراطور بانغي في عام 1979 (أفريقيا الوسطى)، كان هناك التدخل في عام 1978 في الكونغو كينشاسا (خارج النطاق الاستعماري الفرنسي)، ولا زال هناك "التمركز المسبق" للقوات الفرنسية العاملة بموجب اتفاقيات دفاع ثنائية (في

[1] يوناس بول دي مانيال، "الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله"، **قراءات افريقية**، ع 11، مارس 2012، ص. 92.

جيبوتي وليبرفيل)، وفي تشاد لا زالت عملية Épervier التي بدأت في فبراير 1986 مستمرة، كما هو الحال مع انتشار ليكورن 2002 ثم بموجب تفويض من الأمم المتحدة عام 2004 (كوت ديفوار)، ولوقف هجمات المتمردين في موريتانيا و تشاد (عام 2008) مرورا بالأزمة الإيفوارية في عام 2012 وانتهاء بالتدخل الأخير في مالي 2012 العام [1].

ارتكز الموقف الفرنسي أساسا على مقاربة أمنية بتواطؤ أطراف داخل نظام الحكم في موقف يتماهى والحركة الفكرية والفلسفية والتاريخية (فرنسا- أفريقيا) ضمن سياساتها الاستعمارية ومكانة البعد الأفريقي في الإستراتيجية الأمنية الفرنسية من خلال [2]:

-سعي فرنسا لتحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى حركه سياسية تخدم مصالحها وتدعم أنظمة سياسية معينة.

-توفير الحماية الأمنية لمنطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسية قد يشكل اللااستقرار بها تهديدا لمصالح فرنسا في بلدان مجاوزة مثل النيجر وبوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار .

- محاربة الجماعات المسلحة التي ترفض كل أشكال التواجد الأجنبي (وجود 6000 فرنسي في مالي) وتعتبر ان مواجهتها هي مسالة حتمية يقرها الدين ويفرضها واقع التخلف والفقر والتنصير للغزاة.

جاءت (عملية سيرفال. Serval) تحت ذرائع أمنية لملاحقة الجماعات المسلحة ضمن "الحرب على الإرهاب"، ونسج تحالفات مفيدة مع أطراف قوية في باماكو [3]. ولإعادة تعريف أدوات سياستها الخارجية في القارة بزيادة الاعتماد على الأداة العسكرية لحسم الصراعات، وترجيح كفة حلفائها في مناطق نفوذها، وتغليب المصالح الاقتصادية للشركات الفرنسية في قرارات التدخل العسكري في مناطق الصراع في ارتباط مع المهمة الحضارية التي طالما جعلتها فرنسا شعارا لسياستها في إفريقيا [4].

أثر الانقلاب العسكري 2013 تدخلت لمساعدة الدولة المركزية التي فقدت السيطرة وسيادتها على أراضيها، على خلفية تمرد بعض فصائل الطوارق في شمال مالي ومطالبتهم بالاستقلال إلا أن الواقع يشير إلى أن الدافع الرئيسي لفرنسا هو المحافظة والإبقاء على مصالحها والسيطرة على الثروات

---

[1] عبد النور بن عنتر،**التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي**،موقع الجزيرة للدراسات، الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013، يوم 12 /12 /2020 ، الساعة 17 :15.

[2] حمد جاسم محمد، **المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا " العودة لإفريقيا" عن طريق مكافحة الإرهاب**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، العراق2015، ص.51.

[3] مادي إبراهيم كانتي، "الأزمة السياسية في مالي"، **مجلة آفاق إفريقية**، ع 36، 2012، ص.112.

[4] راوية توفيق،"السياسة الفرنسية في إفريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمّة الحضارية"، **قراءات افريقية**، ع 20، أفريل 2014، ص.25.

والموارد الطبيعية الهامة[1]. جاءت عملية "برخان"، في أوت 2014، استمرارا لعملية "سرفال" لمواجهة خطر هذه الجماعات. ومواصلة مسار استراتيجي فرنسي يسعى لتجاوز تأمين شمال مالي لتأمين منطقة الساحل كلها، على خط يزيد طوله 3500 كلم. أكد الجنرال فرانسوا كزافييه François-Xavier قائد عملية "برخان""Barkhane " العسكرية الفرنسية في مالي أنه لم تعد هناك جماعات إرهابية قادرة على العمل على مستوى منطقة الساحل[2]. بالتأكيد ستكون لهذا التواجد انعكاسات على الداخل الفرنسي من مخاوف ترتبت كما يلي[3]:

- إطالة أمد الحرب، وبالتالي ارتفاع كلفتها، وتراجع الدعم الشعبي المؤيد للتدخل.
- تهديد حياة الرهائن الفرنسيين لدي الجماعات المسلحة بعد موازنة "الوعي بالمخاطر" التي تبنتها الحكومة الفرنسية.
- فشل الرهان على إنهاء الحرب بسرعة.

تسعى فرنسا إلى تحقيق رهانين أساسيين في منطقه الساحل ضمن إستراتيجية تواجدها، برهان جيوسياسي Géopolitique تريد الاستحواذ عبره على الموارد الإستراتيجية الكائنة بمنطقة الساحل الأفريقي ومخزوناته المعتبرة من الموارد الطاقوية Ressources Energétiques للاحتفاظ بها تحسبا من الأزمات الاقتصادية Economiques Crises، ورهان ثاني جيو-أمني Géo-Sécuritaire حيث أن طبيعة التهديدات المنبعثة من المجال الصحراوي هي أكبر تحدي يهدد أمنهم الوطني[4].

لم ينجح التواجد الفرنسي في هزم الجماعات الجهادية، لتزيد من مصاعب عمل القوات الفرنسية، لذا جاء قرار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالانسحاب في جوان 2021، تفاديا لمزيد من الخسائر البشرية والاقتصادية التي تكبدتها فرنسا طوال سنوات تواجدها دون أي سند غربي عدا بعض البيانات الأوربية المؤيدة[5]. وكذلك استجابة لطلب رسمي قدمته السلطات في باماكو لمراجعة الاتفاقيات العسكرية بين البلدين التي تسير تواجد القوات الفرنسية في مالي والتي ترى فيها أنها غير

---

[1] منغاني، **مرجع سابق.**

[2] بلال المصري، "القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا تتلقى ضربة موجعة بالنيجر، **مجلة اتجاهات سياسية**"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017، ع 1، ص.80.

[3] عبد النور بن عنتر، **مرجع الكتروني سابق.**

[4] عادل زقاغ،"الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 7، الجزائر، 2014. ص.107

[5] عصام عبد الشافي، **مرجع الكتروني سابق.**

متوازنة، في صدمة جديدة للحكومة الفرنسية، بعد الفشل في تسيير العلاقات مع الانقلابيين والتي تتجه نحو القطيعة ستكون له عواقب وخيمة[1].

ب-التواجد الأمريكي: لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قبل نهاية الحرب الباردة جادة في التدخل بالشؤون الأفريقية بشكل مباشر وكانت تركز في سياستها تجاه أفريقيا على تحقيق أربعة أهداف رئيسيه وهي احتواء المد الشيوعي، وحماية خطوط التجارة البحرية، والوصول إلى مناطق المواد الخام، ونشر القيم الليبرالية، معتمدة على النفوذ الأوروبي داخل القارة في تجسيدها، إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها[2]، التي تغيرت بعد أحداث سبتمبر 2001، وأدرجتها ضمن استراتيجياتها الجديدة التي تستهدف ملاحقة التنظيمات الجهادية واستباق مخاطرها والقضاء على تهديداتها، وإعطاء أهمية للموقع الجيواستراتيجي وتوفر المنطقة على مخزون هائل من الموارد الطبيعية و سهولة الإمدادات منها، كل هذا جعل من الساحل الإفريقي أولوية جيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[3].

فرض تدهور الأوضاع الأمنية على الأمريكيين التواجد وضع ترتيبات للتدخل تتميز بالحركية والحيوية والاستباقية واعتماد مقاربه الأمن الذكي الذي يقوم على الجمع بين العسكرة والدبلوماسية والشركات الجهوية والإصلاح السياسي والاقتصادي، ضمن مجموعة من المبادرات التي تخص الساحل الإفريقي كمبادرة بان ساحلPan Sahel ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI، ومبادرة القيادة الأمريكية العسكرية الخاصة بإفريقيا أفريكوم التي تشمل القارة الإفريقية، والتي جاءت مهامها كما يلي[4]:

-مبادرة الساحل الإفريقي The Pan Sahel Initiative: استحدثت في 2002 كمشروع أمني أمريكي موجه بصورة مباشرة لمجموعة من البلدان وهي: مالي، تشاد، موريتانيا، والنيجر ويهدف إلى تقديم مساعدات عسكرية لمكافحة الإرهاب.

---

[1] Paul Lorgerie. **Au Mali, les colonels surfent sur le péril des sanctions**. Ouest-France :https://www.ouest-france.fr/monde/mali/ .le 14/01/2022. A10.10.

[2] لحسب ألحسناوي، "التنافس الدولي في إفريقيا...الأهداف والوسائل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 29، بيروت، 2011، ص.111.

[3] فوزية قاسي، "الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي.. حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا"، **قراءات افريقية**، القاهرة 2014، ع 19، ص.30.

[4] سمير قلاع الضروس، "التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي، **قراءات افريقية**، ع 24، أفريل 2015، ص.38.

-مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Sahara Counterterrorism Initiative: تأسست في مارس 2004 وهي عبارة عن امتداد لمبادرة بان الساحل لمحاربة الإرهاب وتعزيز السلم والأمن الإقليميين ترتكز هذه المبادرة للدول الآتية موريتانيا مالي النيجر تشاد وتم توسعتها لتشمل الجزائر والمغرب والسنغال ونيجيريا، بغرض تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وتحسين التعاون بين قوات الأمن الإقليمية بالمنطقة، وتشجيع الحكم الديمقراطي، وتعزيز علاقاتها الثنائية العسكرية.

-القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا أفريكوم AFRICOM: تم تأسيسها في فيفري 2007 وتغطي كل دول القارة، عدا مصر، تتمثل مهامها في بناء الشراكة مع الدول الأفريقية ومساعدة الوكالات الحكومية في تنفيذ السياسات الأمنية والتعاون، وزيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب، والمساعدات الإنسانية للتخفيف من آثار الكوارث، واحترام حقوق الإنسان، ودعم المنظمات الأفريقية في إدارة العمليات العسكرية في القارة الأفريقية.

سعت إلى بناء علاقات تعاون امني مع بعض الأنظمة في المنطقة ومنها الجزائر التي سعى الجانب الأمريكي الى إقناعها بالتدخل العسكري المباشر في مالي، مستغلا علاقات التعاون الاستراتيجي بينهما وعلاقات التقارب الحاصلة ومحاولة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ومقارباتها التنموية في تسوية الأزمة التي عرفتها البلاد في تسعينات القرن الماضي، وأنفقت ما يزيد عن نصف مليار دولار من أجل تسليح مجموعة مقاتلين ماليين يزيد تعدادهم عن الألف جندي وتم تدريبهم من أجل محاربة تنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام داخل إفريقيا، و دعم وخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، وما لبثت هذه القوات إلى أن وجدت نفسها في صراع مع الجنود الفرنسيين الذين يسعون للقضاء على الجماعات المسلحة، وهو ما زاد من حدة الصراع بين فرنسا وأمريكا(التواجد في جيبوتي)[1].

يدفع عدد من مسئولي البنتاجون باتجاه تواجد أكثر لهم عوض التحرك في مالي عبر كندا وشركاتها العاملة في مجال التنقيب عن اليورانيوم في منطقة «فاليا» التي تبعد مسافة 350 كلم غرب العاصمة المالية باماكو، خاصة بعد الاكتشافات الكبيرة من قبل الشركة الكندية لتلك المادة (يقدره الخبراء بـ12 ألف طن) أي ما يساوي أربعة أضعاف ما تنتجه شركة «أريفا» الفرنسية من أهم مناجمها «أرليت» في النيجر[2].

أدى التواجد الأمريكي في مالي إلى توتر العلاقات الأمريكية الفرنسية، حيث عملت الأخيرة على عرقلة ومنع نشر قوات أمريكية لتأمين مصالحها باعتبار أنها منطقة نفوذ لها، وفي ظل انزعاجها من

[1] عادل زقاغ، **مرجع سابق**، ص.107.

[2] ابراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، **قراءات أفريقية**، ع 16، 2013، ص.35.

تنامي التواجد الصيني الروسي والتركي داخل القارة الإفريقية. تتنافس الولايات المتحدة للتواجد في أفريقيا وحسم صراعها لأهداف متعددة مع الخصم الصيني على مصادر الموارد، كما تتصارع الشركات المتعددة الجنسية الممثلة لتلك القوى على اقتناص فرصها في التواجد مستفيدة من ضعف النظام السياسي المفتقد للقرار السياسي وللسيادة على أجزاء كثيرة من أراضيه. يصعب إيجاد مخرج للازمة في ظل استمرارية الصراع والتنافس على الثروات والموارد الطبيعية وتضاعف الأطماع الخارجية وهو ما يقوض جهود السلام.

الجدول رقم 09: معدلات تغير المؤشرات السياسية للهشاشة في مالي (2014-2020)

المؤشرات/السنوات		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشرات	شرعية الدولـــــة	5.9	6	6.3	6.1	6.1	6.5	7
	الخدمات الحكومية	8.6	9	9	8.8	8.5	8.5	8.8
	حقوق الإنسان	6.8	6.7	7	7.3	7.3	7.6	7.7
	تشرذم وتفتت النخب	4.9	4.9	5.2	4.9	5.4	5.4	5.7
	جهاز الأمـــــــن	8	8.7	9.2	9	9.3	9.5	9.5
	التدخل الخارجي	8.5	9.3	9.6	9.4	9.5	9.6	9.6

المصدر: من إعداد الطالب للفترة (2014-2020) The Fund for Peace, **Fragile States Index**

الشكل رقم 05: منحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات السياسية في مالي (2014-2020).

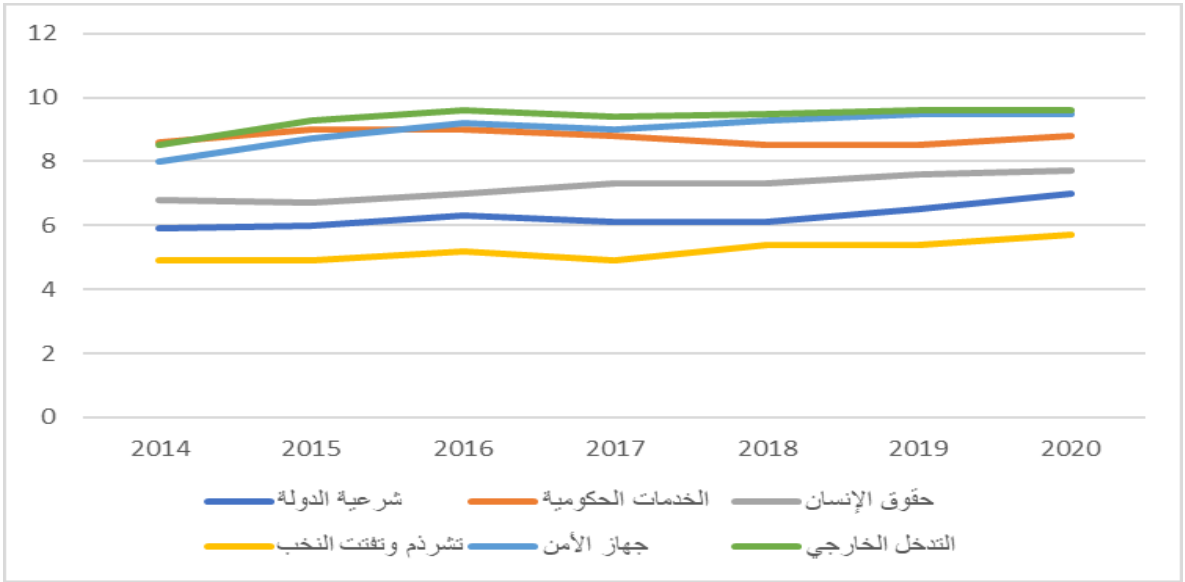

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

ان التمعن في تنقيط المؤشرات يجعلنا نلحظ ان التنقيط ارتفع ضمن هذه الفترة لتقترب ادنى نقطة من العلامة 5 لمؤشر التشرذم والتفتت للنخب (4.9) لسنوات 2014،2015 بينما بلغت اعلى نقطة عند العلامة 9 لمؤشرات التدخل الخارجي، عدا سنة 2014 التي سجلت فيها 8.5 وهو ما يوضح دور هذا المؤشر وتأثيراته على جدول تصنيف الهشاشة السنوي بعد اعتماده للهشاشة، وهذا مقارنة بما كانت عليه ابان الفترة 2006-2013 (تم التطرق لها) حيث كانت اعلى نقطة 8.6 كأعلى علامة سجلت ضمن مؤشر الخدمات الحكومية وعلامة 3.7 كأدنى علامة ضمن نفس الفترة لمؤشر التشرذم، لذلك انحصرت خطوط اغلب المنحنيات لهذه الفترة في ما بعد النقطة 5 لتلامس العلامة القصوى و تقترب منها في جل تنقيط تلك المؤشرات.

تركزت السلطة في مالي بيد "المركز" متحكمة في ثروات البلاد، وقوى أخرى هي "المحيط" مهمشة وتطمح لتغيير الوضع القائم الموروث منذ الاستعمار، وتعمل على قلب علاقات القوة التقليدية، واحتكار مراكز القيادة من قبل نخب لا تتمتع في أغلب الأحيان بالحد الأدنى من النزاهة والكفاءة المهنية، إضافة إلى غياب الحريات العامة، وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، وفرض المراقبة السياسية والفكرية على الأفراد، والخلط بين الدولة والقبيلة بوصفها السمة الرئيسة للمجتمع والدولة[1].

الشكل رقم 06: منحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات السياسية في مالي (2006-2020).

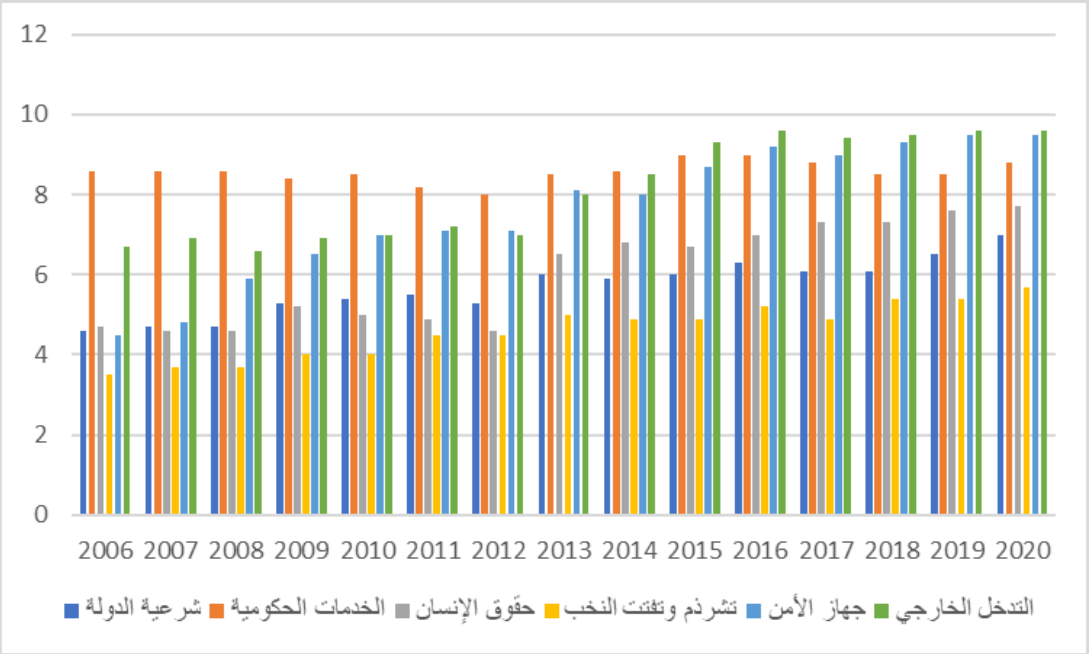

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

[1] عربي بومدين، **مرجع الكتروني سابق**.

المطلب الثاني المؤشرات الاقتصادية

تتمثل المؤشرات الاقتصادية في غياب التنمية الاقتصادية المستدامة لدى الجماعات المتباينة، وتراجع المؤشرات الكبرى كالدخل القومي والميزان التجاري وسعر صرف العملة الوطنية، وتفاوت التنمية الاقتصادية وكذا هروب الكثير من الكفاءات نحو الخارج (هجرة الادمغة) بحثا عن سبل عيش مختلفة تتيح لهم القدرة على البحث والتميز في ظروف أفضل.

الجدول رقم 10: معدلات تغير المؤشرات الإقتصادية للهشاشة في مالي (2006-2013)

المؤشرات / السنوات		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشرات	الانحدار الإقتصـــــادي	8.5	8.7	8.5	8.3	8.1	7.8	7.5	8.1
	التنمية الإقتصادية المتفاوتة	6.8	6.6	6.6	6.4	7	6.7	6.4	6.8

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

الشكل رقم 07: منحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات الاقتصادية في مالي (2006-2013)

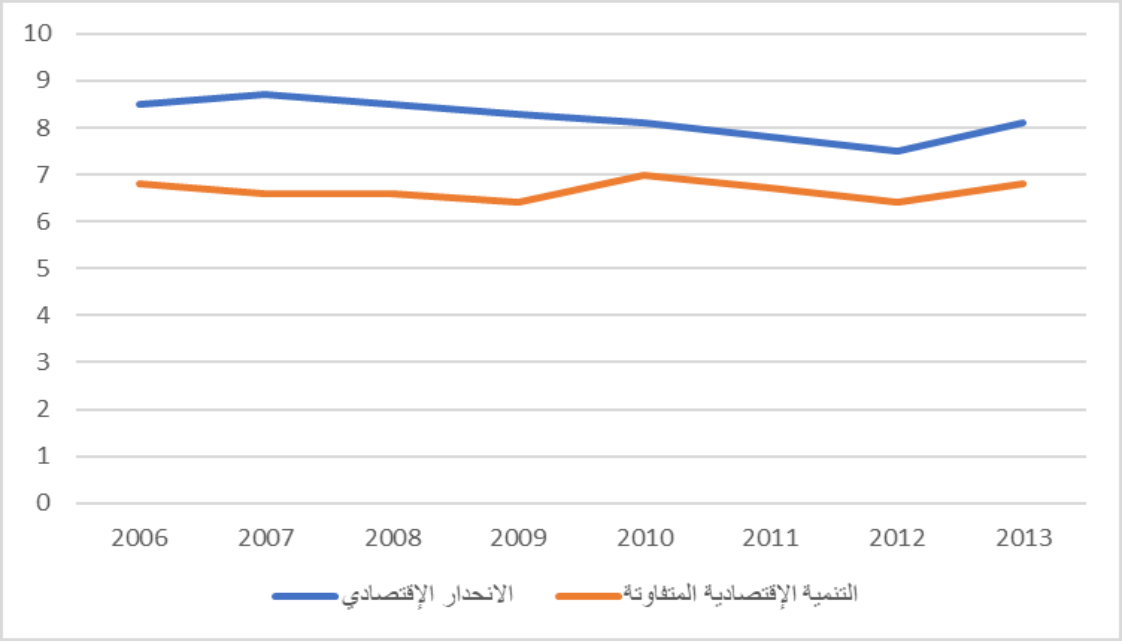

المصدر: من إعداد الباحث للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

-**الانحدار الاقتصادي**: يمكن اعتباره المؤشر الوحيد الذي عرف تراجعا في المنحى التصاعدي حينما سجل نقطة (8.5) عام (2006) وتراجع إلى العلامة (7.5) عام (2012) وكانت نقطة (8.7) عام (2007) الأعلى تراجعا، بعد أن عرفت الدولة شبه استقرار بفضل إعانات الدولة وسياسات الإصلاحات

الهيكلية التي باشرتها **باماكو** لتجاوز حالة الجمود الاقتصادي بما انعكس على مداخل الناتج القومي الإجمالي وانخفاض الديون ولو لفترة مؤقتة عملت على تجميد أو تأجيل الانهيار.

-**التنمية الاقتصادية المتفاوتة**: حافظ مؤشر التنمية الاقتصادية اللامتكافئة على تقييمه حيث بقي في (6.8) عام (2013) كما بدأها بالعلامة (6.8) عام (2006) كمؤشر على استقرار في الوضع العام وغياب تنمية متكافئة بين الأقاليم وعدم المساواة في مجالات التعليم بين الشمال والجنوب في مالي.

الجدول رقم 11: معدلات تغير المؤشرات الإقتصادية للهشاشة في مالي (2014-2020)

المؤشرات / السنوات		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشرات	الانحدار الإقتصـــــــادي	7.9	8.2	7.9	7.7	7.6	7.4	7.3
	التنمية الإقتصادية المتفاوتة	7.1	7.4	7.6	7.4	7.3	7	7

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

الشكل رقم 08: منحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات الاقتصادية في مالي (2014-2020).

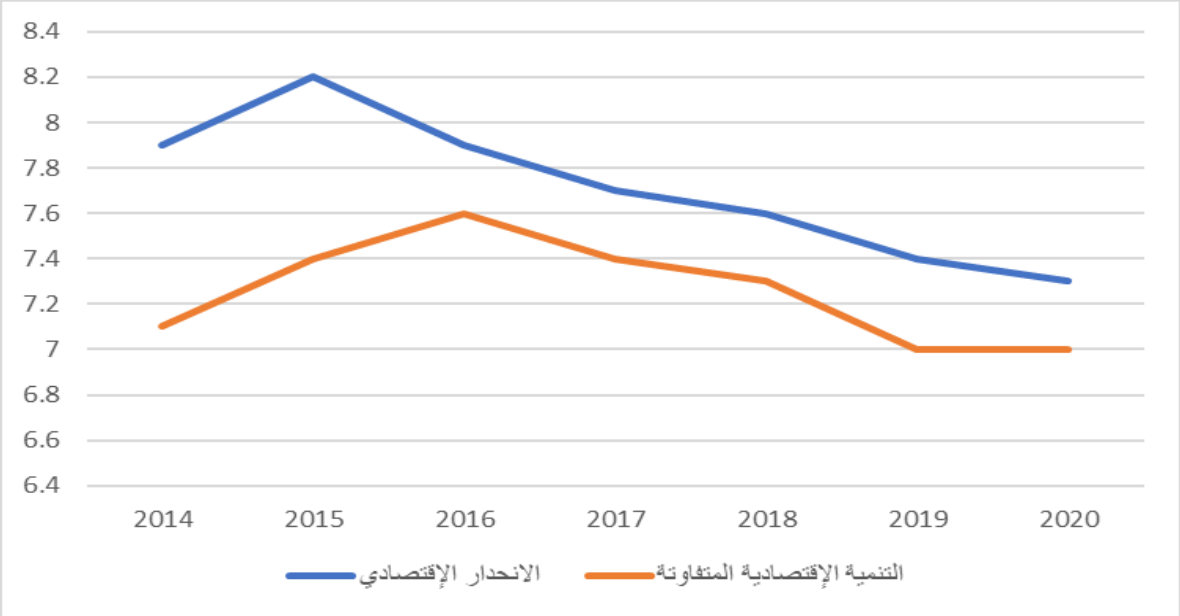

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

-**الانحدار الاقتصادي:** سجل المؤشر أعلى تنقيط له العام 2015 حينما وصل إلى (8.1) كتفسير لحالة الاقتصاد المتهاوي وفقدان القدرة على تحقيق توازنات مالية يمكنها ضمان تمويل حقيقي لخطط الإقلاع نظرا لعدم ثقة المؤسسات المالية العالمية في النظام السياسي القائم والذي افتقد الرؤية الصحيحة في توظيف موارده والوصول إلى بناء اقتصاد تنافسي يمكنه أن يجلب استثمارات كبيرة في ظل التدخل الأجنبي والتحولات التي تعرفها المنطقة بعد تحيين مكانتها الجيوسياسية.

-**التنمية الاقتصادية المتفاوتة:** حافظ المؤشر في الفترة من العام 2014 إلى غاية العام 2020 على العلامة (7) لغياب تنمية متكافئة بين الأقاليم وعدم المساواة في مجالات التعليم بين الشمال والجنوب في مالي وازدياد معدلات الفقر وتصاعد المد القومي في غياب بوادر لتنمية حقيقية ترسخ، إقلاعا يحتوي التناقضات ويعزز السلم (تطبيق اتفاقية الجزائر مثلا).

الشكل رقم 09: منحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات الاقتصادية في مالي (2006-2020).

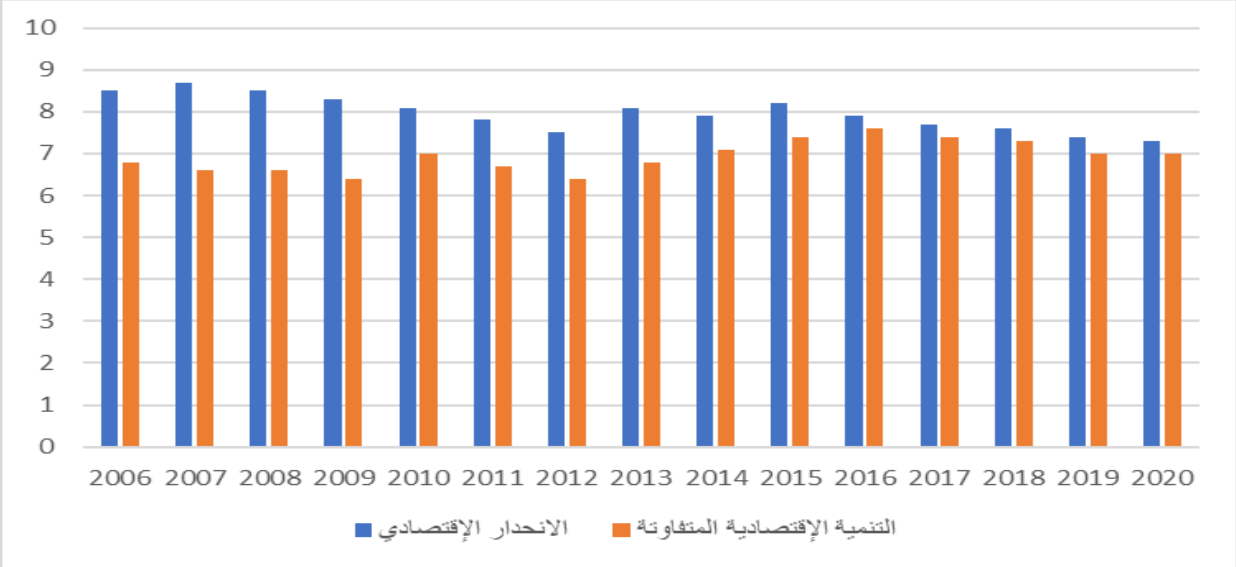

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

المطلب الثالث المؤشرات الاجتماعية

تتمثل المؤشرات الاجتماعية الدالة على فشل الدولة في تصاعد الضغوط الديمغرافية والحركة السلبية والعشوائية للأفراد واللاجئين وشكاويهم.

الجدول رقم 12: معدلات تغير المؤشرات الاجتماعية للهشاشة في مالي (2006-2013)

المؤشرات / السنوات		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشرات	الضغوط الديمغرافية	8.5	8.5	8.5	8.7	8.7	8.8	8.8	9.3
	النزوح واللجـــوء	4.2	4.4	4.4	4.6	4.8	5.3	5.5	7.6
	شكاوى الجماعات	6	6.1	6.1	6.5	6.3	6	6	7.6
	هجرة الأدمغة	8	7.9	7.4	7.4	7.5	7.3	7.3	7.8

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

الشكل رقم 10: منحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات الاجتماعية في مالي (2006-2013).

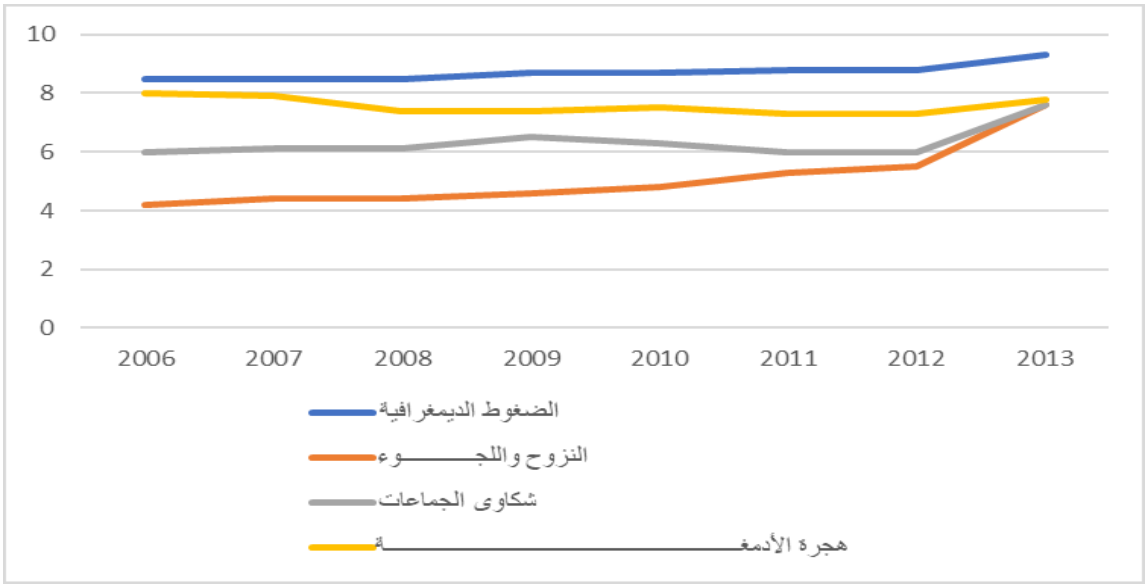

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

الضغوط الديمغرافية: حافظت على تصاعد منحنياتها من العلامة (8.5) عام (2006) إلى العلامة (9.3) في العام (2013) في ظل ما كان يصنفها كدولة فاشلة، مبررة حجم الضغوط المتصاعدة وفشل السلطة في الحد منها.

النزوح واللجوء: ارتفع تنقيطه من (4.2) عام (2006) إلى (7.6) عام (2013) كمحدد لدرجة النزوح القسري ولأسباب متعددة اغلبها في النزاعات والصراعات الدائرة ودرجة العنف الممارس ضدهم، واستغلال أوضاعهم وابتزازهم بدوافع عنصرية وعرقية تحد أو تزيد من درجة التدفق ويمكن اعتبار درجة زيادة الضغوط من خلال زيادة معدل اللجوء من (4.2) إلى (7.6) وهو مؤشر خطير حينئذ وينذر بدرجة استنفارية لتدارك وضع اللاجئين.

-**شكاوي الجماعات:** تأخذ اشكالا متعددة تبدأ عفوية ولا تستهدف ضمن مطالبها ولا اهدافها الوصول الى السلطة، ومع ذلك سجلت علامات مستقرة في هذه الفترة كمؤشر على بقاء شكاوي واحتجاج الجماعات من دون اي تدخل للحكومة يسهم في ايجاد حلول، بل زادت حالة الاحتقان وهو ما سيلاحظ في الفترة القادمة ضمن تقسيمات العمل التي قمنا على ضوئها بدراسة تطور ظاهرة الهشاشة حينما تم جمع 50.6 كمجموع نقاط ضمن هذه الفترة وبمعدل مرتفع نوعا ما وصل الى 6.32.

-**هجرة الأدمغة**: تراجع تقييمه قليلا فقد انتقل داخل التقرير من نقطة (8.0) سنة (2006) إلى (7.8) عام (2013) في إهدار متواصل للأدمغة مدفوعا بالهجرة الاضطرارية هروبا من العنف وغياب الفرص وفقدان الأمل في توافر فرص العيش التي افتقدتها مالي في ظل عامل اللااستقرار وأحداث التمرد في الشمال.

الجدول رقم 13: معدلات تغير المؤشرات الاجتماعية للهشاشة في مالي (2014-2020)

المؤشرات / السنوات		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشرات	الضغوط الديمغرافية	9	9.1	8.7	8.5	8	8.3	8.6
	النزوح واللجـــــوء	7.5	8.7	8.1	7.9	8.2	8.4	8.4
	شكاوى الجماعـــات	7.5	7.6	7.9	7.4	7.9	8.1	8.4
	هجرة الأدمغـــــــة	8.1	8.4	8.7	8.5	8.6	8.3	8

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

الشكل رقم 11: منحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات الاجتماعية في مالي (2014-2020).

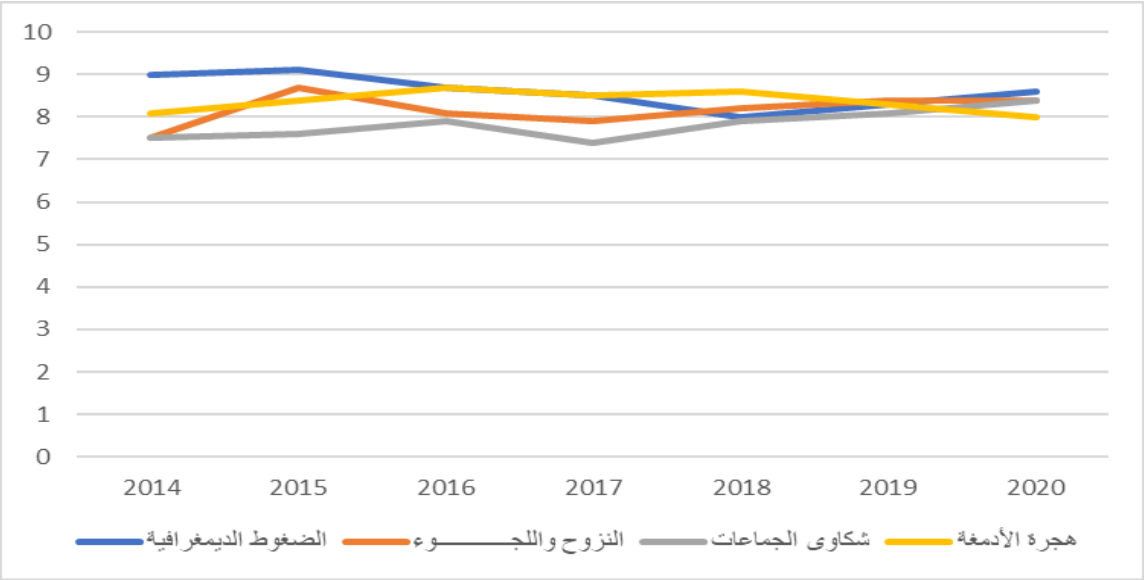

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

-**الضغوط الديمغرافية**: تراوحت بين (9) و (9،1) عامي 2014،2015 كتعبير عن الضغوط الناشئة عن الكوارث الطبيعية وضعف تواجد الموارد واستغلالها وازدياد درجة الخوف من التزود بالإمدادات الغذائية والحصول على الماء وانتشار الأوبئة لترتفع درجة الضغوط بمعدل (1.1) من الأدنى (8) ليبلغ (9.1) كحد أعلى.

- **النزوح واللجوء**: انتقل من (7,5) إلى (8.4) في ظل التصنيف الجديد للهشاشة بعد اعتماده يتبين تخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، برغم النمو الديمغرافي السريع، والذي لا يتماشى ووتيرة النمو الاقتصادي في هذه المنطقة، ما من شأنه أن يضعف الولاء، ويحل محله ولاء إلى جهات أخرى متمثلة في (الأقلية، المجموعة العرقية، الجهة، العشيرة)، وفي بعض الأحيان يتعدى ذلك إلى التحالف مع عصابات الإجرام المنظم بغية تأمين لقمة العيش.

-**شكاوى الجماعات:** كلما عجزت الحركات الاجتماعية على تحقيق مطالبها عن طريق القنوات المؤسساتية و كلما زاد منسوب الاحتقان عند الفشل في تحقيق تلك المطالب الهوياتية، زاد اللجوء الى استعمال الاحتجاج السلمي في البدايات وصولا إلى العنف المضاد كحتمية لتحقيق المطالب التي عجز النظام السياسي في مالي على تلبيتها، حتى اندلعت الاحتجاجات في جوان 2020 والتي طالبت بسقوط الرئيس **إبراهيم أبو بكر كيتا**، كل هذا يبدو جليا في قراءة تنقيط المؤشر حيث تصل مجموع النقاط الى 55 و كان ادنى تنقيط فيها هو 7.4 وأعلاها 8.4 كأقل مجموع ضمن المؤشرات الاجتماعية.

-**هجرة الأدمغـــة**: بقي يراوح تقييمه المرتفع فوق درجة التنقيط (8.0) إلا انه سجل أكبر تنقيط له العام 2016 ب (8.7) في انعكاس لتداعيات 2012 (تمرد الشمال) وغياب السلطة قوية في المركز بعد عملية الانقلاب، وتصاعد وتيرة العنف بالشكل الذي دفع إلى نزوح كبير استنزف في سياقه هجرة للنخب وهروبا للأدمغة فارتفع تنقيطها ب 0,5 بعد وصل الى النقطة (8,7).

الشكل رقم 12: منحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات الاجتماعية في مالي (2006-2020).

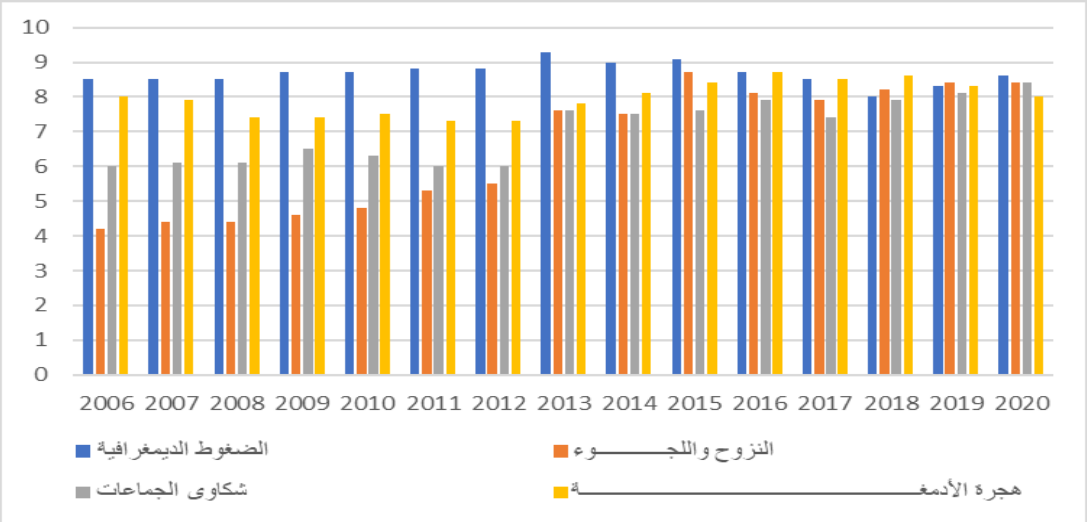

المصدر: من إعداد الطالب للفترة 2006-2020 The Fund for Peace, **Fragile States Index**

المبحث الثالث: تفسير هشاشة الدولة في مالي وتداعياتها الداخلية والإقليمية

صاحب القصور في عملية بناء الدولة بروز اختلالات عميقة في عملية مأسسة الحياة السياسية في مالي، حينما صممت مؤسسات وظيفتها الأهم هي نقل الموارد إلى الدول المستعمرة عوض تعزيز الوحدة وبعث التنمية المحلية، الأمر الذي خلق بيئة من الريبة واللاثقة ميزها العنف في التعاطي مع مطالب واحتجاجات المناطق المهمشة في سياسات إقصاء مقصودة وتعامل الحكومات مع أي شكل احتجاجي بعنف، ما يبرر قيام صور الصراع والاستبداد وانتشار الفساد. بشكل عام فإن الدولة في مالي لا يمكنها أن تخرج عن الإطار العام لأزمة الدولة في أفريقيا[1].والتي تجتمع فيها أزمة الشرعية السياسية، بأزمة العلاقات المدنية العسكرية وبأزمة الإنجاز الاقتصادي، مبرزة أوجه الإخفاقات المتعددة للنظام السياسي وعجزه في تجسيد فكرة الدولة الوطنية بفعل التراكمات الناتجة عن سوء تسيير مرحلة ما بعد الاستقلال.

[1] حمدي عبد الرحمن حسن،" قضايا في النظم السياسية الإفريقية"، **مركز دراسات المستقبل الإفريقية**، القاهرة، 1998، ص. 78.

المطلب الأول: أسباب هشاشة الدولة في مالي

تعيش مالي عديد الأزمات المتداخلة والمعقدة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، ففشل السياسات الاجتماعية وتعطل مشاريع التنمية والنمو الديمغرافي المتسارع والتغيرات المناخية التي قضت على الغطاء النباتي وازدياد نسبة التصحر والتداعيات الأمنية الناتجة عن عدم قدرتها على بسط سيطرتها وتوزيع الثروة العادل بين المناطق كلها زادت من نسبة الفقر وأججت الصراعات.

1- الإرث الاستعماري مارست السلطة في مالي نشاطها بشكل مستبد وبسلوكيات عنيفة لفرض نموذج حكم دخيل، تمخض عنه رد فعل عنيف تجسد في حركات التمرد في الشمال والدعوة للانفصال والذي كان من أبرز نتائجه بروز النزاعات بين الأقليات أحيانا وحول الحدود الموروثة عنه تارة أخرى، الأمر الذي فوت الفرصة لإقامة أسس صلبة تجمع حولها كافة الأطراف، وأحيا الضغائن التي تعود في المعظم للإرث التاريخي الاستعماري[1].

اختار النظام السياسي في مالي بعد تحقيق الاستقلال نموذج حكم أحادي، كان السبب المباشر في إعلان الطوارق التمرد على الحكومة منذ بدايات الاستقلال، وبدلا من استيعابهم واحتوائهم والقيام بأعمال التنمية، تمت محاصرتهم في سياسة عقاب جماعي بمهاجمة التجمعات وقتل الشباب وأقرباء وأهل الثوار وارتكبت المذابح في حق الشيوخ والنساء[2]. لجأ أغلب قادة التمرد إلى دول الجوار بحثا عن الأمان وللاحتماء من بطش وانتقام الأجهزة الأمنية، غير أن علاقات الرئيس المالي ببعض القيادات السياسية في المنطقة سمحت له بالقضاء على التمرد بعد أن تم إعدام الكثير من قيادات التمرد[3]. مثلت مشكلة الطوارق أول اختبار حقيقي يمتحن مدى صلابة العقد الاجتماعي للدولة المالية التي فشلت في دمج مواطنيها في هوية مجتمعية موحدة بعد اصطدامها بجذور الأزمة القديمة والممتدة بما يوصلها بمسألة الاندماج السياسي والاجتماعي وما تبعها من إقصاء سياسي وتهميش اقتصادي لفئة الطوارق كأبرز مشكلة واجهت عملية بناء الدولة[4]. ولم تنجح الدولة الوطنية الوليدة في تجاوزها بصياغة عقد اجتماعي تستبدل فيه الولاءات الفردية للقبيلة والاثنية لصالح للدولة الأم وتنهل منها

---

[1] سيد اعمر بن شيخنا، أزمة مالي الأسباب والتداعيات **مرجع سابق**، ص. 80.

[2] Annette lohmann, **Who Owns The sahara? Old Conflicts, New Menaces: Mali and The Central Sahara Between The Touareg, al-Qaida And Organized Crime**, Freidrich – Ebert Stifthing, Nigeria, 2011. p.6.

[3] أكناته ولد النقرة، **الطوارق من الهوية إلى القضية**، طوب بريس الرباط 2014، ص.13.

[4] طيبي محمد بلهاشمي الأمين، صافو محمد، "أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر"، **مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل**، المركز العربي الديمقراطي، مارس 2019، ص.256.

مشروعيتها المجتمعية بعدما تآكلت شرعيتها التاريخية السياسية ضاربة عرض الحائط تاريخا مشتركا للتعايش السلمي والتعاون الجماعي[1].

وشكلت مسألة القابلية الاجتماعية لشكل الحكم المركزي في باماكو بداية لقصور الدولة في تكوين مؤسساتها، والحلقة الضعيفة في خاصرتها والتي لازمتها بشكل جعل السلطات تفشل في تجاوزها بالرغم من المبادرات التي أطلقتها والتي سرعان ما انهارت في ظل غياب نوايا طيبة وإرادات حقيقية تعمل على استعادة ثقة كل الأطراف.

2 –**ضعف الأداء السياسي:** ترتبط مسالة بناء الدولة في مالي بالعديد من الأحداث التي دفعت بها نحو أزمة عميقة ضربت أبنيتها وانعكست على وظائفها وأدائها السياسي للحد الذي شكك في شرعيتها وجعل من عملية البناء تتعثر بعد فشل انصهار الإثنيات وعدم فعالية الأداء الاقتصادي بالشكل الذي أعاد النظر في علاقة المكونات ببعضها وعلاقة المجتمع بالدولة في ظل الانقلابات العسكرية وحركات التمرد والتدخلات الأجنبية وانتشار العنف المسلح والمتشبع بالأفكار المتشددة والمتطرفة.

عرفت مالي أولى بدايات أزماتها الفعلية من ممارسات الرئيس (**مادیبو كایتا**) اليساري النزعة والذي أوغل في الديكتاتورية خلال فترة حكمه والتي امتدت من العام 1960إلى1968 حينما ألغى الحد المعقول من الملامح الديمقراطية كالبرلمان والتعددية السياسية بالشكل الذي منع تطوره في اتجاه بناء نظام وطني ديمقراطي، وعمل على قمع حركات الاحتجاج السلمي التي قادها سكان الشمال ليزداد الحقد وتنامي النزعة الانفصالية[2]. لكن، سرعان ما استولى الرئيس **"موسى تراوري"** على الحكم إثر انقلاب عسكري قاده عام 1968، قبل أن يعود عام 1974 إلى وضع دستور جديد للبلاد والتوجه نحو إرساء نظام الحزب الواحد "حزب الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي" وأصبح هو قائد الدولة، بعد أن جمع بين الضباط وقدماء رفاق الرئيس الأسبق بتوليفة سياسية مع الزعامات الدينية والاجتماعية ودعم خارجي وفرته له فرنسا. ورغم توفر بعض الاستقرار لحكمه الطويل (1968-1991) إلا أنه فشل في تطوير دولة مالي[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.19.

[2] ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، السنة الجامعية، 2008-2009، ص. 54.

[3] سيد أعمر بن شيخنا، **مالي عودة الاستعمار القديم**، دار الكتب، ط 1، قطر، 2014، ص.79.

شكلت سلسلة الانقلابات العسكرية أبرز وجوه الصراع على السلطة في مالي، لتغدو أحد أهم ملامح ضعف الأداء السياسي، فالضباط العسكريون ينزعون بعد أي فشل للنخبة المدنية في إضفاء الشرعية على نظام الحكم كطوق نجاة للنظام السياسي، حتى صارت جزءا من الثقافة السياسية في البلاد، وواحدة من أهم الظواهر التي تميز الحياة السياسية والسمة الشائعة في مالي، مع ما يعكسه من ضعف وهشاشة للمؤسسات السياسية المدنية أمام اندفاع الجيش ومخاطر ذلك التدخل على الحياة السياسية[1]. وقد زاد دور الإعلام الرسمي سلبية من خلال استخدام النظام السياسي وأطرافه الثقافية التقليدية لوسائل إعلامه وقنواته الرسمية، وقيامه بنشر أيديولوجيات وأفكار ساهمت في نشر الكراهية وزرعت الخوف وروح العداء التي شجعت الانتماءات العرقية الضيقة. علاوة على عدم قدرة الحكومة في الجنوب على مراقبة وضبط أراضيها الشاسعة المساحة وضعف جيشها[2].

في ظل افتقاد النظام السياسي للمبادرة، تأزمت الأوضاع و توفرت مبررات الفشل، فالانتخابات الرئاسية تعطي في كثير من الأحيان الترتيبات اللازمة لأصحاب السلطة من أجل إدامة سيطرتهم على دواليب الاقتصاد وحراك المجتمع، ولم تعد المشكلة في دولة مالي مسألة انفتاح حكومي يصوغ دستورا يضمن تعدد الأحزاب، أو فتح المجال الإعلامي أمام قوى المعارضة، لأنه قد تم تسوية كل ذلك في دساتير سابقة ولم ترق الممارسة السياسية الرسمية إلى تجسيد ذلك، ما أدى إلى فقدان الشرعية التي يعاني النظام السياسي في مالي نتيجة السلوكيات التي كرست الانقلابات كآلية للتداول على السلطة.

3- الأطماع الخارجية: يعد الجزء الشمالي من مالي، وبشكل أكثر تحديدا منطقة كيدال موطن موارد اليورانيوم الهائلة. فالسيطرة على هذه المنطقة، التي تكفلها اليوم قوات الأمم المتحدة وبتواجد عسكري فرنسي، أدى إلى معركة مع مجموعات الإبل التي تم إنشاؤها خلال الاستعمار الفرنسي للمراقبة والحماية والتبليغ عن الموارد الاستخراجية الواعدة التي تضع مالي في المرتبة الثالثة بين الدول المنتجة بأكثر من 50 طنا من الذهب سنويا. وبالتالي فإن الأزمة هي نتيجة حسابات إستراتيجية منفذة من قبل مركز الوزارة للتحليل والتنبؤ والإستراتيجية الفرنسية للشؤون الخارجية والتنمية الدولية[3].

---

[1] حمدي عبد الرحمان وآخرون، "الجيوش والتحول الديمقراطي في أفريقيا. معوقات بناء الدولة"، **منتدى العلاقات العربية والدولية**، قطر، 2015، ط 1، ص.08.

[2] عبد العالي جوز، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل الصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، **مجلة شؤون عربية**، 2015، ص. ص.212،210.

[3] Abdoulay Idrissa Manga "**Le Mali entre doute et Espoir: Réflexion sur la nation à l'épreuve de la crise du Nord",** éditions Tombouctou, 2013. p.66.

لقد امتلكت فرنسا مشروعا اقتصاديا وسياسيا للاستيلاء على جميع المناجم المحتوية على الموارد المعدنية في البلاد، كما اكتشفوا أن الصحراء المالية تحوي احتياطيات هائلة من المياه المضغوطة. وكشفت الدراسات التي أجريت على موارد التربة الصخرية، عن وجود بحر سافورين بمساحة 80.000 كيلومتر مربع و50 مليار متر مكعب من المياه، ناهيك عن حوض كتارا الذي يحتوي أيضا على 3 مليارات متر مكعب من المياه كجدول مائي يبدأ في موريتانيا ويمتد إلى الصومال. وفي منطقة **تمبكتو** وحدها هناك 3 ملايين طن من الجبس، 198 مليون طن من ميرابيلتي، 366 مليون طن من الجلوبيرايت، 435 مليون طن من الفحم، 500 مليون طن من الحديد، 3.5 مليون طن المنغنيز، 2 مليون طن من الفوسفات و53 مليون طن من الملح، كما تم الكشف عن الأحجار الكريمة، ناهيك عن المؤشرات الواعدة لوجود الماس، البلاتين والنحاس والنيكل والذهب والليثيوم واليورانيوم والزنك والقصدير، والرصاص وكذلك البترول[1].

لم تقبل فرنسا أن تفقد مناطق نفوذها التاريخية لصالح قوى أخرى بدأت تتغلغل إليها كالصين وإيران وكندا، وذلك مع تأكيد البعض أن القيمة الاقتصادية للمستعمرة الفرنسية السابقة ليست الأساس في علاقة فرنسا بمالي، إذ إن قيمتها الأولى إستراتيجية، ولذلك فان خلفيات التدخل الفرنسي لا يمكن اختزالها في خطر الجماعات المسلحة فقط، بل تقف وراءها أيضا مصالح اقتصادية يمكن ان يحول تواجد الجماعات التي تحمل أفكار إيديولوجية عدائية لها دون استثماراتها في تلك المنطقة ورغبتها في تعزيز وجودها وحماية مصالحها الواسعة في المنطقة[2].

4-التفاوت التنموي: ظهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ما بين إقليمي الشمال والجنوب بعد الاستقلال وشعر السكان في الشمال بمحاباة إقليم الجنوب تنمويا على حساب أقاليمهم ولاحظوا عدم الاهتمام بهم خاصة في المجالات الخدماتية كالصحة والتعليم بل وحتى التوظيف في مؤسسات الدولة المختلفة بما دفع الكثير من الأسر إلى الهجرة إلى دول الجوار وخاصة الجزائر وليبيا بعد هيمنة اثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، وهو الأمر الذي عزز شعور الطوارق والأقليات الاخرى بعدم الانتماء[3]. إن تمكين فئة أو أقلية اجتماعية متميزة بين الفئات المجتمعية الأخرى بجمع الثروة على حساب الأغلبية العظمى من السكان، من خلال هيمنة السلطة على مقدراتهم زاد من نسب الفقر

[1] Bougadari Sanogo, **L'etat Contemporain Au Mali: Genese Ee Mutation De La Crise**, Mémoire Presente Comme Exigence Partielle De La Maitrise En Science Politique Janvier, 2019. p.94

[2] أميرة محمد عبد الحليم، "ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب على مالي"، **مجلة السياسة الدولية**، 2013، ص.44.

[3] الهام محمد علي الذهني، **جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا**، المريخ للنشر، القاهرة، 1988، ص .91.

وأضعف الاندماج وبقوا على الهامش وهو الأمر الذي أعاق النظام المركزي في مالي وأفقده القدرة على السيطرة التامة على الأقاليم[1]. التي تعرضت للإقصاء والتهميش وغالبا ما كانت السلطات المركزية تواجه مطالبها المشروعة في شتى المجالات بقوة وعنف[2].

تشكل الإدارة أحد أهم الأذرع التي تقوم بخدمة السلطة القائمة ورجالها الفاسدين والذين يبتزون المانحين متعددي الأطراف في الحفاظ على هذه البيروقراطية، مهما كانت غير فعالة في نظرهم، من خلال ادوارهم المشبوهة في ادارة المساعدات الإنمائية الرسمية، بينما يستمر برنامج التكيف الهيكلي للقطاع العام في استبدال المصلحة العامة بنظام يتم فيه الدفاع عن المصالح الخاصة، وحشد العلاقات الأسرية الوثيقة وتحت شعار "عائلتي" الأولى "منذ انتخابات عام 2013 [3].

أزمة الدولة في مالي هي استمرار منطقي لمشكلة الدولة المستوردة والمتسمة بضعف أداء النظام السياسي، نتيجة لتراكم الفشل في تسيير الشأن العام، والذي يغلب عليه عدم الاستقرار وهزال الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتضع مسيرة الاستقرار وتحقيق التنمية أمام مخاطر متعددة، ويرجع ذلك إلى مزيج معقد من الأسباب والدوافع يتمثل أبرزها في الإرث الاستعماري، وأزمة الهوية والاندماج الوطني الناجم عن ضعف البناء المؤسسي، وأطماع القوى الخارجية في الثروات الطبيعية التي تحويها[4].

المطلب الثاني: التداعيات الداخلية لهشاشة الدولة في مالي

تشكل النزاعات المتأصلة في المشهد السياسي أحد أسباب عدم التوزيع العادل للثروة والمتسم بعدم التوافق بين الممارسات الديمقراطية والمجتمعات المتعددة الأعراق، وهو ما يدفعها لتشكيل تحالفات سياسية تكون في الغالب نتيجة افرازات انتخابية على حساب القوانين الوضعية أو الترتيبات التوافقية أو الأعراف المحلية، فتؤجج الصراعات وتقوض الاستقرار وتحصر التنمية في مناطق بعينها مؤجلة التنمية المنشودة.

[1] محمد عاشور مهيدي، **الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا**، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1996، ص.56.

[2] ساحل مخلوف، **إشكالية الديناميكيات الأزموية في الساحل الإفريقي ومقاربة المواجهة**، أعمال الملتقى الوطني السلم والأمن في إفريقيا: قضايا راهنة، جامعة الجزائر3، ديسمبر 2013، ص.152.

[3] Kabir, A. H. Monjurul, **Development Aid in Stable Democracies and Fragile States,** Palgrave Macmillan, Switzerland, 2019. p35.

[4] مادي ابراهيم كانتي، "الأزمة السياسية في مالي"، **مجلة آفاق افريقية**، ع 36، 2012 ، ص.109.

1-الجانب السياسي والأمني:

لعل أبرز مظاهر ضعف الأداء السياسي هو غياب الأحزاب السياسية وضعف القيادات السياسية بما ضاعف من حدة الصراع على السلطة، كما أن غياب فكرة التداول السلمي على السلطة، وتلازمها مع زيادة منسوب العنف داخل المجتمع بات ينظر إليه من باب أن المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء لم تستطع أن تطور بنفسها أنظمة دولاتية ورفضت فكرة «الدولة»[1].

أ-غياب الآليات التشاورية: غاب المواطن الأفريقي في صياغة دستور دولته، كما لم يحضر أفريقيا لعملية رسم حدود دولته، وضمن هذا السياق تشكل النظام السياسي لدولة ما بعد الاستعمار، والذي كانت مالي جزءا منه، وتشكل الوعي السياسي من هذه التراكمات التي قام عليها نظام الحكم، والذي عجز منذ ذاك عن استيعاب المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وتحديد اتجاه التنمية للدولة وفقا لاحتياجاتها الخاصة، وإيجاد الحلول لتلك التداعيات سواء بعلاج الانقسامات أو بالقدرة على إدارة مواردها الطبيعية[2].

عرف المجتمع المالي في ظل انحسار المشاورات السياسية، بروز تسلسلات هرمية مجتمعية جديدة ألغت التسلسلات المجتمعية التقليدية، وجعلت الناس أقل قابلية للانقياد ذاك أن المنطقة كانت مقسمه نسبيا بشكل منظم في شكل العشيرة والطائفية المجتمعية والمجموعة العرقية ما سهل نسبيا تحديد القادة الذين كانوا يتحدثون نيابة عنهم واضعين عقبات أمام التطوير المجتمعي بخدمة أغراضهم وحماية مصالح المستعمر السابق بالشكل الذي وضعهم في حالة صدام مع السلطات[3]. تجلى ذلك في تكرر فعل الانقلابات في مالي، بل وقام النظام السياسي وأيديولوجيته في المحافظة على الحكم تحت أشكال تعيق مسار التحول وتدفع نحو مزيد من الصراع والعنف وما يترتب عنها من تحولات عنيفة مدمرة[4].

الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تندد مؤخرا بالتأخير في تحقيق الإصلاح الدستوري الذي نص عليه اتفاق السلم والمصالحة عام 2015، والقاضي بإنشاء مجلس شيوخ وديوان محاسبة وإدراج إزالة المركزية في الدستور، في وقت شكل انعدام التنسيق بين الشركاء السياسيين في مالي وتغييب ثقافة

---

[1] برتران بادي، **"الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي"**، دار الفارابي، الجزائر، 2006، ط 1، ص.11.

[2] Bougadari Sanogo,**op.cit**. P.88.

[3] ستيفاني بيزارد، **تحقيق السلام في شمال مالي، الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة**، مؤسسة RAND، كاليفورنيا 2015، ص.51.

[4] حمدي، **مرجع سابق**، ص.14.

الحوار وعدم تبني الخيارات الأقرب للخصوصية المحلية إحدى إشكاليات تقاسم السلطة والمشاركة السياسية التي أنتجت كل هذا القصور في عملية البناء[1].

ب-**الانقلابات العسكرية:** شهدت مالي منذ تحقيق الاستقلال انقلابات عسكرية متتالية وخلال فترات حكم متباينة، وكان الانقلاب العسكري الأول في نوفمبر 1968، والثاني في مارس1991، والثالث في مارس 2012، بينما كان آخر انقلاب في أوت 2020، وماي 2021 وتعقب كل عملية انقلاب فترة انتقالية لتسيير أمور الدولة افتقد فيها النظام السياسي القدرة على ممارسة كامل الصلاحيات[2]. تشابه شكل الانقلابات في مالي وأعطت نتائج متقاربة تمظهرت في الفراغ السياسي وتفكك المؤسسات وتفاقم الأداء الفوضوي للنظام العسكري على غرار انقلاب 22 مارس 2012.، مع وجود ثلاثة رؤساء (رئيس دولة مؤقت، ورئيس وزراء، والمجلس العسكري)، وهذا لمواجهة الافتقار إلى الشرعية، وتدهور الوضع في جميع الأقاليم، وكذا ردود الفعل الخارجية إقليميا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ودوليا ومجابهة الرد الفرنسي الذي سيعرف لاحقا تواجدا عسكريا ميدانيا[3]. كما كانت المؤسسات تفقد شرعيتها وتنكسر هيبة الدولة وتبقى عاجزة عن القيام بالواجبات الموكلة إليها، فكل عملية تؤدي إلى الطعن في أسس هذه الدولة عبر العنف المسلح بكل أشكاله، كما أدى عدم الاستقرار السياسي إلى تقويض سلطة الدولة وشرعيتها وسد كل آفاق التنمية[4].

ج– **التمرد المستمر:** بدأ الرئيس موديبو كايتا عمله أمام أوضاع جد صعبة عرفت تمرد في الشمال للتوارق 1963 وانتفاضة شعبية في "باماكو" اتخذت من الديمقراطية واجهة لمطالب تأخذ في الكثير من الأحيان أبعادا متعددة وما كان من النظام إلا إعلان حالة الطوارئ والتعامل بقوة وبعنف مع جملة تلك المطالب[5]، تاركا إرثا من الاستياء والتذمر من سياسات القمع التي تشكل عقيدة النظام، غير أن التحول الذي عرفته العملية السياسية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، أسفر عن اتفاق وطني أبرم عام 1991 وأعاد دمج ما يقرب من 2500 من المقاتلين السابقين في الجيش والإدارة وتقديم الإعانات المالية إلى 9500 شخص آخر[6].

---

[1] عمرو محمود عرفة موسى، **مرجع سابق**، ص.117.

[2] فاروق حسين أبو ضيف، **تأثير الانقلابات العسكرية في مالي على حالة الاستقرار السياسي: دراسة مكثفة لانقلاب أغسطس 2020**، موقع قراءات افريقية. https://www.qiraatafrican.com ، يوم 08/10/2020. الساعة: 12:55.

[3] Albert Bourgi,**Les Enjeux Géopolitiques de la Crise Malienne**,Civitas Europa,2013/2 N31,p.13.

[4] Santos-Paulino,**"Fragile States: Causes, Costs and Responses",** Oxford University Press. (2011), p.7.

[5] Michele Galy,**La Guerre Au Mali,** Edition La Decouvetre, Paris, 2013, p.109.

[6] ستيفاني بيزارد، **مرجع سابق**، ص.62.

وتجدد العنف في شمال مالي عام 2006 لكن اتفاقية الجزائر التي تم التفاوض حولها حسنت وضع الشمال الذي منح السلطة المركزية حكما لامركزيا معززا باستقلالية سياسية أكبر وبرامج تنموية، لكن الكثير من أحكام الاتفاقيات بقيت مجرد وعود، بالرغم من أن الرئيس **امادو توماني توري** بذل مجهودا ولو متأخرا لتحسين الأمن والتنمية في الشمال من خلال برنامج يعرف اسم **البرنامج الخاص للسلام والتنمية**. ولكن عرف هذا البرنامج انتقادات كبيره بسبب سوء التنفيذ وصار ينظر إليه على انه أحد أسباب تمرد الحركة الوطنية لتحرير ازواد عام2012 [1]، إذ لجأت كل الأطراف للعنف مرة أخرى وتم تنفيذ مجزرة في حق مائة جندي من الجيش المالي في منطقة **اغيلهوك** لتدخل البلاد في حلقة دموية جاء بعدها إعلان استقلال الازواد من دون أي رد فعل يذكر من السلطات المركزية المتمسكة بالسلطة والعاجزة عن إخراج البلاد من الأزمة التي تهدد وجودها[2].

والواقع أن اتفاقيات السلام لم ترسخ لعدة أسباب وغالبا ما يشار إلى سوء النية وسوء التنفيذ باعتبار أنهما عاملين مسببين لفشل الاتفاقيات، علاوة على نقص الموارد وغياب الثقافة السياسية، بالرغم من إشراك المزيد من سكان مالي في عملية إدارة الحكم، غير أن عدم تخصيص مكانة خاصة للزعماء التقليديين الذين كانوا في السابق يحظون بمكانة لدى المجتمعات المحلية أعاق المسار الديمقراطي[3].

وهكذا، تميز النظام السياسي منذ الاستقلال باستغلاله للسلطة والعمل على البقاء فيها والتعامل مع الأطياف السياسية المناوئة بسياسات إقصاء واضطهاد وانتهاك لكل الحقوق التي تكفلها القوانين الموضوعة والأعراف المحلية التي قام عليها النظام في مالي، بما أدى إلى تقويض شرعيتها بسبب احتكارها لصناعة القرار واللجوء إلى القوة والعنف لضمان الولاء والامتثال[4].

د-هشاشة التركيبة السياسية: إن أفضل فهم لانقسام مالي بين الشمال والجنوب وهشاشة التركيبة الحاكمة يتمثل في فهم تأثير الحدود وامتلاك السلطة ونمط العيش واستقرار الساكنين، فالحدود غير محكمة ومنفلتة، وتهيمن جماعة **البامبارا** على90 % تقريبا من المناصب الحكومية والجيش، بينما يكاد ينعدم تواجد النخب في الشمال على رأس الهيئات المنتخبة والوزارات والمسؤولية داخل الجيش[5].

---

[1] عمرو محمود عرفة موسى، **مرجع سابق**، ص.133.

[2] أبو ضيف، **مرجع الكتروني سابق**.

[3] مايكل شوركين، **مرجع سابق**، ص.91.

[4] أبو ضيف، **مرجع الكتروني سابق**،

[5] ستيفاني بيزارد، **مرجع سابق**، ص.51.

وترتكب قوى الأمن ضد المدنيين جرائم وانتهاكات، كما ترتكب الجماعات جملة من الانتهاكات ضد الطوائف المالية، وتتنصل الجهات القضائية منها في أبرز أوجه الإفلات من العقاب، وبات صمت أجهزة العدالة عليها يمثل تخلي فاضح على تطبيق القانون كالميثاق الوطني 1992، خاصة حينما يتحدث مواطنو شمال مالي عن الإفلات من العقاب المتعلق بالجريمة، مثل الفساد والاتجار غير الشرعي، والإفلات من العقاب المتعلق بالانتهاكات من جانب الجيش المالي ضد المدنيين ومن جانب الطوائف المختلفة ضد بعضها، حيث جاءت مالي من المرتبة 127 من بين 177 دولة في مؤشر تصورات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية[1]. ظل الفساد طيلة العقود الماضية محصورا في بعض المستويات وفي القطاعات الأخرى حتى جاء عهد الرئيس **أمادو توماني توري** حيث وصل الفساد مستويات غير مسبوقة، كما وصل إلى عمق المؤسسات الإستراتيجية في الدولة المالية (الرئاسة، الجيش، الأمن، الإدارة المحلية)[2]. يعترف المراقبون الخارجيون والمسئولون في حكومة مالي بأهمية الاتجار بالمخدرات وعلاقة المسئولين في الدولة والقادة السياسيين بالشبكات الإجرامية والأرباح التي تدرها عملية تبادل المختطفين في ابتزاز لربح الأموال عن طريق الفدية للبقاء في السلطة[3]. ارتبط ذلك بسياسة ملئ البطون والتي تعود جذورها إلى أساس قيام الدولة وفق تصور مرتبط أساسا بتصور الحكام لطرق استمرارهم في ممارسة السلطة[4].

وعرفت مظاهر السخط العام على الحكم استمرارا للتوترات في مدينة **غاو**، بتظاهر مجموعة متنوعة من الحركات السياسية، مثل الشباب الوطني **(Patriotes Jeunes)** وشباب الحراسة **(Patrouille Jeune)** ونحن لا نتحرك **(Bouger Pas Nous)**، في أكتوبر ونوفمبر 2013، ضد الفساد الحكومي، وانعدام والأمن، وانتقاد إخفاقات الدولة بوسائل سلمية والدفاع عن مصالح مجتمعها[5]. التي أفرزت تفاوت طبقي وتنمية متحيزة وغير متوازنة داخل أقاليم الدولة الواحدة كترجمة لأزمة القيادة السياسية وانعدام الحريات والحقوق المدنية داخل الحياة السياسية في مالي، لتضيف لهشاشة التركيبة السكانية ضعفا يتجلى في عجز النظام السياسي عن مواكبة التحولات المجتمعية[6].

---

[1] مادي ابراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.111.

[2] ولفرام لاخر، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل"، **أوراق كارينجي الشرق الأوسط**، سبتمبر 2012، ص. 21.

[3] كمال محمد جاه الله الخضر، "مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية"، **مجلة قراءات افريقية**، 2013 ،ع 19، ص.23.

[4] جان فرانسو بايار، **سياسة ملء البطون السوسيولوجية للدولة الإفريقية**، ترجمة حليم طوسون دار العالم الثالث، القاهرة، 1992، ص.186.

[5] ستيفاني بيزارد، **مرجع سابق**، ص.39.

[6] ادم، **مرجع سابق**، ص.264.

هـ- **تنامي ظاهرة الإرهاب:** استغلت الجماعة السلفية للدعوة والقتال الوضع وقامت في جوان 2005 ببداية العمليات العسكرية الجديدة في إستراتيجية الجماعة بعد استشعار العمل الاستعلاماتي من الجانب المالي وهزيمة نخبة القوات بالجيش المالي[1]. جاء تمرد الطوارق في سنة 2006 بإعلان كل من **"إبراهيم اغ باهانجا"** و**"الحسن فاغاغا"** الحرب من جديد ضد الحكومة المالية، بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم آخر هو " **اياد اغ غالي"**، وفشل فيها بإقناع الرئيس **"امادو توماني توري"**، وانتهي هذا الفصل من الصراع بتوقيع اتفاقية للسلام في الجزائر في يوليو 2006، التي أنهت رسميا تمرد الطوارق. وترسم بوساطة ليبية بما يسمي "بروتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20مارس 2008، في طرابلس. وفي سنة2009 سلمت حركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية بين الطرفين[2].

ضمن هذا السياق برزت ثورات الربيع العربي بالمنطقة، لتسبق التمرد الذي جرى في العام 2012 في شمال مالي والذي أسفر عن سقوط المدن الشمالية ووقوعها تحت سيطرة مجموعتين ترتبطان ارتباطا وثيقا بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي هما، أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا[3]. تعزز ذلك التواجد للجماعات المسلحة حيث عاد آلاف الأفراد الماليين المسلحين إلى بلدهم بعد أن قاموا بتهريب السلاح الليبي وأعلنوا التمرد في الشمال المالي في العام 2012 مطالبين بانفصال الشمال وإعلان قيام دولة، دفعت المجتمع الدولي إلى الاستنفار عبر مواقف قوى إقليمية تنادي إلى ضرورة التدخل وإنهاء حالة التمرد[4]. بعد تحكم عدة أطراف فيها تمثلت في[5]:

1-حركة تحرير الازواد

2-جماعة أنصار الدين.

3-جماعة التوحيد والجهاد.

4- الجبهة العربية لتحرير الازواد.

5-تنظيم القاعدة.

---

[1] محمد الحافظ الغابد، **مالي عودة الاستعمار القديم**، دار الكتب، قطر، 2014، ط 1، ص.127.

[2] عمرو محمود عرفة موسى، **مرجع سابق**، ص.188.

[3] كمال محمد جاه الله الخضر، "مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية"، **مجلة قراءات افريقية**، 2013، ع 1، ص.22.

[4] عبد الله ممادو باه، **آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي**، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports، يوم 24/10/2020، الساعة: 16:15.

[5] الغابد، **مرجع سابق**، ص.130.

رغم التدخل العسكري الفرنسي في **2013(عملية سرفال)** والعمليات القتالية الفرنسية **(عملية برخان)** ومجهودات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي **(مينوسما)**، المتعثرة، لا زالت الجماعات المسلحة تقوم بعمليات نوعية، بالرغم من التوصل إلى اتفاق السلام الموقع في الجزائر في يونيو 2015 ويعزى ذلك لطبيعة الصراع وتعقيداته، وفي ظل عجز المجتمع الدولي على فرض إرادته بعد التركيز(العام 2018) على احتواء الانتشار الإقليمي لهجمات الجماعات الإسلامية وضمان إجراء انتخابات رئاسية بشرعية، جلبت الرئيس **إبراهيم كايتا** في انتخابات شابها انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان وحظر المظاهرات وإغلاق فضاءات التعبير كالإذاعات ولم يبذل سوى الجهد القليل لتوفير العدالة لضحايا الانتهاكات وظلت مؤسسات سيادة القانون ضعيفة خاصة في مزاعم خارج نطاق القضاء وعانت وكالات الإغاثة الإنسانية من عشرات الهجمات ما قوض تقديم المساعدات[1].

إن شخصنة السلطة، والفساد السياسي والإداري، وسياسات الإقصاء، والذاكرة الجماعية المشبعة بالضغائن التاريخية، كلها عوامل، حركت السلوك الصراعي وصعدت النزاع حد المطالبة بالانفصال، في ظل أداء ضعيف للاقتصاد نتاج عدم الاستقرار السائد، وفي غياب هيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية الأمر الذي جعل الميلشيات تنتظم وتنتشر بشكل واسع، على أسس اثنية وفكرية تتلقى تمويلها من فواعل متعددة[2].

2 – التداعيات على الجانب الاقتصادي:

تعد مالي واحدة من أكثر الدول فقرا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث جاءت في المركز 182 من بين 186 دولة، وفقا لمؤشر التنمية البشرية لعام 2012. كما تأتي في المركز 34 من بين 45 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يعتمد اقتصادها على المساعدات الخارجية ولا تتجاوز نسبة النمو 2.7%. يعمل 80% من السكان بالزراعة وصيد السمك، في اقتصاد ريفي مبني على ممارسة الزراعة كنشاط رئيسي، وتربية الماشية، والتجارة عبر الصحراء مع الشعوب المجاورة، وفي وجود جهات غير حكومية تتحكم في وسائل العنف وتسيطر على الموارد والسكان وبنية تحتية فقيرة مع متغيرات بيئية قاسية، زادت السياسات المتبعة من قبل النظام الحاكم في الوصول إلى وضع يصعب فيه تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة مع بروز مؤشرات النمو السلبية للناتج المحلي الإجمالي[3].

---

[1] **مالي أحداث عام 2018**، على الرابط: https://www.google.com/search، يوم: 2018/10/10. الساعة: 16:30.

[2] عمرو محمود عرفة موسى، **مرجع سابق**، ص.12.

[3] لحاج ولد إبراهيم، **تقرير الأزمة في شمال مالي. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص.2.

أ-فشل السياسات التنموية: في ظل اعتماد الاقتصاد بنسبة كبيرة على القطاع الفلاحي، وسعي الحكومة إلى دعم الإنتاج الزراعي (المحاصيل والماشية وصيد الأسماك)، والوصول إلى الموارد الطبيعية (بما في ذلك الأرض والمياه)، وممارسة الأعمال الفلاحية والتجارة، والحماية الاجتماعية، ومسالة حقوق المرأة، والحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ضمن برامج افتقرت لثقة الجهات الفاعلة (الممولين والمنظمات الدولية) كأحد أسباب فشل التنمية[1]. التي أدت إلى اختلال التوازن في عملية التنمية الاقتصادية داخل البلاد، خاصة خلال فترة الجفاف التي ضربت المنطقة في سبعينيات وثمانيات القرن الماضي ما أدى إلى عدم التكافؤ الاقتصادي حيث فقد الآلاف منهم مواشيهم وأصبحوا بدون مورد مالي، وهو ما دفعهم للجوء نحو الجنوب الجزائري، بعد بلوغ خط الثالوث الأسود: الفقر، المجاعة، المرض، مستويات مرعبة زادت من معاناة السكان ومن معدل النمو الديمغرافي (معدل الخصوبة 5.88 طفل لكل امرأة (2018)، وتهدد التغيرات المناخية الزراعة والأمن الغذائي[2].

تعتمد الدولة بشكل كبير على المساعدات الأجنبية، و تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2008 أن الجهات المانحة قدمت من 60 إلى 80% من ميزانية الاستثمارات الخاصة لمالي، ومع ذلك كانت المساعدات التي حصلت عليها غير فعالة من المنظور الاقتصادي، حيث توجه المعونات إلى أهداف أخرى تخدم مصالح النخب داخل النظام، ما أدى إلى استشراء الفساد، وتقويض إرادة الحكومة وقدرتها على زيادة الإيرادات أو تحصيل الضرائب، عدا عن حالة اللاتوازن واللاتكافؤ واللااستقرار خاصة في الشمال، والتوزيع غير العادل لناتج التنمية وفشل الإصلاحات الهيكلية، ومسالة الديون، هي كلها مؤشرات لهشاشة الاقتصاد في مالي[3].

ب- مشاكل القطاع الزراعي: شكل تسيير القطاع الزراعي في أزمات الجفاف والحروب عبئا مضاعفا حينما تخلت الدولة عن دعم القطاع بفعل سياسية الإصلاح الهيكلي التي تبنتها الحكومة مطلع تسعينيات القرن المنصرم، مما نجم عنه ضعف القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المالية بالأسواق الإقليمية والدولية. مع العلم أن القطاع الزراعي هو حجر الأساس بالنسبة لاقتصاد مالي، حيث تقدر

[1] ولد إبراهيم ، **مرجع سابق** ، ص.4.

[2] مادي إبراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.111.

[3] ستيفاني بيزارد، **مرجع سابق**، ص.57.

مساحة الأراضي المزروعة بمالي بحوالي 3 ملايين هكتار، أي ما يمثل 10% من الأراضي الصالحة للزراعة بالبلاد[1].

تشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف سكان مالي يعتمدون في دخلهم على نشاطهم الزراعي الذي تحتل فيه زراعة الحبوب مكانة كبيرة في تأمين المتطلبات المعيشية للسكان. تؤثر التغيرات المناخية سلبا على الإنتاج الزراعي. فالجفاف والفيضانات وعدم انتظام سقوط الأمطار كلها عوامل تؤثر على المردودية، والتي غالبا ما تتسبب في عزل مناطق معينة من وسط دلتا النيجر وبحيرات **موبتي** و**تمبكتو** و**غاو**، ليجعل إنتاج الغذاء والوصول إليه صعبا على السكان. إضافة لارتفاع درجة الحرارة، وانخفاض هطول الأمطار، وزيادة المساحات المتصحرة بما يقلل من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والدفع نحو عمليات نزوح داخلية. كمؤشر على تدهور اجتماعي يزيد من معدلات الفقر ففي 2012 بلغ (42.7٪) وزاد في 2013 ليبلغ (47.1٪) مقابل 41.7٪ في 2011، وهو ما يمثل تحديا مضاعفا خاصة مع تعرض البلاد للتأثيرات المناخية التي تهدد حياة ساكنة الريف كمجتمع يعتمد على الفلاحة المعيشية التي يضمنها الاستقرار[2].

يواجه المزارعون والرعاة الماليون الرحل العديد من المتغيرات البيئية المستدامة مثل حالات الجفاف والفيضانات ذات التأثير السلبي على المحاصيل، كما الثروة الحيوانية في ظل غياب استراتيجيات لحماية الموارد الطبيعية.

ج- **ارتفاع الدين الخارجي:** يشكل تسويق المواد الأولية عصب اقتصاد مالي، بما هو متوفر منها في مناطق متفرقة مثل معادن البوكسيت والنحاس والذهب وخام الحديد والمنغنيز والفوسفات والملح واليورانيوم، ويشكل استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد، بجانب استخراج الذهب، حيث يعد الذهب أهم المصادر المعدنية للاقتصاد المالي، باحتياطي يقدر بـ 800 طن. حيث كانت تلك المواد هي العماد الأساسي لسداد الديون الخارجية، ومع عجزها عن الوفاء بالتزاماتها وتسويق مواردها في ظل التذبذب الذي تعرفه السوق الدولية تضاعفت ديونها بين ديون حكومية وسيادية على إثر انهيار

[1] عصام عبد الشافي، **التداعيات الاقتصادية للأزمة في مالي**، الرابط: https://www.qiraatafrican.com. في 30 /12 /2021، الساعة: 12: 30.

[2] Ousmane MAIGA, **Analyse De L'économie Politique Du Mali, Perspectives Sur Les Programmes De Sécurité Alimentaire.** Research Technical Assistance Center, Decembre, 2019. p.23.

أسعارها في السوق العالمية[1]، حيث بلغ الدين الخارجي في مالي وبلغ عام 2016 عتبة 8 مليار دولار وهو ما يمثل 35 % من ناتجها المحلي[2].

3- التداعيات على الجانب الاجتماعي:

إن تحليل التركيبة البشرية ومختلف الأطر التي تحدد طبيعة التفاعل ومستواه بين الطوارق ومختلف العرقيات الأخرى تمنحنا القدرة على فهم الصراع الدائم بين الطوارق والسود الأكثر سلطة وقوة من الأسياد السابقين على الصحراء الذين يتميزون بطبيعتهم الحرة، لم تكن لتعجب الحكام، الذين كان همهم الأساسي حفظ النظام وليس نشر الحرية ما نجم عنها مطاردات انتهت بلجوء العديد منهم إلى دول الجوار[3].

أ-حداثة ميلاد الدولة: بمجرد نشأة الدولة الوطنية بدأت الأنظار تتجه إلى قدرة النظام السياسي على إدارة البلاد وحماية الحقوق المدنية والتي سرعان ما انهارت إبان الأزمة الاقتصادية التي ضاعفت من الضغوط الداخلية والخارجية المطالبة بالإصلاح والتي جعلت الدولة تتخلى لصالح الإصلاحات السياسية لتخفيف الضغوط المفروضة على تطورها[4]. ضاعفت العولمة كمتغير ذو تأثير سلبي على هشاشة المجتمعات التي لم تظهر قدرة على مواجهة تلك التحديات[5]. مع التدهور في حالة النظام والقانون، وتعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها، بأحداث بداية تسعينات القرن الماضي التي مست كيان وسيادة الدولة مثل الانقلابات العسكرية ومشكلة المتمردين في الشمال، الذين وقفوا ضد النظام في ذلك الحين نتيجة لتهميش بعض المناطق في شمال البلاد. وأدى منطق الاختلافات الاثنية في تحديد وتوزيع المزايا والحقوق في إطار الدولة وخضوع كل التوزيعات للحسابات الاثنية، الشعور بالإقصاء

[1] محمد بشير جوب، **الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية**، موقع قراءات افريقية، على الرابط https://www.qiraatafrican.com. يوم: 18/10/2020.

[2] World Bank, **International Bank for Reconstruction and Development, International Debt Statistics** 2017, p.18.

[3] Boubacar Boris. **La gloire des imposteurs, Lettre sur le Mali et l 'Afrique, Paris**, les Éditions Philippe Rey, 2014, p.233.

[4] حمدي **مرجع سابق**، ص.ص.44.45.

[5] Jean-Marc Châtaigner**, Etats Et Sociétés Fragiles Entre Conflits, Reconstruction Et Développement**, Karthala- Paris 2007.p.223.

والتهميش والاستبعاد[1]. الأمر الذي أدى لظهور حركات سياسية في المناطق الشمالية تطالب بحقوق شعوب هذه المنطقة من هذه الجهات[2]:

- حركة الطوارق للمقاومة Mouvement De La Résistance Touareg

-الحركة الشعبية للازواد Mouvement Populaire d'Azaouad

- الحركة الإسلامية لعرب الأزواد Mouvement Islamique Des Arabes De l'Azawad

ترتب عن فشل سياسات الاندماج الوطني شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل البلاد أدت إلى حالة الانقسام والتمايز الإثني، بدلا من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية[3]. كان من تداعيات ذلك هجرة الطوارق من مالي بحثا عن لقمة العيش، وتأثر أبناء الطوراق المهاجرون إلى ليبيا بالفكر الثوري الذي تبناه العقيد القذافي، وهو ما صرح به **حسن فاغاغا** أحد قيادات حركة التمرد في شمال مالى بقوله **"لقد تدربنا عند القذافي وقال لنا أن نقوم بالثورة في مالي والنيجر ضد الحكومات "**[4].

وهكذا برز خطاب جديد في ظل هذه الأوضاع يستمد أيديولوجيته من خطاب إسلامي متشدد، مستغلا ظروف المنطقة ووضع الحصار المفروض، ومستثمرا في شباب وشيوخ الشمال في مالي المتذمرين من السلطة في باماكو ليقوم تنظيم القاعدة بتشكيل علاقات تصاهر اجتماعي مستغلا تزاوج قياداته من الطوارق قدرته على استعمال أمثل للأموال المتوفرة و الاستفادة من الفجوة الثقافية العميقة في شمال مالي بتقديم مبالغ مالية كبيرة وهدايا مقابل توفير ممرات آمنة بعيدا عن المناطق المراقبة من طرف الدولة واستغلال الانكشافات الأمنية لتي تساعد على تنظيم واستغلال تواجدهم للقيام بعملياتهم والقيام بالدعاية الدينية للتنظيمات من خلال الوعظ والإغراء بالمال نتاج للإحباط المتفاقم بسبب الفقر والتهميش[5].

تحرك الذاكرة التاريخية، والضغائن القديمة السلوك الصراعي لدى الطرفين في مالي لانعدام الثقة بينهما والخوف المتبادل من الآخر مما يدفع نحو النزاع في كل مرة والذي وصل إلى حد تعميق

---

[1] مسيح الدين تسعديت، **خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الادارة: حالة مالي**، أعمال الملتقى الوطني السلم والأمن في إفريقيا قضايا راهنة، جامعة الجزائر3، ديسمبر 2013، ص.120.

[2] مادي ابراهيم كانتي، **مرجع سابق**،ص.119.

[3] الحاج ولد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص.4.

[4] كمال محمد جاه الله الخضر، **مرجع سابق**، ص.23.

[5] أنور بوخرص، "الجزائر والطرح في مالي"، **أوراق كارنيغي**، بيروت، أكتوبر 2012، ص.08.

شعور كل الأقليات بهويتها وذاتها مع تضخيم الاختلافات مع الآخرين، مما يؤدي إلى خطر انتشار المطالب الانفصالية [1]. خاصة بعد رسم حدود هندسية لدول المنطقة بغض النظر عن التركيبة البشرية والانتماءات والولاءات وحتى الامتدادات الجغرافية التي لم يراع فيها الامتدادات العرقية والقبلية[2].

ب- **الهجرة غير الشرعية:** دفع تدني مستوى العيش وتردي الأوضاع الأمنية وافتقاد السكان للخدمات الأساسية من صحة وتعليم وسكن نتيجة لفشل السياسات المنتهجة الماليين إلى البحث عن الأفضل وتغيير الوجهة بكل السبل. على طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في توفير الغذاء. وبات أكثر من 13 مليون شخص مهددون، منهم أكثر من 3 ملايين في مالي. ونظرا لغياب الأمن الغذائي في المنطقة كلها فإن اللاجئين يعيشون أغلب الأحيان في ظروف غاية في الصعوبة.[3]

وقد شهدت مالي عدة موجات للهجرة جراء الأزمات المركبة والمتعددة التي عرفتها البلاد عقب استقلالها فيما بلغت الذروة بعدما اشتد الصراع بين السلطات المركزية في باماكو وبعض الأقاليم في الشمال التي انتقل رفضها وعدم تقبلها لطبيعة النظام السياسي إلى حركات تمرد في سنوات 1963 و1990-1996 و2006 إضافة إلى موجات الجفاف التي ضربت دول الساحل في منتصف الثمانينيات وصعبت من العيش الأمر الذي دفع بآلاف الماليين إلى التوجه شمالا نحو دول المغرب العربي ومنها العبور إلى أوروبا كملاذ أخير لهم[4].

خلال أزمة 2012 التي لا زالت تداعياتها داخليا وخارجيا مستمر كادت مخازن الغذاء ب أن تنضب فنزح السكان من شمال مالي سيما بعد احتدام المعارك إذ اضطر نحو مائتي ألف شخص إلى الفرار من مواطنهم الأصلية. وقد استقر بعضهم في مالي بينما نزح بعض إلى بوركينافاسو وموريتانيا والنيجر والجزائر.[5] ومن المؤكد أن موجات الهجرة جاءت جراء الأوضاع الهشة للاقتصاد المالي وهو ما

[1] مادي ابراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.129.

[2] نبيل بويبية، **المقاربات السياسية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر، (2011/2010)، ص.39.

[3] صحراوي العيد، "أسباب الهجرة الغير قانونية وسبل مكافحته"، **مجلة المنهل الاقتصادي**، ع 1، جوان، 2021، ص. 3.

[4] مبارك جعفري، **الأزمات في دول الساحل ودورها في الهجرة الغير شرعية**، مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة أدرار، 2016، ص. 4.

[5] مبارك جعفري، **مرجع سابق**، ص. 13.

دفع بالشباب إلى اتخاذ سبل غير قانونية هربا من واقع غير مستقر أمنيا ومفلس اقتصاديا وهش اجتماعيا دفعهم إلى الهروب بغية إيجاد ملاذ في ظل النزاع المتأصل[1].

ج-**التغيرات البيئية والمناخية:** شهدت مالي نوبات شديدة من التغيرات المناخية، مخلفة آثارا مدمرة مثل نقص هطول الأمطار المزمن الذي أدى إلى المجاعة، ونزوح البشر والحيوانات وموتهم، وإعادة تنشيط الكثبان الرملية وتسريع التصحر في جميع أنحاء منطقة الساحل الشمالي لمالي[2]. تأثيرات سلبية قلصت من مساحات الأراضي المتاحة للزراعة، ما يدفع نحو مزيد من الصراعات كما هو الحال في منطقة دلتا بوسط مالي. بعد ان أصبحت الترتيبات التقليدية لنظام حيازة الأراضي باهظة الثمن للاستخدام بفعل الفساد وسوء الإدارة المتحيزة[3].

تتسبب الفيضانات المفاجئة وارتفاع درجة الحرارة وانخفاض هطول الأمطار إلى الحد من قدرات الوكالات الحكومية والمجتمعات على إدارة مواردها الطبيعية بشكل فعال، كما أدت دورة التصحر السريعة إلى تقليص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المحدودة بالفعل، مما ساهم في زيادة الهجرة الداخلية[4]. يزداد العنف بسبب الصراعات حول العقار الفلاحي المرتبط بتقليص الأراضي القابلة للاستغلال وعدم إمكانية التنبؤ بتوفر موارد المياه وهنا يقول السيد **"بيتر ماورير" Peter Maurer** رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر: **"إن التوترات الموغلة في القدم بين المجتمعات الزراعية والرعوية آخذة في الازدياد بسبب تقلص الأراضي القابلة للاستغلال وعدم استدامة موارد المياه."**[5].

---

[1] صحراوي العيد، **مرجع سابق**، ص.07.

[2] M. DialoIam, C. H. Konde, **Changement Climatique Au Mali Et Tendance A La Désertification**, O.R.S.T.O.M. 1984, p.83.

[3] Boubacar Ba and Morten Bøå, **Mali: A Political Economy Analysis**, Report by the Norwegian Ministry of Foreign Affair, p.13.

[4] Iam, Konde, **Opcit**, p.86.

[5] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **مالي-النيجر: تغير المناخ والنزاعات المحتدمة في منطقة الساحل الإفريقي يجعلها على وشك الانفجار**، الرابط: https://www.icrc.org/ar/document/mali-niger-climate-change-and-، في 2020/12/1، الساعة: 17:50.

المطلب الثالث: تأثر دول الجوار بحالة الهشاشة في مالي

عادة ما يؤدي النزاع في دولة ما إلى زعزعة الاستقرار في الداخل وفي الجوار كلما طال أمد النزاع، وهو ما تعرفه مالي التي تعيش أزمة عميقة متعددة الأبعاد، تتجاوز الحدود المحلية والإقليمية، لتلامس السياق العالمي، بصراع القوى وتدافعها للقضاء على الجماعات التي وجدت الملاذ في منطقة الساحل. في بوادر توحي كلها بتغيير استراتيجي، يستوجب انخراط القوات العظمى، تحت مسميات عديدة منها **"الحرب ضد الإرهاب"**[1].

وقد أدى تطور الأحداث في شمال مالي واستمرار الوضع المقلق وتنامي المخاطر فيها، إلى جهود إقليمية وتحركات دولية من أجل محاربة التطرف وإيقاف امتداده وتوسعه وانتشاره، في ظل عجز النظام السياسي في مالي المفتقد للقدرات والإمكانيات.

أ-الجزائر والنزاع في مالي:

رعت الجزائر جميع اتفاقيات السلم السابقة، ودعت طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح والذي كانت تبرره في السابق بمحاربة الإرهاب وتنظيم القاعدة، كما سحبت خبراءها العسكريين من الشمال[2].

وجاءت الأحداث في مالي سنة 2012 لتعيد للأذهان تلك المآسي والأخطار وغياب الثقة والوعي بتقدير حجم المخاطر وما قد تفرزه من انفلات أمني[3]. فالسلطات الجزائرية فهمت جيدا حجم المخاطر في الجارة مالي وهي التي خاضت صراعا عنيفا ودمويا لأكثر من عقد من الزمن مع الإرهاب أدى إلى هلاك عشرات الآلاف وتوقف شبه كلي للاقتصاد الوطني وتفكك البنى الاجتماعية وانهيار القيم وتصدع مسار البناء الوطني[4].

---

[1] سليمان عمر منغاني، **أزمة الدولة في جمهورية مالي: الأبعاد والتداعيات على الرابط:** https://hadfnews.ps/. يوم 15/03/2020. الساعة: 17:40.

[2] عصام عبد الشافي، **مرجع الكتروني سابق.**

[3] إدريس عطية، "دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي"، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**، جامعة قالمة نوفمبر 2013، ص.12.

[4] إدريس عطية، **مرجع سابق**، ص.14.

عارضت الجزائر أي مساس بالسلامة الترابية لمالي، وتبنت الخيار السلمي عبر الحوار بين الفرقاء لحماية امنها القومي ومصالحها الإستراتيجية، كما سحبت مستشاريها العسكريين لأسباب داخلية وتوقفت عن تسليم المعدات العسكرية للقوات المالية.[1]

وقد ساهم التدخل العسكري الفرنسي بداية العام 2013 في تأزم الوضع وضاعف من شدة التوتر في المنطقة، ودفع إلى هجرة الآلاف من الماليين إلى الدول المجاورة كالجزائر هروبا من مآسي الحرب التي أخذت بعدا دينيا، بعد أن انحازت الجزائر إلى التدخل الخارجي بالسماح للطيران الحربي الفرنسي باستعمال أجوائها، وكرد فعل هاجمت الجماعات الإرهابية منشأة نفطية داخل التراب الجزائري واحتجزت رهائن من جنسيات مختلفة، جابهته القوات الجزائرية وأدى إلى سقوط قتلى وسط الرهائن(37 رهينة)، وفتح المجال أمام جبهات رسمية وإعلامية أجنبية لإعادة النبش في تعامل السلطات الرسمية مع الظاهرة[2].

وهكذا، تضررت الجزائر من تدهور الأوضاع في مالي وضرب استقرارها واستنفرت وحداتها القتالية للتصدي للجماعات المسلحة التي تنشط في ظروف مناسبة من حدود ملتهبة ومساحات جغرافية شاسعة غير آهلة، لتشكل مخاطر على تنقل الأفراد وحركة البضائع والمناطق الصناعية والحركة الملاحية في ظل توفرها على أسلحة متطورة، عدا ذلك، فالجزائر صارت وجهة للنازحين والهاربين من جحيم الحرب، بسبب صلة القرابة والروابط التاريخية والامتداد المجتمعي للطوارق داخل حدودها والعبء الذي تشكله.

خلقت الأزمة في مالي تحديا كبيرا بالنسبة إلى الجزائر بالنظر إلى مكانتها كفاعل إقليمي مهم، وهي المشغولة بعملية بناء سياسي جديد، في ظل التحولات التي عرفتها البلاد، وفي ظل التزامها بمبدأ عدم التدخل الذي يمثل عقيدة وحداتها العسكرية، والذي دفع بها إلى إعادة تقييم سياستها الأمنية، معززة وجودها العسكري في مجموعة من المناطق. كما جرى التشديد على المعابر الحدودية وإخضاع نقل البضائع للرقابة والسيطرة[3]. قامت الجزائر بتحضير ترسانة قانونية (الدستور الجديد2020) تسمح لها بمطاردة ومعاقبة وضرب كل ما يمس أمنها الإقليمي على طول حدودها مع مالي، في ظل ضعف

[1] أ بو خرص، **مرجع الكتروني سابق**.

[2] طيبي محمد بلهاشمي الأمين، "أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر"، **مجلة الدراسات الأفريقية و حوض النيل**، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2019، ع 5، ص.250.

[3] Walid Ramzi, **"Algeria Fears 'Afghanization' of Mali"**, http://www.magharebia.coms/ le12/02/2021.12:30.

السلطات في مالي وغياب أي مظاهر للسيادة، والتي ضاعفت مسؤولية الجزائر بتحمل الأعباء لوحدها في ظل الانفلات الحاصل وتعثر مجهودات المجتمع الدولي في ترسيم السلم و توفير احتياجات التنمية لمناطق الشمال المالي.

ب-النيجـــر:

كان للأوضاع في مالي انعكاسا سلبيا على الاستثمارات الدولية بالنيجر إذ حاولت الدولة توفير مناخ لتنشيط الصناعة وتوفير العمالة المحلية، لكن النيجر أعادت تركيز سياستها على الأولويات الأمنية و أعادت توجيه موارد كبيرة نحو ميزانية الدفاع، والتي تضاعفت منذ عام 2012، بما فاق 240 مليون يورو (حوالي ربع ميزانية الدولة منها أجور الموظفين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قوات الأمن تتزايد باطراد لمواجهة التحديات الأمنية على الحدود، حيث يتم تجنيد أكثر من 1000 ضابط شرطة و1000 حارس وطني في عملية استباق للظروف المحيطة[1].

[1] سليمان عمر منغاني، **مرجع الكتروني سابق.**

وساهم الانفلات الأمني في انتشار التهريب سلطة الخارجين عن القانون الذين التفت حولهم عصابات مسلحة كبرى تنشط في المنطقة وتحمي هذه العصابات الإرهابية المهربين الذين تحولوا إلى قوة اقتصادية رهيبة، وتشير تقارير أمنية إلى أن عائدات مهربي السجائر والمخدرات عبر الصحراء الكبراء مرورا بشمال مالي يجنون سنويا مليار دولار أو أكثر يحصل منها الإرهابيون وأفراد العصابات على جزء في شكل إتاوة ليتم شراء الأسلحة منها من مختلف الدول المحيطة التي تشهد نزاعات بما يضاعف من مخاوف السلطات في تجنيد أعداد من الشباب بإغراءات مادية تراعي ظروفهم الصعبة في ظل غياب خطط تنموية تستقطب أعدادا منهم للعمل وامتصاص البطالة[1]. كما اتجه الطوارق بسبب موجات الجفاف واستمرار الصراع مع الجيش المالي إلى اللجوء نحو الدول المجاورة في عمليات النزوح من أوضاع مأساوية تستنفر الحكومة في النيجر لإيجاد مصادر مالية تفوق قدراتها المادية، خاصة في توفير الحماية جراء صدام النازحين مع العرقيات الأخرى والسلطات السياسية في صراعهم على العمل والماء والكلأ[2].

ج- موريتانيـــا:

لطالما اعتبرت الحكومة الموريتانية أن ما يحدث هو شأن داخلي في مالي لا علاقة لدول الجوار وأن الطوارق لم يحاربوا دولة أجنبية، وكان تقليد الدبلوماسية الموريتانية هو أن تنأى بنفسها ما أمكن عن التدخل سلبيا في الصراعات الإقليمية العربية منها أو الإفريقية لكن مع قدوم الجنرال ولد عبد العزيز الذي تتهمه المعارضة الموريتانية باختزال كل صلاحيات أعضاء الحكومة في شخصه، تغير الوضع بشكل جذري ليقود الجنرال نفسه مبادرات تسوية في كل من ساحل العاج وليبيا. موريتانيا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي دفعت بقواتها المسلحة لملاحقة عناصر القاعدة في مالي ردا على هجمات سابقة ضدها، مثل اغتيال السياح الفرنسيين، واغتيال مواطن أمريكي في نواكشوط ومحاولات تفجير فاشلة في نواكشوط إضافة إلى عمليات اختطاف رهائن غربيين من التراب الموريتاني عانت منها السلطة كثيرا وأضرت بصورتها داخليا بفقدان الاستقرار[3].

---

[1] عطية، **مرجع سابق**، ص.11.

[2] أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص. 25.

[3] البخاري محمد مؤمل، **الانقلاب العسكري في مالي وأثره على الأوضاع الأمنية في موريتانيا**، على الرابط: http://mauriactu.info/ar/articles ، في 19/10/2020. الساعة: 15:15.

وكان الهدف المباشر المعلن للعمليات العسكرية الموريتانية هو إبعاد نقاط تجمع عناصر القاعدة من الخطوط الحدودية مع موريتانيا وهو ما يعني تجنيدا أكثر للمال والعتاد وتوظيف عناصر لملاحقة تلك الجماعات[1]. اما في الجانب الاجتماعي، فانه من شان هذه الحرب إثارة النعرات وتعميق الشرخ بين القبائل العربية الأزوادية ذات الامتداد الموريتاني والأعراق الزنجية الأخرى مما قد يقود إلى ظهور المشاعر العدائية واندلاع صراعات عرقية قد تتطور إلى احتكاكات ومواجهات دموية، يمكنها ان تنعكس سلبا على علاقات الصداقة وحسن الجوار السائدة ، كما تتكرر الاعتداءات على المواطنين الموريتانيين المقيمين في مالي بما فيها باماكو، وكذا نهب أموالهم واستباحة حرماتهم لمجرد ألوانهم وانتمائهم العربي. وقد أضحى الموريتانيون ذوو البشرة الفاتحة عرضة للاعتداءات الجسدية من قبل جماعات عنصرية زنجية بتواطؤ مع السلطات العمومية أحيانا، وصار من يحاول منهم الفرار إلى بلاده هدفا لغارات الطيران الفرنسي[2]. كما توجد في موريتانيا استثمارات دولية لشركات كبيرة، مثل الشركة الكندية (**كينروس Kinross Gold**) والشركة الفرنسية (**توتال Total**)، واللتين تعملان في حقول لاستغلال الذهب والتنقيب عن البترول وهي بذلك تظل أهدافا محتملة للجماعات المسلحة[3].

د- تشـــاد: دفع دخول تشاد إلى نادي الدول المنتجة للنفط في بدايات القرن الحالي إلى تبني مقاربات أمنية مستفيدة من مداخيل نفطية ومن علاقاته التاريخية مع فرنسا، حيث انخرط الجيش في ملاحقة الجماعات المسلحة في مالي مطلع العام 2013 دخل 1400 جندي تشادي إلى مالي وانضموا على الفور إلى الجيش الفرنسي حيث خاضوا معارك صعبة، ومنيوا بخسائر قدرت بالعشرات وعانى الجيش التشادي من أكثر الهجمات دموية على الإطلاق ضد قواته[4].

انقلبت الأمور في تشاد وتبخرت أمال التنمية في ظل المستنقع الذي وجدت القوات التشادية نفسها فيه مع بداية العام 2014 حينما تضاعفت ميزانية الجيش أربع مرات مع التعزيز الكبير بشراء المعدات العسكرية والأسلحة المتطورة والطائرات المقاتلة والمدفعية الثقيلة لتوجيه قوته صوب

[1] أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق**، ص. 26.

[2] **محمد** الأمين ولد الكتاب، **تداعيات حرب الشمال المالي على الأوضاع في موريتانيا**، على الرابط https://manifest.univ-ouargla.dz/archives/facult في 19/10/2020.الساعة: 22:00.

[3] أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق**، ص. 28.

[4] **Les Défis de L'armée Tchadienne**. Report 298 / Africa. 22 January 2021. https://www.crisisgroup.org/fr/africa/central-africa/chad2/01/2022. A12:55

محاربة المتمردين في مالي بعد استفادته من تهدئة العلاقات المتوترة مع الجارة السودان والانقسامات داخل القوات المتمردة[1].

لم تكن تشاد دولة مجاورة لمالي، كما أنها ليست عضوا في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وتأكيدا لتعزيز وجودها والالتفاف حول نظام هش هيكليا، خاطرت بتعريض الجهود التنموية التي تم القيام بها للخطر حينما تدخلت في الشأن المالي الداخلي، بدعوى تجنب عدوى الإسلاميين في منطقة الساحل، ما وضعها أمام أزمة اقتصادية كبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط والركود العالمي الناجم عن فيروس كورونا. على الصعيد الأمني، يتعرض شمال البلاد في السنوات الأخيرة لعدة غارات من قبل المتمردين التشاديين المتمركزين في ليبيا. وكذا في منطقة بحيرة تشاد بعدما صعدت فصائل **بوكو حرام** عام 2020 هجماتها ضد الأهداف العسكرية وضد المدنيين[2].

[1] Kelma Manatouma.**Les Enjeux Du Processus Electoral Au Tchad**. Bulletin Francopaix. Vol. 6 n° 03, Mars 2021. p5.

[2] ستيفاني بيزارد، **مرجع سابق**، ص.77.

خلاصة الفصل الثالث

عرف مسار بناء الدولة في مالي بعد نيل استقلالها عدة ملامح كان أبرزها التخلي عن التعددية الحزبية وتدخل العسكر في مسائل الحكم والانقلابات العسكرية وتكرر الأحداث العنيفة والمتعاقبة داخليا وتفاقم الأوضاع وتطورها لتصل حد الصدام بين المركز في باماكو والمحيط المتمرد في الشمال. شكل تراكم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وقودا دفع إلى استمرار الأزمة والتسبب في هذا القصور الذي تزامن وظهور حالات هشاشة الدولة الموسومة بافتقاد القدرة على بسط نفوذ الدولة عبر أقاليمها والعجز على استمالة النخب وتوظيفها لصالح المشروع الوطني عوض تركها تستغل وتوظف من طرف الخارج. كما أن مسالة توزيع الثروة بين المناطق وتفضيل جهات على أخرى وعدم التكفل بالانشغالات والعجز في تلبية المطالب والتهميش والإقصاء أجج الاحتجاجات التي أخذت طابعا عنيفا قد يهدد بانتقال تلك الحالات العارضة إلى أعراض دائمة تنقل الدولة من حالة الهشاشة إلى وضع عدم الاستقرار وصولا إلى الفشل والانهيار ومنه وجب التنبيه إلى:

- الأزمات المستمرة في مالي هي واجهة لفشل الدولة وعجز النظام السياسي وإخفاقاته على مختلف الأصعدة في تجسيد فكرة الدولة بفعل التراكمات الناتجة عن سوء التسيير.
- خطورة استمرار الأزمة التي تشهدها الدولة في مالي وما قد يترتب من أخطار على أمنها واستقرارها والتهديدات الإقليمية التي تخلقها، وبقائها من دون حلول.

الفصل الرابع:
آليات تجاوز
هشاشة الدولة
في مالي

الفصل الرابع: آليات تجاوز هشاشة الدولة في مالي

في ظل حالة الهشاشة التي تعاني منها دولة مالي، أصبح الوضع يستدعي عملية إعادة بناء سياسي ومؤسساتي عبر سبل تراعي تدارك ما سبق من تجاوزات وتدفع نحو قيام توجه توافقي يعمل على صياغة أفكار مشتركة مسندة بمؤسسات تمثيلية بآليات تعمل على تجاوز الوضع الهش للدولة وعبر اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مسنودة بجهود المنظمات الإقليمية تماشيا وميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة تحمل القوى الكبرى وبعض دول الجوار مسؤولية بناء نظام سياسي يستدف التنمية والاستقرار.

المبحث الأول: الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للخروج من وضع الهشاشة

عانت مالي منذ استقلالها من سلسلة من الأزمات السياسية التي جعلتها تفشل في تحقيق التنمية وتوفير الأمن، في ظل افتقار الثقافة السياسية لتقاليد تسمح بانتقال سلس للسلطة يمنحها الاستقرار ويعطيها الفعالية على مستوى المؤسسات السياسية بسبب الصراعات. وقد صار الوضع الحالي يستوجب ديناميكية تغيير تتفادى المزيد من الانزلاقات التي باتت تحملها رياح التحولات التي قد تعصف بأسس البناء والوحدة الوطنية.

المطلب الأول: آليات الإصلاح السياسي لتخطي وضع الهشاشة

يعد إنهاء النزاع السياسي في البلاد، وتحسين الأمن، وإجراء انتخابات ذات مصداقية من الضرورات الأولى لتعزيز الإصلاحات الأمنية والسياسية والمؤسساتية من أجل ضمان الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وعدم الإفلات من العقاب، بمشاركة القوى الخارجية الفاعلة، الإقليمية والدولية على حد سواء، في عملية بناء السلم في مالي والتنفيذ الصارم للتدابير التي يتطلبها، خاصة وأن هناك الكثير مما يجمع الفرقاء في البلاد، بدليل وصولهم الى اتفاقات ولو على صعوبتها غداة أي مفاوضات بينهم.

1-التسوية السياسية:

تمر التسوية السياسية عادة عبر خطوات عملية لاستعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة التي عمقت الأزمة في خلافاتهم البينية، وهو ما أدى إلى استمرار النزاع، فالحوار بين الفرقاء للوصول إلى صياغة دستور توافقي عبر إثراء نقاش عميق لتحقيق الاستقرار السياسي هو الأساس لبناء السلم.

ويمكن لمواثيق السلم التي توصل إليها النظام السياسي في مالي مع قوى المعارضة أن تشكل النواة للدستور المعدل الذي يراعى فيه طبيعة وخصائص مكونات الشعب المالي، بما يمهد لتحقيق السلم ولتغييرات سياسية في بنية النظام السياسي القائم من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية، والقيام بتعديلات على الدستور والدعوة لانتخابات تنافسية.

أ-إحلال السلـم: تعرف مالي استمرارا للعمليات الإرهابية تأثرا بتداعيات الأزمة في ليبيا التي أسهمت في تدفق الأسلحة بشكل مستمر مع ما يشكله توفر السلاح من مخاطر متعددة، كما أن مسألة الاستقطابات الخارجية قوضت مساعي السلم الجادة لحل الأزمة، بعد الدور الذي لعبته فرنسا وتقاعس الطبقة السياسية المالية وعدم استعدادها بالشكل الجيد والكافي لتنفيذ بنود الاتفاق.

ان فشل الدولة في استعادة سيطرتها على أراضيها الشاسعة وحماية المدنيين من الانتهاكات، على الرغم من الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة، كان سببه العمليات الفرنسية **برخان (Barkhane)** و**سرفال (Serval)** ودور قوات مجموعة الخمسة ساحل التي جعلت مالي تواجه سياقا مثقلا بانعدام الأمن خاصة بعد انقلاب 2020، إذ بات الوضع يتطلب أولويات استعادة السلم، والابتعاد عن العنف، واستبعاد العوامل والمسببات المفجرة والمثيرة للانقسام كالاختلافات الدينية واللغوية والقومية والجهوية[1].

لذلك، يجب أن يصل الفرقاء في مالي لقناعة مفادها ضرورة الحل السلمي عن طريق التوافق حول جوهر القضايا الخلافية من أجل فض النزاع الداخلي، والتوصل إلى تسويات سياسية تتبنى في روحها النصوص التي اتفقت عليها الأطراف في مختلف مراحل الحوارات والتي انبثقت عنها اتفاقيات بقيت في المعظم حبرا على ورق، ولعل أبرز هذه الاتفاقيات كان اتفاق تمنراست 1991 والعهد الوطني في أفريل 1992 ثم اتفاقية الصلح في فيفري1995،واتفاقية السلام سنة 2006 ،واتفاق واغادوغو في 2013[2]. وصولا إلى **اتفاق السلام والصلح في مالي بالجزائر** عام 2015.

[1] Annick Girardin. **Accord pour la paix et la réconciliation au Mali**. https://dz.ambafrance.org. le 30/04/2020 A 2.30h.

[2] مسيح الدين تسعديت، "النزاع الممتد في مالي من كيدال1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013"،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**،الجزائر2014 ،ص43.

ب-الحوار السياسي: يستهدف الحوار الوطني المستمر والعميق التواصل والإثراء لمجمل الملفات التي تستوجب حلولا استعجالية، ويأتي ضمن أولويات الحل السلمي، واستعادة الثقة المفقودة بين الأطراف المتنازعة. فعلى الماليين الاستفادة من التجارب المتعددة للمصالحة من أجل الوصول إلى الحلول التي بحثوا عنها منذ قيام دولتهم، ولعل النموذج الأنسب للتبني هو نموذج المصالحة في الجزائر والذي استطاع أن ينهي العشرية الدموية التي شهدتها الجزائر في تسعينيات القرن المنصرم، والتي راح ضحيتها الآلاف من القتلى والكثير من الخسائر المادية المعتبرة.

إن المنهجية المناسبة للحوار هي مواجهة تلك الاوضاع في مالي وحلها بالعقلانية والرشادة والواقعية بعيدا عن التدخلات الخارجية بل أن تسويتها بشكل مستديم وشامل يكون من خلال الحوار السياسي الحتمي بين مختلف الأطراف بغرض الوصول إلى التوافقات الوطنية الكبرى[1].

كما يجب على الأطراف الفاعلة في مالي تجنب سيناريو التقسيم كالذي حدث في السودان، عن طريق إيجاد حل شامل يتم فيه تقديم تنازلات من قبل كل الأطراف السياسية لتفادي أي انسداد قد يرشح الأمور نحو تصعيد أخطر[2]، والتوصل إلى صيغة اتفاق يمكن أن تستجيب لتطلعات كل الأطراف وتفتح الطريق أمام مواصلة المباحثات والحوار، كما أنه يمنح إطارا عاما وشاملا لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد برمته، في ظل الأوضاع المتدهورة والهشة التي تعرفها المنطقة. لذلك يجب إشراك الأزواد **"بما تمثله كإرث رمزي مشترك لهذا الاسم بين مختلف سكان شمال مالي، والذي يعكس أيضا واقعا إنسانيا يجب أن يشكل أساس الإجماع الضروري فيما يتعلق بالشخصيات الموحدة لدولة مالي وسلامة أراضيها".**[3]

ويشكل ميثاق السلم والمصالحة في مالي أقوى أرضية يمكن الانطلاق منها للوصول الى حل نهائى للنزاع لاسيما من خلال التركيز على التفعيل البنود الآتية[4]:

- إنشاء بنية مؤسسية تقوم على سلطات الإقليم مع الهيئات المنتخبة بالاقتراع.
- تعزيز سيادة القانون من خلال تحقيق العدالة من المتقاضين.
- إنشاء نظام دفاع وأمن على أساس مبادئ الوحدة والشمولية والتمثيل.

[1] مخلوف، **مرجع سابق**، ص.159.

[2] الطويل، **مرجع سابق**، ص.5.

[3] **الاتفاق للسلام والصلح في مالي من عملية الجزائر**، الجزائر، ماي 2015، ص.4.

[4] **المرجع نفسه** ، ص.5.

كما أن مجمل التدابير التي يتطلبها كانت قد ركزت على الاخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والتي تهتم أكثر بسكان الشمال الذين عانوا ومازالوا يعانون مقارنة بسكان باقي الأقاليم. وقد جاء في ميثاق السلم والمصالحة بخصوص ذلك[1]:

- إدارة سكان المناطق الشمالية شؤونهم الخاصة على أساس مبدأ الحكم الذاتي.
- تمثيل أكبر لسكان شمال في المؤسسات الوطنية.
- المشاركة الفعالة في إدارة الامن المحلي، لاسيما في الشمال.
- إعادة انتشار تدريجي للقوات المسلحة والأمن في مالي بعد اعادة بنائها.
- وضع إستراتيجية إنمائية محددة تتكيف مع الظروف الاجتماعية والثقافية والجغرافية.

كما ركز الميثاق على أن يلتزم المجتمع الدولي بإيجاد آليات تضمن تطبيق مجمل ما اتفق عليه الماليون في آخر بنود إدارة الحكم بعد إيجاد التسوية السلمية للنزاع ومما جاء حول ذلك[2]:

- التزام المجتمع الدولي لضمان التنفيذ الكامل والاحترام الإنفاذ الفعال لأحكام هذا الاتفاق، من خلال دعم الجهود السياسية والدبلوماسية والمالية والتقنية واللوجستية، لتحقيق هذه الغاية.

ج-بناء الهوية الوطنية الموحدة: تعاني مالي كدولة حديثة التجربة السياسية من مشكلة البناء الوطني الموحد بعد ان كرس الاستعمار فكرة القبيلة والعشيرة والذي يقف وراءها اليوم كوسيلة ضغط لضمان مصالحه، لذلك يتوقف تجاوز الامر على مساهمة المكونات المختلفة للبلاد في تحديد الأسباب العميقة للصراع والبحث عن عناصر الحل للسماح لمالي بتجاوز محنتها المؤلمة وذلك بدعم التنمية الاقتصادية في الاقاليم الفقيرة والتي كثيرا ما تكون محرك هذه الازمات اضافة لمشاركة الجميع في صنع سياسة وحكم البلاد[3].

ويمكن في هذا الصدد الاعتماد على التفاوض من أجل احتواء الاختلافات الإثنية القائمة في البلاد عبر سبل وأدوات سلمية في معظمها من خلال الدمج السلمي، وتقاسم السلطة باستيعاب مؤسساتي يقوم على إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية بمشاركة جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير اثنية متسمة بالنفعية والتفتح، والتي تستوعب في جوهرها الحصول على

[1] الاتفاق للسلام والصلح في مالي من عملية الجزائر ، **مرجع سابق** ، ص.5.

[2] **نفس المكان**.

[3] ابراهيم بتقة،"مشكلة بناء الدولة في مالي بين الارث الاستعماري وازمة الهوية"،**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**،ع3،جامعة خميس مليانة2020،ص192.

رضا الأفراد وموافقتهم على اكتساب هوية مدنية جديدة مستمدة فاعليتها من إدراكات الجماعات المستهدفة للدوافع والأغراض والأهداف.[1]

كما يمكن تفعيل إستراتيجية **اقتسام السلطة Power Sharing** كضرورة للحد من الميراث الصراعي بين الجماعات، فالتمادي في تجاهل الجماعات الإثنية الأخرى يؤدي إلى مزيد من الصراع بما يملي تعامل النظم المختلفة معها وفق ممارسات توافقية تراعي التقسيم الإقليمي للسلطة، وقواعد صنع القرار والسياسات العامة في توزيع الموارد وفق ما يلي[2]:

- الإدارة من قبل سكان المناطق لشؤونهم الخاصة على أساس مبدأ الحكم الذاتي.

-تبني التمثيل النسبي للجماعات الإثنية في الوظائف المختلفة.

-الأخذ بنظام انتخابي يضمن التمثيل النسبي للجماعات المختلفة.

د-صياغة دستور توافقي: يمكن لمواثيق السلم التي توصل إليها النظام السياسي في مالي مع قوى المعارضة السلمية والمسلحة عبر مسار المفاوضات أن تكون تشكل اللبنة الأساسية لدستور معدل يراعى فيه طبيعة وخصائص مكونات الشعب المالي بما يمهد لتحقيق السلام، ولتغييرات سياسية في بنية النظام السياسي القائم، من حيث تركيبة الحكم وعلاقة الشمال بالجنوب وتشكيل حكومة وحدة وطنية والدعوة لانتخابات تنافسية، تضع ضمن مستلزماتها إصلاحا سياسيا، يتوجب معه إحداث تعديل أو تطوير غير جذري في شكل ممارسة السلطة أو العلاقات القائمة من دون المساس بأسس المنظومة المجتمعية، بهدف إحداث التحسين في أداء النظام السياسي القائم، حتى يصل إلى الوضع الطبيعي للدولة الوطنية المفقودة[3].

وتبقى **اتفاقية الجزائر للسلم والمصالحة** لعام 2015 دائما وثيقة هامة يمكن الاستناد الى روحها في تفعيل القيم الجامعة للمجتمع المالي وصياغة دستور توافقي مقبول من كل الأطراف الداخلية والخارجية، كآلية لتفعيل التسوية وإحلال السلم الذي افتقده الماليون على مدى العشرين سنة الأخيرة. ومن أهم بنود الاتفاقية في هذا الصدد[4]:

- احترام الوحدة الوطنية و الامانة الوطنية واستقلال دولة مالي ونوعيتها الجمهورية وأخلاقها اللائكية.

---

[1] محمد عاشور مهدي، **التعددية الاثنية ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص.130.

[2] **المرجع نفسه** ، ص.132.

[3] ميلاد مفتاح الحراثي، **إعادة بناء الدولة ... وثقافيته وتخليق التقدم... مرجع الكتروني سابق.**

[4] الاتفاق للسلام والصلح في مالي من عملية الجزائر، **مرجع سابق**، ص.3.

- الاعتراف بالتعددية والقيم الثقافية واللغوية وتعزيزها.
- إلغاء العنف كوسيلة للتعبير عن السياسة وتأجيل المحادثة والتشاور لحل الخلافات.
- احترام حقوق الإنسان وحرية الانسانية وكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية.
- محاربة الفساد وعدم العقاب.

إن تأسيس دستور جديد ينبغي أن يأخذ في اعتباره تلافي السلبيات السابقة ويعيد النظر في توزيع المنافع والأعباء[1].

2- ضبط العلاقات المدنية –العسكرية :

يميل قادة الجيش في مالي إلى الانقلابات العسكرية المتكررة بداية بما حدث في بدايات الاستقلال ضد نظام **موبيدو كايتا** في 1968، ثم ضد نظام الرئيس **موسى تراوري** سنة 1991 وضد نظام الرئيس **امامدو توماني** توري في2012، إضافة إلى الانقلاب ضد الوزير الأول **شيخ موديبو ديارا** في نهاية 2012، و انقلاب 2020 بقيادة العقيد ساديو كامار[2].

يمكن إعادة فهم معادلة العلاقات المدنية العسكرية بمنظور أكثر مرونة، إذ يمكن أن تشمل العلاقة الأبعاد والأطر غير المؤسسية وغير الرسمية، مثل مؤسسات المجتمع المدني، وكذا إدخال مؤسسات الأمن والميليشيات شبه العسكرية والمخابرات ضمن دائرة المؤسسة العسكرية. ولعل هذا الإطار الجديد يسمح بالجمع بين أدوات الرقابة الموضوعية والذاتية لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ولكن في إطار من الشراكة والتعاون بين القيادات العسكرية وقيادات النخبة السياسية والمدنية[3].

ويشكل الحوار ومشاركة القيم والغايات العليا بين العسكريين من جهة، والنخب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى بداية لضبط نوعية العلاقة. وقد كتب العديد من المختصين عن طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنخبة السياسية. فيعتقد **دوجلاس بلاند Douglace**

---

[1] محسن عوض، **قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2012، ص.117.

[2] تيكورا سامكيه، **جيش جمهورية مالي وأزمة الشمال: أسباب الهزيمة وتداعياتها**. على الرابط https://studies.aljazeera.net . بتاريخ: 2020/05/06.

[3] حمدي حسن عبد الرحمان، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية.. إفريقيا نموذجا، **مرجع الكتروني سابق**.

Bland أن دور المؤسسة العسكرية لابد ألا يقتصر على مجالات الدفاع عن حدود البلاد وأمنها من العدو الخارجي، بل يتعدى دورها إلى حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة[1].

بينما أكد **موريس جانووتيز Morris Janowitz** على ضرورة مشاركة المؤسسة العسكرية في وضع أسس النظام الديمقراطي، وذلك لأنه يعتقد أنه من الصعوبة التطبيقية العملية أن يتم التعامل مع المؤسسة العسكرية على أنها كيان محايد، بل تتشارك في وضع أسس النظام الديمقراطي، إذ لا يمكن الفصل الحاد بين المؤسسة العسكرية، وباقي المؤسسات المدنية لتنافي ذلك مع الواقع على الأرض[2].

3- تأسيس نظام فعال للحوكمة ومكافحة الفساد:

يتوقف نجاح التنمية وتحفيز الاستثمار على إصلاحات الحوكمة، ومن بينها على وجه الخصوص إيجاد آليات فعالة لمراقبة ما يقوم به الجهاز التنفيذي في الدولة، ونظام قضائي ينصف المواطنين إذا ما أساء استخدام الأصول العامة، ويتمتع باستقلالية تامة عن الجهاز التنفيذي، مع دعمه بالوسائل التي تساعده على تحقيق العدالة[3]. كما أن المشاركة السياسية للمواطنين -بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والعرقية- في الحياة السياسية العامة وتمكينهم بدور واضح في العملية السياسية عن طريق آليات هدفها بناء مسار تنموي فعال يشكل جوهر التنمية السياسية[4].

وعلى الحكومة أن تتصرف لصالح الأفراد وتتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة في إطار من الشفافية والمصداقية بل وتكون مسئولة أمامهم. وهو ما يجعل أي حكم حكما رشيدا قائما على أسس ومبادئ دولة القانون والحقوق والرشادة والكفاءة في قيادة المجتمع، وتسيير مؤسسات الدولة والمقرون بوجود رضا عام وطني ودولي على إيجابيات الأداء العام للحكم والإدارة، وتفاعل وتجاوب حركية المواطنة الصالحة معه[5].

---

[1] أحمد علي أوغلو، **الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر**، مركز الجزيرة للدارسات، جوان، 2016، ص.3.

[2] **المرجع نفسه** ، ص.4.

[3] محسن عوض، **قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2012، ص.117.

[4] خضر صالح سامية، **المشاركة السياسية والديمقراطية " اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم حولنا"**، دار النشر مصر، 2005. ص.74.

[5] عمار عوايدي،"المشروع الوطني لإقامة نظام الدولة القوية"، **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر 2003ع4، ص.11.

ولا يتأتى ذلك إلا بتطبيق الدولة لإدارة حكم سليمة وجيدة للحد من ظاهرة الفساد وتعاطيها مع المال العام في الداخل، ومع إعانات المانحين التي تأتي في الغالب من الخارج في شكل مساعدات يتم تحويلها وفق ممارسات متنوعة ومتداخلة[1].

وكانت مالي قد تبنت ضمن سياساتها لمكافحة الفساد وتفعيل الحوكمة استراتيجيات النهوض بالقطاع الخاص وتحسين جودة الإنفاق العام والإجراءات الحكومية، وهو ما عزز من دورها ضمن **الإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر** في مالي (2012-2017) كأحد محاور برنامج العمل ذي الأولوية. ولهذا السبب اتخذت الحكومة خيار تعزيز جودة الحوكمة لزيادة الكفاءة في إدارة الشؤون العامة، من أجل تزويد مالي بنظام إدارة مالية شفاف وموثوق يعزز مصداقيتها سواء تجاه الفاعلين الوطنيين أو تجاه الشركاء التقنيين والماليين في المؤسسات المالية.

في الواقع، أحرزت مالي تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالحوكمة والإصلاحات الاقتصادية، خاصة بعد أن استأنف صندوق النقد الدولي مساعداته في 2019 وبداية التعاون مع الجهات المتبرعة، وهو التطور الإيجابي الذي وطد إصلاحات الحكومة من حيث تعبئة الموارد المالية، وإعداد وتنفيذ ميزانية الأزمة، وتعزيز وتعميق الرقابة الداخلية والخارجية، ضمن أطر الخطة الوطنية لمكافحة الفساد والجرائم المالية، كأولوية رئيسية[2].

كما قامت حكومة مالي بتبني برامج تقوم بتشخيص نقاط ضعف الادارة وصممت استراتيجيات مختلفة ساهمت فيها مجموعة البنك الافريقي للتنمية، ضمن استراتيجيات مكافحة الفقر، وهو إطار تنموي مدعم من قبل العديد من البرامج والمشاريع والدراسات كالبرنامج العشاري لتطوير العدالة، ومشروع الدعم لتعبئة الموارد المحلية، ومختلف أشكال الدعم لبرامج عشر سنوات في قطاع الصحة والتعليم، بهدف رئيسي هو التنمية المستدامة على المدى القصير والمتوسط والذي يدور حول ثلاثة محاور[3]:

1-التطوير المؤسسي وتحسين الحوكمة والمشاركة في إطار خطة وطنية للحكم الرشيد، وفقا للتقييم الموجز لملف تعريف حوكمة الدولة الصادر عن مجموعة البنك في عام 2001.

2- الاستنتاجات المستمدة من مجموع مشاريع مشتركة مع مؤسسات **بريتون وودز Bretton Woods.**

[1] سمر حسن الباجوري، "الفساد والنمو الاقتصادي الشامل في إفريقيا جنوب الصحراء"، **قراءات افريقية** ع43، جانفي2020، ص.68.

[2] **Strategie D'appui A La Gestion De La Transition 2013-2014,** Groupe De La Banque Africaine De Développement République Du Mali, Mars 2013, p.4.

[3] Groupe De La Banque Africaine De Développement. **Projet D'appui A La Bonne Gouvernance**.P8.

3- مشروع **دعم الحكم الرشيد (PABG).Projet d'appui à la bonne gouvernance** كمتطلبات موارد إضافية تتطلبها هذه البرامج، إذ جاء هذا المشروع لتحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة من خلال الاستخدام الرشيد والعادل للموارد العامة، وبناء القدرات البشرية والتقنية لدعم جهود الحكومة، وكذا القطاع الخاص والمجتمعات اللامركزية في تنفيذ أنشطة الحوكمة، ضمن إستراتيجية الحد من الفقر.

ومع ذلك يصعب التنبؤ بمستقبل الاوضاع في مالي في الوقت الحالي نظرا لعوامل متعددة قد ترهن أي إصلاح جدي ترمي إليه الحكومة لإخراج البلاد من أزمتها المستمرة في ظل عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الكثير من مناطق البلاد والتواجد المحدود للسلطات العامة وفقدانها السيطرة على الأوضاع، إلى جانب التدخلات الأجنبية والعقوبات المفروضة من قبل الإكواس.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية لتخطي حالة الهشاشة

عرفت مالي أزمات بسبب سياساتها الاقتصادية القائمة على استراتيجيات تنموية تعتمد الاستيراد بدلا من التصنيع بالشكل الذي يدفع لزيادة تدخل الدولة في البداية، وحين فشلت هذه الاستراتيجيات جاء تدخل المؤسسات النقدية الدولية فارضة جملة إصلاحات كخفض الموازنة وزيادة الصادرات وتشجيع القطاع الخاص

وبما أن استعادة السلم لم تتم بعد تبقى الحكومة المالية غير قادرة على اتخاذ سياسات التنمية التي تحتاجها البلاد، والتعامل مع تزايد الاحتجاجات في المجتمع والذي يعاني من تخلي الدولة عن عديد المناطق، الأمر الذي يستدعي مراجعة السياسات الاقتصادية ووضع آليات جديدة تنعش الاقتصاد المحلي، والأوضاع الهشة التي تثقل كاهل مناخ العمل الذي لا يزال يخسر ثلاثة أماكن في ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال 2020، ليجد نفسه في المركز 148 في جميع أنحاء العالم[1].

1-مراجعة السياسات الاقتصادية:

رغم الثروات التي تمتلكها مالي من الذهب واليورانيوم والفوسفاط والحديد والبوكسيت والملح، إلا أنها تعد من أكثر الدول الافريقية فقرا حيث وصل معدل الفقر في عام 2019 الى 42.7 % وفق تقرير صندوق النقد الدولي، وترتفع هذه النسبة في المناطق الريفية جنوب البلاد الى 90 % فيما

[1] **Mali Pricipaux Indicateurs Économiques**, https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Mali#.6/13/2020, 12:12

تبلغ نسبه البطالة 9.8% بينما تبلغ الديون الخارجية أكثر من خمس مليارات دولار[1]. وحسب إحصائيات قام بها البنك الدولي عام 2013 فإن إجمالي الناتج المحلي في مالي بلغ 10.94 مليار دولار، إذ ظل النمو محصورا في بعض قطاعات النشاط كالتعدين والاتصالات والتجارة دون السماح بتأثير مضاعف دائم للقطاعات الهيكلية كالزراعة والطاقة والنقل التي تعرف انتشار واسعا في مالي[2] إذ شكلت أكثر من 36 % من الناتج الخام للبلاد[3]. وكانت مالي قد شهدت بداية من عام 2012 ركودا اقتصاديا مفاجئا تميز بمعدل نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي. بنسبة 1.2٪، ويعزى هذا الوضع بشكل رئيسي إلى الآثار السلبية للعوامل التالية[4]:

- موسم زراعي غير موات في عام 2011 تميز بانخفاض أكثر من 40٪ في إنتاج الحبوب
- سلسلة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.
- تدهور الوضع الأمني وتضرر قطاعات التجارة والفنادق والتمويل والتموين.
- ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

غير أن مؤشر النمو عرف تحسنا ملحوظا بنسبة 7٪ في 2014، ليتباطأ سنة 2017 ويصل إلى 5.3٪ [5].

وقد عمدت الحكومة المالية إلى تحديد الشركات المتضررة من الأزمة والإعفاء الضريبي من النفقات المتعلقة بإعادة تأهيلها، والتخليص التدريجي لسلطات الدفع للخزينة العامة لصالح الشركات، والتأني في دفع الديون الخارجية، وتعويض ضحايا الأزمة الوطنية(اجراءات الإعفاء الضريبي لقانون المالية 2013)، واستمرار إجراءات إنشاء صندوق ضمان للقطاع الخاص، وإعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية الأساسية (طرق، طاقة، اتصالات سلكية ولاسلكية، إلخ)،وتخصيص الاموال لتغطية احتياجات البنية التحتية، وإعادة قطاع البنوك إلى مناطق **غاو وتمبكتو وكيدال** كضرورة لدعم إعادة الإعمار واستئناف الأنشطة التجارية[6].

ولتحقيق الإصلاح الاقتصادي يمكن التركيز على ثلاثة عناصر أساسية:

- دعم الاستقرار من خلال نشر ثقافة سياسية تنبذ العنف.

---

[1] مصطفي عبد الجواد، "أحداث مالي وتأثيرها على الأمن في الساحل والصحراء"، **دورية آفاق افريقية**، ع51، القاهرة، 2020، ص.262.

[2] Stratégie D'appui A La Gestion De La Transition 2013-2014**, Op.cit,** p.20.

[3] **Document De Stratégie Pays Du Groupe De La Banque Au Mali 2015-2019**, Banque Africaine De Développement, 2015, p.20.

[4] Stratégie D'appui A La Gestion De La Transition 2013-2014.**Op.cit**, p.22.

[5] Odile Jacob, **Défense et sécurité nationale : Livre Blanc**, Paris2012 , Éd1, p.p. 33 46.

[6] **Mali: Cadre de stratégie pour la croissance et la réduction de la pauvreté**. Rapport du FMI No. 13/111.Mai2013.P21

- التحول من القطاع العام إلى قطاع خاص منافس.

- تفعيل الابتكار والجدارة لبناء اقتصاد ديناميكي جاذب للاستثمارات الدولية، والعمل على ضمان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

- تقسيم عائدات الموارد والاستثمار في البنية التحتية والخدمات لتحسين مستويات المعيشة للسكان وخلق الاستقرار الداخلي[2].

ومن أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج الى مختلف القطاعات الاقتصادية، يجب الالتزام بقواعد المنافسة وتبني إدارة اقتصادية تدعم المستثمرين وتوفر قطاع مصرفي لهم يضمن الوصول إلى التمويل وفق أطر قانونية وتنظيمية واضحة تحمي الملكية، وتقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، وهو ما يعزز الثقة المفتقدة طوال العشرين سنة الأخيرة[3]. والتي يمكن استعادتها بما يعطيه مؤشر النمو المساهم إيجابا في الوضع الاقتصادي.

إن الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي بمالي يبقى رهن استمرار إنتاج الذهب الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد، إذ سجل ارتفاع صادرات الذهب بمالي 70% من تعاملاتها الخارجية محتلة المرتبة الرابعة في 2018. بالإضافة إلى المواد الأولية الأخرى خاصة بعد اكتشاف حوض **تاوديني بمالي (Le bassin de Taoudéni)** وما يحتويه من ثروات معدنية مثل النفط واليورانيوم[4].

2-التسيير اللامركزي:

تعاني مالي من فشل الخطط التنموية في الشمال حيث يتواجد الطوارق، إذ تصرف العاصمة باماكو87 ٪ من الموارد[5]، في حين تحرم المدن الداخلية والمجتمعات المحلية الأساسية الأخرى، خاصة على المستوى الريفي. ويكمن السبب في الفساد الإداري والسياسي وافتقار الدولة للموارد الأساسية التي تعتبر المحرك الأساسي لعمليات التنمية المحلية. وهو ما جعل الاهتمام يقتصر على مناطق دون أخرى

[1] Mali , **Op.cit**, p.41

[2] Laurence Aïda Ammour, **La Coopération de Sécurité Au Maghreb et Au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie**, (centre D'études stratégiques de L'afrique, NO. 18, FEVRIER 2012). p.7.

[3] جمال منصر،" احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء دراسة الحالة الليبية"، **مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ع1، ص.240.

[4] **Mali : L'économie Au Tableau d'honneur, Malgré Tout**, https://www.jeuneafrique.com/6/13/2020.

[5] La déconcentration administrative au Mali**, bilan et définition d'un programme national de renforcement de la déconcentration et d'appui à la décentralisation,** MDRI, septembre 1999.

وعلى جماعات إثنية قريبة من السلطة دون سواها، بدلا من أن تكون عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تجتاح وتنتشر في المجتمع كله رأسيا وأفقيا[1].

ولم يقلل النمو الاقتصادي الذي عرفته مالي قبل 2017 من التفاوت بين الطبقات المختلفة من السكان سواء بين المناطق الحضرية والريفية، أو على مستوى الجنسين. بل زادت الفروق بين المناطق الشمالية والجنوبية من جهة، وبين المدن الكبيرة، والقرى والبلدات والمدن متوسطة الحجم من جهة أخرى. ولا تزال الفوارق قائمة في عدة مجالات كالحصول على الأرض، والعمل. على الرغم من أن إستراتيجية البنك الإفريقي 2012-2017 لتحقيق النمو الشامل في مالي أكدت على أولوية الحوكمة وإقامة البنية التحتية بما يساعد على تنفيذ اتفاق السلام، وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان الفقراء في شمال مالي، وتعزيز الصحة الاجتماعية، وتوفير الشغل، وفق ثلاثة محاور إستراتيجية[2]:

1) تعزيز النمو السريع والمستدام لصالح الفقراء الذي يخلق فرص عمل وأنشطة مدرة للدخل.
2) تعزيز الأسس طويلة الأجل للتنمية والوصول العادل إلى الخدمات الاجتماعية الجيدة.
3)التطوير المؤسسي والحوكمة.

إن تحقيق التنمية للمناطق المحرومة يكون عن طريق إعادة تأهيل الإدارة التي فقدت مصداقيتها بسبب عجزها في تأمين الحد الأدنى من الخدمة العامة لجميع المواطنين مثل التعليم والصحة واحتياجات مياه الشرب، وبناء شراكة حقيقية مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة التي تعمل على مستوى المجتمع، وخلق الظروف التي تسمح بإدارة أفضل للشؤون العامة ولبناء تنمية متكاملة[3].

وفي هذا الصدد ينبغي تعزيز الاقتصاديات المحلية عن طريق ربط "**التحالفات من أجل التنمية** " بين الإدارات العامة المحلية والقطاع الخاص المحلي والانفتاح على الشراكة بين الإدارات اللامركزية والمبادرة الخاصة المحلية في سياق مؤسسي ناشئ عن اللامركزية، ومن إعداد المديرين العامين المحليين الذين يملكون القدرة على معرفة وإتقان وتصنيف اللاعبين الاقتصاديين المحليين، بشكل يسمح بإجراء حوار سلمي مترابط، وعبر إعداد برنامج التطوير المؤسسي[4]، يتم عبره تقاسم

[1] دبور، دراسات في التنمية السياسية، **مرجع سابق**، ص.83.
[2] Document De Stratégie Pays Du Groupe De La Banque Au Mali 2015-2019, **Op.cit**, p.5.
[3] Ousmane Sy, **Op.cit**. p.169.
[4] **Ibid**, p.171.

الاختصاصات مع الكيانات الإقليمية وفقا لطبيعتها ومستواها أي المناطق، المقاطعات، الدوائر، البلديات، والتجمعات الشعبية..) في بعد سياسي يتطلب مفاوضات بين المركز والأطراف التي تملك سلطات ووسائل للمشاركة، بما قد يحدث الآثار الايجابية المتوقعة عبر جملة من المراحل كما يلي[1]:

- إصلاح الخدمة المدنية

-إنشاء لجنة دعم الإصلاح المؤسسي تعمل على تعزيز السلم الاجتماعي ومناخ الأمن.

- إنشاء هيئة مسئولة عن الإصلاحات الاقتصادية، وتنمية المناطق الشمالية من خلال البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي.

-إسناد عملية الإشراف على أعمال التنمية الإقليمية والمحلية إلى الحكومات المحلية اللامركزية.

3-مكافحة الفقر:

تعد مالي واحدة من أفقر دول العالم، حيث احتلت المرتبة 179 من بين 187 دولة، إذ يعيش اثنان من كل ثلاثة أشخاص في مالي على أقل من دولارين في اليوم. وبلغ تعداد السكان في مالي 19،419،009 نسمة في العام 2019 مع توقعات ببلوغه أكثر من 45 مليونا بحلول عام 2050، ويعد نصف سكانها دون سن 15 عاما. وقد أشارت أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 إلى أن 3.6 مليون شخص أي 18 ٪ من السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي كل عام، إذ كان لسوء التغذية بأشكالها المختلفة عواقب إنسانية واقتصادية خطيرة من المقدر أن تؤدي كل عام إلى خسارة في الإنتاجية تعادل أكثر من 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي[2]. وقد فاقم تفشي فيروس كورونا في تدهور القطاع الاقتصادي وإصابته بالشلل وهو ما أثر على الوضع المعيشي لغالبية الماليين.

لذلك جاء إطار سياسة الانعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة الذي اعتمدته الحكومة للفترة 2019-2023 كأولوية والتزام اعتمدته السياسة الحكومية في ماي 2019 ولإصلاح الوضع أعلنت الحكومة المالية عن خطة الانعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة للفترة 2019-2023. كما جاء **برنامج الغذاء العالمي Programme Alimentaire Mondial** (2020-2024)باستراتيجية تفعل كل القدرات وتعمل على الاستجابة للاحتياجات العاجلة مع التركيز بشكل أكبر على بناء قدرات الحكومة في التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، والأزمات وتعزيز بناء القدرة على الصمود. وستكون هذه

[1] Jean-Émile Charlier, Jean-François Pierrard, **La Décentralisation Comme Condition Du Fonctionnement Des Systèmes D'enseignement**, Cairn.Info, 2001/1 (n° 17). p.p.32.33.

[2] Boubacar Ba and Morten Bøå**, Op.cit**, p.11.

الاستراتيجية التي تتسق مع نهج الربط الوثيق بين العمل الإنساني والمساعدة الإنمائية، متسقة مع خطة التنمية للحكومة وخطة الاستجابة الإنسانية وإطار التعاون الإنمائي للأمم المتحدة[1].

في الواقع، يعد الفقر وتفاوت توزيع الدخل من أهم المشكلات ومسببات الفساد التي تعيق تحقيق النمو الاقتصادي، مما يزيد من تركيز الثروات في أيدي فئة قليلة، وعدم وصول ثمار التنمية إلى الفئات الأكثر فقرا[2]. كما يرتبط الضعف الهيكلي لمؤسسات الدولة والتآكل البطيء لها بشكل خطير بالفساد والمحسوبية، الأمر الذي جعل المانحون يمتنعون على تقديم مساعداتهم في سياق مخاطر كثيرة[3].

4 –إصلاح القطاع الزراعي:

تلعب الزراعة دورا كبيرا في الاقتصاد المالي، وهي بعلية تعتمد على مياه الأمطار، لذلك من المتوقع أن يستمر تغير المناخ في التأثير على الإنتاج الزراعي من خلال زيادة نقص المياه، وتدهور الأراضي، وتعطيل خطط التنمية الزراعية وزيادة تواتر المخاطر على غرار غزوات الجراد مثلا التي تسبب خسارة في الإنتاج الزراعي بنسبة 30.2٪ مقارنة بالعائد المتوقع، وهو ما يعرض الأمن الغذائي لخطر كبير[4].

إن الارتقاء بالقطاع الفلاحي يأتي من خلال إعطائه الأولوية ضمن سياسات التمويل الحكومية وزيادة قدرات القطاع ليمثل قاطرة التنمية المحلية ويضمن الاستقرار في بيئة ظروفها المناخية متغيرة عبر جملة مراحل[5]:

- تشجيع استخدام معلومات الطقس من قبل المزارعين لتحسين الإنتاج الزراعي من خلال التنبؤات الموسمية في الزراعة وتحسين طرق السقي الفلاحي.

- تعزيز وتطوير وتعميم استخدام أصناف المحاصيل المناسبة حسب المناطق والاستغلال المستدام والأمثل في عمليات الإنتاج الزراعي باستعمال التقنيات المتاحة (تناوب المحاصيل، وتقنيات تجميع مياه الأمطار، وتثبيت الكثبان الرملية ...وما إلى ذلك).

- تنويع الإنتاج الزراعي لزيادة قدرة القطاع على الصمود للتقليل من التغيرات المناخية.

---

[1] Programme Alimentaire Mondial. Plan **stratégique de pays – Mali (2020-2024).** Novembre, 2019. P21.

[2] سمر حسن الباجوري، **مرجع سابق**، ص.81.

[3] Serge Michaïlof, **« Comment sortir de l'ornière les pays « faillis » ?»,** politique étrangère ,2011/1 (Printemps), p.43.

[4] **Ibid**, p.65.

[5] **Ibid**, p.21.

-تطوير آلية هيكلية للتعامل مع الاحتياجات الغذائية التي قد تنشأ في سنوات الجفاف والفيضانات، ولا سيما عن طريق بناء مخازن للتجميع يسهل استعمالها عند الضرورة.

- تحرير استيراد الحبوب.

كما لا يمكن إهمال الثروة الحيوانية وما تمثله بالنسبة لأغلب الماليين الذين يقطنون الريف، والتي تعاني من معوقات تمنع زيادة الإنتاج كمحدودية توفر الأعلاف وسوء جودتها، وعدم الكفاءة في إدارة ومراقبة الأوبئة الحيوانية، والتي من المرجح أن تزداد مع تغير المناخ كما أن كثافة الترحال والتحركات الجماعية للسكان والماشية من الشمال إلى الجنوب تؤدي إلى صراعات بين الرعاة والمزارعين[1]. والذين يجب أن يتم إدماجهم في منظومة تعمل على تحسين وزيادة هذا المنتج من خلال[2]:

-وقاية الحيوانات بتكوين الرعاة وإعلامهم بالأمراض الحساسة والظروف المناخية التي تهدد الثروة الحيوانية وكيفية التعامل معها.

- الحفاظ على الممرات وصيانتها، لتجنب ممارسة التكاثر في الأراضي المعرضة لتغير المناخ.
- تجديد أنواع الأعلاف من أجل تحسين تغذية مواطن الثروة الحيوانية.
- خلق مناطق للصيد وترسيمها ابتعادا عن الصيد العشوائي بما يعزز القدرات المحلية في مجالات صيد الأسماك وتربيتها.

5-تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي:

تمثل التجمعات الإقليمية قاعدة مستقبلية للتعاون الإقتصادي والسياسي والأمني في القارة الإفريقية، خاصة في ظل وجود مجموعة من العوامل والاعتبارات المحفزة للدول الإفريقية كي تسعى بقوة نحو التكامل الاقتصادي والتنموي، ومن أبرز هذه العوامل[3]:

- التقارب الجغرافي والتجانس التاريخي.
- الاشتراك في التطور التاريخي والاجتماعي للدولة والمجتمع في إفريقيا.
- تشابه النظم السياسية.
- تعطش الشعوب الإفريقية للتكامل.
- تشابه القدرات العسكرية والاقتصادية لمعظم الدول، واتسام غالبيتها بالضعف.

[1] Mali Pricipaux Indicateurs Économiques**, op.cit.**

[2] Document De Stratégie Pays Du Groupe De La Banque Au Mali 2015-2019, **Op.cit**, p.66.

[3] حسناء عبد الفتاح، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، القاهرة، 2013، ع 6، ص.3.

وقد وصلت نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليا ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا، بل إن 80% من تجارة القارة متجهة خارجها. لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية والتي بدأ العمل بها في بداية عام 2021 لتقديم مزيدا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي. ويتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف ترفع حجم التجارة البينية الافريقية الى 220 مليار سنة 2022بعد ان بلغ في العام 2020 مبلغ 150 مليار.

وللوصول الى هذا المستوى من التبادل هناك أكثر من تحدي تتمثل في تنفيذها لتعقيدها وتكاليف التعديلات التي ستتكبدها الدول الأعضاء، وصعوبة ضمان حصول جميع الدول الأعضاء على مكاسب متكافئة في ظل ضعف البنى التحتية التي تعتبر الدعامة الأساسية لحرية البضائع والسلع والأشخاص في بعض الدول، إضافة إلى انخفاض تبني التكنولوجيا في دول أخرى ومخاوف من ارتفاع حدة الإحساس بفقدان الهوية عبر شرائح من السكان في مناطق اخرى[1].

و يمكن لمالي كدولة عضو في مجموعة تكتلات ومبادرات اقتصادية إقليمية عديدة - كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)، الاتحاد الجمركي الاقتصادي لغرب إفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء (SAD-CEN) أن توظف ذلك لإقامة علاقات اندماجية متكافئة بهدف تبادل المصالح الاقتصادية والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة إقليميا. إضافة إلى السعي إلى توحيد القواعد والإجراءات بما يكفل زيادة الإنتاج وتطوير التبادل التجاري مع الدول الأعضاء، بغرض إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات، وتحرير انتقال عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية، والتخفيض التدريجي والمستمر للتعريفات الجمركية[2].

[1] حكيم نجم الدين، **اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة؟**،مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2021، ص.3.

[2] شليحي الطاهر، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا"، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، مجلد 3، ع 6، 2018، ص.69.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاجتماعية للتغلب على الهشاشة

تعمل الدول من أجل تعبئة وتوظيف الموارد وفق قوانين يمثل الولاء أساسها، مع التركيز على تحقيق السيطرة كمحدد أساسي لقوة الدولة، وهو الأمر الذي ينهي الصراع بين المجتمع والدولة إذ تقاس قوة الدولة أو ضعفها وفق معيار السيطرة الاجتماعية.

1 -إشاعة ثقافة السلم والتسامح:

تؤسس ثقافة التسامح والسلم لمفهوم الوحدة الوطنية لأن الثقافة الواحدة التي تقبل الآخر كما الذات هي المقدمة الطبيعية للوحدة العملية والاجتماعية وفق نظام قانوني يكفل للجميع حريتهم[1]، ويتعاطى مع الجميع على القاعدة الوطنية المشتركة التي تبطل المفعول السلبي للتمايز التاريخي أو العرقي أو القبلي، من خلال نظام يصنع عند المواطن حالة نفسية وعملية تتجه نحو احترام نقاط التمايز وإبقائها في حدودها الطبيعية التاريخية والثقافية[2].

أ-تطوير الخطاب السياسي: ينعكس أداء النظام السياسي على محتوى أي خطاب سياسي وتوحي محتوياته ودلالاته على قدرة أو عجز النظام عن التعامل مع الأوضاع أو الأزمات والشروع في البحث عن حلول لها. وهو ما يمكننا ان نستشفه من مدلولات ومفردات هذا الخطاب السياسي للرئيس المالي **"موديبو كايتا"** عشية استقلال مالي وطريقة تعامله مع حركة تمرد التوارق حينما صرح في نوفمبر 1963 بأنه لن تكون هناك رحمة في التعامل معهم قائلا :"**إنه لا يجب على المتمردين أن يتبعوا أوهامهم إنه لم يعد بالإمكان تحمل الناس فاقدي الوعي الذين يعملون على خلق اضطرابات في أقصى شمال الجمهورية. لذا هناك فرصه أخيره تمنح لهؤلاء المتمردين قبل أن يعودوا لممارسة حياتهم بشكل عادي وهو وضع أسلحتهم قبل بداية جانفي 1964، أو لا فرصه لهم في النجاة وجزاؤهم الوحيد هو الإعدام**"[3].

من المفروض أن يقوم أي خطاب سياسي على مبدأ المساواة بين الجميع ونبذ العنف والاحتكام للقوانين وتفعيلها أمام كل المواطنين والرعايا مع ضمان لكل أفراد المجتمع حقوقهم المدنية والسياسية

[1] Claire Mcloughlin, **Topic Guide on Fragile States,** Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, UK 2012, p.23.

[2] ناهد الخراشي، **ثقافة المتسامح**، مركز عدل لحقوق الانسان، على الرابط:https://adelhr.org/portal/7292# . يوم2022/104/12.الساعة11.57.

[3] ابراهيم بتقة، مشكلة بناء الدولة في مالي بين الارث الاستعماري وأزمة الهوية، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، ع3، جامعة خميس مليانة، 2020، ص.188.

والتي يجب أن تلغي الانتماءات الطائفية والعرقية والإثنية كأحد أشكال ممارسة المواطنة بكل حرية، تعمل بها على تقوية نفسها وتنمية ذاتها في الإطار الوطني العام[1].

لقد أخفقت الحكومة المالية في إرساء علاقات طبيعية مع جماعات تتحكم في اقاليم جغرافية ممتدة في صحراء شاسعة وضعيفة الكثافة السكانية يقطنها ويعرف أسرارها من يعلنون أن لهم هويات متمايزة، تتغذى بشكل مستمر من التقاء الفراغ مع العنف الذي حول الصحراء في عمومها الى **جغرافيا للعنف**، لتخلق ما بات يسمى **جغرافيا الغضب** التي كشفت عن مساوئ الدولة المنهكة، جاعلة المسافة بين العاصمة باماكو والمناطق الشمالية بعيدة سياسيا[2].

إن مواجهة الوضع الحالي يحتم على السلطة بلورة خطاب سياسي متسامح يسهل به الحوار الصريح بين الفرقاء، ويؤسس لدعائم التنمية الاقتصادية في الاقاليم الفقيرة التي كثيرا ما تكون محرك هذه الأزمات، عبر مشاركه الجميع، دون اهمال اهم عمل في بناء وتشييد الأمم الذي يتمثل في رفع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع الذي يتساوى فيه الجميع. وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه بتجسيد المادة 39 من اتفاق السلم والمصالحة بالجزائر، حيث اتفق الطرفان على اتخاذ التدابير التالية[3]:

- تكييف المناهج الدراسية مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمناطق.
- تعزيز اللغات المحلية.
- تعزيز نظام التعليم الابتدائي والثانوي مع إتاحة التعليم للجميع.
- إنشاء مؤسسات التعليم العالي.
- إنشاء المراكز الثقافية والمتاحف الإقليمية.
- تعزيز ثقافات هذه المناطق على المستوى المحلي والوطني والدولي.

[1] دريس علي، **أثر بناء الدولة على الانتماء الديني والمواطنة في المنطقة العربية، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2013، ص.88.

[2] زهير بوعمامة،"بناء السلام في مالي؛ بحث في الشروط والمستلزمات من منظور إعادة بناء الجماعة الوطنية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع2، جامعة بسكرة 2021،ص12

[3] الاتفاق للسلام والصلح في مالي من عملية الجزائر، **مرجع سابق**، ص.11.

ومع ذلك أدى التنفيذ الفاشل لاتفاقيات السلام السابقة لبعث اليأس في نفوس الماليين الذين يبحثون عن التغيير ولذلك يجب أن يرتقي الخطاب السياسي لأي حكومة قادمة الى ابراز هذه النقاط ومن ضمن محتوياته[1]:

- نقد الفشل وتجسيد الوعود الموضوعية والتنازل وتجسيد الديمقراطية واللامركزية.
- بناء ثقافة سياسية وهوية وطنية عبر انتخابات نزيهة واحترام قواعدها.
- تعزيز فكرة الدولة وغرسها في نفوس الشباب في المدارس وان اخذت وقت طويلا.
- الدعوة باستمرار في الخطاب السياسي الرسمي لإدماج الشمال ومنح سكانه مكانا في هيئه الحكم والجيش ومسح الصورة النمطية لديهم.

ب-تطوير الخطاب الديني: يمثل الإسلام الدين الأكثر اعتناقا في مالي حيث يصل معتنقيه إلى نسبة 90% من السكان ويسود المذهب السني المالكي كما تنتشر الطرق الصوفية خاصة التيجانية والقادرية. وتحتل المسيحية المرتبة الثانية بنسبة 5% إذ ثلثي المسيحيين من الكاثوليك والثلث الآخر من البروستانت، وتصل نسبة الديانات المحلية إلى 5 %. وبالتالي فان دور العقيدة يمكن أن يكون جامعا إذا وجد في الخطاب السياسي ما يستمد من مجموع القيم الموضوعية التي تجمع مكونات الشعب المالي[2].

ولذلك تشكل مسألة استعادة المسلحين جد حيوية بحيث يجب أن يرتقي أي خطاب ديني نحوهم على إعادة استيعابهم وتحييدهم ودمجهم كإجراء يذهب في اتجاه إنهاء النزاع[3]، لأن الخير هو في جزء منه بفعل إذكاء سياسات الإغواء من قبل الإسلاميين الراديكاليين للشباب[4]. لذلك فالخطاب الديني ضروري لتتخلى الحركات الإسلامية المعارضة عن كثير من شعاراتها وأهدافها وفلسفاتها التي تأسست عليها، واستبدالها بآليات تشاوريه توافقية أخرى كصيغة لنظام الحكم، وفصل الدعوي عن السياسي من أجل تحولات فكرية ومراجعات فقهية ودينية في أوساطها[5].

[1] مايكل شوركين، **مرجع سابق**، ص.36.

[2] محمد صالح عمر ، **انقلابات متتالية وازمات سياسية**، مركز الجزيرة، ماي 2021،ص.31.

[3] Louise Andersen. Bjorn moller. And Finn Stepputat. **Fragile States and Insecure People. Vilolence. Security, and Statehood in The Twenty-First Century.** Palgrave Studies in Governance. Security and Developement. p.180.

[4] Alain Antil, Sylvain Touati, **Op.cit.** p.64.

[5] محمد ابو رمان، **ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام إيديولوجية**، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، 2018، ص.10.

كما لا بد أن تستهدف التدابير تغيير الأفكار ومنع التطرف الديني وفك الارتباط من خلال إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي للمتطرفين وفق مجموعة أسس منها [1]:

- إعادة النظر في المناهج الدراسية والخطاب الديني وإعطاء وسائل الإعلام دورا أكبر في عملية التوعية ضمن برامجها.

- حماية الأقليات والدفاع عنها ضمن أطر قانونية تحميها من التهديدات وخطر الإرهاب.

-تتبع وتقصي المعلومات في استباق لتفكيك شبكات الدعم والإسناد للجماعات الإرهابية.

-إعادة التأهيل للمسجونين والتائبين والمفرج عنهم وفق برامج فكرية تستهدف تغيير أفكارهم وعدم تجنيدهم لاحقا.

- تكوين لجنة وطنية شاملة تحدد الأطراف المسئولة عن الفساد.

- التوعية الشاملة للمواطنين وتحذيرهم من تصفية الحسابات ومحاولة الانتقام، وترسيخ الثقة لديهم بأن المحكمة هي الجهة الوحيدة لإقامة العدل وتسوية الخلافات.

- تفادي المغالطة في القضية، فليس كل الطوارق ولا كل العرب متمردين.

2-ترقية قيم الادماج والمواطنة:

الادماج الوطني هو ذوبان جميع الولاءات الفرعية مقابل الولاء الوطني، أي تلاشي الهويات الفرعية في مقابل تشكل هوية وطنية جامعة مشتركة تخلق الانسجام داخل المجتمع[2]. ويتم تحقيق الادماج الوطني عبر[3]:

- إعادة بناء العلاقة القائمة بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية والسياسية.

- فتح المجال وعدم تقييد نشاط هذه التنظيمات بشكل يسمح ببناء علاقة تسد الفراغ الوظيفي للدولة.

-إرساء ثقافة التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، وخاصة في ظل الطبيعة المتعددة والمنقسمة التي تعيشها مالي.

يشكل الإجماع حول حد أدنى من القيم والمبادئ اللازمة كالعدل، المساواة، الحرية، والرفاه. لصيانة النظام السياسي والاجتماعي والدفاع عن الموروث المشترك وتقاسمه، أحد محاور ترقية المواطنة

---

[1] أحلام سايح، **هشاشة الدولة في أفريقيا وتأثيرها على تنامي الحركات الإرهابية دراسة حالة مالي (2012-2016)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017، ص.143.

[2] النان ولد الماي، **التعدد الاثني والاندماج الوطني في موريتانيا**، المركز العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الرابط. http://aqlame.com/. بتاريخ: 2020/05/04.

[3] والي فايزة، "إشكالية الاندماج الوطني في افريقيا"، **مجلة قراءات افريقية**، ع40، إبريل 2019، ص. 55.

والوصول الى مستوى من الاندماج يمكن مختلف المكونات من التعايش[1]، وهو ما تناولته الأطراف المالية التي صاغت وثيقة **السلم والمصالحة في الجزائر** في جوانبه المختصة بالقضايا الانسانية **في** المواد ه47،48،49[2] **التي جاء فيها على التوالي:**

- تعهد الأطراف لخلق الظروف لتسهيل العودة والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج السريع لجميع المشردين واللاجئين وإنشاء آليات الدعم وفقا للصكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة.
- دعوة الوكالات والمنظمات الإنسانية إلى دعم الجهود الرامية إلى ضمان العودة والإعادة إلى الوطن ... وإعادة الإدماج السريع لجميع المشردين واللاجئين.
- تعهد الأطراف لتعزيز واحترام مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال توجها للعمل الإنساني، وعدم منع أي عرقلة لوصول الوكالات الإنسانية.

كما أفرد اتفاق السلم والمصالحة أجزاء خاصة بالآليات والتدابير التي تجسد القيم السالفة الذكر، ومواجهة ما ينشأ حولها من خلافات وصولا لمرحلة الاندماج القيمي، وبلوغ مستوى المواطنة عبر ترقية تلك القيم وموضوعيتها بما يجعلها جامعة، وهو ما جاء في الجزء الخامس من تدابير وثيقة السلم والمصالحة في الشق المتعلق بالمصالحة والعدالة وقضايا الإنسانية، حيث أفرد لها الفصل 14 الخاص بالمصالحة والعدالة، لاسيما في المادة **46** التي اتفق فيها الأطراف على تعزيز مصالحة وطنية حقيقية استندت الى العناصر التالية[3]:

- تطوير ميثاق وطني للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية.
- إنشاء آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك من خلال تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.
- إنشاء لجنة دولية للتحقيق لتسليط الضوء على جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم الجنسية والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الدولي، لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء أراضي مالي.
- دعوة الأطراف إلى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية.
- عدم العفو عن مرتكبي جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات والأطفال، المرتبطة النزاع.
- توطيد السلطة القضائية لضمان سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد.

---

[1] والي فايزة، **مرجع سابق**، ص.59.

[2] الاتفاق للسلام والصلح في مالي من عملية الجزائر، **مرجع سابق**، 2015، ص.11.

[3] الاتفاق للسلام والصلح في مالي من عملية الجزائر، **مرجع سابق**، ص.25.

- الالتزام لتنفيذ إصلاح كبير للعدالة لجلب الخصوم، وتحسين الأداء، ووضع حد للإفلات من العقاب.
- تعزيز دور قاضي في إقامة العدل، وبخاصة فيما يتعلق بالوساطة المدنية لتأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والدينية والتقليدية.

ان الوصول إلى هوية واحدة يتم تشكيلها وصهر كل الهويات الفرعية الأخرى ضمنها[1]، وتثمين ثراء الثقافة المالية ومساهمتها في تقوية الروابط الاجتماعية، يجعل من الممكن تجنب بعض الانتهاكات التي تحدث أحيانا أثناء الأزمات السياسية والأمنية الخطيرة، وفق خطة عمل تتضمن ما يلي[2]:

-تنفيذ برنامج حوار داخل الجماعة وفيما بين الجماعات المختلفة لإعادة التعايش والعيش المشترك بين سكان المناطق الشمالية وبين سكان الشمال والجنوب.

-إعادة تأهيل التراث الثقافي الذي تضرر أثناء النزاع بمشاركة نشطة من الجماعات المحلية.

-تنفيذ إجراءات الصون المستدام للمخطوطات.

-بناء القدرات لاستعادة الظروف الملائمة لحفظ التراث الثقافي والمخطوطات وصيانتها وإدارتها وصونها.

3 -مكافحة التهميش والاستبعاد:

ينظر إلى الاستبعاد الاجتماعي على أساس الهوية من حيث الجنس أو العرق أو الطبقة أو الدين على أنه سبب أساسي للصراع والهشاشة فعندما يتم استبعاد المجموعات المجتمعية أو السياسية من الدولة أو مؤسساتها الرئيسية، فإن تلك المجموعات تسعى إلى تحدي الدولة، ويؤدي الفشل في إدارة مثل هذه التحديات إلى المعارضة العنيفة، وهو الوضع في مالي[3] باعتبارها منطقة صراع مسلح تخوضه حركات طوارقية مالية متمردة ضد الحكومة المركزية في البلاد، على خلفية مطالبَ سياسية بلغت حد المشروع الانفصالي[4]، خاصة بعد شعور الطوارق بعدم الانتماء لدولة مالي وأنهم لم يشعروا يوما أنهم جزء من دولة مالي ولا شعرت مالي يوما أنها جزء من ازواد وبالعكس كان الطرفان دائما خطين متوازيين عرقيا واجتماعيا وتاريخيا[5].

---

[1] دريس علي، **مرجع سابق**، ص.60.

[2] بوعمامة، **مرجع سابق**، ص21.

[3] Claire Mcloughlin, **Op.cit**, p. 25.

[4] فرقاني فتيحة، تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا: دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية، **رؤية تركية**، https://rouyaturkiyyah.com .ديسمبر 2015. في 2020/04/30.

[5] اماشورق اكلي شك، **ازواد الحلم الذي أصبح حقيقة**، الرابط http://azawadpress.com/، 2020/05/04.

لذلك فإن أي حلول اجتماعية يجب أن تراعي مجموعة كبيرة من العناصر التي تميز الهشاشة بالتركيز على الفقر والفئات المستبعدة اجتماعيا والمتأثرة بشكل خاص بالكوارث الطبيعية ومناطق النزاع. وجاء برنامج الغذاء العالمي بالخطة الاستراتيجية القطرية مالي (2020-2024)، بالتشاور بين الحكومة والجهات المانحة والشركاء الرئيسيين، من أجل مراجعة إستراتيجية 2017 للقضاء على الجوع وكذلك استنتاجات التقييمات. ويهدف البرنامج إلى "تلبية الاحتياجات الغذائية للأشخاص المتضررين من الأزمة، بمن فيهم اللاجئين والمشردين، وتحسين الأمن الغذائي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتغذيتهم على مدار العام، وتعزيز قدرات المؤسسات والكيانات الوطنية لإدارة سياسات وبرامج وتدخلات الأمن الغذائي والتغذية والحماية الاجتماعية لدعم القضاء على الجوع وأخيرا وضع تحت تصرف الشركاء الإنسانيين الموجودين في مالي خدمات مشتركة تسمح لهم بالوصول إلى المناطق المتضررة من الأزمة والتدخل هناك على مدار العام"[1].

في الواقع تشكل عملية إعادة توطين السكان النازحين واللاجئين والمشردين أهمية كبرى في دعم الاستقرار وتجسيد الأمن وصولا الى تحقيق التنمية. فلقد غادر أكثر من نصف مليون شخص منازلهم في المناطق الشمالية منذ بداية عام 2012، وزاد عدد النازحين في الارتفاع ليصل الى 171،500 شخص في سبتمبر 2019. فحوالي 292.000 شخص نزحوا داخليا في مالي بينما لجأ 177.000 شخص إلى الخارج. وكان ما يقرب من 27٪ من النازحين يقيمون في المناطق الشمالية. كما أن 85٪ من النازحين كانوا قد فروا بسبب الصراع في الشمال و15٪ بسبب أزمة الغذاء والتغذية[2].

يجب أن تكون عودة النازحين الماليين واللاجئين من أولويات الحكومة لأن هذه العودة ستسهم في مصداقية العملية السياسية، ولذلك يجب دعم من يرغب في العودة منهم إلى ديارهم وتنظيم عودتهم، وإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والشروع في توفير شروط للعائدين، وتسهيل الوصول إلى النظام اللامركزي وتنفيذ إجراءات التنمية المستدامة في مواقع عودة النازحين، ودعم الأسر التي تستضيف النازحين، ودعم الحصول على الإسكان والخدمات الصحية، وتوزيع المواد الغذائية والأدوية، على أن يستفيد النازحون من الدعم المالي المباشر[3].

[1] Programme Alimentaire Mondial**. Plan stratégique de pays – Mali (2020-2024).** Novembre, 2019. P21.

[2] Jean-Émile Charlier, Jean-François Pierrard, **La Décentralisation Comme Condition Du Fonctionnement Des Systèmes D'enseignement**, Cairn.Info,2001/1 (n° 17). p.32 .

[3] Fonds Monétaire International, **Mali : Cadre De Stratégie Pour La Croissance Et la Réduction de la Pauvreté**, Rapport du FMI No. 13/111, Mai 2013, P11

تأتي استعادة الدولة لأدوارها ومحافظتها على البقاء بهدف تحقيق التجانس المطلوب بين مكوناتها في الشق الاجتماعي عبر المرتكزات الاتية[1]:

- تقويم الإخفاقات وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والأعباء.

-تأسيس عقد اجتماعي يأخذ في الاعتبار تلافي السلبيات التي ترتبت عن تحلل هذه العقود ويعيد النظر في توزيع المنافع والأعباء.

- تبني نموذج جديد للتنمية المتوازنة يقوم على تكافؤ الفرص وحظر التمييز وتحقق التوازن في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

المبحث الثاني: مساهمة المنظمات الإقليمية والدولية في التغلب على الهشاشة في مالي

يعتبر حفظ وبناء السلام من أهم سبل التغلب على الهشاشة في مالي، إذ يعد عامل الاستقرار السبيل الأنجع لضمان بناء مؤسساتي. وقد تم التركيز على دور المنظمات الإقليمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين في ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن، باعتبارها ترعى السلم والأمن الدوليين في مناطقها الإقليمية وتمنع نشوء النزاعات وتعمل على حلها بطرق سلمية[2].

المطلب الأول: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)

تأسست **(ايكواس)** في 28 ماي 1975 وتضم خمسة عشر دولة **هي بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الطوغو، غينيا، البنين.** وهي منظمة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية وتسعى للترابط بين البعد الاقتصادي من ناحية، والسياسي والأمني لدول الإقليم من ناحية أخرى. ولقد كانت السنغال أول من لفت الانتباه إلى مدى هذا الترابط خلال القمة الرابعة للمنظمة التي عقدت بـ (داكار) في 28 ماي 1979م عندما تحدث رئيسها آنذاك **عبده ضيوف** قائلاً " **لست بحاجة إلى**

[1] محسن عوض، **مرجع سابق**، ص.116.

[2] رجب عمر عبد السلام العاتي، **دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات: دراسة حالة الصراع في الصومال**، على الرابط: https://www.politics-dz.com/%D8 بتاريخ: 11/11/2020.

توضيح حقيقة أنه لا يمكن أن تتحقق تنمية في مناخ عدم الاستقرار، وإذا كان الأمر كذلك فإنه علينا فيما بيننا أن نتضامن لحماية أنفسنا ضد العدوان الخارجي وأن نؤسس ميثاقا."[1]

غير أن المنظمة وضعت الميثاق 33 الدفاعي في ماي 1980، إذ نصت المادة 4 الفقرة –ب- منه على " **أن الدول الأعضاء ستتخذ إجراءات ملائمة في حالة النزاع المسلح الداخلي ضمن أي دولة عضو تداروتدعم بشكل نشيط من الخارج ومن المحتمل أن تعرض الأمن والسلام في المنظمة ككل للخطر** "[2].كما نصت المادة (18) منه على إمكانية تدخل المنظمة في حالة الصراع داخل أي دولة عضو[3].

وبعدما نصت المادة 58 من الميثاق المنشئ على أن دول المجموعة **(ECOWAS)** تعمل للحفاظ على استقرار وأمن المنطقة، خصت لهذه المادة بروتوكول خاص هو " **البروتوكول المتعلق بآلية تدبير وإدارة وحلَ النزاعات وحفظ السلام والأمن** "وقعت عليها دول أعضاء المجموعة في 1999 وأصبحت بعد ذلك السند الأساسي لـ**"إيكواس"** في تعاطيها مع أزمات المنطقة[4]. كما منحت لمنظمات المجتمع المدني رفقة الجهات المعنية الاخرى مهمة تعزيز قيم الجمهورية وفق مجموعة من الأنشطة الموجهة لتحقيق الديمقراطية والسلام وسيادة القانون والتنمية البشرية والتكامل في شبه المنطقة، وذلك ضمن منتدى غرب إفريقيا **WACSOF** الذي تأسس سنة 2002 نتيجة لمبادرة مشتركة **بين منظمة الإنذار الدولية International Alert** والايكواس ومركز الديمقراطية والتنمية لتقديم الدعم لبناء القدرات لآلية إدارة الصراع التابعة للجماعة ووضع إطار لمأسسة العلاقة بين الجماعة والمجتمع المدني الذي يهتم بمعالجة قضايا الأمن الإنساني[5].

كما قام البرنامج الإقليمي لغرب إفريقيا في عام 2001 (المندرج تحت وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا) على تعزيز قدرة الجماعة في منع النزاعات وتفعيل الحكم الراشد، وفي أكتوبر 2002 منحت الوكالة الأمريكية للتنمية منحة شراكة

---

[1] بدر حسن شافعي،"الايكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام القاهرة، 2001، ع 143، ص 160.

[2] **Economic Community of West African States**, Protocol Relating to Mutual Assistance of Defence, www.iss.co.za2020/05/23. .

[3] **Ibid.**

[4] **محمد بشير جوب**، دول غرب إفريقيا وآلية احتواء الأزمات: غامبيا نموذجا، **موقع قراءات إفريقية**، بتاريخ: 2020/6/8. https://www.qiraatafrican.com/home/new/%

[5] Mireille Affa'a. **Preventing Conflicts in Africa: Early Warning and Response**, Unpublished paper, international peace institute, August 2012, p. 14.

لشبكة غرب إفريقيا لبناء السلام WANEP للعمل مع الجماعة الاقتصادية لتعزيز قدرات كل من الجماعة ومنظمات المجتمع المدني في منع الصراعات وبناء السلام في غرب إفريقيا. كما تقوم منظمات المجتمع المدني بدعم وجمع وتحليل المعلومات وتقديمها لشبكة الاستجابة والإنذار المبكر للجماعة الاقتصادية والتي تتألف من مركز المراقبة والرصد ومقرها في **أبوجا** ومكاتب المنظمة دون الإقليمية، وبالإضافة إلى ذلك تشارك وسائل الإعلام في عمل **ECOWARN** نظرا للدور الذي تقوم به كمصادر معلومات للجهات الفاعلة المحتملة لمنع الصراع[1]. وقد جاءت المنحة لتحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية وهي[2]:

- زيادة فعالية الجماعة الاقتصادية على منع الصراع وتعزيز تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم بناء السلام.
- منع الصراعات وتفعيل الحكم الراشد.
- بناء علاقة وظيفية بين الجماعة الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني في غرب إفريقيا.

كما قرر رؤساء الدول في القمة الاستثنائية التي عقدوها في أبيدجان يوم 27 مارس 2012 حول الأزمة في مالي بعد الانقلاب الذي أطاح بأمادو توري وتعاظم تمرد الطوارق أنه **"في حال عدم انصياع حركات التمرد، فإن المؤتمر سيتخذ جميع الإجراءات اللازمة، بما فيها استخدام القوة، لوضع حد نهائي للتمرد والحفاظ على وحدة مالي الترابية"** [3].

لكن سرعان ما وقع مدبرو الانقلاب في مالي ووسيط المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في 6 ابريل 2012 على اتفاقية تتضمن سلسلة من الخطوات لاستعادة النظام الدستوري في مالي، حيث تعهد الانقلابيون في مالي بإعادة السلطة إلى المدنيين، وعقدوا اتفاقا يمنح لرئيس الجمعية الوطنية الرئاسة لمرحلة انتقالية مع رئيس للوزراء وحكومة انتقاليين. كما نص الاتفاق على إصدار قانون عفو عن الانقلابيين.[4] ولم تقم الجماعة بإرسال القوة التي تم تشكيلها تفويض رؤساء أركان جيوش لبلدان

---

[1] Lewis, Reuben and shinoda, Hideaki, **Op.cit**, p.9.

[2] زينب مصطفى رويحة، **المجتمع المدني في إفريقيا: التحديات وحدود الدور**. على الرابط التالي: https://www.qiraatafrican.com/home/new بتاريخ: 13/11/2020.

[3] مادي ابراهيم كانتي، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **آفاق إفريقية**، م11، ع38، 2013، ص. 112.

[4] انقلابي مالي يقبلون بتسليم السلطة بعد تدخل دول غرب أفريقيا، **جريدة الشرق الأوسط**، ع 12185، أفريل 2012، ص2. الرابط https://archive.aawsat.com/details.asp في 2020/6/7.

المنظمة في اجتماعهم المنعقد في أبيدجان في 5 ابريل 2012[1]، وذلك بفضل نجاح الجهود الدبلوماسية والضغوط الدولية على الانقلابيين.

غير أنه سرعان ما استفحلت وأصدر مجلس الأمن الدولي في 12 أكتوبر 2012 القرار رقم 2071 فوض بمقتضاه الايكواس والإتحاد الإفريقي بوضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي، وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوما[2]. وعقد خبراء عسكريون من إفريقيا والأمم المتحدة وأوروبا اجتماعا في باماكو في نهاية أكتوبر 2012 ووضعوا خطة أولية لنشر ما بين 3000 و4000 جندي، وأجمع قادة الايكواس على تشكيل قوة تدخل لإستعادة شمال مالي من المتمردين الإسلاميين، وأحيل قرار المجموعة إلى الإتحاد الإفريقي بعد اجتماع باماكو في 11نوفمبر 2012 بأبوجا[3].

وفي الخامس من جوان 2020م نشأ تحالف جمع بين أحزاب المعارضة السياسية وحركات من المجتمع المدني ورجال الدين أطلق عليه حركة 5 يونيو، إذ قامت باحتجاجات واسعة، مطالبة باستقالة الرئيس**إبراهيم أبوبكر كيتا**. وأثناء الحراك الذي استمر لمدة شهرين أرسلت منظمة **الإيكواس** وفودا مختلفة إلى مالي لتقريب وجهات النظر بين الجانبين، وقد تم تعيين الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا **غود لوك جوناثان** كممثل خاص للمنظمة، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، سيما بعد انقلاب 18 أوت2020، بقيادة ضباط شباب من الجيش بقيادة العقيد أسيمي غويتا. وكان رد فعل المنظمة بعد الانقلاب العسكري سريعا، وتم عقد قمة استثنائية جاءت مخرجاتها كما يلي[4]:

-رفض الانقلاب والمطالبة بالعودة إلى المسار الدستوري.

- تعليق عضوية مالي ضمن الايكواس.

- اغلاق الحدود مع مالي، وتجميد أصول أموالها في بنوك المنظمة.

- تحديد مدة الفترة الانتقالية بسنة واحدة.

- ضرورة تواجد أشخاص مدنيين على رأس الهيئة المكلفة بتسيير المرحلة.

---

[1] الطوارق يعلنون (دولة أزواد) في شمال مالي والمجتمع الدولي يرفض الاعتراف بهم، **جريدة الشرق الأوسط**، ع 12184 4. https://archive.aawsat.com/details.asp? في 2020/6/7.

[2] شافعي، **مرجع سابق**، ص. 160

[3] فريدوم أوتوها، **التدخل العسكري الفرنسي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**، المركز الإفريقي للبحوث والدراسات، المعهد الوطني للدفاع أبوجا، نيجيريا، http://www.studies.aljazeera.net .

[4] عبد الرحمان سيبي، "متى الخروج من الازمة الدائرة بين الحكومة المالية ومنظمة الايكواس"، **قراءات افريقية**، https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D9%85%D يوم: 2022/04/13. الساعة: 15.40.

استجاب الانقلابيون في مالي لمطالب **الايكواس** حيث تم رفع العقوبات المفروضة، غير أنه بعد ثمانية أشهر ماي2021 وقع خلاف بين أعضاء المجلس المسير للمرحلة، انتهت بانقلاب عسكري ثاني فعقدت المنظمة جلسة استثنائية أخرى حول مالي قررت فيها[1]:

- تعليق عضوية مالي من جديد مع اشتراط عدم رفعها إلا بعد تعيين رئيس وزراء مدني.

- تكوين حكومة وحدة وطنية مع خارطة طريق واضحة، تتقيد بمدة المرحلة الانتقالية، والتي تنتهي في 28 فيفري 2022م.

- التعهد بعدم إمكانية ترشح الرئيس ورئيس الحكومة للانتخابات الرئاسية.

وبعد حصولها على ضمانات من الجانب المالي دعت المنظمة الشركاء الدوليين لمالي إلى الاستمرار بدعمها وفي نهاية أكتوبر 2021م، أبلغت الحكومة المالية منظمة الإيكواس عن عدم استطاعتها تنظيم الانتخابات في موعدها المحدد مما جعل المنظمة تدرج الحالة المالية في جدول أعمال قمتها الاستثنائية بجمهورية غينيا في 7 نوفمبر 2021م، وكذا في القمة الاعتيادية للمنظمة التي عقدت في 12 ديسمبر 2021م، لتفرض عقوبات على سلطات المرحلة الانتقالية من أعضاء الحكومة والبرلمان وعلى أفراد أسرهم، تضمنت المنع من السفر، وتجميد أصول الأموال، ولم يستثن منها إلا الرئيس ووزير الخارجية، وتمسكت بضرورة تنظيم الانتخابات في 27 فيفري 2022م، وتقديم جدول مفصل للانتخابات قبل 31 ديسمبر 2021م؛ مهددة بفرض عقوبات إضافية اعتبارا من 1 جانفي 2022[2].

وكان رد الفعل أن اجتمع الشركاء في مالي في جلسات الحوار الوطني في ديسمبر 2021م الذي كان إحدى مخرجاته زيادة ستة أشهر إلى خمس سنوات في مدة المرحلة الانتقالية. وأرسلت الحكومة المالية وفدا لتقديم اقتراح بزيادة خمس سنوات لمدة المرحلة الانتقالية اعتبارا من 1 جانفي 2022م، وهو ما لم توافق عليه المنظمة فأعلنت عن عقد قمة استثنائية أخرى حول مالي في 9 جانفي 2022م، أصدرت فيها بيانا فرضت فيه حزمة من العقوبات على مالي، منها[3]:

-إغلاق الحدود البرية والجوية مع مالي،

- وقف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وجمهورية مالي باستثناء الاحتياجات الأساسية.

-تجميد أصول الحكومة المالية في بنوك الإيكواس، ووقف تقديم مساعدات تنموية لمالي.

---

[1] **Communique Sommet Extraordinaire Sur la Situation Politique Au Mali**, Accra le 30 Mai 2021, Ecowas website, ECOWAS SUMMIT: https://www.ecowas.int/communique-sommet-extraordinaire-sur-la-situation-politique-au-mali/?lang=fr.13/04/2022. A15.15.

[2] **Extraordinary Summit Of The Ecowas Authority Of Heads Of State And Government On The Situation In Mali**. http://www.ecreee.org/news/3rd-extraordinary-summit-ecowas-authority-heads-state-and-government-situation-mali-and-guinea2022/04/13..

[3] سيبي، **مرجع الكتروني سابق.**

-تجهيز قوات للتدخل السريع في مالي إذا تطلب الأمر ذلك.

وقد حملت العقوبات ثلاث أبعاد ففي الشق القانوني يحق **حسب المادة 77** اتخاذ إجراءات لأي دولة عضو لم تلتزم بقوانين المنظمة، وهذه العقوبات تتراوح بين منع تقديم دعم اقتصادي، رفض قبول مرشح الدولة العضو في المناصب، المنع من التصويت، عدم المشاركة في الفعاليات، بينما يرقى الوضع الإقليمي غير المستقر إلى جعل العقوبات أكثر قسوة إذ أن المنطقة تواجه أزمات سياسية وحالات عدم استقرار كالانقلابات في غينيا، وبوركينافاسو، والازمة في بنين. كل هذه التطورات أثرت على قرار المنظمة حيث توجد تخوفات لدى الرؤساء بأن تصير الحالة المالية مصدر إلهام لشعوب المنطقة أو للجيوش للانقلاب عليها، وحلة القلق المصاحبة للصراع الفرنسي الروسي بعد مجيء قوات خاصة مرتزقة إلى مالي أثر ذلك على قرارات المنظمة[1].

ويمكن اعتبار مخرجات دورة **الايكواس** في جانفي 2022 بمثابة تصويب لمسار الدولة والحكم في مالي ودعوتها للتمسك بميثاقها وكذا مرافقة النظام السياسي بها للخروج من الازمة والحفاظ على وجود الدولة وعدم انفلات الاوضاع في ظل الأزمة المستمرة عبر الخطوات الاربع التالية[2]:

1- مرحلة انتقالية بين 12 إلى 16 أشهر لا أكثر.

2- عدم رفع العقوبات المفروضة على البلاد

3-دعوة المجتمع الدولي للاستمرار في دعم مالي

4- الاستمرار في المفاوضات مع الحكومة الانتقالية.

ان اي تقييم موضوعي لجهود الجماعة في عملية التسوية يمكنه أن يستخلص مجموعة من الملاحظات حول طريقة عملها وكذا العقبات التي تقلل من كفاءتها وفاعليتها[3]:

- اعتماد الجماعة بصوره كلية على التسوية السلمية دون التسوية العسكرية القسرية.
- ضعف التنسيق مع الاطراف المساهمة في تسوية الصراع.
- التأثير المحدود للجهود الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بها.
- تركيز الجماعة على حفظ السلام مع غياب كامل لمهام فرض السلام.
- احتياج الجماعة لجهود الاطراف الخارجية بسبب ضعف إمكانياتها، قلص من أدوارها.

[1] Cyril Bensimon. **Le Mali Suspendu Des Institutions De La CEDEAO En Réponse Au Coup D'Etat**. Le Monde Afrique.https: //www.lemonde.fr/afrique/article/2021/05/30/en-/ 22/03/2022

[2] سيبي، **مرجع الكتروني سابق.**

[3] بدر حسن احمد الشافعي، **مرجع سابق**، ص.422.

كما واجهت الجماعة (الايكواس) مجموعة من العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي اثرت على فاعليتها والتي يمكن حصرها في[1]:

- استمرار الخلافات السياسية بين قادة الدول حول طرق التسوية للأزمات، وكذا وجود خلافات شخصية وتنافس بين القادة.
- ضعف التمويل لعمليات الجماعة خاصة في حالة استمرار النزاع.
- ضعف قدراتها التسليحية وقلة عدد قواتها قلل من كفاءتها الى حد كبير.

المطلب الثاني: الاتحاد الإفريقي

جاء الاتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية وقد أعلن عن قيامه رسميا في **دوربان** بجنوب إفريقيا من 8 إلى 10 جويلية 2002. وتتضمن المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي مبدأ حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لما يقرره مؤتمر الاتحاد في ظل ظروف خطيرة تتمثل في جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. ويؤكد القانون التأسيسي المذكور على مبدأ حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلم والأمن فيها[2]. لذلك كان الإعلان بمثابة تحول مفصلي في مجال العمل الأفريقي المشترك، إذ سرعان ما أصبح الاتحاد فاعلا مهما في مجال تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. وقد استطاع ترسيخ أقدامه في القارة الأفريقية خلال الفترة القصيرة الماضية من خلال أدواره المتعددة في مجال دعم السلام، مثل الوساطة، والتدخل العسكري، ومراقبة الانتخابات، وفرض العقوبات. ولعل ذلك ما دفع بعض المتحمسين من دعاة الوحدة الأفريقية إلى القول بأن الاتحاد الأفريقي سوف يجسد عمليا شعار "**الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية**"[3].

وأنشأ الاتحاد الإفريقي **آلية مجلس السلم والأمن الإفريقي** بمقتضى بروتوكول في 26 ديسمبر 2003، وبدأ الممارسة الفعلية لمهامه في 25 ماي 2004 [4]. وحددت المادة 3 من بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي الأهداف التي أنشأ من أجلها وهي[5]:

---

[1] **المرجع نفسه، ص. 424.**

[2] عادل عبد الرزاق، **إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الافريقي**، المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2007 ، ص.12 .

[3] Ben Okolo, "**African Renaissance, African Conflicts and the Regional Security Complex**," in Korwa Ader et al, **The State of Africa**. 2010. Africa Institute of South Africa, 2010, p.p 105.107.

[4] حسن حسن وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والامن الدوليين**: مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، ص. 384.

[5] **المرجع نفسه**، ص.385.

- ضمان حماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الإفريقية وبيئتها وكذلك خلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، عبر تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا.
- تولي مهام إحلال وبناء السلم بغية تسوية النزاعات ومراقبة النزاعات ومنعها.
- تعزيز الأنشطة المتعلقة ببناء السلم وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات وذلك لتعزيز السلم والحيلولة دون تجدد أعمال العنف.

بينما يتولى المجلس المهام التالية [1]:

- تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا
- الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية.
- استخدام الوسائل الدبلوماسية في صنع السلام كالمساعي الحميدة، الوساطة والمصالحة.
- دعم عمليات السلام.
- بناء السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات.
- العمل الإنساني وإدارة الكوارث.

وللمجلس أن يوصي بفرض عقوبات في حالة حدوث تغيرات غير دستورية في الحكومات الأفريقية كحالات الانقلابات العسكرية. ويخول المجلس كذلك مهام متابعة حالة حقوق الإنسان والحكم الرشيد في أفريقيا[2].

ومثل إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي إضافة نوعية مهمة وفارقة للبنية المؤسسية للاتحاد الأفريقي، كما أنه يمثل في الوقت نفسه تطورا طبيعيا ومنطقيا للجهود السابقة التي اتخذتها الجماعة الأفريقية من أجل خلق آليات فعالة لحماية السلام والأمن في أفريقيا، بما يعنيه ذلك من جهود تهدف الى ضرورة التسوية السلمية للنزاعات ومعالجة أسبابها قبل وقوعها[3].

أما بخصوص الوضع في مالي، فبعد وقوع الانقلاب رفض المجلس الاعتراف به وقرر تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الإفريقي، وسعيا منه لدعم الشرعية الدستورية وخلال اجتماع استثنائي للمجلس قرر إرسال بعثة مشتركة مع الإكواس إلى باماكو للضغط على قادة الانقلاب. كما نظم الاتحاد مؤتمرا للمانحين بأديس أبابا في 29 جانفي 2013، وحث جميع الجهات على ضرورة وضع

[1] **المرجع نفسه**. ص.386.

[2] Jeremy Levitt, **"The Peace and Security Council of the African Union"** http://www.drjeremylevitt.com .12/07/2009

[3] إبراهيم نصر الدين، "نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي "، **آفاق أفريقية**، ع 12، شتاء 2002-2003. ص.44.

إسهامات فعلية إلى جانب الإسهام بأنصبة الاتحاد الإفريقي المقررة، مع تعزيز العمليات التنسيقية الدولية لتعزيز الأمن السياسي، بعقد اجتماعات منتظمة لفريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة الأمنية في مالي الذي أنشأه مجلس السلم والأمن الإفريقي[1].

ولعب الاتحاد الإفريقي دورا كبيرا من خلال الاتصالات الدائمة مع الأمم المتحدة متمثلة في مجلس الأمن، لتنسيق أدوار كل من **الإيكواس** ومجلس الأمن الإفريقي، والإسهام في صدور قرارات مجلس الأمن المنظمة لعملية التدخل العسكري بالقوة المشتركة الأوروبية- الإفريقية. كما دعم التدخل الفرنسي في عملية سرفال، للقضاء على العناصر المتشددة بشمال البلاد، وتمكين الحكومة المالية من استعادة السيطرة وتحقيق الأمن والاستقرار. وشدد مجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعه رقم 358 المنعقد في 7مارس 2013 على أن أي مهمة للأمم المتحدة يجب أن تدعم الحكومة المالية وتحفظ السلامة الإقليمية ووحدة الأرض ودولة القانون في مالي، وتحارب الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال مالي حتى يتمكن من تحقيق السلم والأمن.

ويبقى للاتحاد الأفريقي قادرا أن يلعب دوره بفعالية من خلال إقامة تعاون أوثق مع السلطات في مالي، ودعوتها إلى تعزيز مؤسسات حكمها وتشجيع الحكامة ومكافحة الفساد، وسيادة القانون، وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة، وإصلاح اقتصادها لتخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل و ترقية الحقوق المدنية وتشجيع المساءلة لحالات ما بعد انتهاء الصراعات كما هو موجود في ميثاقه.

المطلب الثالث: جهود الأمم المتحدة

سمح مجلس الأمن الدولي في القرار 2085 الذي اعتمد في 20 ديسمبر 2012 **AFISMA** ومن خلال **International Support Mission To Mali Under Africain leadership** بنشر قوة في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدة، وحث القرار السلطات المالية على وضع إطار عمل دون تأخير والتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي ممن قطعوا كل علاقاتهم بالمنظمات الإرهابية[2].

بدأ الدور الأساسي للأمم المتحدة بإدانة مجلس الأمن لأفعال المتمردين، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور، ودعا كل الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية

[1] First Meeting Of The Ministers Of Defense Ministers And Chiefs Of Defense Of Member State Of Nouakchot, **Process On The Enhancement Of Security Cooperation And The Operationalization Of The Peace And Security Architecture In The Sahel**, http://www.africnan union.Saharan Region, 10/09/2019.

[2] فريدوم أوتوها، **مرجع الكتروني سابق**.

للمحتاجين، ومن جهة أخرى طلب من المتمردين تفادي كل أشكال العنف، وأكد على كل الأطراف أن تعمل لإيجاد حل سلمي من خلال الحوار السياسي. ولم تتغير لهجة منظمة الأمم المتحدة حول الوضع في مالي، خاصة بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس "أمادو توماني توري" يومي 12-22 مارس 2012، في حين عقد مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، جلسة طارئة بخصوص قضية الانقلاب العسكري، ودعا إلى تثمين الجهود لإعادة العمل بالنظام الدستوري.

طلب مجلس الأمن للأمم المتحدة من عناصر القوات المسلحة الذين استولوا على السلطة عنوة بالتأكيد على ضمان أمن كل الشخصيات المالية والمعتقلين، وإعادة النظام الدستوري في البلاد. وهو ما أكد عليه الأمين العام في تصريحه:" **هذه رسالة واضحة وحاسمة، ويجب الامتثال لها دون تأخير، وأطالب المتمردين الذين يقومون بالاعتداء ونهب وسلب الممتلكات في شمال مالي، بوقف كل أنواع العنف والسعي إلى إيجاد حل سلمي عبر الحوار السياسي"**[1].

كما أجرى الأمين العام محادثات مع عدد من القيادات الإقليمية، حول الوضع في مالي، بما في ذلك رئيس موريتانيا، النيجر، ووزير خارجية الجزائر، كما أجرى محادثات مع رئيس "كوت ديفوار " ورئيس المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا إيكواس "الحسن وتارا"، ورئيس بوركينافاسو "بليز كومباوري "ووسيط إيكواس للأزمة في مالي، ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي "جون بينج"، وجدد "بان كي مون "التزامه بدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة في مالي، وأعرب عن قلقه إزاء تهديد الإرهاب في منطقة الساحل.

في اجتماع لقادة بعثة السلام الإقليمية التابعة للمنظمة الدولية في داكار صرح الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا" **سعيد جنيت**" أن حل مشكلة الطوارق تكمن في الحوار وأن الأمم المتحدة أيدت اقتراحات للرئيس " **توماني توري**". وشدد على أن المنظمة الدولية على استعداد لتقديم الدعم الكامل لجهود المنظمات الإقليمية للتصدي للزيادة الكبيرة في تهريب المخدرات والأسلحة والأنشطة الأخرى للجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي[2]. ودعا ممثل الأمم المتحدة النقيب "سانوجو"

[1] **Le conseil de sécurité réclame le rétablissement de l'ordre constitutionnel**, Bulletin quotidien de L'ONU, enter d'actualités de L'ONU, www.un.org/french/news. mercredi14 avril2022.

2 Le conseil de sécurité réclame le rétablissement de l'ordre constitutionnel, **op.cit**.

- قائد الانقلاب -إلى التعاون مع وساطة "إيكواس" في تنفيذ الاتفاق. ووصف الانقلاب بأنه عمل غير مقبول لأنه كان ضد رئيس منتخب[1].

كما أبدى مجلس الأمن للأمم المتحدة اهتماما بالغا بالأمن والوضع الإنساني في المنطقة، بحيث منح الوكالات الإنسانية مشروعية التدخل، وحث جميع الأطراف والجهات بتسهيل المساعدات، وطالب المجتمع الدولي بحركية أكثر فعالية من أجل تجسيد العمليات الإنسانية، والتأكيد على سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية. مقدما التوصيات التالية لحكومة مالي[2]:

- ملاحقة كل المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الأزمة.
- تدريب كل قوات الأمن وفق مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- إنشاء آلية للعدالة الانتقالية تقوم بتنظيم محاكمات عادلة تشمل الانتهاكات المرتكبة في إطار موجات العنف السابقة، ولاسيما ضد التعصب الإثني.
- إجراء عملية للتصديق على قوات الدفاع والأمن.
- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي بدعم من الامم المتحدة.
- تعزيز المشاركة الفعلية للنساء والشباب في العملية الانتخابية ومنع نشاط الميليشيات.

مع ضرورة تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة في مالي في المجالات التالية[3]:

- منع انتهاكات حقوق الإنسان ومراقبتها –ومتابعتها في تخطيط الاستجابة الإنسانية وتنفيذها.
- دعم البلدان المجاورة في مجال المراقبة والاستجابة للتهديدات الموجهة للاجئين.
- إنشاء لجنة دولية للتحقيق وتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات المرتكبة في مالي منذ2001.

وقد تم تفويض مهمة بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي MINUSMA بموجب القرار 2013/2100 بمهام محددة تضمن تواجد للسلطة في مالي وتساعد الدولة على بسط سيطرتها واعادة الاستقرار والامن وهذا عبر[4]:

---

[1] **الأمين العام الأممي يشيد بجهود "إكواس" حول مالي**، الرابط: http://www.un.org/arabic/news/fullstory.news تاريخ الاطلاع: 2020/6/20.

[2] أحمد إيدابير، **مرجع سابق**، ص.190.

[3] **تقارير المفوضية السامية والأمين العام للهيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في مالي**، وثيقة رقم: A/HRC/22/23، بتاريخ: 7/1/2013، https://www.google.com/ تاريخ الاطلاع: 2020/7/31.

[4] **نفس المرجع الالكتروني السابق**. تاريخ الاطلاع: 2020/8/11.

- المساعدة في عملية انتقال السلطة في مالي، ومواجهة التهديدات واتخاذ خطوات جادة لمنع عودة العناصر المسلحة ومساعدة السلطات المالية في بسط نفوذها في الدولة المالية وإعادة النظام والاستقرار للمناطق السكانية.
- حماية المدنيين من التهديدات والأخطار في مناطق انتشارها وضمن حدود المهمة وخلق بيئة آمنة لوصول المساعدات الإنسانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الامم المتحدة انتهجت نهجا منتظما فيما يخص عملياتها في التعامل مع الصراع في مالي والذي تضمن ما يلي[1]:

- قيادات العمليات وفق فتره زمنية من ستة أشهر الى عام.
- توفير قوة عسكرية مناسبة تغطي احتياجات حفظ السلم وتثبيته.
- السيطرة على الوضع الانساني في مناطق الصراع لوقف الوضع الامني المتدهور.
- استصدار قرارات من مجلس الامن للسيطرة على موارد دولة الصراع وتجفيف منابع تمويل الجماعات المتصارعة وتهريب الاسلحة.
- فرض عقوبات دولية تجبر هذه الجماعات على العودة الى مائدة المفاوضات وبدء عملية حفظ السلام.

وبعد أن وقعت الحكومة المالية والحركات المعارضة للنظام في 15 ماي 2015 على اتفاق السلم والمصالحة في الجزائر، ثم **اتحاد حركات أزواد The coordination of the Azwad**. في 20 جوان على الاتفاق أيضا أعطيت قوات الجيش المالية فرصة الانتشار في شمال مالي لضمان مبدأ وحدة البلاد. وفي اجتماع مجلس الأمن الدولي رقم 2227 في 29 جوان 2015 أذن مجلس الأمن ل **(MINUSMA)** اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ التفويض الخاص بالمهمة، في حدود قدراتها وأماكن انتشارها، تشمل تقديم المساعدة والمراقبة والإشراف على اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعات المسلحة وحركات تحرير أزواد، ونشر الاستقرار في الأماكن السكانية ومختلف المناطق التي يتعرض فيها المواطنون للخطر، وإقامة دوريات طويلة المدى. كما حدد القرار المهمة **MINUSMA** إلى 30 جوان 2016 وفوض للقوات الفرنسية التدخل لمساعدتها[2].

---

[1] خالد يسري محمد احمد، **عمليات حفظ السلم المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة القاهرة،2016، ص.237.

[2] **الحرب في مالي،جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية**،على.الرابط.التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasi . تاريخ الاطلاع: 2020/6/15.

وتم مؤخرا صياغة تدخلات الأمم المتحدة في مالي من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024 وضمن **"خطة التعاون"** التي تم التوقيع عليها في أكتوبر 2019، حتى تتماشى مع النتائج الموجهة نحو التنمية ضمن الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة وأولوياتها في مالي في مجالات المساعدة الإنسانية والسلام والتنمية.

وهكذا شكل تدخل الأمم المتحدة إضافة حسنت من الوضع العملياتي من ناحية تعداد القوات والتجهيزات والتمويل نظرا للقدرات الكبيرة التي تستمدها من القوى العظمى، رغم أنها تعاملت مع الصراع من منطلقي المصلحة السياسية والفوائد التي تعود على استراتيجيات القوى العظمى من عملية التدخل من جهة، وتقديم المبررات لعمليات التدخل بصورة منفردة كما هو الوضع مع فرنسا في دعمها للسلم والأمن في مالي من جهة أخرى[1].

ويمكن التنويه بدور الأمم المتحدة الذي انعكس ايجابيا على الاوضاع الانسانية والأمنية، في وقت كانت المنظمات الاقليمية الافريقية سواء بقيادة دولة اقليمية كبرى او بمشاركة دول القارة عامة في حالة إنهاك وقصور عددي ومادي ولوجيستي لا يمكنها من الاستمرار على مدار سنوات طويلة خاصة عند مرحلة التحول من عملية حفظ السلام الى عملية بناء السلام والتي تتطلب امكانيات وقدرات لا تتوفر للمنظمات الاقليمية في إفريقيا.

[1] قويدري الشاذلي، "استعمال القوة من طرف منظمة الامم المتحدة"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ع 6، جوان 2016، ص.83.

المبحث الثالث: سياسات القوى الكبرى والإقليمية للتغلب على الهشاشة

كان للقوى الإقليمية والدولية دورا كبيرا في الصراع في مالي، وهي تبقى قادرة على أن تساهم في تصحيح الخلل الذي تعاني منه الدولة في مالي، والذي عطل استعادتها لدورها في تحقيق التنمية وتثبيت الاستقرار. وهذا يمكن أن يتم من خلال جملة مساعدات تقنية ومادية، وبمشاركة مؤسساتها المختلفة والتي اكتسبت تقاليد في تسيير أزمات مماثلة من خلال مرافقة وفهم التداعيات التي تسببها سواء في الداخل أو على الجوار وانعكاس ذلك سلبا على الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الاول: الدور الفرنسي في مالي

شكل الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا إحدى أسس السياسة الخارجية الفرنسية، كإستراتيجية تحمي المصالح الفرنسية في القارة وتجعل من المستعمر السايق يلوح بدور الضامن للاستقرار في إفريقيا في ظل حالة الحروب والاستقرار وتفاقم الصراعات الاثنية التي تميزها. وتعتبر دولة مالي من أكثر الدول الإفريقية من حيث التواجد العسكري الفرنسي منذ بداية النزاع مع الطوارق إلى الآن.

جاء التدخل العسكري الفرنسي في 2013 نتيجة فشل جميع اتفاقات السلم التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية، وبعد ان تغير الواقع على الارض بعد تحالف حركات التمرد مع الحركات الإسلامية سيما جماعة أنصار الدين[1]. وجاء التدخل بناء على طلب رسمي من الحكومة المالية تحت ذريعة مساندة دولة صديقة، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة، أي ضمن "الحرب على الإرهاب"[2]، واستعادة الاوضاع الى ما قبل التمرد وإيقاف تدهور الاوضاع ومحاربة الجماعات المسلحة المتحالفة مع المتمردين لتحقيق أهداف مستعجلة منها[3]:

1- إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.

2- الحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدة ترابها.

3-التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، **أزمة مالي والتدخل الخارجي**، معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر، 2015، http://www.dohainstitute.org/release/afe، بتاريخ: 2020/7/1.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، **موقع الكتروني سابق.**

[3] عبد النور بن عنتر، **التدخل في مالي: نظرة من الداخل الرسمي والشعبي**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net بتاريخ: 2020/7/1.

غير أنه كانت هناك أهداف خفية للتدخل الفرنسي في مالي أغلبها اقتصادية[1]، فالاستثمارات الفرنسية في قطاع المعادن في مالي ضخمة، بالإضافة إلى الشركات الفرنسية في المجالات المختلفة في مالي ودول الجوار، خاصة في قطاع النفط في الجزائر والنيجر وموريتانيا، وبالتالي فإن سيطرة الحركات الإسلامية المتشددة كان سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة، مما سيعرقل المصالح الفرنسية في مالي وفي المنطقة بالكامل، وخاصة بعد اكتشاف اليورانيوم في شمال مالي 2010 والتخطيط لبناء قاعدة عسكرية ضخمة في إحدى دول المنطقة، لتتمكن من مراقبة المنطقة الشاسعة الممتدة من الصومال إلى موريتانيا[2].وبدأت العمليات العسكرية بعد صدور القرار رقم 2085 من الأمم المتحدة للتدخل في مالي، حيث قامت قوات دول غرب إفريقيا المعروفة باسم " **إيكواس**"، بالانضمام إلى الجيش المالي، تحت غطاء جوي كثيف من فرنسا"[3].

وقد حقق التدخل العسكري الفرنسي في مالي اثنين من أهدافه المعلنة[4]:

1- تخليص الحكومة الانتقالية من تقدم المجموعات المتطرفة نحو جنوب البلاد وتهديد العاصمة باماكو،

2-تحرير معظم المدن الرئيسة في الشمال.

لكن في المقابل انجر عن التدخل العسكري الفرنسي تداعيات سياسية ودينية وأمنية، حيث أثر سلبا على دور مجلس السلم والأمن وفوت الفرصة عليه لحل الأزمة في إطار إفريقي والحفاظ على دور دول الجوار. كما أظهرت العمليات الجارية في مالي صعوبة إلحاق الهزيمة بالمقاتلين الإسلاميين، وساد الاستياء وسط شعوب الدول الإسلامية من التدخل الفرنسي الأجنبي في مالي، بسبب الانعكاسات السياسية والأمنية والإنسانية على دول الجوار، الرافضة للتدخل الفرنسي باعتباره يهدف بالدرجة الأولى إلى كسب مصالحها. وجاء رد الفعل على هجمات فرنسا في المنطقة في أزمة تقنتورين بالجزائر في 16جانفي 2013. كما هددت القاعدة فرنسا والدول الإفريقية المتعاونة معها ومن بينها الجزائر، بتوسيع عمليات اختطاف الرهائن في الساحل الإفريقي وأينما وجد الفرنسيون في كل مكان[5].

---

[1] كانتي، **مرجع سابق**، ص، 111.

[2] Paul Martial**, L'intervention de la France au Mali**, https://www.google.com/search?q=Paul+Martial 2/7/2020.

[3] كانتي، **مرجع سابق**، ص. ص. 111، 115.

[4] أونوها، **مرجع إلكتروني سابق.**

[5] لزايدي توريرت، ياسين لعزيز، **مرجع سابق**، ص. 8.

ومع ذلك صرح الرئيس الفرنسي **فرانسوا هولند** في المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية لمالي في باريس في 22 أكتوبر 2015 قائلا **" اليوم، يلتقي هنا كل أولئك الذين عملوا معا لإخراج مالي من هذا الوضع. الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة التي نشرت مينوسما، الاتحاد الأوروبي الذي يدعم مالي، وأتذكر الاجتماع المهم للغاية الذي عقد في بروكسل في ماي 2013. ووعود 55 شريكا بتقديم دعمهم بما يزيد عن 3 مليارات يورو وقد التزم معظمهم بوعودهم"**[1].

لكن بعد أن شعرت فرنسا أن التدخل لم يكن قط ناجعا اعلنت في منتصف عام 2021 بداية انسحاب قواتها العاملة في مالي وتوقف عمليتي **برخان وتاكوبا** وإعادة انتشار عناصرها في الدول المجاورة إثر تدهور الاوضاع بعد الانقلاب العسكري في أوت 2020 وازدياد مظاهر العداء الشعبي في الاحتجاجات التي تطالب بخروج الفرنسيين، في سابقة لم يعرفها التواجد العسكري الفرنسي سابقا، لأسباب تبرز بالشكل الاتي[2]:

- تصاعد وتيرة الهجمات الارهابية في منطقه الساحل والصحراء واتساع نطاقها الجغرافي.
- ارتفاع التكلفة المادية للعمليات الحربية حيث قفزت من 184 مليون يورو الى أكثر من واحد في 1.7 مليار دولار خلال سنة 2020.
- انخفاض نسبه المؤيدين داخل المجتمع الفرنسي للتواجد العسكري لقواتهم حيث انتقل من 73% عام 2013 الى 49 %عام 2021
- ارتفاع مستوى الكراهية لدى الشعب المالي للتواجد الفرنسي الى 80 % .

في ظل هذه الظروف، جاءت فرنسا بتصور جديد يقوم على[3]:

- اعاده الانتشار الفرنسي ودفع الجيش المالي الى الصفوف الامامية في الحرب على الارهاب.
- اختصار الدوري الفرنسي والأوروبي في الدعم اللوجستي والاستخباراتي خوفا من تكرار التجربة الامريكية في افغانستان وخروجها الدراماتيكي.
- تدريب القوات المالية على مواجهة الجماعات بشكل منفرد في مرحله قادمة.

---

[1] François Hollande. **Conférence Internationale Pour la Relance Economique Et le Développement du Mali, à Paris le 22 octobre 2015.**vie publique. https://www.vie-publique.fr/discours/196681.20/03/2022.

[2] مصطفي عبد الجواد، **مرجع سابق**، ص.272.

[3] محمد طيفوري، **ورطة فرنسا في مستنقع الساحل**، موقع صحيفة العربي الجديد على الرابط التالي: https://www.google.com/search?q، بتاريخ: 2022/04/17.

- تجنيب القوات الفرنسية مزيدا من الخسائر البشرية وتقليص التكلفة المالية للعمليات وتقليل المشاعر المعادية لفرنسا بين شعوب المنطقة.

وعلى العكس تصر السلطات الفرنسية على أنها عملت على مكافحة الهشاشة في مالي من خلال مد مساعدة للسلطات في باماكو بهدف ضمان حماية للدولة والمحافظة على وجودها في وسط بيئة صراع مستمر، وتذكر جملة المساهمات في[1]:

- المساهمة في توقيع اتفاق السلام والمصالحة بفضل الوساطة الجزائرية.
- تخصيص مساعدات بقيمة 300 مليون يورو في 2013 و2014 من اجل مشاريع مثل المستشفى في **موبتي**، إمدادات مياه الشرب لمدينة **باماكو**، وبناء المدارس الثانوية ومراكز التدريب في جميع أنحاء البلاد.
- التنسيق مع الحكومة والسلطات المحلية. لإصلاح قطاع الأمن في مالي وهو التزام بمبلغ 4 ملايين يورو سيتم زيادته سنويا، لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون الأمن.
- تسطير سياسات تنموية والتدخل في جميع الاقاليم وبعث التنمية الريفية في **سيغو**، الصحة في **موبتي**، التعليم في **جاو**، التنمية المحلية في **كيدال**.
- تخصيص أكثر من 360 مليون يورو لتنمية مالي، منها ما يقرب من 80 مليون يورو للمناطق الشمالية. وفق مخطط للسنوات الثلاث القادمة ابتداء من العام 2016.
- حشد الشتات المالي وتعبئته، لأنه يمثل رصيدا لمالي، بتوفير الظروف لوصول مدخراتهم واستثمارها في بلدهم.
- الجمع بين وكالة **التنمية الفرنسية** وصندوق **Caisse des Dépôts**، للحصول على المزيد من الموارد للإقراض والاستثمار خصوصا في شمال مالي، وكذا ضمن برنامج الشراكة بين اوروبا وأفريقيا "خلال مؤتمر فاليتا" 2016.

[1] François Hollande, **op.cit**.

المطلب الثاني: الدور الأمريكي في التغلب على الهشاشة

قامت الولايات المتحدة بعد اندلاع الأزمة في مالي سنة 2012 بالتعاون مع بعض دول الجوار من خلال المبادرات التي أنشئت سابقا، مع وجود نشاطات وشراكات في المغرب ومالي وبوركينافاسو من أجل تمويل ودعم عملياتها لمواجهة الجريمة المنظمة وتحديدا إيقاف تدفق السلاح والذخيرة وأدوات القتال نحو منطقة أزواد، والتنسيق مع الجزائر لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال مالي[1].

اقتصر دور الولايات المتحدة الأمريكية في بناء السلم في مالي على تقديم الدعم للقوات الفرنسية في حربها في مالي، بعد أن فقدت القوات النظامية في مالي أعداد كبيرة من الأسلحة والذخائر التي وقعت في أيدي الجماعات المسلحة، والتي كانت عبارة عن مساعدات من الدول الأوربية. وقررت الولايات المتحدة منح عدة دول معنية بالمسألة الأمنية في إقليم أزواد معلومات دقيقة وصور جوية متواصلة لمعاقل الجماعات المسلحة المتشددة في شمال مالي وساهمت فيما بعد بقيمة 96 مليون دولار، إضافة لمبلغ 8 ملايين دولار لجمع الدعم الدولي للماليين[2].

وقد أعلن "**جوني كارسون**" مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الإفريقية، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تشجيع استعادة الحكم الديمقراطي بجمهورية مالي من خلال جهود تشمل مساندة الحكومة المؤقتة في وضع جدول زمني واضح لإجراء الانتخابات في وقت مبكر بحيث يمكن لحكومة جديدة أن تتولي زمام الأمور بحلول الأجل النهائي الذي حددته المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا في ماي 2013[3].

أما بعد انقلاب 2020 فعلقت الولايات المتحدة جميع أنشطة المساعدة المباشرة للقوات المالية لمدة 18 شهرا من الفترة الانتقالية واستعادة حكومة منتخبة ديمقراطيا. لكنها لم تعلق التعاون مع شركائها الماليين، وانخرطت بسرعة مع السلطات الجديدة، غير أن الانقلاب وتدهور الوضع الأمني

---

[1] مهاري تادلي مارو، **مرجع الكتروني سابق**.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، **التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: http://acpss.ahram.org.eg. بتاريخ: 2020/6/29.

[3] مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية: كارسون، **الولايات المتحدة تؤيد إعادة النظام الديمقراطي في جمهورية مالي**، 2012، http://www.lipdigtalusemhass بتاريخ: 2020/6/29.

كشف أن الولايات المتحدة تتفق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي بأسره على ضرورة إجراء إصلاحات معينة، تراها ضرورية بإجراء انتخابات جديدة[1].

وقد زار وزير الخارجية الامريكي **أنتوني بلينكين** Anthony Blinken في نوفمبر 2021 السنيغال وصرح في مؤتمر صحفي قائلا: **"نتطلع إلى فعل الشيء الصحيح لنكون قادرين على استئناف المساعدة بمجرد تولي الحكومة المنتخبة ديمقراطيا السلطة. نحن مستعدون لدعم مالي، لكن مالي يجب أن تعود إلى مسار الانتقال، كما هو محدد من قبل ECOWAS ... نحن نعمل من أجل الانتقال الديمقراطي في مالي"**[2] كما أكد على القلق الأمريكي بعد سلسة الانقلابات. **"لدينا مخاوف بشأن استقرار مالي... نحن نتضامن مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنظيم انتخابات ديمقراطية، واحترام اختيار قادتهم، وتطلعاتهم إلى الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان"** [3]

قدمت الولايات المتحدة الامريكية في إطار مكافحة الجريمة واستعادة الأمن برنامجا ممولا للنظام المتكامل للموارد البشرية للشرطة كجزء من التعاون، ومجموعة من الأسلحة والمعدات، وأنظمة ادارة وتكنولوجيا معلومات حديثة. وأسهمت في تكوين 14 فنيا معلوماتيا من الشرطة الوطنية، والمكتب المركزي لمكافحة المخدرات (OCS)، ووزارة الأمن والحماية المدنية (MSPCفي مجال صيانة واستكشاف الأخطاء وإصلاحها وتطوير قدرات إضافية لأنظمة الكمبيوتر[4].

وفي إطار التصدي لفيروس كورونا سلمت السفيرة الأمريكية **ميشيل ج. سيسون**، مساعدة وزيرة الخارجية الامريكية لشؤون المنظمات الدولية، دفعة من لقاح فايزر (لقاح COVID-19) إلى وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية تتكون من 100620 جرعة كتسبيق من شحنة تقدر بمليون جرعة تتبرع بها لحماية، وتضاف الى شحنتين أخريين بمقدار 168000 و151200 جرعة من **Johnson & Johnson** كجزء من الجهود العالمية لحكومة الولايات المتحدة لمكافحة جائحة COVID-19[5].

---

[1] Flore Berger. **Evaluer les Opportunités Et Les Défis De La RSS Pendant La Transition Au Mali**. Le Centre pour la gouvernance du secteur de la sécurité, Genève. fevrier 2021.P3.

[2] Présidence de la République du Mali, **Anthony Blinken, Secrétaire D'Etat Américain En séjour Au Sénégal** » https://www.maliweb.net/economie/cooperation/anthony-blinken-.08/04/2022

[3] **Ibid.**

[4] Mémé Sanogo **La Coopération Américano-malienne Permet de Renforcer La Police Nationale du Mali.** https://www.maliweb.net/non-classe/ambassade-des-etats-unis-.16/04/2022.

[5] سمر الباجوري، "التداعيات الاقتصادية للجائحة على القارة الأفريقية"، **مجلة افاق افريقية**، ع51، القاهرة، 2021، ص.58.

كما قامت الولايات المتحدة بإعادة قطع اثرية الى المتحف الوطني المالي يرجع تاريخ جزء كبير منها الى العصر الحجري عصر الإمبراطوريات العظيمة في غانا ومالي وسونغاي، كشهود مادية ومصادر لإعادة كتابة التاريخ كجزء من تنفيذ الاتفاقية الثنائية بشأن القيود المفروضة على استيراد المواد الأثرية، سيتم تخصيص أكثر من 900 قطعة أثرية. وتتكون هذه الأشياء من جرار جنائزية وأساور وسكاكين من الحديد والبرونز ومزهريات نفعية ومواد حجرية (فؤوس ورؤوس سهام وأحجار طحن)[1].

أما في القطاع الصحي فقد قامت الولايات المتحدة برعاية مشروع "تجديد وحدة صحة باتال" من قبل جمعية رعاية البطالين (ARBS) ومقرها في منطقة غاو، والذي يهدف إلى ترميم وحدة باتال الصحية المتضررة بسبب الأمطار الغزيرة والرياح. ومشروع "إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني للحرفيين الرحل الشباب في تمبكتو" والذي يهدف إلى تدريب الحرفيين الشباب العاطلين عن العمل في المنطقة. و"مشروع الخياطة للنساء والفتيات" بقيادة جيكا بارا في منطقة كايس، والذي يهدف إلى تدريب 100 امرأة وشابة على الخياطة والتطريز والحياكة لخلق أنشطة مدرة للدخل، و"مشروع سوق البستنة النسائية" في منطقة تمبكتو، والهدف منه تمكين المنظمة النسائية من زراعة الفاكهة والخضروات، و"مشروع قطن داسي" الذي تديره "مؤسسة تاندانا" في منطقة موبتي، ويهدف إلى إنشاء صندوق متجدد، ولجنة إدارة مدربة، ومبنى للتخزين[2].

المطلب الثالث: إسهامات الجزائر في تقويض الأزمة في مالي

عرف الجوار الإقليمي للجزائر أزمات أدت إلى ضرورة تطوير مقاربة ناجعة للتعامل مع هذه معها ومحاولة تسويتها والحد من خطورتها وتداعياتها الأمنية والعسكرية. كما عملت على تطوير استراتيجيات وآليات لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية إذ وجدت نفسها مجبرة على التعاون مع جوارها للتصدي لها.

وتبقى منطقة الساحل تحتل الصدارة ضمن الأزمات والتهديدات التي قد تؤثر سلبيا على الأمن الوطني الجزائري ومنها[3]:

- قضية الطوارق والدعوات الانفصالية.

---

[1] Abdoulaye Diarra. **Les Etats-Unis Restituent 900 Objets Archéologiques Au Mali.** https://www.maliweb.net/economie/cooperation/programm.13/04/2022

[2] Hadama B. FOFANA. **Programme Spécial D'auto-assistance 2022 de L'Ambassade Des Etats-Unis Au Mali**. https://www.maliweb.net/economie/cooperation/programm.17/04/2022.

[3] إدريس آيات، **قراءة أفريقيا جنوب الصحراء للاستفتاء على دستور الجزائر**، على الرابط: https://www.france24.com/ar/ بتاريخ: 15/11/2020.

- ظهور الجريمة المنظمة، واستمرار نشاط الجماعات المسلحة وتهريب المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية.
- تزايد التدخل الأجنبي وما يشكله من تهديدات على الجزائر.
- التنافس بين القوى الكبرى على الموارد الطبيعية لمنطقة الساحل كالبترول والغاز واليورانيوم.

تقوم المقاربة الجزائرية لإيجاد حل للأزمة في شمال مالي على رفض أي تدخل أجنبي. إذ دعت الدبلوماسية الجزائرية والتي رعت جميع اتفاقيات السلم دائما إلى المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمات. وبعد اندلاع الأزمة المالية في جانفي 2012، اتخذت موقفا محايدا بالنسبة للطرفين مع الإصرار على رفض تقسيم دولة مالي أو المساس بالوحدة الترابية لمالي[1].

ثم بذلت الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة لإبرام اتفاق السلم بين الحكومة المالية وعددا من المتمردين في شمال مالي، ودعم المجتمع الدولي ومساندة مسار السلم في مالي، توج **باتفاق للسلام والصلح في مالي** 2015 والذي عكس مباشرة المقاربة الجزائرية من خلال بنوده الرامية إلى صون الوحدة الترابية للبلاد والشروع في عملية سياسية بمشاركة كل الاطراف التي تؤمن بالحوار كسبيل للتسوية السياسية للازمة في مالي[2].

ان الاتفاق على وحدة أراضي مالي في إطار حدودها الدولية القائمة حاليا كان واضحا، في ترجيح لرؤية الحكومة المالية إزاء حل الأزمة السياسية في شمال البلاد على موقف فصائل الطوارق المتطلعة للاستقلال عنها. وهنا نجد أن الفصائل المؤيدة للحكومة المالية في شمال البلاد هي التي قامت بالتوقيع على اتفاق الجزائر في حين لم توقع كبرى فصائل الطوارق في شمال مالي وهما: **الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد HCUA**، استنادا إلى الانتصارات العسكرية التي حققتاها في شهر ماي2014، والتي نتج عنها طرد قوات الجيش المالي من مدينة كيدال التي كانت المعقل الرئيسي لهما[3].

وتقف الجزائر دوما ضد استعمال القوة العسكرية، كما تحفظت على التدخل الأجنبي المسلح وطرحت مقاربة تعتمد على إيجاد تسوية للأزمة المالية مستمدة جوهرها من الاتفاق الذي وقعته

---

[1] محمد دخوش،الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي،**يومية الرائد**، http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020-% ، في 2020/6/22.

[2] محمد الامين بن عائشة، "الديبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي بين الاستمرار والتغير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015، ص.110.

[3] دخوش، **مرجع الكتروني سابق**.

الاطراف المتنازعة مع الحكومة. ولم تتوقف الجزائر في سعيها لوقف تدهور الاوضاع الامنية وبما امتلكته من خبرات اكسبتها قدرة على فهم تكتيكات الجماعات الإرهابية وكانت الدافع إلى سن قوانين أممية بشأن تجريم دفع الفدية لتجفيف منابع التمويل، وهو ما توصلت اليه عبر توصية مجلس الأمن رقم 1904/ 2009، وكذا قرار مجلس الأمن رقم 2133 / 2014 الذي يشدد الخناق على الجماعات المتمركزة في مالي ويقلل من إمكانية انتشار السلاح في المنطقة ويسهل من اقناع المتنازعين حتى تتوافر الحلول السلمية للأزمة في مالي[1].

ورغم التدخل المتأخر بسبب مرتكزات سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في شؤون الدول واعتبار ما يحدث شانا داخليا، بات من اللازم على الجزائر صيانة أمنها الوطني الذي يستوجب منها عدم ادخار أي جهد لحل النزاع بمالي بالنظر لعلاقات الجوار وعنصري الدين واللغة في العلاقات التي تربطها مع مالي[2].

وقد أكد خبراء تعديل الدستور الجزائري على ضرورة تغيير العقيدة العسكرية تسمح بحماية أمنها الوطني في المادة **المادة 31** وتبقى الإستراتيجية الجزائرية في الساحل مرتكزة على [3]:

- وحدة دول الساحل والدول الأفريقية وحماية الحدود الموروثة عن الاستعمار.
- تشجيع وتقوية الحكومات المركزية لدول الساحل للتحكم في أقاليمها.
- اقامة مشاريع تنموية مشتركة مثل مشروع نقل الغاز من نيجيريا إلى الجزائر عبر النيجر.
- ثبات الموقف الجزائري ورفض أي تدخل خارجي، وحصر الحل في يد دول المنطقة دون غيرها.
- زيادة التعاون الإقليمي وبناء القدرات العسكرية ومكافحة الجماعات الإسلامية المتطرفة، مع التأكيد على إشراك الطوارق لخبرتهم بالطرق والمسالك في الصحراء.
- تعميق عملية التكامل الاقتصادي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى بالاستثمار في المناطق المهمشة وهي خطوة أولية لتحقيق التنمية المحلية وتقليل من جاذبية النشاط الإجرامي والتطرف.

كما تقوم الجزائر مؤخرا بتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية كمخرج قد يسهم في تشجيع الصناعة والزراعة والتصدير ومحاربة البطالة في مناطق المقايضة مع دول منطقة الساحل، بما يعيد

[1] Laurance Aida Ammour, **La Coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel**: **l'Ambivalence de l'Algérie**, Bulletin De La Sécurité Africaine .Centre D'études Stratégique De L'Afrique, p.6.

[2] Abdelkader Abderrahmane.**Understanding Algeria's Foreign Policy in the Sahel.:** Domestic Issues and International Relations, ed ,(New York 2020).p.196.

[3] محمد محمود، اتفاق السلام في مالي ضرورة ملحة لمنطقة الساحل الإفريقي، **جريدة المغرب**،http://www.lemamaghreb.tn تاريخ الاطلاع: 30/6/ 2020.

الاعتبار إلى المناطق الحدودية ويوفر بديلا عن التهريب، ويسمح لشباب هذه المناطق بالاشتغال. وتعمل الجزائر على العودة إلى محيطها الإقليمي وبناء علاقات اقتصادية وشراكات حقيقية بخاصة أنها دول تمثل العمق الاستراتيجي للجزائر في ظروف إقليمية ودولية صعبة وحساسة[1].

[1] خبراء: **ولوج الجزائر لمناطق التبادل الحر مؤشر نجاح في المستقبل**، موقع الحوار على الرابط التالي: https://www.elhiwardz.com/national/176450، بتاريخ: 10/11/2020.

خلاصة الفصل الرابع

إن الفرص المتاحة التي فرضتها الفترة الانتقالية في مالي وخبرة النظام السياسي في التعامل مع الانقلابات العسكرية والتعاطي معها دون أي انزلاق يهدد وجود الدولة بعد تجارب سابقة، ومن دون اغفال التفاهم الاقليمي والدولي في مرافقة الإنقلابيين لتسيير هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد، تواجه مالي جملة تحديات يمكن اختبار السلطات فيها على تجاوز مرحلة الهشاشة والمحافظة على كيانها وبقائها في ظل الأحداث التي تعرفها مالي والكثير من دول الساحل.

ان التحدي الابرز للسلطات في مالي هو محاربة الارهاب ودحره، فالمشكلة الأمنية التي تعانيها البلاد منذ 2012 تتفاقم يوما بعد يوم رغم التواجد المكثف لقوات أجنبية وما قد يشكله انسحابها من انعكاسات سلبية، فضلا عن تلك المرتبطة بإنهاء مهامها، وهو ما قد تعمل التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة على استغلاله لتوسيع نفوذها وتعزيز حضورها والحصول على المزيد من عناصر القوة.

تعد استعادة اللحمة الوطنية بين مختلف الأطياف السياسية والمكونات المجتمعية **الخطوة الضرورية** لنجاح أي عملية اصلاح سياسي، مع إلزامية العودة الى المسار الدستوري وإطلاق خطط التنمية كخطوة ضرورية، وايجاد التفاهمات حول طبيعة النظام السياسي المناسب لمالي وكذلك شكل الحكم وتوزيع الصلاحيات داخل المؤسسات وأداء النظام، ومحاربة الفساد، وتحسين مستوى المعيشة في البلاد، وفتح حوار سياسي لبلورة رؤية وطنية.

وكل هذا يستوجب ادارة السلطة السياسية في مالي لصراع القوى في المنطقة بشكل انسب والعمل على حماية مصالحها، في ظل التنافس الاجنبي على خيرات البلاد والذي كشف فيه الانقلاب الاخير عن مدى الصراع على النفوذ فيها والتنافس على ثروات مالي.

خاتمة

الخاتمة:

تعد الهشاشة في إفريقيا نتيجة الحقبة الاستعمارية وما خلفته لاسيما من خلال عملية رسم الحدود غداة الاستقلال، إلى جانب تجاوزات الدولة حديثة الاستقلال، وانعكاسات الحرب الباردة المليئة بالاستقطاب والاستغلال السياسيين اللذين عانت منهما الدول الأفريقية الغنية بالمواد الأولية بشكل خاص. ولم تعد الدول الإفريقية أحسن حالا في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث تميزت بعجز النظم السياسية في إفريقيا عن التكيف مع التحولات الداخلية ورغبة الشعوب في تصحيح واستدراك ما ضاع عبر مسارات أخرى طبعها فشل التحولات الديمقراطية، وبروز الصراعات الاجتماعية بناء على الأحقاد التاريخية، ناهيك عن سوء الحكم وعدم المساواة. الأمر الذي أفقد الأنظمة الإفريقية ثقة مواطنيها خاصة بعد استعمالها العنف والتعسف في استخدام السلطة، وقد بدأت مظاهر الهشاشة تتجلى أكثر فأكثر في غياب الاستقرار السياسي وغياب أو ضعف السلطات المركزية، لتشتعل النزاعات وتتطور ضمن صراعات إقليمية جعلت احتواءها مسألة تتجاوز القدرات المحلية في ظل غياب موقف إستراتيجي واضح لعدد كبير من البلدان بشكل هدد وجود الدولة وبقاءها.

وبناء على ما تمت الإشارة إليه في مختلف أجزاء الأطروحة يمكن الإشارةالى الاستنتاجات التالية:

1/ على الرغم من المفاهيم المتعددة للهشاشة، إلا أنه لا يوجد تعريف شامل للهشاشة متفق عليه، حيث تصدر أغلب المفاهيم عن مؤسسات مالية، تحمل أبعادا اقتصادية تقديرية أكثر منها واقعية، كسوء التسيير وضعف أداء المؤسسات بالشكل الذي يلح على الدول المانحة تقديم مزيدا من المساعدات لتحقيق الأهداف التنموية والخروج من دائرة الهشاشة.

2/ تشير تقارير مراكز البحث والدراسات والهيئات التي تهتم وتراقب وترافق عمل المؤسسات التي تشتغل حول ظاهرة الهشاشة وتطورها ومقارنتها واقعيا، إلى أن أغلب الدول الإفريقية تحتل مراتب متقدمة على جدول ترتيب الهشاشة وفق مؤشرات يتم تحيينها سنويا، ابتغاء الوصول إلى إقامة أسس متينة وصلبة تقوم عليها المؤسسات لتحكم وفق المبادئ المتوافق عليها.

3/ استجمع مصطلح الهشاشة حوله جملة مفاهيم تابعة لمختلف المدارس والاتجاهات، أشار ضمنها لحالة الدولة وما تعيشه من أوضاع داخلية كالحروب أو العنف واسع النطاق، وذلك كدليل على فقدانها لزمام أمورها، وعلى عدم قدرتها على التحكم في إدارة عملية التنمية في كافة الميادين، بغية

التنبيه لتلك المخاطر والعمل على الحد من الفقر والحفاظ على الأمن والقضاء على التخلف كعناصر تمثل جوهر الهشاشة.

4/ كان قيام الدولة في إفريقيا بعد تصفية الاستعمار في ظل غياب أي دعم أو مرافقة وإسناد القوى المستعمرة للمؤسسات الفتية، فعرفت البدايات المتسرعة فشلا في فهم سياقات بيئتها الداخلية وتطلعات وطموحات مجتمعاتها المحلية. كما أن تأثر نخبها بالخارج وتبعيتها، جعلها عاجزة عن تعبئة مكوناتها المحلية وتوافقها على المشروع الجامع، ترتبت عنها سلوكيات وخيارات وقرارات غير المقبولة ومستعجلة.

5/ تميز مشهد الحكم في إفريقيا بأنظمة سياسية مستنسخة، ومؤسسات ضعيفة سيما مع طغيان الانقلابات العسكرية وتعطيل العمل بالدساتير، وإغلاق مجال الحريات العامة، وضعف الأحزاب السياسية، وتغييب المجتمع المدني، واستفحال الاستبداد وانتشار الفساد. وهي كلها عوامل أجلت قيام أي مشروع تنموي نابع من رؤى واقعية تدفع باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتقوم بالإصلاحات اللازمة وتعبئتها وراء المشروع الوطني بما يتلاءم وخصوصيات المجتمعات الإفريقية لاستعادة الروح التي قاومت التواجد الاستعماري.

6/ لم تبرز الهشاشة في الدول الإفريقية المعنية بمفهومها الحالي إلا بعد التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، والتي جعلت المجتمع الدولي أمام إحدى الظواهر المعاصرة التي مست أجزاء كبيرة من القارة الافريقية وعرقلت التطور المؤسسي وعطلت النمو في تلك الدول التي صارت تصنف ضمن قائمة الدول الهشة وفق معظم التصنيفات المعتمدة.

7/ترتبط هشاشة الدولة بمدى قدرة الحكومات على تجسيد سياساتها إذ توجد هنالك علاقة طردية بين نجاعة السياسات الحكومية ودرجة الهشاشة، والتي تتغذى في الغالب من حالات اللااستقرار السياسي من دون السعي إلى إيجاد حلول لها، ويفاقم الأوضاع إلى صراعات ممتدة إقليميا مشكلة أغلب مشاهد الفوضى والفشل وحتى الانهيار لبعض الأنظمة السياسية، ولذلك فإن بقاء واستمرار الأزمات قد ينجر عنه أخطار حقيقية تمس الجوار وتدفع ببروز دول فاشلة وأخرى منهارة.

8/إدارة الدولة للاقتصاد مركزيا وتدخلها في توجيه وتسيير مختلف البرامج واحتكارها لعملية الاستيراد من خلال مؤسساتها أو بتواطؤ أطراف في النظام مع جهات في الخارج جعله اقتصادا تابعا يعتمد على المساعدات الخارجية. فتفاقم الدين الخارجي انعكس سلبا على الأداء الاقتصادي، خاصة في ظل

تهميش القطاع الخاص وتقويض جهوده في إمكانية إسهامه في إثراء وتنويع المصادر بما أجهض كل محاولات الإصلاح وأفشل النهوض بالتنمية والقضاء على الفقر.

9/ خلقت البيئة الأمنية الجديدة التي تميزت ببروز التهديدات الجديدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة والمخدرات والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية وتدفقات أمواج الهجرة، بيئة ملائمة ضاعفت من تأزم الأوضاع وتأجيل الحلول، أدت تداعياتها إلى إطالة أمد عدم الاستقرار وتغذية حالة الهشاشة.

10/تسببت الضغوط الخارجية في تغيير النظم السياسة لدول القارة الأفريقية بشتى الممارسات والابتزازات التي تعرضت لها، مما منحها ذريعة التدخل تحت مبررات الحماية الإنسانية ومحاربة الإرهاب حتى انتقصت كثيرا من سيادة الدول. لذلك فإن مسؤولية إعادة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية في الدول الإفريقية هي في الأساس مسؤولية إفريقية تستوجب قيادة قوية تعي الدور الذي تضطلع به وتضع الأسس التي يمكن أن يقوم عليها البناء الجديد للقارة.

11/ بما أن حالات الهشاشة موجودة وتمثل مصدر المشاكل للقوى الكبرى، لابد أن تقوم بدعم عمليات الإصلاحات التي تفرزها الديناميكيات الداخلية في الدول الهشة لتحديد إستراتيجية سياسية جديدة يشكل الأمن والتنمية جوهرها.

12/ تعبر الأوضاع السياسية في مالي منذ الاستقلال عن واقع حقيقي للهشاشة بمختلف أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كان من مميزاته الطابع الاستبدادي للنظام القمعي والضعف المؤسسي والفساد والوصول إلى السلطة عن طريق هيمنة أقلية تعتمد وسيلة الانقلابات العسكرية، وإلغاء التعامل بالدساتير وفرض حالات الطوارئ وإهمال الخصوصيات المحلية التي تستمد قيمها من القبيلة والجماعة كمخزون قيمي ثري، كان من المفروض أن يسهم في إثراء الوعي الجماعي بما يضمن لها القابلية الاجتماعية وعدم التفكك والضعف.

لذلك فان أي استراتيجيات للتعامل مع هشاشة الدولة أو الحد منها، يجب أن يراعي الاختلالات الناجمة عن البدايات السيئة وإعادة النظر في أسس النماذج المختارة بشكل يضمن تفاعل الأفارقة معها، ويعمل على إعادة توجيه المسار المختل بالتوافق حول نمط يراعي الخصوصيات المحلية وترسيخها، ويدفع نحو تسويات سلمية لإيجاد حلول للنزاعات ضمن سيادة القانون وتنمية الإصلاح السياسي وإعادة تحديد مهام الجيوش الأفريقية، دون إهمال دور الشركاء الدوليين والبحث عن توافق

دولي رغم عدم وجود إجماع بشأن أساليب إدارة الهشاشة وسبل التغلب عليها وهو ما يستدعي مجابهتها وفق ما يلي:

- يستدعي الوضع السياسي المتأزم في مالي إيجاد مخرج يراعي نقاط الضعف التي طبعت مسار تأسيس بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار وعجزها عن تشييد الدولة الوطنية، وتصور حلول تعمل على ترسيم وتفعيل مبادئ دستورية تقوم على الاعتراف بالخصوصيات الاثنية والعرقية واللغوية لكل مكونات المجتمع. إلى جانب العمل على تجسيدها بتوفير آليات لتنفيذها في الواقع، وتطبيق مختلف الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بضمانات دولية تستعيد بها السلم والأمن والنظام وتشرع في تعبئة مواردها وإقناع المانحين للبداية في المسار التنموي وتحقيق الاستقرار.
- يعد دور القوى الكبرى كدول مستعمرة في عملية إعادة البناء حاسم ومهم، انسجاما والتحولات الحاصلة والأجندات المتفق عليها بترتيب يراعي أولويات التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية واستعادة شرعية الدولة ودور الاقتصاد المبني على المصالح المشتركة ومرافقتها بالتأسيس لنماذج تسير المرحلة الجديدة المرتبطة بالمتغيرات الدولية والأحداث العالمية.
- ضرورة تشجيع العامل النفسي وكسر حاجز الخوف وإدارة الظهر لصراعات القوة عند الماليين كخطوة مهمة قادرة على إزالة كل أنواع الكراهية والحقد والآلام، وإحداث تغييرات مفيدة تعطي الأولوية لمساحات القبول والتسامح والتجاوز من خلال مصالحة حقيقية تكون ضمن أطر القيم المشتركة والموضوعية للشعب المالي.
- الخروج من حلقة الهشاشة بالنسبة لمالي لا يأتي إلا عبر بناء مؤسسات تقوم على تحولات جوهرية عمادها شرعية النظم السياسية واستعادة الثقة للشروع في عملية إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة وجادة تقوم أسسها على الأمن والتنمية والعدالة، من خلال إشراك كل المكونات وفق خصوصياتها الاثنية والعرقية واللغوية.
- تبقى دول جوار مالي مجبرة على التعاون للتخلص من وضع الهشاشة في مالي وتفادي تداعياتها المكلفة عليها، بتبني استراتيجيات تقوم على تشجيع القوى السياسية في الداخل على الحوار وتستهدف انسجامها للوصول لتسويات دائمة، دون إهمال دور العامل الخارجي المتميز بعلاقة

التبعية التي تطبع طبيعة التفاعل من خلال مجهوداتها في دعم سياسات التنمية والتأثير في قرارات المؤسسات العالمية الجديدة.

- إن النظام السياسي في مالي مجبر على تبني الحل السلمي والتوافق حول جوهر القضايا الخلافية لفض النزاع الداخلي والتوصل إلى تسويات سياسية تتبنى في روحها النصوص التي اتفقت عليها الأطراف في مختلف مراحل الحوارات والتي انبثقت عنها اتفاقيات تمنراست 1991 واتفاقية الصلح في فيفري 1995 واتفاقية سنة 2006 وصولا إلى اتفاق السلم في مالي 2015 كمرجع يستند إليه الفرقاء في عملية الحوار السياسي.
- ضرورة استلهام النماذج والتمعن في التجارب المتعددة للوصول إلى المقاربة الأنسب لتبنيها والعمل على محاكاتها بغية الوصول إلى إنهاء حالة اللاستقرار التي تطبع المشهد السياسي في مالي، ولعل الاقتداء بنموذج المصالحة بالجزائر والذي استطاع أن ينهي مسلسل الدم الذي شهدته البلاد في خلال التسعينيات من القرن الماضي وراح ضحيته آلاف القتلى والكثير من الخسائر المادية المعتبرة، مما قد يسهم في استعادة الثقة المفقودة بين الأطراف المتنازعة وإعادة بعث الحوار الوطني المستمر والعميق كآلية تستهدف التواصل والإثراء لمجمل الملفات التي تستوجب خروجا من الانسداد الحاصل.
- ضبط العلاقات المدنية العسكرية في مالي عبر فهم معادلة القائمة بينهما وبمنظور أكثر مرونة، وفي إطار من الشراكة والتعاون للوصول إلى تحقيق توافق يجمع حيادية الجيش من الناحية السياسية مع إضفاء الاحتراف على المؤسسة العسكرية بشكل يساعد في تنفيذ قرارات الحكومة الشرعية ويضع أسس متينة لعملية التحول ويسهم في الحفاظ على الأمن الداخلي وقت الضرورة.
- استعادة الدولة لوظائفها الاجتماعية بهدف تقويم الاخفاقات وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والأعباء من خلال معالجة قضايا الظلم وعدم المساواة وحسرها باعتبارها مغذية للعنف ومهددة للاستقرار والعمل. وذلك برسم سياسات اجتماعية تراعي كل الفروق وتضبط بآليات قانونية، تتحكم في توزيع المكانات الاجتماعية والموارد الاقتصادية على سائر أفراد المجتمع.والإسهام من خلالها في تجفيف منابع تمويل الإرهاب وتجنيد الأفراد وقطع الطريق أمام ي توظيف للخطاب الديني يعمل على استمالة الطبقات المحرومة والمهمشة.

- تطوير الخطاب السياسي والاجتماعي عبر تجسيد مفهوم السلم المجتمعي والعمل على جعل كل التمايزات التاريخية والاجتماعية عوامل بناء وإثراء للتجربة الوطنية بأسرها.في جميع أشكال الاتصال الجماهيري لمؤسسات الدولة وتعاطيها مع القضايا الخلافية، وتستمد مصطلحاتها من مجموع القيم المشتركة التي تعزز وتعمق الوحدة الوطنية عبر إشاعة ثقافة التسامح والسلم وتحترم نقاط التمايز وتعلي القيم المشتركة.
- تسطير استراتيجيات تنموية تقوم على جملة إصلاحات وبرامج اقتصادية تراعي التطور المؤسسي وتعمل على نشر ثقافة المنافسة، بما يخلق ديناميكيات تجلب الاستثمار الخارجي، في خاصة في قطاع الفلاحة كقطاع استراتيجي يمتلك المجتمع المالي فيه تقاليد، بما يدعم البنية التحتية وينعكس إيجابا على مستويات معيشة السكان لتحقيق الاستقرار الداخلي.
- تبني نموذج جديد للتنمية المتوازنة يدحض الممارسات السياسية السابقة ويتلافى سلبياتها من خلال التأسيس لعقد اجتماعي يقوم على تكافؤ الفرص وحظر التميز ويحقق التوازن في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ويدعم الأمن الإنساني و يلغي أي أشكال للاستبعاد الاجتماعي والتمييز الذي يمكن أن يؤدي إلى الهشاشة .
- تأسيس نظام فعال للحوكمة ومكافحة الفساد في مالي كأساس لنجاح عملية التنمية بكل أبعادها، عبر إيجاد آليات فعالة، تراقب عمليات الاختيار والرصد والمتابعة والتنفيذ، للجهاز التنفيذي للتوصل بنظام إدارة شفاف وموثوق به، وفق مبدأ المساءلة وكذلك الشفافية، التي تعزز كفاءة الإدارة في تسيير الشؤون العامة، بما يعزز مصداقيتها سواء تجاه الفاعلين الوطنيين أو تجاه المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي.
- ترقية العلاقات الاقتصادية بين الدول المتجاورة ضمن تكتلات اقتصادية متصلة ومستمرة تراعي مصالحها المشتركة ضمن أطر تحقق الترابط وتضمن تحقيق التنمية من خلال صيغ تعاون وتبادل تختزل الصعوبات وتسمح بقيام تكتلات اقتصادية مندمجة تخفف من الصراعات الإقليمية وتفتح المنافذ نحو الأسواق الخارجية .
- يشكل الوجود العسكري الأجنبي عقبة أمام جهود عملية السلام كونه يقوض السيادة في ظل التنافس والصراع بين القوى الأجنبية المتواجدة على الثروات والموارد الطبيعية، وتزامنها مع اتساع رقعة مختلف أشكال التهديدات الجديدة وتعارضها مع سياسات الاتحاد الإفريقي

للدفاع والأمن وأهدافه وأولياته التي تستهدف تنسيق المواقف من خلال إلزامية الإبلاغ عن أي استضافة للدول المجاورة والتكتلات الإقليمية الاقتصادية العاملة في هذا النطاق.

- يسمح تفعيل اتفاق السلم والمصالحة لسنة 2015 المنبثق عن مسار الجزائر، والذي جمع حوله إجماع داخلي وإقليمي ودولي بالوصول إلى حل نهائي ودائم للازمة خاصة بعد التزام الحكومة المؤقتة باستئناف عمل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق، ووضعه ضمن أولويات خارطة الطريق مع ما يلزمها من دعم من طرف المجموعة الدولية والجهات المانحة بمساهماتها سياسيا وتقنيا وماديا لتجاوز المرحلة الحرجة والشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم

الأحاديث النبوية الشريفة

القوانين:

1- المادة 13 فقرة 11 و12 من **بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي**.

التقارير الرسمية:

2- التقرير الأوربي حول التنمية , تعبئة البحوث الأوربية من اجل سياسات التنمية **التغلب على الهشاشة في إفريقيا ,صياغة نهج أوربي جديد.**

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2014 "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"**، نيويورك: الأمم المتحدة، 2014.

4- البنك الدولي ومؤسسة بيرتلزمان، **التنمية الاقتصادية المحلية "دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها**، سبتمبر 2004.

5- تقارير المفوضية السامية والأمين العام للهيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، **حالة حقوق الإنسان في مالي**، وثيقة رقم:A/HRC/22/23، https://www.google.com/.

6- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، **تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية**، الأمن الإقليمي للدول العربية، كوكب للنشر، بيروت2009.

7- **تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون الهجرة**، 2003.

8- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين: الكتاب السنوي**، 2004.

9- **Fragile States Index 2015**, Fund for peace .organization, 2015.

10- **Fragile States Index**-Annual-Report 2015.

11- **Fragile States Index**-Annual-Report 2017.

الكتب:

أ) باللغة العربية:

12-احمد بو عشرين الأنصاري، **مفهوم الدولة في الفكر الغربي الإسلامي دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2014.

13- احمد طحان، **حتمية التغيير في الشرق الأوسط الكبير العراق- سوريا- السعودية- مصر**، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 2008.

14- ابي القاسم جار الله محمود بن عمر بن احمد الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، **أساس البلاغة**، دار الكتيب العلمية، بيروت.

15- إبراهيم إمهال، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**، المركز العربي للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، بيروت 2016.

– إبراهيم محمد ادم، **الديمقراطيات ومشكلة القوميات الصغرى**، جامعة الخرطوم العالمية، الخرطوم، 2006.

16- احمد بو عشرين الأنصاري، **مفهوم الدولة في الفكر الغربي الإسلامي دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2014.

17- أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001.

18- احمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات التسوية الصراعات في إفريقيا**.

19- احمد محمد علي المسلماني، **سياسات الدول تجاه ظاهرة لجوء الأفارقة: دراسة حالتي كينيا وإسرائيل**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

20- احمد معتصم الأمين، **إشكالية بناء الدولة في إفريقيا دراسة مقارنة بين الصومال والسودان**، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2006.

21- أحمد علي أوغلو، **الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر**، مركز الجزيرة للدارسات، جوان، 2016.

22- أحمد علي سالم، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 201.

23- أحمد خليل، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1999.

24- اكوديبا نولي، ترجمة مجموعة باحثين، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

25- اكناتة ولد النقرة، **الطوارق.. من الهوية إلى القضية**، المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الرباط، 2014.

26- البرت عياش، ترجمة عبد القادر الشاوي، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**، ط1، دار الخطابي للطباعة والنشر، المغرب، 1985.

27- الجابري، محمد عابد، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

28- الهام محمد علي الذهني، **جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي**، دار النشر المريخ، القاهرة، 1988.

29- الحافظ النينوي، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا نموذج مالي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

30- الياس بلكا ومحمد جزار، **إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي**، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2014.

31- التجاني بولعوالي، **ثنائية الدين والدولة بين تباين المفاهيم وغياب المرجعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

32- أمين اسبر، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، ط1، دار دمشق، دمشق، 1985.

33- اندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1977.

34- أنور أبو طه، **مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين**، جسور للترجمة والنشر، بيروت، 2016.

35- أسامة الغزالي، **الاحزاب السياسية في العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.

36- السيد مصطفى احمد أبو الخير، **الدولة في القانون الدولي العام**، ط1، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2009.

37- السعيد بو شعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

38- اسعد طارش عبد الرضا، **الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

39- الخليل بن احمد الفراهيدي، ترتيب عبد الحميد هنداوي، **كتاب العين مرتبا على حروف المعجم**، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.

40- برتران بادي، ترجمة: شوقي الدويهي، **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2006.

41- جابر عصفور، **للتنوير والدولة المدنية**، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر 2014.

42- جان جاك روسو، ترجمة: عادل زعيتر، **العقد الاجتماعي أو مبادئ حقوق الإنسان**، ط2، مؤسسة الأبحاث العامة، بيروت، 1995.

43- جان فرانسو بايار، حليم طوسون، **سياسة ملء البطون السوسيولوجية للدولة الإفريقية**، دار العالم الثالث، القاهرة، 1992.

44- جون جازقينان، ترجمة احمد محمود، **التكالب على نفط إفريقيا**، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2003.

45- جون قاي نوت يوه، **إفريقيا والعالم في القرن القادم**، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998.

46- جوزيف شترايز، ترجمة: محمد عيتاتي، **الاصول الوسيطة للدولة الحديثة**، دار التنوير للطباعة والنشر، عمان، 2005.

47- جورج بوردو، ترجمة: سليم حداد، **الدولة**، ط 3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

48- هاني علي الطهراوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

49- والتر رودني، **اوربا والتخلف في افريقيا**، ط 1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

50- وانغاري ماثاي، ترجمة اشرف محمد الكيلاني، **إفريقيا والتحدي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والابداع، الكويت، 2014.

51- ولفرام لاخر، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**، أوراق كارينجي الشرق الأوسط، سبتمبر، 2012.

52- حاتم الكعبي، **نمو الفكر الاجتماعي**، المكتبة العصرية، بغداد 1964.

53- حمد بوعشرين الأنصاري، **مفهوم الدولة في الفكر الغربي الإسلامي دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014.

54- حسام مرسي، **مدخل العلوم السياسية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012.

55- حسين علوان، **إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2009.

56- حمدي عبد الرحمان حسن، **الاتجاهات الجديدة في دراسة النظم السياسية النظم الإفريقية نموذجا**، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2008.

57- حمدي عبد الرحمن حسن، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**، ط1، مركز دراسات المستقبل الإفريقية، القاهرة، 1998.

58- حمدي عبد الرحمان وآخرون، **الجيوش والتحول الديمقراطي في فرنسا: معوقات بناء الدولة**، ط 1، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015.

59- سافلييف و ج.فاسلييف، ترجمة أمين الشريف، **موجز تاريخ إفريقيا**، دار النشر مؤسسة العصر الحديث، القاهرة، 2017.

60- كمال غالي، **مبادئ القانون الدستوري والنظم الدستورية**، ط 8، منشورات جامعة دمشق، 1997.

61- لوتشكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط 9، دار الفارابي، بيروت، 2007.

62- مدثر عبد الرحيم، **فكرة الوحدة الوطنية دراسات في الوحدة الوطنية في السودان**، جامعة الخرطوم، السودان، 1988.

63- مهران كامروا، **الدول الضعيفة في الشرق الأوسط: تقرير موجز**، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، قطر، 2016.

64- مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط 1، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2007.

65- موريس ديفرجيه، ترجمة هشام مدبولي، **في الدكتاتورية**، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1977.

66- حمد ابراهيم عبدي عبد الله، **مشكلة الصومال الغربي وأثرها عل العلاقات العربية الإفريقية**، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010.

67- محمد الحافظ الغابد، **مالي عودة الاستعمار القديم**، ط 1، دار الكتب، قطر، 2014.

68- محمد بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجيه ومداخل نظرية**، ط 2، ليبيا، 1998.

69- حمد كامل ليلة، **النظم السياسية الدولة والحكومة**، ط 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1969.

70- محمد سليمان محمد، **السودان حرب الموارد والهوية**، ط 3، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2010.

71- محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

72- محمد عابد الجابري، **قضايا الفكر المعاصر**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

73- محمد عاشور مهيدي، **الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا**، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1996.

74- محمد عاشور مهدي، **التعددية الاثنية ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.

75- محمد عبد الغني سعودي، **قضايا افريقية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980.

76- محمد علي عبد المعطي، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1974.

77- محمد فاضل علي باري، **المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة**، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.

78- محمد صلاح، سامح عثمان احمد، **موسوعة المعرفة**، ط 4، عتبة الثقافة، الإسكندرية، 2007.

79- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم الاقترابات الأدوات**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

80- محمد شعبان صوان، **معضلة التنمية الاستعمارية نظرات في دعاوي ايجابيات الاستعمار**، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2015.

81- محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002**، ط1، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 2002.

82- منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، **العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي: دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

83- مصطفى أبو زيد فهمي، **الدستور المصري ومبادئ الأنظمة السياسية**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،2004.

84- نزيه الايوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ط 1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.

85- نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، دار الكتاب العربي، بيروت،2007.

86- نعمان احمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط 1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

87- نعمان احمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

88- نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية المنهج**، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

89- سام سليمان دلة، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط1، منشورات جامعة حلب، حلب، 2002.

90- سارة البلتاجي، **الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.

91- سيد أعمر بن شيخنا وآخرون، **مالي عودة الاستعمار القديم** دار الكتب، ط1، قطر، 2014.

92- سيدي محمد ولد يب، **الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، ط1، دار كنوز للمعرفة، عمان، 2010.

93- سعد الدين ابراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

94- عادل مجاهد الشربجي، **ازمة الدولة في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016.

95- عبد الله مامادوبا، **العلاقة بين الأقوام والأعراق في مالي**، ط1، منتدى العلاقات العربية الدولية، قطر، 2014.

96- عبد الاله بلقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.

97- عبد الإله بلقزيز، **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي**، سلسلة السياسة والدين، منتدى المعارف، بيروت، 2015.

98- عبد الإله بلقزيز وآخرون، **الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية من كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

99- عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980.

100- عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

101- عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط1، مطبعة نشأة المعارف، إسكندرية، 1961.

102- عبد الكريم علوان، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

103- عبد السلام ابراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت،2000.

104- عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

105- عبد الرحمان ابن خلدون، **مقدمة**، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار يعرب، دمشق، 2004.

106- عبد القادر مصطفى المحيشي، **جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**، ط1، دار الجماهيرية للنشر والاعلان، 2000.

107- عبد القادر عبد العالي، **التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي**، ط1، بيروت، 2010.

108- عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات في الفكر الإسلامي و الفكر الأوربي**، ط 4، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.

109- عبد الغني عماد، **الإسلاميون: الدولة ونظريات الحكم**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014.

110- علي الدين هلال، نيفين سعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، ط 5، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

111- علي حرب، **أزمة الحداثة الفائقة الإصلاح، الإرهاب، الشراكة**، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب، 2005.

112- علي حرب، **المصالح والمصائر صناعة الحياة المشتركة**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

113- عصام الدبس، **أسس التنظيم السياسي –الدول الحكومات-الحقوق والحريات العامة**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

114- عصام عبد الشافي، **المشروطية السياسية والحكم الراشد**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2016.

115- علي سعد الله، **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني**، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2003.

116- عمر جمعة عمران العبيدي، **إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

117- فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ط1، مركز الخليج للابحاث، 2004.

118- فرانسيس فوكوياما، ترجمة: مجاب الامام، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين**، ط1، دار النشر العبيكان، الرياض، 2007.

119- راغب جبريل خميس راغب سكران، **الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

120- روجز أوين، ترجمة عبد الوهاب علوب، **الدولة والسلطة والسياسة**، المجلس الاعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2004.

121- رونالدو اوليفر–أنتوني أتمور، ترجمة فريد جورج بوري، **أفريقيا منذ عام 1800**، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2005.

122- رنا ابوعمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، ط1، دار ميريت للنشر، القاهرة، 2004.

123- ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، المركز العلمي للدرسات السياسية، ط1، الأردن، 2001.

124- شوفالييي جانجاك، ترجمة: جورج صدقي، **أمهات الكتب السياسية من مكيافلي الى ايامنا**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1980.

125- شيخنا محمد ولد الفقيه، **الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا :قراءة أولية في الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

126- توماس هوبز، اللفيانت، ترجمة ديانا حبيب، **الأصول السياسية والطبيعية لسلطة الدولة**، دار الفارابي، بيروت، 2011.

127- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.

128- ثناء فؤاد عبدا لله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

129- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

130- غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1993.

131- **....، ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

132- **الحضارة الإسلامية في مالي** منشورات الايسكو 1996 ص186

133- **الاتفاق للسلام والصلح في مالي من عملية الجزائر**. الجزائر، 2015

134- امين محمد دبور، **دراسات في التنمية السياسية**، الجامعة الإسلامية غزة كلية التجارة. قسم الإقتصاد والعلوم السياسية. 2011/2012.

135- رواية توفيق، **الشركات المتعددة الجنسيات في افريقيا شركاء التنمية أم وكلاء الإستعمار الجديد**، القاهرة، 2005

136- **سنن الترمذي**، تحقيق عزت الدعاس مطابع الفجر وحمص 1967

137- فريدوم اوتوها ،**التدخل العسكري الفرنسي في مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة** المركز الإفريقي للبحوث و للدراسات، 2013

138- محمد مازوز واخرون، **مفهوم الدولة الإسلامية: دولة الخلافة مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر** مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط ، 2015

139- محمد أبو العينين، **الاتحاد الإفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية**

140- دريس عطية، **الارهاب في افريقيا دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها.**

ب) باللغة الأجنبية:

A)

141- ALAIN Antil, SYLVAIN Touati, ***Mali et Mauritanie: Pays Sahéliens Fragiles Et États Résilients***, Institut Français Des Relations Internationales, Paris 2011.

142- A. H. Monjurul Kabir ***Development Aid in Stable Democracies and Fragile States***. Palgrave Macmillan. Switzerland 2019.

143- ALEXANDER Thier and JARAT Chopra , Considerations for Political and Institutional Reconstruction in Afghanistan, January 2002 ;

144- Alpha Oumar Konaré, la sécurité, priorité de l'union africaine, ***Géopolitique africaine***, N° 13, 2004.

145- AMIR Taheri **"** ***The Future of the Arab Spring: Best-Case Scenario, Worst-Case Scenario***, American Foreign Policy Interests

146- ANNETTE Lohmann, ***Who Owns The sahara ? Old Conflicts , New Menaces: Mali and The Central Sahara Between The Touareg , al-Qaida And Organized Crime*** , Freidrich – Ebert Stifthing (Abuja Nigeria ,2011).

147- ANNICK Girardin ،***Accord pour la paix et la réconciliation au Mali***/30/04/2020 a 15.10.

148- Ben Okolo, "***African Renaissance, African Conflicts and the Regional Security Complex***," in Korwa Ader et al. (eds.), The State of Africa 2010/11 (Pretoria: Africa Institute of South Africa, 2010).

149- BERNARD Adam, "***Mali de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'Etat"***, Rapport du GRIP, 2013.

150- BOUBACAR Ba and MORTEN Bøå ,***Mali: A Political Economy Analysis***, Report commissioned by the Norwegian Ministry of Foreign Affair.

151- Camilia Elowson and Justin Macdermott, ***ECOWAS capabilities in Peace and Security*** , siwed: Swedish Defence Research Agency, December 2010.

152- CHRISTIAN TsalaTsala ***.Interventions Occidentales En Afrique: Cas De La Cote D'ivoire De Lybie***. Raison Humanitaire Ou Intérêt Economique et Geostratigique.Harmattan.Paris2014.
153- DIANA Cammak And DINAH Mcleoed ***Donors And The Fragile States Poverty*** and Public economic community of west african states , protocol relating to mutual assistance.
154- Ecowas , ***Protocol Relating To The Mechanism For Conflict Prevention Management, Resolution, Peace-Keeping And Security*** . Lomé Togo, 10 December 1999.
155- EDOUARD Epiphaneyogo***. Etat Fragile Et Sécurité Humaine Au Sud Du Sahara. Vaincre La Peur Et Le Besoin***. Harmattan 2014/ paris.
156- Eghosa.Osaghae ***Democratization in sub saharan Africa: Faltering prospects, new hopes***, Journal of Contemporary African Studies,1999.
157- Etat de fragilité 2015***.réaliser les ambitions de l'après 2015.***point clé la comite d'aide au développement efficace.
158- FIMER.S.E.Military Regimes In v.Bogdanor. ***the Blackwell Encyclopedia Of political Science***;Oxkord.Blackwell.1991.
159- First Meeting Of The Ministers Of Defense Ministers And Chiefs Of Defense Of Member States Of Nouakchott Process On The Enhancement Of Security Cooperation And The Operationalization Of The Peace And Security Architecture In The Sahel –***Saharan Fragile States And Développement In West Africa*** .economic commission for Africa, February 2012.
160- GABRIELLE Lynch and GORDON Crawford, "***Democratization in Africa 1990–2010: An Assessment , " Democratization.*** 18(2), 2011,
161- Groupe De La Banque Africaine De ***Développement République Du Mali Stratégie D'appui A La Gestion De La Transion 2013-2014***.
162- *Guide des citoyens sur le rapport européen sur le développement 2009.****vaincre la fragilité en Afrique .une nouvelle approche européen***.
163- HANNA Samir Kassab and Jonathan D.Rosen, ***Corruption ,institution and Fragile states*** ,Palgrave Macmillan , Switzeland 2018.
164- Institute of security studies ISS, ***Non- paper on the operationalization of the continental Erly Warning System CEWS***, Pretoria, November 2004.
165- ***Islamic terrorism in The Sahel: Fact or fiction***, *Africa Report N° 92,* Bruxelles international crisis group, 31 March 2005.
166- J.colliers, *The* ***African standby force***: An up date progress, policy paper series, h960 pretoria: institute for security studies, March, 17, 2008.
167- J.I. Levitt, "***The Peace and Security Council of the African Union***": The Known Unknowns Transnational Law & Contemporary.
168- J.K.Zebro. ***Histoire Générale de L'Afrique***. Edition Unesco. Paris1980.
169- JAMES Rosneau. ***Turbulance in world politics*** A theory of change and contimity (Princeton nj ;Princeton university press.1990.

170- Jamila El abedellaoui, the panel of the wise : ***Acomprehensive Introduction to acritical pillar of the African peace and security*** Architecture iss paper n 193, Pretoria: institute of security studies, Augest.
171- Jean-Marc Châtaigner ***,Etats Et Sociétés Fragiles Entre Conflits, Reconstruction Et Développement***, Karthala- Paris 2007.
172- JEREMIAH. S .Omotola, ***The African Union and the Promotion of Democratic Values in Africa: An Electoral Perspective*****,** Johannesburg, 2014, Occasional Paper 185.
173- Jim Fisher Thompson ,***L'initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel-et du - Maghreb***(25mars2004) .cit: 29/03/2015.
174- JO Beall, Stephen Gelb and Shireen Hassim ***Fragile stability: state and society in democratic South Africa.***
175- La déconcentration administrative au Mali – ***bilan et définition d'un programme national de renforcement de la déconcentration et d'appui à la décentralisation,MDRI***, septembre 1999.
176- Lewis , Reuben and shinoda, Hideaki , ***Operationalization Early warning for conflict prevention and peace building in west Africa : A case study of ECOWAS*** Early warning system.
177- Lewis, Reuben shinoda, Hideaki, ***Opernationalization Early Warning for conflict Prevention***.Hiroshima peace science 34, 2012, p. 7.
178- LOUISE Andersen. BJORN Moller. And Finn Stepputat. **Fragile States And Insecure Poeple. Vilolence. security. And statehood In T he Twenty-First Century** .Palgrave Studies In Governance. Security. And Development.
179- M. Dialo Iam, C. H. Konde, ***Changement Climatique Au Mali Et Tendance A La Désertification,*** O.R.S.T.O.M.1984.
180- MACHRAFI Mustapha**.** ***l'économie africaine a la croisée des chemins: Paradoxe d'une affirmations postcoloniale et d'un positionnement*** postglobal.l'harmattan.Paris 2014.
181- Mali, Niger : ***paix, sécurité et développement, trois défis à relever Repères*** Rapport de groupe interparlementaire d'amitié n° 125 - 26 mars 2015.
182- ***Mali: Poverty Reduction Strategy Paper***. IMF Country Report. No 13l111. may 2013.
183- MCLOUGHLIN**.** C***,topic guide on fragile states gouvernance and social développement Resource*****,** centre universitaire .birmingham .Uk2012.
184- MEHDI Taje, Sécurité ***et stabilité dans la Sahel Africain*****, (**collège de défoncé de l, OTAN, NDC occasionnel paper19, decembre2006).
185- MELANIE Dubuy, La ***spécificité de la menace terroriste au Mali : quelles conséquences internationales ?*** , Civitas Europa 2013/2 N° 31.
186- MICHAEL Braton Et Nicolas vondewall. ***Democratic Experiments In Africa West Africa***. Review Vol n3. 2002.

187- MICHELE Galy, ***La Guerre Au Mali, Edition La Découverte***, Paris 2013.
188- Mireille Affa'a. ***Preventing Conflicts in Africa: Early Warning and Response***, Unpublished paper, international peace institute, August 2012.
189- OCED 2014: ***Domestic revenue mobilisation in fragile states***. Depuis 2005**, - *l'OCDE: Réaliser les ambitions de l'après-2015***.
190- OLIVIER Nay.***Fragile and failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids.***Paper prepared for the 22nd IPSA World Congress of Political Science, 8-12 July, 2012.
191- OUSMANE Maiga, Analyse ***De L'économie Politique Du Mali Perspectives Sur Les Programmes De Sécurité Alimentaire***, Research Technical Assistance Center, Décembre 2019.
192- Ousmane Sy, ***Reconstruire l'Afrique Vers une nouvelle gouvernance fondée sur les dynamiques***, locales, Éditions Charles Léopold Mayer, Paris, 2009.

B)

193- African Union, ***peace and security council 100th Meeting***, Modalities for the Functioning of the panel of wise as adopted by the peace and security council at its 100th Meeting held on 12th November 2007. Addis Aababa. 12th. November 2007.
194- John Mark Opoku, ***west African conflict Early warning and Early Warning and Early Response system: The Role of civil society Organization***, Ghana: Kofi Annan International peacekeeping Training centre, paper, no 19, September 2007.
195- 2015 Humanitarian Needs Overview - ***Sahel region***, Report prepared by OCHA on behalf of Regional Humanitarian Partners, December 2014.

المقالات:

196- إبراهيم احمد نصر الدين، ***الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني***، المستقبل العربي، العدد63، السنة 1984.

197- إبراهيم نصر الدين، ***نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي***، آفاق أفريقية، العدد 12، 2002-2003.

198- ادم بمبا، صراع ***الهوية في افريقيا التارجح بين القبيلة والدولة***، مجلة قراءات افريقية، العدد27، السنة، 2016.

199- احمد طه محمد، ***قضايا إفريقيا والنظام العالمي الجديد***، مجلة السياسة الدولية، العدد 113.

200- السيد علي ابو فرحة، ***الدولة الهشة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي***، مجلة قراءات افريقية، العدد 27، مارس 2016.

201- اسماعيل زروقة، ***الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي***، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، 2017.

202- بدر حسن شافعي، ***الايكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا***، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جانفي 2001.

203- بوسليماني عبد الرحمان، ***التراث العربي والإسلامي في شرق إفريقيا وفي غربها***، العدد4، مجلة الدراسات الإفريقية، ماي، 2016.

204- بلال المصري، ***القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا تتلقي ضربة موجعة بالنيجر***، العدد الأول، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017.

205- بن عمراوي عبد الدين، ***علاقة الدولة بالمجتمع في المغرب العربي، مظاهر التأزم ومتطابات الاصلاح***، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد03، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2018.

206- بن قويدر نور الدين، ***المد التحرري وتراجع الاستعمار في قارة إفريقيا***، العدد5، مجلة الدراسات الإفريقية، نوفمبر، 2016.

207- جمال منصر، ***احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء دراسة الحالة الليبية***، العدد1، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.

208- جميل زايد، ***إفريقيا السمراء والرجل الأبيض بين ماض أليم ومستقبل مجهول***، العدد الخامس، مجلة قراءات افريقية، جوان، 2010.

209- والي فايزة، ***إشكالية الاندماج الوطني في إفريقيا***، مجلة قراءات افريقية، العدد 40، إبريل، 2019.

210- حسن الحاج علي، ***الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية***، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، افريل، 2005.

211- حمدي عبد الرحمان حسن، ***معضلة الاصلاح السياسي و"القدوم الثالث "الإفريقي***، مجلة قراءات افريقية، العدد 44، افريل 2020.

212- حمدي عبد الرحمان حسن، ***الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا مسارات متناقضة***، مجلة قراءات افريقية، العدد 37، جويلية، 2018.

213- حمدي عبد الرحمن، ***حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا رؤى تقويمية***، قراءات افريقية، العدد 27، مارس، 2016.

214- يوناس بول دي مانيال، ***الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله***، مجلة قراءات افريقية، العدد 11، مارس، 2012.

215- كابي الخوري، ***مؤشرات مختارة حول العلم والمعرفة في البلدان العربية***، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، بيروت، 2001.

216- كمال محمد جاه الله الخضر، ***مستقبل مالي في ضوء التدخّلات الغربيّة***، العدد19، مجلة قراءات افريقية، 2013.

217- مادي إبراهيم كانتي، ***الأزمة السياسية في مالي***، مجلة آفاق إفريقية، م.10، العدد 36، 2012.

218- مادي ابراهيم كانتي، ***التدخل العسكري الفرنسي في مالي***، آفاق إفريقية، م.11، ع 38، 2013.

219- ماجدة شاكر مهدي، ***الدولة والمجتمع المدني***، مجلة كلية الآداب، العدد 92، جامعة بغداد، 2011.

220- مأمون كيوان، ***قضية الدولة العربية ومشكلاتها في وعي النخب الفكرية الليبرالية الحديثة والمعاصرة***، مركز المسبار للدراسات والبحوث، العدد 129، دبي، 2017.

221- منير الحمش، ***من مجتمع المخاطر والدولة الرخوة إلى الغضب والثروة ثم ...إلى أين؟***، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 56/55، بيروت، 2011.

222- محمد إبراهيم الحسن ، ***دور المنظمات الإقليمية والدولية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا***،، مجلة قراءات افريقية العدد 27، جويلية، 2016.

223- محمد العقيد، ***إفريقيا والكفاءات المهاجرة***، قراءات افريقية، العدد 20، يونيو، 2014.

224- محند برقوق، ***الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي***، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 80 ع.7 الجزائر، نوفمبر 2007.

225- مصطفاي سعاد، ***دور الحضارة العربية الإسلامية في تطور الحركة العلمية في غرب إفريقيا***، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 4، ماي، 2016.

226- نجوى أمين القوال، ***دولة الصومال ولادة جديدية***، المستقبل العربي، العدد 262، بيروت، 2000.

227- نوار بوخرص، حسابات معقدة: ***أبعاد الموقف الجزائري من التدخل في شمال مالي***، مجلة السياسة الدولية، 2014.

228- سلوى أوطاش، موقف ***مملكة الاشانتي من الاستعمار البريطاني لساحل الذهب خلال القرن 19***، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 5، نوفمبر، 2016.

229- سليمان يوسف، ***جوانب من السياسة الاستعمارية البريطانية في اوغندا (1894-1962)***، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 5، نوفمبر، 2016.

230- سماح المصري، ***أداء الاقتصاد الإفريقي خلال الفترة (2018- 2016) وتوقعات الأمدين المتوسط والطويل***، العدد 3، جانفي، 2019.

231- سمير قلاع الضروس، ***التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصوّرَين الأمريكيّ والفرنسيّ***، مجلة قراءات افريقية، العدد24، افريل، 2015.

232- سمية متولي السيد، ***مضادات الهشاشة أبعاد المفهوم ومدخله التفسيري***، مجلة السياسة الدولية، العدد 211، جانفي، 2018.

233- سمر حسن الباجوري، ***الفساد والنمو الاقتصادي الشامل في إفريقيا جنوب الصحراء***، مجلة قراءات افريقية، العدد 43، جانفي، 2020.

234- صباح الكريم رياح الفتلاوي، ***نظرية الحق الإلهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة***، مجلة دراسات الكوفة، العراق، العدد 10، 2008.

235- عادل عامر، ***التحديات السياسية والأمنية التي تهدد الاستقرار في أفريقيا***، دنيا الوطن، افريل، 2018.

236- عبد الحفيظ الصاوي، ***تأثيرالأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية***، مجلة البيان، العدد 7، الرياض، 2010.

237- طيبي محمد بلهاشمي الأمين، ***أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر***، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد 5، 2019.

238- عبد العالي عبد العالي جوز، ***التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل الصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي***، مجلة شؤون عربية، 2015.

239- عمار عوايدي، ***المشروع الوطني لإقامة نظام الدولة القوية***، مجلة الفكر البرلماني، العدد 4، الجزائر، 2003.

240- عمر جمعة عمران العبيدي، ***دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية***، مركز المستقبل للثقافة والإعلام، مجلة النبأ، العدد 72، بغداد، 2004.

241- عربي بومدين، ***الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية***، مجلة قراءات إفريقية، العدد 19.

242- عفيف عثمان، ***الدولة الوطنية في المجال العربي***، مركز المسبار للدراسات والبحوث، العدد 129، 2017.

243- فارس كمال عمر نظمي، ***صدق البناء لمفهوم الحرمان النسبي العراقي المدرك***، مجلة العلوم التربوية والنفسية، بغداد، 2011.

244- رابح زاوي، ***اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة خيار استراتيجي لاستقرار مالي***، يومية الشعب، العدد 18068، اكتوبر، 2019.

245- راوية توفيق، ***السياسة الفرنسية في إفريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمّة الحضارية***، مجلة قراءات افريقية، العدد 20، افريل، 2014.

246- غازلي عبد الحليم، ***الاهتمام بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة***، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير، 2018.

247- غسان سلامة، ***قراءة لكتاب عبد الله العروي: مفهوم الدولة***، مجلة المستقبل العربي، العدد 41، لبنان، 2003.

248- غسان سلامة، ***أزمة التعديلات الدستورية في الكونغو الديمقراطية الأبعاد والسيناريوهات***، مجلة الدارسات الإفريقية وحوض النيل، العدد01، برلين 2018.

الملتقيات:

249- إدريس عطية، ***دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي***، ورقة مقدمة للملتقى الدولي "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، جامعة قالمة، نوفمبر2013.

250- مسيح الدين تسعديت، ***خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الإدارة: حالة مالي***، ضمن أعمال الملتقى الوطني "السلم والأمن في إفريقيا قضايا راهنة"، جامعة الجزائر، 2013.

251- عامر مخلوف، ***إشكالية الديناميكيات الازموية في الساحل الإفريقي ومقاربة المواجهة، أعمال الملتقى الوطني***،"السلم والأمن في إفريقيا: قضايا راهنة"، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

252- علي خليفة الكواري، ***المواطنة والديمقراطية في البلاد العربية، "اللقاء السنوي لدراسة الديمقراطية في البلاد العربية"***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

253- فتحي اميمة، ***نظام الحكم في ليبيا 1951-2011 وأثره على المواطنة***، بحث منشور بالملتقى الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012.

الرسائل:

254- أسماء رسولي، "***مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"***، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة 74 لحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية فرع دبلوماسية، 2011/2010.

255- جبابلية عبد الحفيظ، ***"تحديات عمليات بناء الدولة في افريقيا"***، مذكرة نيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010.

256- دريس علي، ***"اثربناء الدولة على الانتماء الديني والمواطنة في المنطقة العربية، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر"***، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2013/2012.

257- ونوغي مصطفى، ***"إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي"***، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010/2011.

258- مدوني على، ***"قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها***، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014/2013.

259- نور الهدى بن بتقة، ***"إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي(2012.2016)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية، 2017/2016.

260- عبد الرزاق صاغور، ***"بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية"***، (جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2008.

261- خالد بشكيط، ***"دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: علوم سياسية وعلاقات دولية، 2011/2010.

262- رضوان بروسي، ***"الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات"***، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة 2009.

263- زواوي نعيمة، ***"الصراعات الاثنية والدينية في إفريقيا دراسة حالة نيجيريا"***، مذكرة الحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014/2015.

264- ظريف شاكر، ***"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات"***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2008.2009.

الجرائد:

265- محمد الميتمي، ***يمن ما بعد الحرب: إعادة بناء الدولة أم إعادة بناء الأمة***، صحيفة العرب، السنة 41، العدد 11080، الاربعاء 2/08/15.

266- عبد المجيد عطار، ***ارتفاع أسعار البرميل مستبعد جراء ركود النمو العالمي***، جريدة الخبر، الخميس 28 نوفمبر 2019، العدد 9402.

267- جيفري ساكس ***Jeffrey Sachs*** أستاذ التنمية المستدامة ، وأستاذ السياسات الصحية والإدارة، ومدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا. وهو يشغل أيضا منصب مدير شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة.

المواقع الإلكترونية:

268- احمد عزيز، تجارة الجزائر مع مالي والنيجر تقاسي بسبب الأوضاع الأمنية، اطلع يوم 19/10/2020، على الموقع التالي:https://www.aa.com.tr/ar .

269- الحرب في مالي، جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية، تاريخ الاطلاع: 2020/6/15، على الموقع التالي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec06.doc_cvt.htm

270- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مالي-النيجر: تغير المناخ والنزاعات المحتدمة في منطقة الساحل الإفريقي يجعلها على وشك الانفجار، على الموقع التالي:

https://www.icrc.org/ar/document/mali-niger-climate-change-and-conflict-make-explosive-mix-sahe

271- المقاتل، جمهورية مالي على الموقع التالي:

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

272- اماشورق اكلي شكا، ازواد الحلم الذي أصبح حقيقة، 2020/05/04. الساعة: 18.00، متوفر على الموقع التالي:http://www.azawadpress.com

273- أميرة محمد عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012، متوفر على الموقع التالي:http://acpss.ahram.org.eg .

274- أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، على الموقع التالي:https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765

275- انقلابي مالي يقبلون بتسليم السلطة بعد تدخل دول غرب أفريقيا، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 12185 في 7 افريل 2012.

https://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12185&article=671698&feature=#.Xt1zSzozZdg 7/6/2020.

276- انس الطريقي، في مفهوم الدولة، موقع للدراسات والأبحاث، 04/09/2020، على الموقع التالي: https://www.mominoun.com/articles

277- اي فاطمة، التهميش والإقصاء وأثره السوسيو-نفسية، الحوار المتمدن –العدد: 5814، على الموقع التالي: http://www.ahewar.org10.15

278- بوحنية قوي، الدساتير الإفريقية: الحاجة لانتفاضة دستورية وقوانين جديدة، على الموقع التالي: https://studies.aljazeera.net.

279- تمار يوسف، مفاهيم مختلفة لوظائف منهجية مختلفة، اليوم الدراسي "الأسس المنهجية للدراسات الإعلامية الاتصالية".على الموقع التالي: https://temmaryoucef.ab.ma/142619.htm

280- تيكورا سامكيه، جيش جمهورية مالي وأزمة الشمال، أسباب الهزيمة وتداعياتها. على الموقع التالي: https://studies.aljazeera.net

281- توفيق المديني، المحددات الداخلية لنجاح إعادة البناء الدولة الوطنية، مجلة البلاد الالكترونية، على الموقع التالي:http://albylad.com/article.php?id=423047

282- جمهورية مالي، بوابة إفريقيا الإخبارية: www.afriqatnews.net.content/08/01/2020

283- جيريمايا أوموتولا، مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع التالي:https://studies.aljazeera.net/ar/reports .

284- حسني الخطيب، نظرية التطور العائلي، على الموقع: https://www.almjhar.com/ar-sy

285- حفيان عبد الوهاب، عوامل ومنطق اللاأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل، على الموقع التالي: https://democraticac.de/?page_id=5139

286- حمدي حسن عبد الرحمان، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية، إفريقيا نموذجًا، https://www.qiraatafrican.com .

287- خالد حنفي علي ,نذر السيناريو الباكستاني: مأزق السياسة الخارجية تجاه التدخل الفرنسي في مالي، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، على الموقع التالي: http:.//rcssmideast .Org/

288- رابطة العمل الشيوعي، المغرب ضد التدخل الامبريالي في مالي، على الموقع التالي: .//https://pflp.ps/post/4448

289- رفض دولي وإقليمي لإعلان الطوارق استقلال شمال مالي، على الموقع التالي: https://www.dw.com/ar .

290- سليمان عمر منغاني ،أزمة الدولة في جمهورية مالي: الأبعاد والتداعيات.على الموقع التالي: https://hadfnews.ps/post/71227/%D8.

291- سماح سيد، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، على الموقع التالي: www.sis.gov.eg .

292- صباح رحوميعلو، الدولة الهشة العراق نموذجا، في موقع الحوار المتمدن، https://www.ahewar.org

293- صالح الشقباوي، التطور التاريخي، موقع دنيا الوطن، الموقع التالي: . //https://pulpit.alwatanvoice.com/articles

294- شاهر إسماعيل الشاهر، الدولة وتجلياتها: الأشكال والأبعاد ، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع التالي: https://democraticac.de/?p=46259، .

295- شاهر اسماعيل الشاهر، الاستقرار السياسي ...معاييره ومؤشراته، دام برس الإعلامية، دمشق. http://www.dampress.net/mobile..

296- سلمان بن فهد العودة، حسابات فرنسا الخاطئة في مالي، على الموقع التالي: http://www.islamtoday.net/albasheer/errorpage.htm?aspxerrorpath=/albasheer/articles.aspx .

297- سفيان فجري، لماذا تعارض واشنطن عملا عسكريا في مالي، فرانس 24: الأخبار الدولية، على الموقع التالي: https://www.google.com/search? sourceid=chrome&ie=UTF-8 .

298- البخاري محمد مؤمل، الانقلاب العسكري في مالي وأثره على الأوضاع الأمنية في موريتانيا، على الموقع التالي: http://mauriactu.info/ar/articles .

299- الأمين العام يدعوا إلى وقف العنف فورا في مالي، على الموقع التالي: http://www.un.org/arabic/news/fullstory,news,2012.0405.

300- عبد الرحمن حمدي، فرنسا وإعادة غزو إفريقيا: فرنسا تتدخل في مستعمراتها السابقة لتبقي وتدافع عن مصالحها الإستراتيجية، موقع الجزيرة نت: 2013، http://www.aljazeera.net/analysis/pages/30505088-974c-47f6-9586-032c9385c9976.

301- عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي، البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا"، المركز العربي للبحوث والدراسات. على الموقع التالي: http://www.acrseg.org/36650.

302- عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الرسمي والشعبي، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع التالي: https ://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201312710115164585.html.

303- عبد الله ممادو باه، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، على الموقع التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports

304- عمرو حمزاوي، الدولة الضعيفة، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، على الموقع التالي: https://carnegie-mec.org/2018/08/07/ar-pub-7699.

305- عصام عبد الشافي، التداعيات الاقتصادية للأزمة في مالي، على الموقع التالي: https://www.qiraatafrican.com/home/new.

306- علاء الدين علي النحاس، الدولة بين الفشل والإفشال دراسة تطبيقية لحالة الدول العربية (ليبيا، سوريا، العراق)، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.d.

307- فتحي المسكيني، لماذا تتظاهر الشعوب: مواطنون بلا مضمون، مؤسسة دراسات وأبحاث، موقع مؤمنون بلا حدود. الرابط https://www.mominoun.com/articles.

308- فاروق حسين أبو ضيف، تأثير الانقلابات العسكرية في مالي على حالة الاستقرار السياسي: دراسة مكثفة لانقلاب أغسطس 2020، على الموقع التالي: https://www.qiraatafrican.com/home .

309- فريديريك ويري، السيطرة والاحتواء: الإسلاميون في موريتانيا والاستراتيجية ضد التطرّف ألعنفي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، على الموقع: https://carnegie-mec.org/2019/05/29/ar-pub-79227.

310- فرقاني فتيحة، تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا: دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية، على الموقع التالي: https://rouyaturkiyyah.com.

311- عربي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في الأسباب وتحديات البناء، موقع قراءات افريقيةhttps://www.qiraatafrican.com/home . مجلة لوبوان: 10 نقاط لفهم ما يحدث في مالي،على الموقع التالي: //https://www.aljazeera.net/news

312- مالي أحداث عام 2018، على موقع التالي: https://www.google.com/search

313- مالي ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/w/index.php?search

314- مارك لينش، الاحتجاجات منتفضون من دون سلاح، مركز كارنيغي للشرق الاوسط على الرابط التالي:https://carnegie-mec.org.

315- محمد بشير جوب، الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية، على الرابط التالي: https://www.qiraatafrican.com/home/new.

316- محمد عبد الله يونس، انكشاف شرق أوسطي: لماذا انتشرت تهديدات الجوار بمؤشر الدول الهشة 2017؟ الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2928.

317- محمد دخوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي، يومية الرائد، على الموقع التالي: http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020.

318- محمد مازوز، مفهوم الدولة في الفكر العربي الإسلامي، موقع مؤمنون بلا حدود الرابط التالي: https://www.mominoun.com/articles/

319- محمد مازوز، مفهوم الدولة في الفكر العربي الاسلامي، موقع مؤمنون بلا حدود الرابط التالي: https://www.mominoun.com/articles.

320- محمد لمين ولد الكتاب، تداعيات حرب الشمال المالي على الأوضاع في موريتانيا ، على الموقع التالي: https://www universite ouargla

321- مشهور إبراهيم احمد، هجرة الكفاءات وآثارها السياسية والاقتصادية على الدول النامية، الحوار المتمدن، على الموقع التالي: http:www;alhiwar.org

322- مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports

323- مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، معهد الدوحة للدراسات العليا:-http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad>(18/03/2015.

324- مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية: كارسون، الولايات المتحدة تؤيد إعادة النظام الديمقراطي في جمهورية مالي، 2012، http://www.lipdigtalusemhass.

325- مهاري تادلي مارو، بعثة الدعم الدولي لمالي.. التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا، مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/201334105036164.

326- موقع وكالة الاستخبارات الأمريكية https://www.cia.gov/library/publications/resources.

327- موقع المعرفة:. https://www.marefa.org.

328- موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countrie

329- ميثم الجنابي، العصبية ونشوء الدولة والسلطان في فلسفة ابن خلدون، الموقع التالي: http://www.albadeeliraq.com/ar/node5.

330- مي حسين عبد المنصف، النظرية الماركسية ونشأة الدولة، مركز الدراسات و الأبحاث العلمانية في العالم العربي، على الموقع:https://www.ssrcaw.org/ar.

331- ميلاد مفتاح الحراثي، إعادة بناء الدولة ... وثقافيته وتخليق التقدم..، بوابة إفريقيا الإخبارية على الموقع التالي: https://www.afrigatenews.net .

332- هادي الأمين، ما الذي يجعل لبنان دولة هشة؟ موقع المجلة، على الرابط: https://arb.majalla.com/2012/10/article55239.

333- وليد نويهض، العصبية الخلدونية... أو النظرية في المنهج التاريخي الوسط، موقع: http://www.alwasatnews.com/news/587044.html.

334- هشام بن صالح القاضي، مدونة الجزيرة، على الموقع التالي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countrie

المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية:

335- Barbara Delcourt. ***https://www.decitre.fr/livres/droit-et-souverainetes-9789052011790.html***

336- Adriane Lebas, les obstacles démocratiques de l'Afrique, National Endowment For Democraty. ***https://www.demdigest.org/africas-democratic-hurdles.***

337- AN Verlin, Haïti: État failli, État à (re)construire, ,***https://journals.openedition.org/cal.***

338- Le conseil de sécurité réclame le rétablissement de l'ordre constitutionnel, ***https://www.un.org/french/news.***

339- Caractéristiques Ecologiques et Socio –Economique. ***https://.www.Fao.Org.***

340- Coopération au développement : les Pays-Bas et le Mali, ***https://www.paysbasetvous.nl/ /mali/et-Pays-Bas/coopération-au-développement.***

341- Problems, ***https://www.drjeremylevitt.com/files/LevittIowa.***

342- Enquête Modulaire et Permanente auprès des Ménages . Consommation Pauvreté Bien-être des Ménages. ***http://www.instat-mali.org/.***

343- Region, (Bamako ,Mali) ***http://www.africnan union.***

344- Foreignen policy the failed states index 2011. ***http:// .www. Foreignen policy.com.***

345- Fragile States Index. ***https://www.org/wiki/Fragile_States_Index.***

346- Francois Gaulme. D'une nouvel réflexion . ***.http www//ar.wikipidia.org/.***

347- Géraud Magrin,Les Ressorts De L'intervention Militaire Tchadienne Au Mali (2013), ***https :www// journals .openedition .org/ echogeo/ 13444.***

348- GILBERT Maoundonodji, L'intervention militaire tchadienne au Mali : enjeux et limites d'une volonté de puissance régionale, ***https://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/***.

349- Ibrahim Nasr Eddine, pour un conseil africain efficace de paix et de sécurité : ***www.sis.gov.eg 6.***

350- jean-philippe Remy ,Au Mali "le pétrole est pour le moment un mirage",. ***http://www dz.com/forums/archive/index.php/t-2.***

351- Le conseil de sécurité réclame le rétablissment de l'ordre constitutionnel, ***: www.un.org/french/news.***

352- Mali : L'économie Au Tableau d'honneur, Malgré Tout. ***https://www.jeuneafrique.com/.***

353- *Mali : La Fragilité De L'État* .***https://www.coface.com/fr/Etudes-economiquefr/news.***

354- *Mali Pricipaux Indicateurs Économiques.* ***https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Mali#.***

الملاحق

المُلحق رقم 01: حركات التمرد في مـلي

التاريخ	مناطق التمرد	اسباب التمرد	المطالب	شكل التسويات
1962-1964	كيدال	تسليم فرنسا إقليم شمال مالي للعسكريين الماليين.	عدم الموافقة على تسيير المنطقة من قبل الجيش المالي.	قمع التمرد عسكريا واعدامات كثيرة في صفوف المقاتلين .
1995-1990	كيدال- غاو	نهاية الحرب في ليبيا مع تشاد وعودة المجندين التوارق من ليبيا التي دعمتهم في التمرد بهدف الانفصال.	تنمية الشمال و منح منطقة كيدال (في الشمال الشرقي) حكماً ذاتياً أوسع .	تحت اسم " شعلة السلام "، تم توقيع اتفاقية السلام، وسلم الثوار الطوارق ثلاثة آلاف قطعة سلاح،و تم حل الحركات الطارقية الثائرة.
2006	كيدال - ميناكا	هجوم «تحالف 23 مايو الديمقراطي من أجل التغيير»، وهي حركة جديدة،	تنمية المناطق الفقيرة في الشمال.	تم توقيع اتفاق سلام في الجزائر بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي, ونص على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال.
2009-2007	)النيجر -(كيدال- (مالي)،اغاديز	عودة مئات من المتمردين السابقين إلى الأدغال. و العديد من الهجمات وعمليات خطف الرهائن في صفوف الاجانب والقوات المالية.	رفض اتفاقية السلام في الجزائر 2006	دمج المسلحين في القوات المالية
2012	تساليت-اغيلهوك- ميناكا	تدفق الاسلحة من ليبيا- عودة المقاتلين التوارق من ليبيا بعد سقوط القذافي، خروج مظاهرات منددّة بالحكومة بمشاركة عناصر من الجيش.	قيام تحالفات جديدة ومختلفة بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (ماليّة، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية). استنفاذ امكانية استمرار جميع اتفاقيات السلام لافتقادها الاطار الغملي واليات التنفيذ.	رفض القوى الكبرى ودول الجوار لاي حركات انفصالية يمكنها تغيير الحدود،بعد وقف تمدد الاسلامين و اخراجهم من المدن التي احتلوها والبدء في جمع الفرقاء والدفع باتجاه تسويات سلمية سياسية (اتفاق الجزائر)

المصدر: من تصميم الطالب بناء على مرجع أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013.

الملحق رقم 02: الإنقلابات العسكرية في مالي

التاريخ	النظام القائم	الانقلابيون	مبررات انقلابهم	مميزان الحكم
نوفمبر 1968	موديبا كايتا 1960-1968	موسى تراوري	غياب مؤسسات الدولة بعد حلها والامساك بالرئاسة والحكومة.	دامت فترة حكمه 23 سنة (اطول فترة حكم في تاريخ مالي)، وفاة الرئيس الاشبق موديبا كايتا في السجن عام 1977.
مارس1991	موسى تراوري	امادو توماني توري	فشل الحكومة في القضاء على تمرد التوارق في العام 1990.	مجلس انتقالي،اقرار دستور توافقي، انتخابات رئاسية تعددية
mars-12	امادو توماني توري (جاء بعد انتخابات تعددية ديمقراطية) ،حكم عهدتين.	امادو سانوغو	تشكيل اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية واعمار الدولة	انتخاب ابوبكر كايتا في سبتمبر 2013، توصل الفرقاء في مالي الى صيغة تفاهم وتبني ميثاق السلم والمصالحة في الجزائر عام 2015
août-20	ابراهيم ابوبكر كايتا	عاصيمي غويتا	مظاهرات في باماكو معادية للتواجد الفرنسي والمطالبة بالكشف عن ملفات الفساد	تشكيل اللجنة الوطنية لانقاذ الشعب
mars-21	انقلاب داخل الانقلاب على الرئيس باه نداو	عاصيمي غويتا	رفض غويتا بصفته نائب الرئيس الانتقالي لبعض التعيينات التي طالت مناصب عليا في الدولة	تعليق عضوية مالي داخل الاتحاد الافريقي وممارسة حصار عليها من قبل منظمة الايكواس بعد عدم التوافق حول خارطة طريق للعودة الى المسار الدستوري.

المصدر: من تصميم الباحث بناء على موقع: https://www.qiraatafrican. com/home/news

الملحق رقم 03:أبرز اتفاقيات السلام في مالي

التاريخ	الاتفاقية	حيثيات الإتفاق	الموقعون
6 كانون الثاني(يناير)	اتفاق تامنراست	اتفاق وقف الأعمال القتالية بين: حكومة جمهورية مالي من ناحية، وحركة أزواد الشعبية والجبهة الإسلامية العربية الأزوادية من ناحية أخرى	حكومة جمهورية مالي حركة أزواد الشعبية الجبهة الإسلامية العربية الأزوادية
نيسان (أبريل) 1992	الميثاق الوطني(تومبكتو) مالي	*الميثاق الوطني* بين حكومة جمهورية مالي والحركات والجبهات الموحدة لأزواد التي تُخصص الوضع الخاص لشمال مالي	حكومة جمهورية مالي الحركات والجبهات الموحدة لأزواد
يوليو 2006	اتفاقيات الجزائر 2006	اتفاقيات الجزائر عام 2006 : استعادة السلام والأمن والتنمية في منطقة كيدال	حكومة جمهورية مالي التحالف الديمقراطي من أجل التغيير
(يونيو) 2013	اتفاق واغادوغو 2013	préliminaire à l'élection Accord présidentielle et aux pourparlers inclusifs الاتفاق الأولي للانتخابات de paix au Mali] الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة في مالي	حكومة جمهورية مالي الحركة الوطنية لتحرير أزواد المجلس الأعلى لوحدة أزواد
mars-15	اتفاق الجزائر 2015	احترام الوحدة الوطنية. إلغاء العنف،تعزيز سيادة القانون. تمثيل جميع مكونات الشعب المالي في المؤسسات. اعادة تنظيم القوات المسلحة والأمن.تسهيل عودة وإدماج اللاجئيين،إلتزام الأطراف بمكافحة الإرهاب.	حكومة مالي المركزية ،الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد، والحركة العربية للأزواد المنشقة،

المصدر: تحقيق السلام في شمال مالي الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وافاق التسوية الدائمة Stephanie Pezard (ستيفاني بيزارد) ،Michael Shurkin(مايكل شوركين). NATIONAL (DEFENSE RESEARCH INSTITUTE(Rand2015

الملحق رقم 04: مستعمرات الدول الأوربية في إفريقيا

الدولة المستعمرة	المستعمرة	تاريخ الاستعمار	نوع الاستعمار	تاريخ الاستقلال
	شمال افريقيا:			
	.الجزائر 1	1830 م	غزو (احتلال) ثم الحاق	1962 م
	2.تونس	1881 م	حماية	1956 م
	3.المغرب	1912 م	حماية	1956 م
	غرب افريقيا:			
	4.السينغال	1817 م		1960 م
	5.ساحل العاج	1842 م	حماية	1960 م
	6.مالي	1893 م		1960 م
	7.البينين	1893 م		1960 م
	8.غينيا	1893 م		1960 م
	9.النيجر	1897 م		1960 م
	10.بوركينافاسو	1898 م		1960 م
فرنسا	11.موريتانيا	1902 م	حماية	1960 م
	12.الطوغو	1919 م	الانتداب	1960 م
	شرق افريقيا :			
	13.جزر موريس	1715 م		1814 م
	14.جزر القمر	1843 م	حماية	1975 م
	15.مدغشقر	1883 م ثم 1895 م	حماية ثم (مستعمرة).	1960 م
	16.جيبوتي	1884 م	حماية	1977 م
	وسط افريقيا :			
	17.الغابون	1839 م	حماية	1960 م
	18.الكونغو	1891 م	حماية	1960 م
	19.جمهورية افريقيا الوسطى	1896 م		1960 م
	20.تشاد	1899 م	حماية	1960 م
	21.الكاميرون الشرقي	1919 م	الانتداب و الكامرون الغربي لبريطانيا استقل 1961 م ثم الوحدة	1960 م

تابع للملحق رقم 04

الدولة المستعمرة	المستعمرة	تاريخ الاستعمار	نوع الاستعمار	تاريخ الاستقلال
بريطانيا	**في جنوب إفريقيا :**			
	1.افريقيا الجنوبية	1795 م	الدومنيون	1961 م
	2.بوتسوانا	1885 م		1966 م
	3.الليزوتو	1868 م		1966 م
	في شمال افريقيا :			
	4.مصر	1882 م	حماية	1922 م
	5.السودان	1899 م	احتلال بريطاني –مصري	1956 م
	وسط افريقيا الاستوائية :			
	6. زامبيا (رود يسيا الشمالية)	1924 م	محمية	1964 م
	7.زيمبابوي (رود يسيا الجنوبية)	1893 م	اداريا لجنوب زامبيا	1964 م
	8.(الملاوي) نيسلاند	1891 م	حماية	1964 م
	غرب افريقيا :			
	9. سيراليون	1908 م		1961 م
	10. غامبيا	1863 م		1965 م
	11. غانا	1874 م		1957 م
	12.نيجيريا	1914 م		1960 م
	شرق افريقيا :			
	13.السيشل	1810 م		1976 م
	14.جزر موريس	1814 م		1968 م
	15.الصومال	1884 م	حماية	1960 م
	16.تنزانيا	1890 م		1961 م
	17. اوغندا	1894 م	حماية	1962 م
	18. كينيا	1896 م		1963 م
المانيا	ناميبيا	1883 م	حماية ثم انتداب جنوب افريقيا	1920 م
	الكاميرون	1884 م	حماية	1914 م
	الطوغو	1884 م	حماية	1914 م
	تنجانيقا (تنزانيا)	1885 م	حماية ثم انتداب بريطانيا	1922 م
	رواندا – اوراندي(بورندي)	1885 م	حماية	1917 م
بلجيكا	الكونغو الديمقراطية	1885 م		1960 م
	رواندا اوراندي(بوروندي)	1923 م	انتداب	1962 م

المصدر : https://isalnanojibok.com.html

الملحق رقم 05: ابرز الأحداث السياسية في مالي

السنة	الحدث
20 يونيو 1960	إعلان استقلال فدرالية مالي الذي يجمع مالي والسنغال
20 أغسطس 1960	انهيار اتحاد مالي
22 سبتمبر 1960	إعلان الجمهورية السودانية لتصبح جمهورية مالي. موديبو كيتا يصبح أول رئيس لها الذي حكم البلاد لغاية 1968.
20 يناير 1961	مالي تدعو إلى إخلاء القواعد العسكرية الفرنسية من أراضيها.
1 يوليو 1961	إنشاء الفرنك المالي.
1962	تمرد الطوارق
19 نوفمبر 1968	أول استيلاء الجيش المالي على السلطة
2 يونيو 1974	استفتاء لإقرار الدستور الجديد.
ديسمبر 1974 - يناير 1975	الحرب بين مالي وفولتا العليا والمسماة بوركينافاسو الآن.
ديسمبر 1976	التعداد العام الأول للسكان.
26 مارس 1991	استيلاء الجيش المالي على السلطة مرة ثانية

تابع للملحق رقم 05

السنة	الحدث
07 يونيو 1992	تنصيب السيد **Alpha O. KONARE** كأول رئيس منتخب ديمقراطيا.
07 يونيو 2002	تنصيب السيد أمادو توريه بعد انتخابه.
22مارس 2012	انقلاب عسكري بقيادة **أمادو سانوغو.**
جانفي 2013	بداية العملية العسكرية **سارفال** كبداية للتدخل الفرنسي في مالي .
اوت 2013	انتخاب **ابراهيم بوبكر كاياتا** كرئيس .
14 جويلية 2014	إعلان نهاية العمليات العسكرية **سارفال** .
1 اوت 2014	انطلاق عملية **برخان** .
1 مارس 2015	التوقيع على اتفاق سلام شامل لمالي في الجزائر.
18 اوت 2020	انقلاب عسكري يطيح بحكم الرئيس **ابراهيم بوبكر كايتا** .
19 اوت 2020	الاتحاد الإفريقي يعلق عضوية مالي بسبب الانقلاب.
25 سبتمبر 2020	تنصيب وزير الدفاع المالي السابق **با نداو Pa Ndaw** رئيسا انتقاليا في البلاد.

المصدر: مالي،ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

الفهرس

الفهرس:

- **مقدمة.....01**
- **-الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....17**
- - تمهيد.....**18**
- **المبحث الأول: مفهوم الدولة و هشاشة الدولة.....18**
- المطلب الأول: التعاريف المختلفة للدولة.....19
- المطلب الثاني: وظائف الدولـــــــة.....22
- المطلب الثالث: مفهوم الهشاشة والمفاهيم المشابهة.....26
- **المبحث الثاني: مؤشرات قياس هشاشة الدول.....36**
- المطلب الأول: السمات العامة للدولة الهشة.....36
- المطلب الثاني:قياس مؤشرات الهشاشة 39
- المطلب الثالث: المقاربات المفسرة لهشاشة الدولة.....44
- خلاصة الفصل الاول.....51
- **الفصل الثاني: طبيعة الدولة في إفريقيا ومؤشرات الهشاشة 52**
- تمهيد.....53
- **المبحث الأول: المسار التاريخي للدولة في إفريقيا.....53**
- المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستعمار.....53
- المطلب الثاني: مرحلة التواجد الاستعماري الأوروبي.....57
- المطلب الثالث: دولة ما بعد الاستعمار.....61
- **المبحث الثاني: مظاهر هشاشة الدولة في إفريقيـــا.....66**
- المطلب الأول: مظاهر الهشاشــة سياسيا.....66
- المطلب الثاني: المظاهر الاقتصادية للهشاشــة.....69
- المطلب الثالــث: المظاهر الاجتماعية للهشاشــة 71
- **المبحث الثالث: مؤشرات هشاشـــة الدولة في إفريقيا 74**
- المطلب الأول: مؤشرات الهشاشة السياسية والأمنية.....75
- المطلب الثاني: مؤشرات الهشاشة الاقتصادية.....82
- المطلب الثالث: مؤشرات الهشاشة الاجتماعية.....89

- خلاصة الفصل الثاني.....103
- **الفصل الثالث: هشاشة الدولة في مالي 105**
- تمهيد.....106
- **المبحث الأول: طبيعة الدولة في مالي 106**
- المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للدولة مالي.....106
- المطلب الثاني: الخلفية التاريخية لقيام الدولة في مالي 108
- المطلب الثالث: دولة مالي بعد الاستقلال 109
- **المبحث الثاني: مؤشرات الهشاشة في مالي.....116**
- تمهيد: قراءة تحليلية للمؤشرات 2006-2020.....116
- المطلب الأول: المؤشرات السياسية.....120
- المطلب الثاني المؤشرات الاقتصادية.....131
- المطلب الثالث المؤشرات الاجتماعية.....134
- **المبحث الثالث: تفسير هشاشة الدولة في مالي وتداعياتها الداخلية والإقليمية**.....137
- المطلب الأول: أسباب هشاشة الدولة في مالي.....137
- المطلب الثاني: التداعيات الداخلية لهشاشة الدولة في مالي.....142
- المطلب الثالث: تأثر دول الجوار بحالة الهشاشة في مالي.....155
- خلاصة الفصل الثالث.....160
- **الفصل الرابع: آليات تجاوز هشاشة الدولة في مالي.....162**
- تمهيد.....163
- **المبحث الأول: الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للخروج من وضع الهشاشة...163**
- المطلب الأول: آليات الإصلاح السياسي لتخطي وضع الهشاشة.....163
- المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية لتخطي حالة الهشاشة.....171
- المطلب الثالث: الإصلاحات الاجتماعية للتغلب على الهشاشة.....179
- **المبحث الثاني: مساهمة المنظمات الإقليمية والدولية في التغلب على الهشاشة في مالي.....186**
- المطلب الأول: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) 186
- المطلب الثاني: الاتحاد الإفريقي.....192
- المطلب الثالث: جهود الأمم المتحدة.....194

- **المبحث الثالث: سياسات القوى الكبرى والإقليمية للتغلب على الهشاشة.....198**
- المطلب الاول: الدور الفرنسي في مالي.....199
- المطلب الثاني: الدور الأمريكي في التغلب على الهشاشة 203
- المطلب الثالث: إسهامات الجزائر في تقويض الأزمة في مالي.....205
- خلاصة الفصل الرابع.....208.
- النتائج والتوصيات.....211.

قائـمة الجـــــداول

رقم	الموضوع
01	المؤشرات السياسية و الأمنية للهشاشة في إريتيريا، النيجر، الجزائر و جنوب إفريقيا
02	المؤشرات الإقتصادية للهشاشة لكل من إريتيريا، النيجر، الجزائر و جنوب إفريقيا
03	المؤشرات الإجتماعية للهشاشة لكل من إريتيريا، النيجر، الجزائر و جنوب إفريقيا
04	ترتيب الدول الأكثر هشاشة في افريقيا سنة 2020
05	ترتيب الدول الأكثر هشاشة في افريقيا سنة 2010
06	أهم الأحداث في مالي غداة الإستقلال
07	قراءة تحليلية لهشاشة الدولة في مالي (2006-2020)
08	معدلات تغير المؤشرات السياسية للهشاشة في مالي (2006-2020)
09	مُعدلات تغير المؤشرات السياسية للهشاشة في مالي (2014-2020)
10	مُعدلات تغير المؤشرات الإقتصادية للهشاشة في مالي (2006-2013)
11	مُعدلات تغير المؤشرات الإقتصادية للهشاشة في مالي (2014-2020)
12	مُعدلات تغير المؤشرات الإجتماعية للهشاشة في مالي (2006-2013)
13	مُعدلات تغير المؤشرات الإجتماعية للهشاشة في مالي (2014-2020)
14	مُعدلات تغير مؤشرات التماسك للهشاشة في مالي (2006-2013)
15	مُعدلات تغير مؤشرات التماسك للهشاشة في مالي (2014-2020)

قائمة الاشكال:

الموضوع
أسباب التخلف في إفريقيا
الناتج المحلي لبعض دول إفريقيا سنة 2016
مُعدل التغير الإجمالي لمؤشرات الهشاشة في مالي (2006-2020)

مُنحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات السياسية في مالي (2006-2020)
مُنحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات الإقتصادية في مالي (2006-2020)
مُنحنى تطور الهشاشة حسب المؤشرات الإجتماعية في مالي (2006-2020)

قامة الخرائط:

الموضوع
الحدود السياسية للدول الإفريقية
حدود دولة مالي السياسية
خارطة دول الساحل

الملخص

الملخص

تعتبر ظاهرة هشاشة الدول من أهم الظواهر التي ميزت الأحداث الدولية المتسارعة نهاية القرن العشرين بسبب التحديات والأخطار المتعددة، وهي العوامل التي ساعدت على بروز مختلف المفاهيم و التصنيفات لتقارير ومؤشرات معتمدة سمحت ببروز توصيفات مثل الهشاشة، و التي شكلت القارة الافريقية بيئتها عموما ما جعلنا نختار لدراسة الحالة دولة مالي المعروفة بأزماتها المتداخلة والمعقدة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، خاصة، بعد تدهور الاوضاع وتداعياتها الداخلية والإقليمية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتفسير الواقع وفهم البيئة السياسية والسياقات المختلفة لطبيعة وعمل النظام السياسي في مالي، و البحث في سبل التغلب على الهشاشة وفق اليات سياسية واقتصادية واجتماعية تراعي خصوصية المجتمع في مالي وتدفع عبر حلول توافقية للتمهيد لبناء ارضية تحقق إجماع يستهدف حل نهائي ودائم للازمة و يحظى بدعم من طرف المجموعة الدولية والجهات المانحة والشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة والحفاظ على وجودها.

الكلمات المفتاحية: الدولة، هشاشة الدول،المؤشرات،الآليات والحلول

Abstract:

The phenomenon of state fragility is considered one of the most important phenomena in the accelerating international events on the scene of events at the end of the 20th century due to the challenges and dangers imposed on different countries, which are the factors that helped in the emergence of various concepts and classifications of approved reports and indicators that allowed the emergence of descriptions such as fragility, which shaped the African continent and its environment In general, what made us choose Mali, which is known for its overlapping and complex crises inherited from the colonial era, as a case study, especially, after the deterioration of the situation and its internal and regional repercussions, so this study came to explain the reality and understand the political environment and the different contexts of the work of the political system in Mali, in order to search for ways to overcome fragility according to Political, economic and social mechanisms

that take into account the privacy of society in Mali and push through consensual solutions to pave the way for building a ground that achieves consensus aimed at a final and lasting solution to the crisis and get support from the international community and donors and the start of rebuilding state institutions and preserving their existence.

Keywords: State, fragility, indicators of fragility, mechanisms and solutions.